

# أحكام الميراث والوصية

تأليف

الدكتور

الدكتور عبد المجيد مطلوب

مجتزى كرنيا البريقي

مدرس الشريعة

كلية الحقوق — جامعة عين شمس

رئيس قسم الشريعة

كلية الحقوق — جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

١٣٩٥ هـ — ١٩٧٥ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلفين

الناشر

دار النهضة العربية

٣٧ شارع عبد الحاق تروت — القاهرة



# أحكام الميراث والوصية

تأليف

المستور

الدكتور عبد المجيد مطلوب

مجتز زكريا البردي

مدرس الشريعة  
كلية الحقوق — جامعة عين شمس

رئيس قسم الشريعة  
كلية الحقوق — جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

١٩٧٥ - ١٣٩٥ هـ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلفين

الناشر

دار النهضة العربية

٢٢ من عبد الحافظ نوت — القاهرة

وَاللَّهُ عَالِمُ الْغُيُوبِ

لعلها ، محمد عبد الرزاق  
١٩ كتيبة الأمن ش. الجسر  
تليخوت ، ٩٨-٩٢

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين يحيى ويميت ويرث الأرض ومن عليها وإليه ترجع ونشوب ، نحمده ونستعينه ونفوض أمرنا إليه ونعطلب منه العون والتوفيق ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين الذي بعثه ربه رحمة للعالمين فأخرج الناس من الظلمات إلى النور وهداهم إلى سواء السبيل ، صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد : فما هي ذى محاضراتنا التي أعدناها لطلبة الفرقة الثالثة من كليات الحقوق في المواريث والوصية .

وقد توخينا فيها السهولة في عبارتها والدقة في تصنيفها والأمانة في نقل مذاهب السلف والخلف ورغم ما بذلنا فيها من جهد لاندعى أنها سليمة من العيوب بريئة من الهفوات ، فن ذا الذي يسلم عمله من الزلات وينجو من الهفوات ؟ فالعصمة لله وحده هو الذي أحسن كل شيء صنعا ، له الحمد في الأولى والآخرة وهو الحكيم العليم .

هذا وأملنا وطيد في أن يستفيد من هذه المحاضرات كل طالب وبة عرف من منهلها كل قارىء فهذا ما نهدف إليه فإن تحقق هذا الهدف فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ، وإلا فقد أفرغنا ما في وسعنا ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، سبحانه عليه توكلنا وإليه نذيب ؟

محمد زكريا البرديسي  
عيد المجيد محمود مطلوب



# القسم الأول

في

الميراث

## الباب الأول

في

التعريف بالميراث وما يتحقق به

## الفصل الأول

في

تعريف الميراث وتاريخه





## مقدمة

### في أسباب الملكية

الملكية لا تعدو أن يكون سببها واحداً من الثلاثة الآتية :

١ - الاستيلاء على المباح : فالملكية تثبت بالاستيلاء على ما هو مباح كالكلاب والصيد والمعادن والكنوز .

٢ - العقد الناقل للملكية : سواء كان عقد معاوضة كالشراء أو عقد تبرع كالهبة ، وسواء كان هذا العقد باعتبار أصله موضوعاً للملكية أو لمقاصد أخرى وتجهى الملكية تبعاً لهذه المقاصد الأصلية وذلك كتملك الزوجة مهرها ، فهذه الملكية تبعاً للمقصود الأصلي من عقد الزواج وهو حل العشرة بين الزوجين .

٣ - الخلافة : وهي أن يقوم شخص مقام شخص فيما كان يملكه ويخلفه فيه كما في الإرث والوصية .

والخلافة نوعان :

(أ) اختيارية : وهي خلافة الموصى له للموصى فيما أوصى من تركته بعد موته . فبعد الموت يخلف الموصى له الموصى في الموصى به لأن الموصى أراد أن يكون الموصى له خليفته في الموصى به وقد قبل الموصى له هذه الخلافة مريداً مختاراً وبذلك ينشأ عن هذه الخلافة ملكية الموصى به للموصى له .

(ب) إجبارية : وهي خلافة الوارث لما كان يملكه مورثه فهذه الخلافة لا تدخل فيها لإرادة الوارث ولا لإرادة المورث بل تثبت للوارث بحكم الشرع وينجم عنها ملكية للنصيب الموروث ولو لم يوص الوارث ولهذا يقولون لا يدخل شيء في ملك الإنسان جبراً عنه سوى الميراث ،

## بحث الأول

### تعريف الميراث

كلمة الميراث في أصل اللغة العربية مصدر وفعله «ورث» يقال : ورث فلان أباه ، وورث الشيء من أبيه ورثا ووراثته ورثاً وميراثاً . ويطلق لفظ الميراث لغة على معنيين :

أحدهما : البقاء ولذا سمي الله تعالى (الوارث) أى الباقي بعد فناء خلقه ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام في الدعاء : « اللهم متعني وبهمري واجعلهم الوارث مني ، أى أبقيهما معي صحيجين سالمين إلى حين الوفاة . وثانيهما : انتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين سواء كان الشيء الذي انتقل من شخص إلى آخر أمراً حسيماً أو أمراً معنوياً ، يقال : ورث المال والمجد من فلان إذا صار مال فلان ومجده إليه<sup>(١)</sup> .

وأما في الاصطلاح فكلمة ميراث تطلق على معان ثلاث :

أولاً : كون الشخص مستحقاً نصيباً في تركة المتوفى ، أو بعبارة أخرى هى الخلافة عن الميت حقيقة أو حكماً - كالفقود - في ماله بسبب قرابة أو زوجية أو ولاء .

وثانياً : وتطلق كلمة ميراث أيضاً على المال الموروث نفسه من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول فيقال هذه الدار أو السيارة ميراث أى موروثه . وثالثاً : وتطلق كلمة ميراث على علم الميراث نفسه يقال فلان يجيد الميراث أى يحسن هذا العلم .

والميراث بالمعنى الأول له أركان وأسباب وشروط وموانع سنتكلم عنها بالتفصيل في مواضعها إن شاء الله .

## المبحث الثاني

### تاريخ الميراث

إن الميراث نظام فطرى تنادى به الفريضة البشرية وتستدعيه طبيعة الكائن الحى فلقد كان من أوائل النظم التى عرفها الإنسان فى فجر التاريخ ، كما وجد هذا النظام فى الأديان السماوية التى سبقت الإسلام ، وفى الحضارات القديمة ، وسنعرض بإيجاز طرفاً من أنظمة الموارث السابقة على الإسلام .

#### أولاً - الميراث عند قدماء المصريين :

تختلف قواعد الميراث عند قدماء المصريين فى عصر الحكم الملكى المطلق ( قبل بدء ظهور النظام الإقطاعى ) عنها فى عصر الإقطاع ، وفى العهد الأول تشير الوثائق التى تتعلق بنظام الإرث إلى أن مال الأب كان ينتقل بعد وفاته إلى أولاده الشرعيين ، ولم يكن للأولاد غير الشرعيين حق فى الإرث رغم انتشار نظام الترسى فى ذلك العهد ، وكانت الزوجة سبباً فى الإرث وكانت التركة تتول عند انعدام الأولاد الشرعيين إلى الإخوة والأخوات ، وكانت أنصبة الأولاد فى الإرث متساوية فليس هناك تمييز للابن الأكبر على سائر الأبناء وليس هناك تمييز للذكور على الإناث<sup>(١)</sup> .

أما فى عهود الإقطاع فقد أصبح لإخوة المورث وأخوانه الحق فى مشاركة الزوجة والأولاد فى تركة المورث ، إلا أن القاعدة القديمة التى كانت تقضى بحرمات الأولاد غير الشرعيين من إرث أموال أبيهم ظلت مطبقة ،

---

(١) مبادئ تاريخ القانون للدكتور صوفى أبو طالب ص ١٦٨ ، تاريخ مصر القديمة لـ فقيه سليم حسن ص ٢٣ ص ٥٠٣ وما بعدها ، تاريخ القانون الخاص فى مصر للدكتور شفيق شحاته ص ٣٣

ولكن لم يمتدوا الأولاد الشرعيون جميعاً في مباشرة حقوقهم الموروثة ، فقد كانت الأموال تنتقل إلى الابن الأكبر ليديرها لحساب بقية أفراد الأسرة من الشركاء . في ملكية الأموال الموروثة ويبدو من النصوص أن التركة كانت تنحل بعد وفاة الابن الأكبر إلى من يليه في السن من إخوته الذكور ، وهكذا حتى ينقرض جميع الإخوة . وفي هذه الحالة كانت الأموال توزع بين الفروع حيث يأخذ فروع كل ولد من الأولاد نصيب أبيهم كاملاً وبذلك تنشأ أسرة جديدة يتولى الابن الأكبر فيها إدارة أموالها (١)

#### ثانياً - الميراث عند اليهود :

نظام الميراث في شريعة اليهود يقوم على القواعد الآتية :

- ١ - لا ميراث للزوجة من ترك زوجها إذا توفي قبلها ، أما الزوج فيعتبر الوارث الشرعي لزوجته .
- ٢ - لا ميراث للأم في أولادها ذكراً كانوا أو إناثاً .

٣ - الورثة ثلاث طبقات : الفروع والأصول والحوالي . وأهل الطبقة الأولى يحبون ما يليهم من الطبقتين الثانية والثالثة . وأهل الطبقة الثانية يحبون أهل الطبقة الثالثة . ولا ميراث للإناث مع الذكور داخل الطبقة الواحدة . ويقوم الفرع مقام أصله في الميراث فلا تنتقل التركة إلى الإناث إلا في حالة انعدام الذكور وفروعهم .

- ٤ - للابن الأكبر مثل حظ اثنين من إخوته الأصغر سناً منه ويثبت الإرث للفروع سواء كانوا من زواج مشروع أو غير مشروع

---

(١) الدكتور شفيق شحاته المرجع السابق ص ٧٨ وما بعدها ، الدكتور صوفي أبو طالب المرجع السابق ص ١٧١ ، تاريخ القانون المصري للدكتور محمد الشقنقيري

وبناء على ما تقدم فإذا توفى الفرد كان ميراثه لأبنائه الذكور وحدهم دون الإناث مع ملاحظة أن للابن البكر مثل حظ اثنين من إخوانه ، فإذا لم يوجد أبناء كان الميراث لأبناء الأبناء وفروعهم ، فإذا لم يوجد فيكون للبنات ثم لأولادهن ، فإن لم يكن له ذرية فيراثه لآبيه ثم لجدته لآبيه ثم سائر أصوله من جهة آبيه ، فإذا لم يكن للبيت ذرية ولا أصول بالكلية كان ميراثه للحواشي ويكون أحقهم ، أقربهم درجة إليه إلى الدرجة الخامسة ، ثم تساوى الدرجات ويرث الكل بدون تمييز ولا فرق في الانصبة .

هـ - إذا لم يوجد وارث من أصول أو فروع أو حواشي كانت أمواله التي يتوفى عنها مباحة يملكها أسبق الناس إلى حيازتها إلا أنها تعتبر وديعة في يد حائزها مدة ثلاث سنين فإذا لم يظهر وارث في أثناء هذه المدة صارت ملكا لحائزها ملكا تاما (١)

### ثالثاً - الميراث عند الرومان :

يقوم نظام الميراث عند الرومان على القواعد الآتية (١) :

١ - لاميراث بسبب الزوجية إلا في حالات استثنائية وفي حدود ضيقة جداً .

٢ - سبب الإرث هو القرابة ويقدم الأقرب على من يليه في القرابة

(١) تفصيل هذه القواعد في الكتابين (١) الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للإسراييليين تأليف ساخاغانة مصر سابقاً الجزء الثاني (ب) المقارنات والمقالات بين أحكام المرافعات في المعاملات والمحدود في شرع اليهود ونظائرها من الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية للاستاذ محمد حافظ صبرى .

(٢) هذه القواعد تطبق إذا توفى الميت ولم يترك وصية عين بها من يرثه أما إذا مات عن وصية فوصيته هي التي يجب تطبيقها .

ويستوى الذكور والاثني في أصل الاستحقاق وفي قدره والأبناء غير الشرعيين  
يرفون مثل الشرعيين .

٣ - لا ميراث للأصول مع الفروع ويقوم الفرع مقام أصله في الميراث  
وعند عدم وجود الفرع الوارث يشترك في الميراث الأصول مع الإخوة  
الاشقاء أما غير الاشقاء فلا ميراث لهم مع الأصول فإذا لم يوجد للميت  
فروع ولا أصول ولا اشقاء ولا فروع لهم من الدرجة الأولى ورثة الإخوة  
غير الاشقاء بالتساوي . فإذا لم يكن أحد من هؤلاء أيضا ورثة من كان من  
أقاربه عصبة للأقرب درجة فالأقرب بحيث يحجب الأقرب منهم الأبعد  
في كل الأحوال وإذا توازن عدد منهم في درجة واحدة اقتسموا التركة  
قسمة رهوس أي بالتساوي بينهم <sup>(١)</sup> .

#### رابعاً - الميراث عند المسيحيين :

أما الديانة المسيحية فنظراً إلى أنها كانت تتجه إلى الروحانيات والنواحي  
الخلقية لم يتعرض الإنجيل للتشريعات التي تنظم العلاقات المختلفة فكان نظام  
الميراث المسيحي مستمداً من النظام اليهودي ومن النظام الروماني وبعض  
الأحكام المستمدة من شرائع أخرى .

---

(١) تفصيل ذلك في مدونة جوستنيان وملحقها الأول . ولكن جاء في  
ص ٢٩ من الملحق الأول للمدونة بعد أن تكلم جوستنيان على جهات الإرث الثلاث هل  
ذلك النحو المذكور في المتن قال : ان مقصدنا هو ألا يكون من الآن فصاعداً أي  
تفريق في الإرث بين الرجال والنساء ، ولا بين أولاد الظهور وأولاد البطون بل  
نحن نلغي صراحة جميع الفروق التي كانت قائمة بين العصابات وبين ذوى الأرحام  
ونجعل لجميعهم الاستحقاق في ميراث المتوفى سواء كان اتصالهم بسببه حاصل  
بواسطة قريب محرر أو بأية واسطة غير ذلك ، وعليه فكل هذه الفروق قد زالت  
واحت ، وأصبح لكل الأقارب أن يتوارثوا فيما بينهم عند عدم وجود وصية  
توريثية غير مدلين في الإرث إلا بمجرد قرابتهم إطلاقاً .

### خامساً - الميراث عند العرب قبل الإسلام :

كانت أسباب الميراث عند العرب في الجاهلية ثلاثة :

(١) النسب . (٢) التبني . (٣) الحلف .

أولاً - النسب : كان العرب في الجاهلية لا يورثون إلا من أطباق القتال من الرجال دون المستضعفين من النساء والصغار ، وكان النسب سبباً للإرث سواء أكان من زواج صحيح أم من زنا .

ثانياً - التبني : وهو أن يفتي رجل امرأة معروفاً نسب لآبيه أو مجهول النسب ، وكان للتبني كل حقوق الابن من الصلب والنسب ومن بين هذه الحقوق الميراث ، واستمر كذلك في تلك الأزمنة من تاريخ العرب وكذلك فترة من صدر الإسلام . ولقد تبني النبي عليه السلام زيد بن حارثة وكان يقال له زيد بن محمد حتى نزل قوله تعالى : ادعوه لآبائهم هو أفسط عند الله ، ففسخ الله الدعوة بالتبني وفسخ ميراثه كما سيأتي .

ثالثاً - الحلف : وهو أن يتعاقد رجل مع آخر لاصلة بينهما على أن يعقل كل منهما عن الآخر إذا جنى وأن يرثه إذا مات ، وكان هذا معمولاً به وسائداً في الجاهلية وبقى في صدر الإسلام ثم نسخ في رأى جمهور الفقهاء بقوله تعالى : « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » . أما رأى الأحناف فإنه لم ينسخ ولكن قدم عليه ميراث ذوى الأرحام بمقتضى الآية السابقة<sup>(١)</sup> وسنوضح ذلك تفصيلاً .

---

(١) الماريت للرحوم الشيخ عيسوى ص ٢٤ وما بعدها ، التركة والميراث في الإسلام للدكتور محمد يوسف موسى ص ٦٥ وما بعدها .

### المبحث الثالث

### الميراث في الإسلام

#### كيف نظم الإسلام الميراث ؟

أرسل الله نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم ليخرج الناس من الظلمات إلى النور وليهديهم إلى صراط العزيز الحميد . فأمن الناس بعد خوف واطمأنوا بعد اضطراب وزالت العصية القليلة وما تثيره من بغي وعدوان ، وشرع الله الموارث على أساس من العدل والإنصاف ومراعاة الضعفاء والمحتاجين فلم يفرق بين رجل وامرأة أو صغير أو كبير ، وجعل مال الميت لأولى الناس به وهم أهله وأقاربه .

ولكن الإسلام جرى في تشريع الموارث كما هو شأنه في جميع التشريعات على نظام التدرج فلقد رأينا أن أسباب الإرث في الجاهلية كانت هي النسب والتبني والحلف ، ولما جاء الإسلام ومرت فترة من الزمن جعل أساس الإرث هو الاسلام والهجرة . لأنه كان يرى إلى تكوين أمة إسلامية قوية قال تعالى : إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض (١) ، فلما عن الإسلام واجتمع الشمل وذهبت الوحشة جعل الميراث للأقرب فالذي يليه في القرابة فأنزل الله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين ، (٢) أعنى في الميراث فنسخ التوارث بالمواخاة وكذلك بالتبني وصار بالنسب والقرابة والرحم . ثم خطا الإسلام خطوة أخرى فأوجب على الشخص أن يوصي لوالدين والأقربين بنصيب في تركته من غير تفرقة بين رجل وامرأة أو كبير وصغير قال تعالى : كتب

---

(١) الآية ٧٢ من سورة الأنفال (٢) الآية ٦ من سورة الأجراب



عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين»<sup>(١)</sup>، وبذلك يكون الإسلام قد جعل لكل نصيباً من الميراث الرجل والمرأة الكبير والصغير، وأكد ذلك في قوله تعالى والرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً»<sup>(٢)</sup> .

ثم بين الله سبحانه وتعالى بعد ذلك الورقة تفصيلاً ونصيب كل واث . فنزل قوله تعالى «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ...»<sup>(٣)</sup> الآيات . وهنزل آيات الموارث استقر الأمر في نصابه وأعطى كل ذي حق حقه .

#### مزايا نظام الميراث في الإسلام :

بعد أن استعرضنا نظام الميراث قبل الإسلام في شرائع سماوية ونظم قديمة ، وبعد أن بينا تشريع الإسلام للميراث . يتضح لنا أن هناك مزايا كثيرة قد توافرت لنظام الميراث في الإسلام لم تتوافر في تشريع قبله ، ومن هذه المزايا :

١ - الميراث إجباري في الإسلام بالنسبة إلى المورث والوارث فليس للوارث الرد لأنه يملك نصيبه جبراً بحكم الشارع وليس للورث حرمان وارث من ميراثه .

٢ - تولى الله سبحانه وتعالى بيان المستحقين للميراث وأنصبتهم ولم يترك ذلك لأصحاب المال لأن الإنسان قد يظله الهوى أو يقع تحت تأثير عاطفة جماعة أو مؤثر عارض فلا يعدل فيرتب على ذلك النزاع والشقاق والعداوة والبغضاء .

---

(٢) الآية ٧ من سورة النساء .

(١) الآية ١٨٠ من سورة البقرة

(٣) الآية ١١ من سورة النساء .

٣ - عملت الشريعة الإسلامية على حفظ حق الورثة في حياة صاحب المال نفسه فقررت تعلق حق الورثة بمال المورث بمجرد نزول مرض الموت به فليس لصاحب المال التصرف في مرض موته تصرفاً ضاراً بالورثة مع مراعاة صاحب المال في رغبته في التبرع والتصدق فأجازت الشريعة له حق التصرف في جزء من ماله في حدود الثلث عن طريق الوصية بشروط.

٤ - جعلت الشريعة الإسلامية الميراث في دائرة لا يتعداها هي دائرة الأسرة وفي هذا صلاح الأسرة وإحكام الروابط بين أفرادها وتقوية أواصر المودة فيها ، ولاشك أن في صلاح الأسرة صلاح المجتمع لأن الأسرة هي البنية الأولى للمجتمع .

٥ - جعلت الشريعة الإسلامية الأساس في تقديم بعض الورثة على بعض هو قوة القرابة وشدة الصلة ، ولذلك قدم الابن على الأخ والاب على الجد .

٦ - يقضى نظام الميراث في الإسلام على الإنقطاع والرأسمالية ، وذلك بتوزيع الميراث على ورثة عديدين ومنع تجمع الثروة في يد واحدة فيصيب النفع أكبر عدد ممكن من الناس .

٧ - لم يحرم الزوجة من ميراث زوجها فجعل الزوجية الصحيحة من أسباب الإرث فالزوجة ترث زوجها والزوج يرث زوجته مما يؤدي إلى إحكام رابطة الزوجية والتعاون المثمر بين الزوجين .

٨ - جعلت الشريعة الإسلامية للرأفة والصغار حقاً في الميراث ، وجعلت الأبناء متساوين في الميراث حتى الأجنة في بطون أمهاتهم ، ولاشك أن هؤلاء أولى بالرعاية وأحوج إلى مال المورث من الكبار الذين يستطيعون جمع المال والحصول من وسائل الكسب على ما يؤمن حياتهم .

٩ - جعلت الشريعة الإسلامية نصيب البنت نصف نصيب أخيها الذكر لأن حاجته أشد إلى المال ومطالب الحياة وتكاليفها على الرجل أكثر

منها على المرأة في نظام الإسلام . فالرجل هو المكاف بإعالة نفسه متى كان قادراً على ذلك ولو كان أبوه واسع الثراء موفور الفنى . وهو المكلف بدفع المهر لزوجه وهو الم لازم بالإئفاق على زوجته والإئفاق على أولاده ، وإعالة والديه وذوى قرابته متى كانوا فقراء أما المرأة فذاًئماً في كنف رجل صغيرة أو زوجة أو كبيرة ، وإذا تزوجت كانت نفقتها على زوجها حتى ولو كانت موفورة الثراء .

عما تقدم وغيره كثير تتضح لنا دقة نظام الميراث في الإسلام وتمثيه مع الصالح العام وملاءمته لكل عصر وزمان إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها (١) .

### تطبيق الميراث في جمهورية مصر العربية

كان القضاء في مصر قبل صدور قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ يجرى على تطبيق الراجح من مذهب أبى حنيفة في مسائل الموارث تطبيقاً للمادة (٢٨٠) من قانون تنظيم المحاكم الشرعية رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

ولما صدر القانون رقم ٧٧ في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٣ ونشر في الجريدة الرسمية في ١٢ أغسطس ونفذ في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ، أصبح هذا القانون قانوناً عاماً يسرى على جميع المصريين مسلمين ومسيحيين ويهود سواء كانوا داخل البلاد المصرية أو خارجها حتى لو اتفق جميع الورثة غير المسلمين على تطبيق قانون ملتهم .

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة (٨٧٥) من القانون المدنى ١٣١ لسنة ١٩٤٨ على ما يأتى وتعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الارث وانتقال أموال التركة إليهم تسرى في شأنها أحكام الشريعة الاسلامية والقوانين الصادرة في شأنها .

---

(١) الموارث للرحوم الشيخ عيسوى ص ٢٦ وما بعدها .  
(٢) - أحكام الميراث

## الفصل الثاني في ما يتحقق به الميراث

المبحث الأول

أركان الميراث

أركان الميراث ثلاثة :

١ - الوارث      ٢ - المورث      ٣ - الموروث

وستحدث عن هذه الأركان فيما يلي :

الركن الأول : الوارث ، وهو كل شخص يتصل بالميت اتصال قرابة أو نكاح أو رق أو مولاة ، فمن يتصل بالميت اتصال قرابة أو نكاح يعتبر وارثاً . باجماع الفقهاء ، ومن يتصل بالميت اتصال رق بأن أعتق الإنسان عبده فهذا العتق يعتبر وارثاً باتفاق الفقهاء إلا الأباضية فقد منعوا ذلك لأنه لا قرابة بين المعتق ومن أعتقه حتى يرثه ، ولم يأخذوا بحديث الرسول عليه السلام : الولاء لمن أعتق . ومن يتصل بالميت اتصال مولاة ، وذلك بأن عقد عقداً مع آخر على أن يعقل عنه إذا جنى ويرثه إذا مات ، فهذا يعتبر وارثاً عند الحنفية <sup>(١)</sup> وخدم وحجتهم في ذلك قوله تعالى : ولكل جعلنا مولى مما ترك الوالدان والأقربون والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم إن الله كان على كل شيء شهيداً <sup>(٢)</sup> ، وولاء العقد الوارد في الآية هو ولاء المولاة ، أما جمهور الفقهاء فذهبوا إلى أنه لا يعتبر وارثاً لأن الإرث بالمولاة كان موجوداً في الجاهلية وفي ابتداء الإسلام ، ثم نسخ بقوله تعالى : وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله . وأما قانون الميراث

(١) الآية ٣٣ من سورة النساء.

فقد أخذ برأى الجمهور ولم يحمل مولى الموالاة وارثاً ، واعتبر المعتق وارثاً .  
الركن الثاني : المورث ، وهو الميت الذى ترك مالا أو حقاً سواء مات حقيقة بأن فارق الحياة فعلاً ، أو حكماً بأن صدر حكم قضائى باعتباره ميتاً كالمفقود والمرتد ، أو تقديراً كالجنين الذى ينفصل ميتاً بسبب الجنابة على أمه ، وقد اتفق الفقهاء على أن المورث هو الذى مات حقيقة أو حكماً ، أما من مات تقديراً فهناك خلاف بين الفقهاء فوضعه فيما يلى . فلقد اتفق الفقهاء على أن الجنين إذا سقط ميتاً بسبب الجنابة على أمه . أنه يجب على الجاني أو عائلته التعويض المعروف باسم الغرة<sup>(١)</sup> ، ولكنهم اختلفوا فيمن يملك هذا التعويض ، فقال الحنفية إنه ملك للجنين فيحسب تركه له ويورث عنه كما يورث عنه كل مال كان يملكه بسبب ميراث أو غيره ، لأنهم افترضوا له حياة تقديرية فيرث من مات قبل سقوطه من بطن أمه بسبب الجنابة عليها ، وذهب الشافعية وأحمد ومالك في قوله الأخير إلى أن الغرة تكون للجنين وتورث عنه ولا يورث عنه سواها من الأموال ، ولا يرث شيئاً مطلقاً ، وذهب الليث بن سعد ، وربيعة بن عبد الرحمن إلى أن هذه الغرة لانورث وأنها ملك للأم تعويضاً لها عما أصابها من ضرر . لأن الجنابة على جزء منها كالجنابة على سنّها أو عينها أو إصبعها ، ومادامت الجنابة قد وقعت عليها وحدها فيكون الجزء لها وحدها ، وذهب ابن هرmez من فقهاء المالكية إلى أن هذه الغرة لانورث ، ولكن إذا كان الأب موجوداً قسمت عليه وعلى الأم بحيث يأخذ ضعف الأم ، وإن لم يكن موجوداً أخذت الأم الغرة كلها وقد أخذ قانون الموارث برأى ربيعة والليث بن سعد فلم يعتبر الموهب التقديرى كما يظهر ذلك من نص المادة الأولى ، ويستحق الإرث بموت المورث أو باعتباره ميتاً بحكم القاضى .

(١) الغرة مقدار نصف عشر دية الرجل وعشر دية المرأة وهى خمسمائة درهم أو خمسون ديناراً .

الركن الثالث: الموروث ، وهو ما يتركه الميت من مال أو حق أو منفعة لورثته ، إلا الحق الدخلى ويسمى ميراثاً وإراثاً وتركه ، وسيأتى تفصيلها إن شاء الله .

### المبحث الثانى

#### فى أسباب الميراث

أسباب الميراث فى الفقه الإسلامى ثلاثة وهى : القرابة ، والزوجية ، والولاء ، والسيان الأولان منهما لاختلاف فيهما من أحد من الفقهاء ، وأما الثالث ففيه خلاف سنوضحه إن شاء الله تعالى .

السبب الأول : القرابة الحقيقية وهى الصلة الناشئة عن الولادة بين الوارث والمورث ، وتشمل الفروع كالأولاد ، والأصول كالآباء ، والأخوات كالإخوة والأعمام ، وذوى الأرحام كالأخوال والحالات ، ولما كانت القرابة تختلف قوة وضعفاً اختلفت الأنصبة تبعاً لذلك مراعاة للصالح العام .

السبب الثانى : الزوجية ، وهذه الصلة توجب التوارث بين من مات من الزوجين وبين من بقى حياً بعد صاحبه ، ولكن ذلك مشروط بأمرين يجب توافرها سنتحدث عنها تفصيلاً عند كلامنا على شروط الميراث .

السبب الثالث : الولاء ، وهو أنواع ثلاثة وكأها من أثر الماضى ، فليس لها اليوم قيمة عملية :

١ - ولأه العتاقة أو النعمة ، ويسمى العصوبة السيبة ، وقد خالف فيه الأباضية كما ذكرنا من قبل .

٢ - ولأه الموالاتة ، ولم يأخذ به إلا الحنفية كما ذكرنا من قبل .

٣ - ولأه الإمامة ، والقاتلون به الشيعة الإمامية وحدهم ، فنقدم أن الإمام هو وارث من لا وارث له من قريب أو زوج أو مولى عتاقة أو مولى

موالاة ، وحيث أن يكون للإمام إن كان ظاهراً أن ينفعه أو يضره حيث يشاء ، وإن كان غائباً حفظ له حتى يظهر أو صرف في المحاميج ، وفي رأينا أن هذا معناه أن بيت المال هو وارث من لا وارث له وهذا مايقوله فقهاء المسلمين جميعاً .

### المبحث الثالث

#### في شروط الميراث

وشروط التوريث نوعان عامة وخاصة ، أما شروط التوريث العامة فتلاثة :  
الشرط الأول موت المورث حقيقة أو حكماً أو تقديراً . والشرط الثاني : تحقق حياة الوارث وقت موت المورث أو وقت الحكم باعتباره ميتاً . أما الشرط الثالث . ألا يوجد مانع من موانع الإرث . وإليك تفصيل هذه الشروط :  
الشرط الأول : موت المورث حقيقة أو حكماً أو تقديراً . فالمت حقيقة هو الذي فارق الحياة فعلاً وثبت ذلك برؤية أو سماع أو شهادة اتصل بها القضاء ، والمت حكماً هو الذي حكم القاضي بموته مع تيقنه بحياته (المرتد) أو غلبة ظنه بأنه مات بواسطة أمارات تدل على ذلك أو بموت أفراده (المفقود) .

#### المرتد وحكمه :

أما المرتد ، فهو من ترك الإسلام بإرادته واختياره إلى غير دين أو إلى غيره من الأديان أو أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة كإنكاره فريضة الصلاة أو الصوم أو ما شاكل ذلك .

#### حكم المرتد من حيث إهدار دمه :

المرتد إما أن يكون رجلاً أو امرأة فإن كان رجلاً يستتاب ثلاثة أيام فإن تاب قبلت توبته وإلا قتل ، وذلك باتفاق الفقهاء لقوله عليه الصلاة والسلام من بدل دينه

فاقتلوه) وإن كانت امرأة وأبت التوبة قتلت كالرجل لعموم الحديث، وذلك عند جمهور الفقهاء . وقال أبو حنيفة لا تقتل بل تحبس حتى تتوب أو تموت . لأن الرسول عليه السلام نهى عن قتل النساء . وأيضا الأصل تأخير العقوبة إلى دار الجزاء ، وإنما عدل عنه في الرجل لدفع شر ناجز يتوقع عنه وهو الحرب بخلاف المرأة .

حكم المرتد من حيث الميراث : أولا : إرث المرتد من غيره : أجمع  
الفقهاء على أن المرتد لا يرث من أحد مات أبداً ، حتى ولا من مرتد مثله . فلا يرث مسلماً لا بخلاف الدين ، ولا يرث غير مسلم حتى ولو اتحد معه في الدين لأنه وإن اتحد معه في الدين يخالفه في حكم الدين . إذ لا يقر على رده ولا على ما اختاره ديناً له بخلاف غير المسلم الأصلي فإنه يقر على دينه ، ولأنه باع بارتداده فلا يستحق الهبة الشرعية التي هي الميراث ، بل يصرم عقوبة له كالقاتل بغير حق .

ثانياً — الإرث من المرتد : أما إذا مات المرتد أو قتل ، أو لحق بدار الحرب وحكم القاضي بلحاقه وترك مالا<sup>(١)</sup> . اختلف الفقهاء فيمن يستحق هذا المال على أقوال أربعة :

الأول : وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة في الصحيح . أن ماله يكون فينا لبيت مال المسلمين ، لأنه بالردة صار حرباً على المسلمين فيكون حكم ماله كحكم مال الحرب . لا فرق بين مال اكتسبه قبل الردة

---

(١) المرتد إذا لحق بدار الحرب وقضى بلحاقه فإنه يعتبر ميتاً حكماً . أما إذا لحق بدار الحرب ولم يحكم القاضي بلحاقه فلا يعتبر لحاقه موتاً له لاحتمال توبته ورجوعه إلى دار الإسلام تائباً فيوقف ماله إلى أن يتكشف أمره .



أو بعدها<sup>(١)</sup> ولا فرق بين أن يكون المرتد رجلاً أو امرأة .

الثاني : وذهب الصحابان وأحمد في رواية عنه إلى أن ماله لورثته المسلمين سواء ما اكتسبه قبل الردة أو بعدها ، وسواء كان المرتد رجلاً أو امرأة . لأنه يجبر على الرجوع إلى الإسلام فيحكم عليه في حق وورثته بأحكام الإسلام ، وكسبه في حال حياته قبل الردة وبعدها ملك له تقضى منه ديونته فيكون لورثته المسلمين .

الثالث : وهو مذهب أبي حنيفة ، أن الرجل المرتد إذا مات أو لحق بدار الحرب وحكم القاضي بلعاقه ، يكون ماله الذي اكتسبه قبل الردة لورثته المسلمين ، وما اكتسبه بعدها قبل موته أو الحكم بلعاقه بدار الحرب ، يكون فيئاً لبيت مال المسلمين . لأن موته حقيقة أو حكماً يستند إلى وقت رده لأنه صار حالاً بالردة . فيعتبر في حكم الميت من وقت رده ، أما إذا كانت المرتدة امرأة فإن جميع مالها لورثتها المسلمين سواء ما اكتسبته قبل الردة أو بعدها ، لأنها لا تقتل بل تحبس حتى تتوب أو تموت .

الرابع : وذهب داوود وأحمد في رواية ثالثة منه إلى أن ماله لأهل دينه الذي اختاره إن كان فيهم من يرثه . والا فهو في يوضع في بيت المال ككل مال لا وارت له مادام في دار الإسلام . أما قانون المواريث فلم يتناول حكم المرتد فيقضى بأرجح الآراء في مذهب الحنفية ، وهذا مذهب إليه الإمام أبو حنيفة وهو القول الثالث<sup>(٢)</sup> .

(١) مال المرتد الذي اكتسبه بعد لعاقه بدار الحرب فيه بالإجماع بلا خلاف لأنه اكتسبه وهو من أهل الحرب .

(٢) أحكام المواريث للفضيلة الشيخ محمد مصطفى شبلي ص ٩٣ وما بعدها ، أحكام التراك والمواريث المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة ص ١٢٨ وما بعدها .

### المفقود وحكمه :

أما المفقود ، وهو النائب الذى انقطعت أخباره فلا يعرف مكانه ولا نعلم حياته ولا يدري عاقبه ، وهذا المفقود قد يظهر حيا بعد فترة من الزمن قد تطول أو تقصر ، وقد يثبت موته بطريق من طرق الإثبات الشرعية : وقد يحكم القاضي بموته .

ولقد اختلف الفقهاء فى تحديد الزمن الذى يحكم القاضي بوفاته ، فذهب الحنفية والشافعية إلى أن القاضي يحكم بموت المفقود إذا مات أفرانه ولم يبق من جيله أحد ، لأن الظن حينئذ يغلب بموته . وقد حدد بعض الحنفية سنة معينة إذا بلغها المفقود يحكم بموته . فحدد بعضهم مائة وعشرين سنة ، وحدد آخرون مائة سنة ، وحدد فريق ثالث تسعين سنة ، وفوضى بعض الحنفية الحكم بموت المفقود إلى القاضي . أما المالكية فقد حددوا سبعين سنة . وفرق الحنابلة بين المفقود الذى تغلب سلامته كالتاجر وطالب العلم ففوضوا الأمر إلى ولي الأمر . وبين المفقود الذى لا تغلب سلامته كالخارج للقتال فاعتبروا مضي أربع سنوات من فقده ، وبعدها يحكم القاضي بموته . فقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : « أيا امرأة فقدت زوجها فلم تدرك أين هو فإنها تنتظره أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا » .

أما القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فأخذ برأى الحنابلة فيمن يغلب هلاكه كالخارج للقتال فاعتبر مضي أربع سنين كافية فى أن يجعل القاضي يصدر حكمه بالموت ، وأخذ برأى بعض الحنفية القائلين بتفويض الأمر إلى القاضي فيمن تغلب سلامته ، وقد نص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ على هذه الأحكام ، وليكنه أكتفى بالنسبة للمفقودين من أفراد القوات المسلحة أثناء العمليات الحربية بقرار من وزير الحربية يصدره بعد أربع سنوات من فقده دون حاجة إلى حكم من القاضي .

### حكم المفقود من حيث الميراث :

أولاً - إرث المفقود من الغير : المفقود بعد الحكم بموته أصبح ميتاً فلا يرث من الغير ، أما بعد فقده وقبل الحكم بموته فهو لا يرث من غيره بالفعل مادام مفقوداً للفك في حياته التي هي شرط في الإرث . غير أنه يوقف له نصيبه من تركه مورثه الذي مات في أثناء فقده لاحتمال أنه حي . فإن ظهر حياً أخذ نصيبه الذي حجز له ، وإن حكم بموته اعتبر ميتاً من حين فقده بالنسبة لما حجز له من تركه مورثه فلا يستحقه ورثته ، وإنما يرد إلى الورثة مورثه لأن حياته حين موت مورثه مشكوك فيها فلم يتحقق شرط الإرث بالنسبة له .

ثانياً - إرث الغير من المفقود : وأما إرث غيره منه فقبل تحقق الموت وقبل الحكم بموته يعتبر حياً في حق ماله فلا يرث ماله ، بل يبقى على ملكه ويحفظ له حتى تثبت حقيقة أمره . لأن شرط الميراث موت المورث حقيقة أو حكماً ، وهذا الشرط غير موجود لأن وفاته لم تثبت فلم يكن ميتاً حقيقة ولأن القاضى لم يحكم بوفاته فلم يكن ميتاً حكماً ، فإن ظهر المفقود حياً أخذ أمواله . أما إذا تحقق موت المفقود أو حكم القاضى بموته ، قسم ماله بين ورثته الموجودين وقت تحقق الموت أو وقت الحكم به ، أما من مات قبل ذلك أو حدث إرثه بعد ذلك بأن كان ممنوعاً من الميراث ثم زال عنه بعد ذلك المانع كأن يكون كافراً ثم أسلم فلا ميراث له وهذا إذا لم يستند حكم القاضى بموت المفقود إلى وقت سابق على صدوره وإلا فيرثه من كان وارثاً في الوقت الذى أسند حكم الموت إليه .

### الميت تقديراً وحكماً :

أما الميت تقديراً ، فهو كالجنين الذى يفصل من أمه بالاعتداء عليها . بأن تكون امرأة حاملاً فيضربها إنسان فتلقى جنيناً ميتاً ، وقد شرحنا

اختلاف الفقهاء<sup>١</sup> في توريثه قبل ذلك<sup>(٢)</sup> . أما القانون فقد أخذ برأى من رأى أنه لا يرث ولا يرث . فنصت المادة الأولى من القانون ، يستحق الإرث بموت المورث أو باعتباره ميتاً بحكم القاضي ، فاقترحت على موت المورث حقيقة أو حكماً ، والاقتصار في مقام البيان ، يفيد الحصر ، فلا تشمل المادة الموت التقديرى للمورث كالجنين .

الشرط الثانى : تحقق حياة الوارث وقت موت المورث أو وقت الحكم باعتباره ميتاً لأن الوراثة خلافة فيشترط أن يكون حياً لتكون له ذمة وأهلية وجوب يثبت له بها الحقوق . وحياة الوارث قد تكون حقيقية ظاهرة تثبت بالمعاينة أو بالبينّة ، وقد تكون الحياة تقديرية كالجنين في بطن أمه . فإن حياته مقدرة مادام حملاً مستكننا فيثبت له الإرث وهو حمل ، ولكن لا يستقر له هذا الإرث إلا إذا ولد حياً في المواقيت التى حددها القانون في المادة ٤٣<sup>(٣)</sup> ، ولذلك يحجز له من التركة أوفر النصيبين على فرض أنه ذكر أو أنثى ، وسيأتى تفصيل ذلك في حبه ، وهذا ما أخذ به القانون فقد نصت المادة الثانية ، يجب لاستحقاق الإرث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث أو وقت الحكم باعتباره ميتاً ، ويكون الحمل مستحقاً للإرث إذا توافر فيه مانع عليه في المادة ٤٣ .

---

(١) انظر ماسبق ص ١٩ .

- (٢) نص المادة ٤٣ ، إذا توفى الرجل من زوجته أو عن معتدته فلا يرثه حملها إلا إذا ولد حياً خمسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفرة ولا يرث الحمل غير أبيه إلا في الحالتين الآتيتين :
- ١ - أن يولد حياً خمسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفرة إن كانت أمه معتدة موت أو فرقة ومات المورث أثناء العدة .
- ٢ - أن يولد حياً لسبعين ومائتى يوم على الأكثر من تاريخ وفاة المورث إن كانت الزوجية قائمة وقت الوفاة .

ويترتب على هذا الشرط أمران : الأول - أن المفقود لا يرث من يموت  
من تقوم بينه وبينه أسباب الإرث إذا مات بعد فقده ، وقبل الحكم بموته  
لأن حياة المفقود في ذلك الوقت غير محققة وإن كانت مفروضة بمقتضى  
الأصل فيوقف له نصيبه حتى يستبين أمره كما ذكرنا من قبل . الثاني - أنه  
لا نوارث بين من يجهل تاريخ موتهم كالغرقى والهدمى والحرقى سواء ماتوا  
في حادث واحد أم في حوادث متعددة مادام لم يعلم السابق موته . فقد  
حدثنا عبد العزيز بن جعفر بن محمد عن أبيه أن أم كلثوم بنت علي توفيت  
هى وابنها زيد بن عمر فالتقت الصبيحتان في الطريق فلم يدرا أيهما مات قبل  
صاحبه فلم ترثه ولم يرثها . كما روى أن أهل الصفيين وأهل الحرة لم يتوارثوا .  
كذلك شرط التوريث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث ، وهنا الحياة  
غير محققة فلا يثبت التوريث مع ذلك ، وهذا ما أخذ به القانون فقد  
نصت المادة الثالثة منه على أنه إذا مات اثنان ولم يعلم أيهما مات أولا  
فلا استحقاق لأحدهما في تركه الآخر سواء أكان موتهما في حادث  
واحد أم لا .

الشرط الثالث ، ألا يوجد مانع من موانع الإرث ، والمانع هو الأمر  
الذى يترتب على وجوده عدم الحكم مع وجود سببه كالقتل فإنه مانع من  
الميراث مع وجود سبب الميراث وتوافر شروط الاستحقاق ، والمانع من  
الميراث هو معنى يقوم بالشخص فيحرم لأجله من الميراث في تركه المتوفى  
مع قيام سبب الإرث منه ، وذلك كالقتل . فلو قتل زوج زوجته مثلا حرم  
من الميراث فيما تركه من مال ، فسبب الإرث قائم وهو الزوجية ، لكن  
وجد ما يمنع هذا السبب أن يعمل عمله ويثبت له حكمه ألا وهو القتل ،  
وهو قائم بالمحروم نفسه تنفى به أهليته من الميراث

## موانع الإرث

وموانع الإرث التي سنتحدث عنها خمسة : - الرق والقتل والردة واختلاف الدين واختلاف الدار . الثلاثة الأولى تمنع صاحبها أن يرث من غيره ، والاثنان الآخران يمنعان التوارث من الجانبين .

المانع الأول : الرق - فالرق مانع من الميراث باتفاق الفقهاء لأن الرقيق مملوك لغيره ، وهذا يقتضى ألا يكون مالكا للمال بأى سبب من أسباب الملك ، ومنها الإرث . قال عليه السلام : لا يملك العبد إلا الطلاق ، ولو ملكناه بالإرث من أقاربه لآل الميراث إلى سيده فيكون في الحقيقة توريثاً للأجنبي لأنه بمجرد ملكه بالميراث يملك سيده هذا المال لأن جميع ما في يده ملك لولاه كما نص على ذلك الحديث : العبد وما ملك يده لسيده ، كذلك فإن العبد إذا مات لا يترك شيئاً يورث عنه فينتفى بذلك ركن من أركان الإرث ( التركة ) وعلى ذلك فالرق مانع من الإرث<sup>(١)</sup> .

المانع الثاني : القتل - اتفقت كلمة الفقهاء على أن القتل مانع من الميراث فلا يرث القاتل من القاتل شيئاً قال عليه السلام : لا يرث القاتل شيئاً . وقال : ليس لقاتل ميراث ، وقال : من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره وإن كان والده أو ولده فليس لقاتل ميراث ، ولأن الميراث نعمة فلا

---

(١) لم يعد الكلام الآن في الرق حاجة بعد أن أصبح غير موجود ولهذا لما قدم مشروع قانون الموارث متضمناً النص على أن الرق مانع من موانع الإرث ، رقى حذفه لأن الرق غير موجود وعظوم بل ومعاقب عليه قانوناً منذ ما يقرب من مائة عام فلم تعد تمة فائدة عملية من النص عليه بين موانع الإرث ، ولكن يلاحظ أن عدم تصريح القانون به لا يعد إلغاء له ولكن يعتبر سكوتاً عنه فقط لأن عبارة القانون لاتفيد حصر الموانع في الثلاثة التي ذكرها لذكره كلمة « من » التي تفيد التبعية بأصل وضعها في اللغة .

يصح أن تقترب على جريمة وهي القتل ، فإنما تقترب عليه النعمة . لا النعمة ،  
ولأن القاتل قد يقصد بقتل مورثه استئصال إرثه منه فيعاقب بحرمانه منه  
دجراً له ومعاملة له بنقيض مقصوده . فضلاً عن أن خلافة الوارث لمورثه  
قائمة على قوة الرابطة والصلة والتعاون بينهما . مما جعل أحدهما امتداداً  
للآخر ، وقد قطع القاتل بحريته هذه الصلة فلا يستحق الميراث بسببها . ومع  
اتفاق الفقهاء الذين يعتد برأيهم على أن القتل مانع من الميراث ، فقد اختلفوا  
في نوع القتل المانع من الميراث . فمنهم من جعل الحديث على عمومته ، ومنهم  
من خصصه وضيق دائرة التخصيص ، ومنهم من خصصه ووسع الدائرة .

فيرى الشافعية كما هو الصحيح في مذهبهم أن القتل بجميع أنواعه مانع  
من الميراث على أى صورة وقع ومن أى شخص سواء كان عدواً أو خطأ  
مباشراً أو تسبياً بحق أو بغير حق عاقلاً كان القاتل أو غير عاقل مختاراً أو  
مكراً ، وقد استدلوا على ذلك بقوله عليه السلام وليس لقاتل ميراث ، فإنه  
عام يتناول كل قاتل . كذلك لو أننا ورثنا القاتل من مقتوله ، لاستئجل  
الورثة موت مورثهم فيقتلونهم مما يؤدي إلى الفساد فساداً للذريعة اقتضت  
المصلحة منع القاتل من الميراث .

ويرى الحنابلة في الرواية المعتمدة في المذهب ، أن القتل المانع من  
الميراث هو القتل الموجب للقصاص أو الكفارة أو الدية . فيدخل فيه القتل  
العمد ( موجب للقصاص ) وشبه العمد والقتل الخطأ والقتل بالتسبب والقتل  
من غير المكلف كالصبي والمجنون ( موجب للدية ) ، وقتل القريب المسلم  
الموجود في صفوف الكفار بدون علم ( موجب للكفارة ) ، أما القتل بحق  
أو دفاعاً عن النفس أو من قصد مصلحة فلا يدخل في القتل المانع من الميراث  
لأنه لا يقترب عليه قصاص أو كفارة أو دية .

ويرى الحنفية أن القتل المانع من الميراث ، هو القتل الذى يوجب

القصاص أو الكفارة فيدخل فيه العمد وشبه العمد . والقتل خطأ وما جرى مجرى الخطأ<sup>(١)</sup> ، وذلك لأنه قتل مباشر بغير حق ، أما القتل الذي لم يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة فلا يكون مانعاً من الميراث ، وهو القتل بحق ، كالقتل قصاصاً أو دفاعاً عن النفس إذا تمين القتل طريقاً للدفاع ، والقتل بعذر كقتل الرجل زوجته أو قريته المحرم ومن يرضى بها ، والقتل بطريق النسب ، والقتل الصادر من الصبي والمجنون لعدم التكليف فكل هذه الأنواع لا توجب قصاصاً ولا كفارة فلا تمنع من الميراث .

ويرى المالكية أن القتل المانع من الإرث هو القتل العمد العدواني سواء كان بطريق مباشر أو النسب ، أما القتل الخطأ<sup>(٢)</sup> والقتل العمد بحق فلا يمنعان من الميراث .

---

(١) القتل العمد وهو ما تعمد الضرب فيه بسلاح أو ما أجرى مجرى السلاح في تفريق الأجزاء كالحديد من الحشب والحجر ومثل ذلك الزجاج والرصاص والنار .

والقتل شبه العمد : وهو ما تعمد الضرب فيه بما ليس بسلاح ولا ما أجرى مجرى السلاح .

والقتل الخطأ نوحان : (١) خطأ في القصد كأن يرى شياً من بعيد يظنه صيداً فيقتله فيبين أنه إنسان .

(ب) خطأ في الفعل وهو أن يرى هدفاً معيناً فيشرف السهم فيصيب إنساناً فيقتله .

والقتل الجاري مجرى الخطأ كما إذا سقط نائم على مورثه فقتله أو سقط من مكان مرتفع عليه فأت .

(٢) إلا أن القاتل خطأ لا يرث من الدية لأنها وجبت بسبب فعله فلو ورثها أو ورث جزءاً منها لكانت الدية قد وجبت عليه لنفسه ، وعلى ذلك فيحرم من الميراث من الدية فقط ويرث ما عداها .



هذه هي آراء الفقهاء في أنواع القتل والممانع منها من الميراث وغير الممانع .  
أما القانون فقد جاء برأى هو تطبيق من المذاهب وخاصة مذهب الحنفية  
والمالكية . فقد نصت المادة الخامسة على أن ومن موانع الإرث قتل الموروث  
عمداً سواء كان القاتل فاعلاً أصلياً أم شريكاً أم كان شاهد زور أدت  
شهادته إلى الحكم بالإعدام وتنفيذه إذا كان القتل بلا حق ولا عذر وكان  
القاتل عاقلاً بالغاً من العمر خمس عشرة سنة ، ويعد من الأعذار تجاوز  
حق الدفاع الشرعى .

وقالت المذكرة التفسيرية : يدخل في القتل العمد المباشر من أجهز على  
شخص بعد أن أنفذ فيه آخر مقتل من مقاتله ، فإنما يمنعان من إرثه ،  
ويدخل في القتل بالتسبب الأمر والبال والمعرض والمشارك والريثة -  
وهو من يراقب المكان أثناء مباشرة القتل - وواضع السم وشاهد الزور  
الذى بنى على شهادته الحكم بالإعدام ، وأن القتل العمد قد لا يمنع من الميراث  
في بعض الأحوال ، وأن الأحوال التى لا يكون فيها مانعاً من الإرث  
الآتية : -

١ - القتل قصاصاً أو حداً .

٢ - القتل في حالة الدفاع الشرعى عن النفس أو المال مما هو منصوص  
عليه في قانون العقوبات .

٣ - قتل الزوج زوجته والزنى بها عند مفاجئتهما حال الزنى

٤ - تجاوز حق الدفاع الشرعى .

كما بينت أن اشتراط كون القاتل عاقلاً قصد به إخراج ما يأتى :

١ - المجنون والمأهة العقلية .

٢ - ارتكاب القاتل القتل وهو فى فيبوبة ناشئة عن عقاير أيا كان  
نوعها إذا أخذها قهراً عنه أو عن غير علم بها . وهكذا نرى أن أحكام القتل

المانع من الميراث قانوناً مزيج من أحكام الفقهاء الحنفى والمالكي وقانون العقوبات المصرى .

المانع الثالث : الردة - وقد بينا قبل ذلك من هو المرتد؟ وحكم ميراثه من غيره وميراث غيره منه . وقلنا إن المرتد لا يرث من غيره سواء أكان هذا الغير مسلماً أو غير مسلم ، وسواء أكان هذا الغير من أهل الدين الذى انتقل إليه أم من أهل دين غيره أم كان مرتداً مثله .

المانع الرابع : اختلاف الدين - من موانع الإرث اختلاف الدين بين الوارث ومورثه ، بأن يكون لأحدهما دين يخالف دين الآخر فلا يرث المسلم غير المسلم ، ولا يرث غير المسلم من المسلم لقول الرسول عليه السلام « لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم » وقوله « لا يتوارث أهل ملل شتى » وفى رواية « أهل ملتين شتى » ، ولأن أساس الإرث التناصر والولاية بين الوارث والمورث ، ولا تناصر ولا ولاية بين مسلم وغير مسلم<sup>(١)</sup> .

واقصد اتفاق الفقهاء على أن غير المسلم لا يرث غير المسلم ، واختلفوا فى إرث المسلم من غير المسلم فجاء بور الصحابة والفقهاء ذهبوا إلى أنه لا يرث المسلم من غيره لما سبق من أدلة ولعموم الأحاديث ، ويرى بعض فقهاء الصحابة والتابعين منهم معاذ بن جبل ومعاوية والحسن وغيرهم أن المسلم يرث من غيره لحديث « الإسلام يعلو ولا يعلى » ومن العلو أن يرث المسلم الكافر لا العكس . وحديث « الإسلام يزيد ولا ينقص » ، وقياساً على جواز نكاح أهل الكتاب من النساء يجوز ميراث أهل الكتاب . ولكن كلا الحديثين لا يصلح للاستدلال به لاحتياها التأويل ، والقياس فاسد لأنه فى مقابلة النهى فلا يصح الاستدلال به .

---

(١) متفق الأخبار بشرح نيل الأوطار ج ٦ ص ٦٢ ، شرح السراجية

وقد أخذ القانون بالرأى الأول ، فنص في مادته السادسة في الفقرة الأولى : لا توارث بين مسلم وغير مسلم .

أما توريث غير المسلمين بعضهم من بعض فهل يعتبر اختلاف الدين مانعا من الإرث أم لا ؟ هناك خلاف بين الفقهاء على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : وهو رأى جمهور الفقهاء منهم الحنفية والشافعية أنهم يتوارث بعضهم من بعض مهما اختلفت دياناتهم وتحلم لأن جميع هذه الأديان في نظر الإسلام ملة واحدة تخالف الإسلام ، ولأن الله تعالى يقول : « والذين كفروا بعضهم أولياء بعض »<sup>(١)</sup> ، فقد جعل الكفار أيا كانت ملتهم بعضهم أولياء بعض ، والميراث مبنى على الموالاة والتناصر ، فيرتب المسيحي اليهودى ويرث اليهودى المجوسى والوثنى ... إلخ .

المذهب الثانى : وهو مروى عن بعض الصحابة رضى الله عنهم والراجع فى مذهب مالك ورواية عن أحمد أن اختلاف الدين مانع من الميراث ، فكل ملة تعتبر على حدتها فى الميراث ، فاليهودية ملة ، والنصرانية ملة أخرى ، والمجوسية ثالثة ، والوثنية ملة مستقلة ، فلا يرث اليهودى النصرانى ولا المجوسى ولا الوثنى ... إلخ وبالعكس بل يرث اليهودى يهوديا مثله والوثنى وثنيا مثله وهكذا ، وذلك استنادا إلى حديث الرسول عليه السلام : لا يتوارث أهل ملتين شتى ، ولأن كل ملة منها تسمى باسم خاص يفاير أسماء الأخرى ، ولذلك ذكرت متعاطفة فى القرآن فى أكثر من آية ، والعطف يقتضى المغايرة ، ومن هذه الآيات : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة »<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الآية ٧٣ من سورة الأنفال .

(٢) الآية ١٧ من سورة الحج .

المذهب الثالث : وهو قول جماعة من التابعين وتابعي التابعين وهو رواية  
عن مالك أن غير المسلمين ثلاث ملل ، اليهودية ملة ، والنصرانية ملة ، وغير  
اليهود والنصارى ملة واحدة يجمعهم أنهم ليسوا بأهل كتاب ، أما اليهود  
والنصارى فلاختلاف اعتقادهم في عيسى عليه السلام والإنجيل فهما أهل  
ملتين شتى كالمسلمين مع اليهود والنصارى . ولكل منهما كتاب سماوى  
خاص به ، أما ما عداهما من الأديان فتشترك في أنها أديان غير سماوية ، فتمتيز  
ملة واحدة .

موقف القانون : وقد أخذ القانون برأى جمهور الفقهاء في توارث غير  
المسلمين بعضهم من بعض مهما اختلفت ديانتهم ومللهم ، فنص في المادة  
السادسة في فقرتها الثانية : « ويتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض » .

#### المانع الخامس :

اختلاف الدارين - ومعناه اختلاف الدولتين اللتين يتبعهما الوارث  
والمورث في المنعة والرياسة العليا . بأن يكون الوارث تابعا لدولة مستقلة  
والمورث تابعا لدولة أخرى مستقلة . ولقد اتفقت كلمة الفقهاء على أن اختلاف  
الدارين لا يمنع من التوارث بين المسلمين لأن ديار المسلمين مهما تباعدت  
حدودها وتنوعت حكوماتها واختلفت أنظمتها في الحكم تعتبر كلها دارا  
واحدة ، لأن وحدة الإسلام قضت على اختلاف الجنسية وغلبت على اعتبار  
الرعوية والتبعية ، فيتوارث المسلم المعمرى وقربيه المسلم الإيراني أو الباكستاني  
أو الأندلسى ، فلقه تعالى يقول « إنما المؤمنون إخوة »<sup>(١)</sup> ، وقال عليه  
الصلاة والسلام « المسلم أخو المسلم » .

---

(١) الآية ١٠ من سورة الحجرات .

أما بالنسبة لغير المسلمين . فقد اختلف الفقهاء على مذهبيهم :  
المذهب الأول - مذهب الحنفية والراجح عند الحافية أن اختلاف الدارين مانع من الإرث فيما بين غير المسلمين ، واختلاف الدارين بالنسبة لغير المسلمين يتحقق إذا انقطعت العصمة بين الدارين واستحلت كل منهما قتال الأخرى . ولم يكن بينهما تعاون وتناصر وتحالف على أعدائهما ، ولا بد لاعتبار الدارين متحدتين بالنسبة لغير المسلمين من أمرين : (١) عدم انقطاع العصمة بينهما . (٢) أن يكون بينهما تعاون وتناصر . فإذا لم يتحقق هذان الأمران ، تعد الداران مختلفتين . وأما البلاد الإسلامية وهي التي يسود فيها سلطان الإسلام وتنفذ أحكامه فيها ، فإنها تعتبر كلها دارا واحدة لا قيد ولا شرط وتعتبر مختلفة مع غيرها .

المذهب الثاني - وهو مذهب الإمام مالك وأحمد والظاهرية ورأى عند الحافية أن اختلاف الدارين ليس من موانع الميراث بالنسبة لغير المسلمين . فيرث غير المسلم قريبه غير المسلم مهما اختلفت الدار . إذ لا يوجد دليل على المنع من الميراث بعد تحقق سببه وشروطه إذا اختلفت الدار ولعموم قوله تعالى : «والذين كفروا بعضهم أولياء بعض» ، ولأن المسلمين يرث بعضهم بعضا وإن اختلفت الدار بينهم فكذلك الكفار . واختار القانون هذا المذهب فلم يعتبر اختلاف الدارين مانعا من التوارث بين غير المسلمين . كما أن اختلاف الدارين غير مانع من الإرث بين المسلمين . ولكن القانون استثنى حالة يكون فيها اختلاف الدارين بين غير المسلمين مانعا من الإرث فيما بينهم وهي ما إذا كانت شريعة الدولة التي يقعها الوارث أو المورث من غير المسلمين تمنع من توريث الأجنبي عنها ممن يموت من رعاياها وذلك عملا بقاعدة المعاملة بالمثل<sup>(١)</sup> .

(١) نصت المادة السادسة واختلاف الدارين لا يمنع من الإرث بين المسلمين ولا يمنع بين غير المسلمين إلا إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من توريث الأجنبي عنها .

## الشروط الخاصة

### لبعض أسباب الإرث

وهناك شروط خاصة بالإضافة إلى ما ذكرناه من الشروط العامة  
نوضحها فيما يلي :

( أولا ) ما يشترط في الميراث بالزوجية :

ويشترط في إرث أحد الزوجين من الآخر شرطان :

الشرط الأول : أن يكون عقد الزواج صحيحاً شرعاً سواء حصل دخول  
أو خلوة بها أو لم يحصل شيء من ذلك ، فإذا ما حد أحد الزوجين بعد أن تم  
عقد الزواج بينهما صحيحاً شرعاً ورثته الآخر ما لم يوجد به مانع من موانع  
الإرث . أما إذا كان عقد الزواج بينهما فاسداً ، وهو الذي خلا منه شرط  
من شروط الصحة ، أو كان العقد باطلاً ، وهو الذي اختل فيه ركن من أركانه  
أو فقد شرطاً من شروط الانقضاء ، فلا توارث بينهما حتى ولو لم يفترقا  
حتى توفي أحدهما ، حتى ولو لم يعلم بفساد العقد أو بطلانه إلا بعد الدخول  
أو بعد الوفاة .

الشرط الثاني : أن تكون الزوجية الصحيحة قائمة بينهما حقيقة أو حكماً  
عند وفاة أحدهما ، وتكون الزوجية قائمة حقيقة بين الزوجين إذا لم تحصل  
بينهما فرقة أصلاً لا بطلاق ولا بغيره . وتكون قائمة حكماً إذا طلق الزوج  
زوجته طلاقاً رجعياً ثم توفي أحدهما وهي لا تزال في العدة ، وإنما اعتبرته  
الزوجية قائمة في هذه الحالة لأن الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية ولا يقطعها  
مادامت المطلقة في العدة ، فتبقى أحكام الزواج وآثاره كما كانت قبل الطلاق  
الرجعي ، ومنها التوارث بين الزوجين . وأما إذا كانت الزوجية غير قائمة  
عند وفاة أحدهما لاحقيقة ولا حكماً فلا توارث بينهما بسبب الزوجية

كما إذا حصلت الفرقة بينهما بطلاق بائن أو بفسخ العقد ولو مات أحدهما وهي في العدة ؛ إذ الطلاق البائن بمجرد وقوعه يزيل الزوجية ، والفسخ أقرى من الطلاق إذ بالفسخ يعتبر العقد كأن لم يكن .

ولكن إن كان الطلاق البائن في مرض الموت وظل إلى الموت ، فقد اختلف الفقهاء في إرث الزوجة من زوجها . فذهب الحنفية إلى أن المرأة تراث في هذه الحالة لأن الزوج يعتبر فاراً من الميراث فيعامل بنقيض مقصوده ، وذلك بالشروط الآتية :

- ١ - أن يموت الزوج وهي في العدة .
- ٢ - أن تكون الزوجة أهلاً للميراث وقت الطلاق البائن وتستمر أهليتها للميراث إلى وقت الوفاة .
- ٣ - ألا تطلب الزوجة الطلاق من زوجها المريض .
- ٤ - ألا يكون الزوج مكرهاً على الطلاق .
- ٥ - ألا يكون الطلاق على مال . وقد استدلل الحنفية على مذهبه بأن عثمان بن عفان واث تماضر زوجة عبدالرحمن بن عوف لما طلقها في مرضه الذي مات فيه ، وقال ما اتهمته ولكني أردت السنة ، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة . كذلك روى عن السيدة عائشة أن امرأة الفار تراث مادامت في العدة .

وذهب الغمامي في المصهور في الجديد إلى أن طلاق المريض مرض الموت إذا كان بائناً ومات المريض والزوجة لازالت في العدة لاثرت مطلقاً لأنها ليست زوجة لاث حقيقة ولا حكما ، لأن الآية ولستم نصف ماثرك أزواجكم<sup>(١)</sup> صريحة في أن الزوجية سبب الميراث والطلاق البائن ولو كان في مرض الموت يقطع الزوجية فينتفي الميراث تبعاً لاثتفاء سببه .

وذهب الإمام أحمد في المشهور عنه وابن أبي ليلى أنها ترثه ولو خرجت من العدة ما لم تزوج بأجنبي لأن معاملته بنقيض قصوده تقتضي فرض زوجيتها قائمة مادام ذلك ممكنا ، ولو كانت قد خرجت من العدة .

وفي رواية للمالكية ورأى البيهقي بن سعد أنها ترث زوجها ولو خرجت من العدة وتزوجت بآخر لأن المقصود هو رد قصده المسمى عليه بمحاولة حرمانها من الميراث فترثه ولو تزوجت بغيره ، ولأن الآثار التي وردت بتوريثها قد وردت مطلقة دون أن تقيد بعدم الخروج من العدة أو عدم الزواج بآخر .

أما إذا كانت المطلقة بانثا في مرض الموت هي التي ماتت ، فإن الزوج المطلق لا يرثها باتفاق ، لأنه هو الذي فوت على نفسه الميراث . وقد تكون الزوجة غائبة من الميراث فتعامل بنقيض قصدها فيرثها زوجها ، وذلك إذا كانت الفرقة من قبل ما وهي مريضة مرض الموت . كما إذا ارتدت عن الإسلام أو رفعت مختارة مع أحد أصوله أو فروعه ما يوجب حرمة المصاهرة أو اختارت نفسها بختار البلوغ أو الإفاقة لأنها قصدت حرمان الزوج من الميراث بفعلها فيرد عليها قصدها .

أما إذا مات الزوج فإنها لا ترثه لأنها هي التي فوتت على نفسها الميراث بحصول الفرقة من قبلها . وقد أخذ القانون بمذهب الحنفية حيث نص في المادة الحادية عشرة : « وتعتبر المطلقة بانثا في مرض الموت في حكم الزوجة إذا لم ترث بالطلاق ومات المطلق في ذلك المرض وهي في عده .  
ثانياً .. ما يشترط في الميراث بسبب الإعتاق :

يرث السيد أو عصبته عتيقه جزاء وفاقا على رد حرثه إليه . يقول الرسول عليه السلام « الولاء لمن أعتق » ، ويقول « الولاء لمة كالخمة بالنسب » ويشترط في ميراث المعتق عن أعتقه ما يأتي :

١ - اتفق الفقهاء على أنه لكي يرث المعتق عتيقه ألا يكون لمن أعتق وارت آخر من زوجة أو قريب صاحب فرض أو عصبه ، أما لو كان له قريب من ذوى



الأرحام فلا عبء به ويقدم المعتق عليه عند الأحناف ويؤخر عند غيرهم ،  
ويجعل الميراث للقريب ذى الرحم دون المعتق ، وإلى هذا جنح القانون .  
٢ - كما اشترط الإمام مالك في ميراث المعتق لمن أعتقه ألا ينفى ولأه  
عليه أو يشترطه لغيره .

ثالثاً : ما يشترط في الميراث بسبب ولأه الموالاة<sup>(١)</sup> :

يشترط في الإرث بسبب ولأه الموالاة ما يأتي :

- ١ - أن يكون المولى الأدنى مجهول النسب .
- ٢ - ألا يكون عليه ولأه عتاقة لأحد .
- ٣ - ألا يكون مولى موالاة آخر قد أدى عنه دية ما جنى .
- ٤ - أن يكون حراً بالغاً عاقلاً .
- ٥ - أن يذكر في العقد الدية عند الجناية والميراث عند الموت لأن عقد  
الموالاة يقع على ذلك فلا بد من ذكره .

### المبحث الرابع

في التركة وما يتعلق بها من حقوق

تعريف التركة :

التركة في اللغة تطلق على الشيء المتروك فهي مصدر بمعنى اسم المفعول ،  
يقال ترك فلان مالا وهيبالا إذا خلاهما . ومن ذلك تركه الميت ، أى الشيء  
الذى خلاه المالك بعد موته لورثته<sup>(٢)</sup> .

---

(١) لم يقل بميراث مولى الموالاة سوى الأحناف كما ذكرنا من قبل .

(٢) مختار الصحاح ص ٧٧ .

وأما في الاصطلاح فقد اختلف الفقهاء فيما يطلق عليه اسم التركة على ثلاثة آراء :

الرأى الأول : لجمهور الفقهاء وهو أن التركة عبارة عما يتركه الشخص بعد موته من أموال وحقوق مالية أو حقوق رجع فيها العنصر المالى على الحق العنصرى بقطع النظر عن أن يكون المستحق لها وارثاً أو غير وارث ، وسواء كان المورث مديناً أو غير مدين وسواء كانت الديون عينية أو مرسلة<sup>(١)</sup> وبناء على هذا الرأى صح قولهم « تركة مستغرة بالديون » .

وتدل المادة الرابعة من قانون الموارث على أن واضع هذا القانون أرادوا هذا المعنى حيث نصت المادة المذكورة على أنه يؤدي من التركة :

( أولاً ) ما يكتفى لتجهيز الميت وتجهيز من تلزمه نفقته من الموت إلى الدين .

( ثانياً ) ديون الميت .

( ثالثاً ) ما أوصى به الميت في الحد الذى تنفذ فيه الوصية ويوزع مابقى بعد ذلك على الورثة ...

الرأى الثانى : وهو المشهور عند الحنفية أن التركة ما يتركه الإنسان من الأموال والحقوق المالية خالصاً عن تعلق حق الغير بعين منه ، وعلى ذلك لا تكون الأعيان التى تعلق بها حق الغير من التركة فالأعيان المرهونة والأعيان التى اشتراها المورث حال حياته ولم يقبضها ولم يدفع ثمنها حتى

---

(١) الديون العينية هي الديون المتعلقة بأعيان الأموال كدين الرهن المتعلق بالعين المرهونة ، والديون المرسلة هي المتعلقة بذمة المدين فقط دون أن تتعلق بالأعيان كدين القرض ويقال لها الديون الشخصية .

توفى لاتعد من ضمن تركته وذلك لتعلق حق الغير بها وهو المرتهن أو البائع حال حياة المورث .

الرأى الثالث : ان التركة هى ما يتركه الميت من الاموال والحقوق المالية بعد تجهيزه وسداد ديونه العينية والخصوية وبعبارة أخرى التركة عبارة عن مال المتوفى الذى تنفذ فيه وصيته ويستحقه ورثته ولذلك يقال : « لا تركة إلا بعد سداد الديون » .

وعلى ذلك تكون الحقوق المتعلقة بالتركة على هذا الرأى حقيقتين :

١ - تنفيذ الوصايا      ٢ - حق الورثة .

أما على الرأى الثانى تكون أربعة :

١ - تجهيز الميت وتكفينه .      ٢ - سداد ديونه المرسلة التى لم تتعلق بعين من الأعيان      ٣ - تنفيذ الوصايا      ٤ - حق الورثة .

أما على الرأى الأول فتكون الحقوق خمسة :

١ - سداد الديون العينية      ٢ - التجهيز

٣ - سداد الديون المطلقة .      ٤ - تنفيذ الوصايا      ٥ - حق الورثة .

وهذا ما جرى عليه قانون المواريث فى مادته الرابعة إلا أنه قدم التجهيز على سداد الديون المتعلقة بعين من أعيان التركة .

الحقوق المتعلقة بالتركة وترتيب أدائها منها

قبل أن نبين الحقوق المتعلقة بالتركة وترتيب أدائها منها يجب علينا أن نبين ما يملكه الإنسان حال حياته ويتركه بعد وفاته ، وهل ينتقل كله إلى ورثته أم ما ينتقل إنما هو بعض ما كان يملكه دون البعض الآخر ؟

### ما يملكه الإنسان في حياته ويتركه عند وفاته :

إن ما يملكه الشخص في حياته ويتركه عند وفاته إما أموال وإما حقوق وإما منافع ، والأموال إما عقارات وإما منقولات ، والحقوق أنواع :-  
فنها : ما هو حق مالى محض كالديون التى على المدينين ، وكالدية : ( بدل النفس ) ، وكالأرض ( بدل الأعضاء ) . ومنها : ما هو فى معنى المال كحق التعل على البناء إذ هو فى معنى البناء نفسه ، وكحق البقاء والقرار فى الأرض البناء ، والغراس .

ومنها : ما هو تابع للمال كحقوق الارتفاق إذ أنها متعلقة بأعيان مالية ، وتابعة للمقار .

ومنها : ما هو حق شخصى محض ليس فيه أى عنصر مالى كحق حضنة الصغير والصغيرة ، وكحق الولاية على النفس والمال ، وكحق تطليق الزوج زوجته ، وكحق القصاص .

ومنها : ما هو حق له شبهان : شبه بالحقوق المالية وشبه بالحقوق الشخصية ، أى ليس حقاً مالياً محضاً ولا حقاً شخصياً محضاً ، وذلك كحق المدين فى تأجيل الدين الذى فى ذمته ، فهو حق شخصى ومالى فى آن واحد ، فأما كونه حقاً شخصياً فمن جهة أن تأجيل الدين روى فيه حال المدين وشخصه وعلاقته وصلته بالدين ، وأما كونه مالياً فمن جهة أن العرف والمادة بين الناس فى المعاملات أن تكون الأثمان المؤجلة أكثر وأزيد من الأثمان الحالية ، وأن الزيادة فى الأثمان المؤجلة فى مقابل الأجل . وكحق الضفعة فهو شخصى ومالى معاً ، أما كونه شخصياً فلأنه عبارة عن رغبة الدفع ومهيئته . وأما كونه مالياً فلكونه متعلقاً بالمقار المبيع ، ومثل حق الضفعة حق خيار الشرط لأحد المتبايعين وخيار الرؤية للمفترى .

والمنافع إما أن يكون تملكها بعوض كالإجارة أو بغير عوض كالوصية والإعارة .

هل ينتقل بعد وفاة الشخص إلى ورثته كل ما كان يملكه حال حياته من أموال وحقوق ومنافع أم ينتقل البعض دون البعض ؟

للإجابة عن هذا التساؤل نقول اتفقت كلية الفقهاء على أن كل ما كان يملكه المورث في حياته من أموال سواء كانت عقاراً أو منقولاً ومن حقوق مالية محبة ، ومن حقوق في معنى المال أو تابعة للمال يورث عنه بعد موته . فينتقل إلى من يخلفه من ورثته ويملكه وارثه أو ورثته بطريق الوراثة .

كما أجمعوا على أن ما كان يملكه المورث في حياته من الحقوق الشخصية المحضة لا يورث عنه ولا ينتقل إلى غيره بطريق الإرث بعد موته .

واختلفوا في الحقوق التي فيها الشبهان المالى والشخصى كحق الضمة وخيار الشرط وخيار الرؤية . فإن كل واحد منها عبارة عن رغبة ومقيدة ، وهذا حق شخصى ولكنها متعلقة بالعقار المبيع أو المال المبيع فهو مالية من هذه الناحية .

فذهب الحنفية إلى أنها لا تورث لغلبة الناحية الشخصية ، وقد عللوا عدم إرثها بأنها رغبة ومقيدة لمن ثبتت له وهو المورث والرغبات لا تورث لأنها من الصفات الشخصية .

ذهب جمهور الفقهاء وأكثر الأئمة إلى القول بأنها تورث ، وذلك ترجيحاً للعنصر المالى على الجانب الشخصى ، وذلك لأن تعلق هذه الحقوق بالأعيان المالية جعلها حقوقاً مالية ، فيحل الوارث أو الورثة محل المورث منها . والقوانين الوضعية توافق رأى جمهور الفقهاء بصفة عامة .

كذلك اختلف الفقهاء في المنافع : فذهب الحنفية إلى أنها لا تورث لأنها لا تعتبر مالا لأنها عرض من الأعراض لا يبق زمانين ، وحيث إن

المنافع ثلاثى بمجرد وجودها فلا يمكن إحرازها لكونها غير مستقرة ولا باقية فلا يتأق التوارث فيها .

وذهب جمهور الفقهاء إلى اعتبار المنافع من الأموال لأن الأعيان المالية لا تقصد لذاتها وإنما تقصد لمنافعها : فالعين التى لا منفعة لها لا يقتنيتها الناس ولا يرغبون فيها ولا يسمون لاحرازها وحيازتها ، ولا يوجد نص من كتاب ولا سنة على أن المنفعة ليست بمال فينبغى الأخذ بما جرى عليه عرف الناس من عدم المنافع من الأموال ، واعتبارها أساساً لكثير من معاملاتهم ومبادلاتهم المالية . ولا شك أن هذا هو الرأى الراجح ، والقوانين الوضعية توافق هذا الرأى وتعتبر المنافع من الأموال . إذ المال فى اصطلاح القانون « هو كل متقوم نافع للإنسان يصح أن يستأثر به وحده دون غيره »<sup>(١)</sup>.

#### الحقوق المتعلقة بالتركة وترتيب أدائها منها :

الحقوق المتعلقة بالتركة هى : (١) التجهيز (٢) الديون (٣) الوصية فى الحدود التى تنفذ فيها (٤) الورثة فإذا لم توجد ورثة قضى من التركة بالتزيب الآتى :

١ - من أقر له الميت بالنسب على غيره .

٢ - الوصية فيما زاد على الحد الذى تنفذ منه .

٣ - إذا لم يوجد أحداً ما سبق ، الخزانة العامة .

الحق الأول : تجهيز الميت وتجهيز من تجهب عليه نفقته من أقاربه

---

(١) وفى شرح القانون المدنى للأستاذ الدكتور محمد كامل مرسى : أن المال فى عرف القانون « هو الحق ذو القيمة المالية سواء أكان عينياً أم شخصياً أم حقاً من حقوق الملكية الأدبية والفنية والصناعية الخ » راجع شرح القانون المدنى

وزوجته ، والتجهيز عبارة عن فعل ما يحتاج إليه الميت من وقائه إلى حين دفنه من نفقات غسله وكفنه ودفنه ، وكل ما يلزمه إلى أن يوضع في مقبره الأخير ، ويراعى في ذلك ما هو معروف ومعهود شرعاً بدون تبذير ولا تقتير . والمغالاة في التضييع وإقامة المآتم الليالي العديدة والبدع التي أحدثها الناس عما ليس من الشرع في شيء لا يلزم به الورثة القصر مطلقاً ، ولا الكبار إلا إذا أجازوه ويتحمله من أنفقه .

والتجهيز مقدم على غيره من الحقوق ، ومقدم على أداء الديون العينية ، وهذا هو ما ترجحه ، وذلك لأن حاجة الميت إلى تجهيزه أشد من حاجته إلى قضاء ديونه اعتباراً بحال حياته . وهذا ما أخذ به القانون (١) . ولكن هناك رواية معهودة في المذهب الحنفي وكذلك مذهب المالكية والشافعية تقدم أداء الديون العينية من التركة على التجهيز .

الحق الثاني : الديون التي على الميت - عرف بعض العلماء الدين بأنه ما يثبت من المال في الذمة بسبب من الأسباب الموجبة له (٢) ، وهذه الأسباب هي :

المقود - كالقرض والإجارة والبيع والنكاح ونحو ذلك .  
والأفصال - كالنصب واستهلاك أموال الغير بالتعدي .

والنصوص الشرعية التي توجب مالا في ذمة لإنسان دون فعل أو عقد كالنصوص الموجبة لزكاة ونفقة الأقارب .

---

(١) مادة ٤ يؤدي من التركة بحسب الترتيب الآتي : - أولاً ما يمكن لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت إلى الدفن .

(٢) المعاملات في الشريعة الإسلامية للاستاذ أحمد أبو الفتح ج ١ ص ٢١٥  
رسالة للذيات للاستاذ المرحوم الشيخ عيسوي ص ٨ .

وبناء على هذا التعريف ، فكل مال ثبت في الذمة بسبب من الأسباب المتقدمة . يكون ديناً سواء كان الثابت بدلاً عن شيء آخر كتمن المبيع وبدل المغسوب أو ليس بدلاً كنفقة القريب والزكاة .

وعرف بعض العلماء الذين بأنهم مال واجب في الذمة يكون بدلاً عن شيء آخر كبدل المبيع والمثلث والقرض ونحو ذلك<sup>(١)</sup> . وبناء على هذا التعريف فما ثبت من المال في الذمة وليس بدلاً عن شيء آخر لا يكون ديناً كالوكالة وفضة الأقارب . والراجح عندي هو التعريف الثاني لأن الفقهاء صرحوا بأن إطلاق لفظ الدين على الزكاة وفضة الأقارب إنما هو من باب المجاز ، والتعاريف تكون لبيان المعاني الحقيقية لا لالفاظ لا لمعانيها المجازية . كذلك نصت المذكورة للإيضاحية بأن المراد بالديون هي الديون التي لها مطالب من العباد ، أما ديون الله كالزكاة وما هو قربة فلا تطالب بها التركة

والذين على المعنى الثاني ينقسم إلى قسمين :

( ١ ) دين عيني . ( ٢ ) دين مطلق .

أولاً : الدين العيني . وهو الذي يتعلق بعين التركة أو بجزء منها ، وذلك كالدين المتعلق بعين الموهبة أو بمن السلعة المبيعة غير المقبوض تتعلق بهيئتها . فإذا مات إنسان وكان قد رهن منزلاً بدين فإن المرتهن أحق بهذا المنزل حتى يستوفى دينه ، وإذا اشترى إنسان سلعة ثم مات قبل أن يدفع ثمنها وقبل أن يقبلها البائع كان أحق بالسلعة حتى يستوفى ثمنها .

ثانياً : الدين المطلق : وهو الذي لا يتعلق بعين التركة ولا بجزء منها ، وقد قسمه الحنفية إلى قسمين :

( ١ ) دين الصحة . ( ٢ ) دين المرض . فدين المرض وهو مالا سبيل

---

(١) فتح القدير ج ٥ ص ٤٢١



إلى إثباته إلا بإقرار المريض في مرض موته أو فيما له حكم المرض<sup>(١)</sup> ،  
وما عداه دين صحة سواء ثبت في حال الصحة أو حال المرض . فيشمل كل  
ما ثبت بالينة أو الإقرار أو النكول عن العين في زمن الصحة ، ويلاحق به  
ما لزمه في حالة مرض الموت أو ما في معناه بسبب معروف وعلم ثبوته  
بالمعاينة كضمن الدواء وأجر الطبيب .

أما غير الحنفية فلا فرق عندهم بين دين الصحة والمرض فهما سواء .

### كيفية أداء الديون من التركة :

الباقى من التركة بعد أن يؤدي منها ما يكتفى لتجهيز الميت وتجهيز من  
تلقاه نفقته شرها . تسدد منه أولا الديون العينية لأن الدين متعلق بالعين قبل  
أن يصير تركه ، وإذا كان الباقي من التركة بعد ذلك أزيد من الديون التي على  
المورث أو مساويا لها ، أخذ كل دائن دينه غير منقوص ، وإن ضاق الباقي  
من التركة عن إيفاء الديون كلها ، وكان الدائن واحداً أخذ كل الباقي ، وإن  
كان متعدداً فإن تساوت الديون في القوة والضعف أخذ كل دائن بنسبة دينه .  
وإن كانت الديون غير متساوية في القوة بأن كان بعضها دين مرض . فتسد  
الحنفية بقدم دين الصحة على دين المرض فإن بقي شيء منها بعد أداء ديون الصحة  
أعطى لأرباب ديون المرض ، ويقسمون بينهم قسمة تناسبية فأخذ كل واحد  
منهم بنسبة دينه ، وإن كان الباقي من التركة يفي بديون الصحة فقط أو لم  
يف بها فلا شيء لأصحاب ديون المرض .

أما جمهور الفقهاء الذين يسوون بين دين الصحة والمرض ، فتقسم التركة إلى  
ضائق عن أداء الديون بين الدائنين جميعاً بنسبة ديونهم بلا فرق بين دين الصحة

---

(١) وذلك كن أخرج القتل قصاصا أو حدا أو نزل في ميدان القتال مثلا .

ودين المرضي بحجة أن الإقرار الصادر من المريض حجة ملزمة ما لم يوجد ما يعارضها ، وهو كإقرار الصحيح في ذلك . كما أن الدين الثابت بإقرار المريض يؤدي إلى التضيق عليه في إبراء ذمته من دين يعلم ثبوته فيها .

### أثر الموت في الدين المؤجل :

أداء الدين مقدم على تنفيذ الوصية والميراث ، فإن كانت عاجلة غير مؤجلة على المدين فالأمر فيها ظاهر ، وإن كانت مؤجلة فهل تحمل بموت الدائن أو المدين أم تبقى كما هي ؟ اختلفت آراء الفقهاء في ذلك فذهب الظاهرية إلى أن الدين المؤجل يصير حالاً ويسقط الأجل بوفاة المدين أو الدائن لأن التأجيل كان باتفاق بين الدائن والمدين ، فإذا توفي أحدهما انقطع وحل الدين ولا ينتقل حق التأجيل إلى ورثة واحد منهما<sup>(١)</sup> .

ولكن يرد عليهم بأن الموت لا يقطع كل اتفاق وإلا لبطلت جميع العقود التي أبرمها الف شخص في حياته ولا قائل بذلك .

وذهب الحنابلة وجماعة من الفقهاء التابعين إلى أن الأجل لا يسقط بموت الدائن أو المدين ، بل ينتقل الحق إلى ورثتهما . مستندين في ذلك إلى حديث الرسول عليه السلام : « من ترك مالا أو حقاً فلورثته » وتأجيل الدين حق للمدين فيورث عنه ، ولكن يرد عليهم بأن كلمة « حقاً » زيادة من الراوي ، وليست ثابتة في أصل الحديث فلا يتم استدلالهم بهذا الحديث على مذهبهم .

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن الدين المؤجل يحل بوفاة المدين ولا يحل بوفاة الدائن . أما أنه يحل بوفاة المدين فلقوله عليه السلام : « نفس المؤمن مرتبة في قبره بدينه إلى أن يقضى عنه » ، فلكي لا تبقى نفس المؤمن المدين مرتبة في

---

(١) المحل لابن حزم ج ٥ . مسألة ١٢٠٦ ص ٨٤ ، ٨٥ .

فبره بدينه حتى يفضى منه دينه ، يجب الإصرار والمبادرة إلى قضاء دينه وتسديده من تركته حتى تبرأ ذمته وتنطلق نفسه ، وهذا يستدعي ويستلزم حلول الدين بوفاء من عليه الدين . كذلك الأجل في الدين أساسه الثقة بين الدائن والمدين ، وقد مات المدين فهل تكون ثقة الدائن في الورثة كفتته في مورثهم ؟ هذا وبالإضافة إلى أن الأجل في الدين إنما شرع تسهيلاً وتيسيراً للمدين وهو قادر على السعى ليحصل على ما يفي بدينه ليتمكن من تسديده ، فإذا مات صار عاجزاً عاجزاً كلياً عن السعى لكسب ما يفي بدينه فأصبح التيسير بالنسبة له لا يحل ولا معنى له . فتتعلق الديون التي كانت في ذمته بماله الذي تركه ويحل أجل ما كان مؤجلاً منها .

وأما أنه لا يحل بوفاء الدائن ولا يسقط الأجل بموته ، فلأن الأجل حق للمدين الذي تعلق الدين بذمته وذمته صالحة لشغلها بالدين وللمطالبة به سواء أكان الدائن حياً أم ميتاً ، فلا تتأثر بموت الدائن ذمة المدين المشغولة بالدين لأن ذمته باقية بعد وفاة الدائن ، فلا يؤثر موت الدائن في الحق الثابت للمدين في تأجيل ما عليه من الدين<sup>(١)</sup> .

والأرجح في نظري هو رأي جمهور الفقهاء ، وهو أن الأجل يسقط بموت المدين فقط ولا يسقط بموت الدائن .

الحق الثالث - تنفيذ ما أوصى به المورث حال حياته في أقدر المسموح به لتنفيذها بدون توقف على إجازة أحد وهو ثلث الباقي بعد التجيز وسداد الديون .

والوصية متأخرة عن سداد الدين في الترتيب . مع أن القرآن ذكر

(١) المغنى ج ٤ ص ٤٣٥ وما بعدها .

(٤- أحكام الوارث)

الوصية قبل الدين لما روى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدأ بالدين قبل الوصية ، وروى مثله عن أبي بكر كما انعقد الإجماع على ذلك ، ولم يخالف أحد من الفقهاء فى جميع المصور ، ولأن الدين أقوى من الوصية . لأن قضاء الدين واجب بمجرد المدين عليه وبحسب إذا امتنع عن أدائه وكان قادراً على الأداء ، بخلاف الوصية فإنها تبرع وتطوع ويهوز للموحي الرجوع فيها قبل وفاته . كذلك الدين ثابت فى ذمة المدين قبل الوفاة بعدها ، وهو فى مقابل عوض بخلاف الوصية فإنها لا تثبت قبل الوفاة لجواز الرجوع فيها ، وإنما تثبت بعد الوفاة لأن لم يرجع عنها الميت حال حياته .

وأما تقديم الوصية على الدين فى آيات الموارث فلا يفيد تقديم الوصية على الدين فى الأداء لأن العطف فيها بأو وهى لا تفيد الترتيب لغة ، وغاية ما تدل عليه الآيات هو وجوب تقديم جملة الدين والوصية على الإرث إن وجداً معاً ، وتقديم ما يؤخذ منهما وحده لأن « أو » لاحد القيتين أو الأشياء . وإنما قدمت الوصية على الدين فى الآيات للاهتمام بها ولحث الورثة على تنفيذها حتى لا يتهاونوا فى أمرها لأنها تبرع محض ليس فى مقابلها عوض ، فقد نصح النفوس بأدائها من التركة فيتهاونون فى شأنها ، بخلاف الدين فإنه فى مقابل عوض مالى .

الحق الرابع - الإرث : بعد أداء هذه الحقوق جميعها يقسم الباقي على الورثة بحسب أنصبتهم الشرعية .

موقف القانون من هذا الترتيب :

كان الأحناف يقدمون أداء الدين الذى تعلق بعين من التركة ، كالرهن على التجيز ، لجاء القانون وقدم التجيز على الدين ، لأن الميت أخرج إلى

التجهيز من قضاء دينه ، وعلى ذلك نصت المادة الرابعة من قانون الوارث على ما يأتي :

يؤدي من التركة بهذا الترتيب :

أولاً : ما يكفي لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت إلى الدفن .

ثانياً : ديون الميت .

ثالثاً : ما وصى به في الحق الذي تنفذ فيه الوصية ، وبزول الباقي على الورثة .

### وقت تعلق حق الدائنين والورثة بالتركة

يتعلق حق الدائنين والورثة بمال الميت من أول زول مرض الموت به - ومرض الموت هو المرض الذي يتحقق فيه أمران :

(١) أن يكون مرضاً من شأنه أن يحدث الموت غالباً .

(٢) أن يموت الشخص بالفعل موتاً متصلاً به سواء أكان الموت بسببه أم بسبب شيء آخر كالقتل أو الفرق أو التصادم ، وقد ألقى الفقهاء بالمرضى مرض الموت الأشخاص الأسماء الذين يكونون بحال تجعلهم يترقبون الموت ويغلب فيهم اليأس على الرجاء والهلاك على النجاة ، وذلك ( كمن يحكم عليه بالإعدام ويقدم للتنفيذ أو كان في سفينة وغلبت عليها الأمواج وظن الفرق ) لأن المرض لما كان سبباً عادياً في الموت وكان الموت سبباً في أن يخلف الميت في ماله الدائنين والورثة ، جعل الشارع المرض سبباً في تعلق حقوق الدائنين والورثة بمال المريض من أول زول مرض الموت به وقبل حصول الوفاة بالفعل ، ويجوز الفاعر على المريض في بعض التصرفات محافظة على حقوق الغير من الورثة والدائنين .

ولكن حق الدائنين والورثة يختلفان في مدى التعلق ونوعه .

فأما من حيث مدى التعلق لحق الدائنين يتعلق بجميع المال إن كان الدين مستغرقا ولا تطلق بما يساويه من مال المريض . أما حق الورثة فانه يتعلق بثلى الفرقة عاصمة من الديون ، أما الثلث الباقي فقد جعله الشارع حقا للمريض بصرفه في وجوه الخير والبر فان لم يتصرف فيه كان للورثة . وأما من حيث نوع التعلق لحق الدائنين يتعلق بـ لية الزكاة لا بأعيانها ، ولذا يصح للورثة بمدهوت مورثهم أن يستخلصوا الزكاة بسداد ما عليه من ديون ، كما يصح لهم أن يشتروا بعض أعيان الزكاة بقيمتها في حياة المورث ، كذلك يصح للمريض مرض الموت أن يبيع بعض ماله لأجنبي بقيمته .

أما حق الورثة فقد اختلف فيه الإمام أبو حنيفة ومأخذه ، فذهب أبو حنيفة إلى أن حق الورثة يتعلق بمالية الزكاة لا بأعيانها بالنسبة لتصرفات المريض لغير الورثة ، أما بالنسبة لتصرفه مع الورثة لحقهم متعلق بالمالية بذات الزكاة وأعيانها ، وذلك خوفا من المحاباة والإيثار فقد يكون الإيثار بأعيان يختارها من الزكاة ولو كانت بقيمتها .

وذهب صاحبان إلى أن حق الورثة كحق الدائنين متعلق بمالية الزكاة لا بأعيانها وذواتها في مدة مرض الموت سواء أ كان ذلك بالنسبة للورثة أم بالنسبة لأجنبي .

والراجع والمعدل عليه الآن هو قول صاحبين ، حيث لا يوجد معنى للفرقة بين التصرف مع الأجنبي والتصرف مع الوارث . فلقد أجاز قانون الوصية أن يوصى لوارث كما يجوز أن يوصى لأجنبي في حدود الثلث دون توقف على إجازة الورثة ، كذلك أباح قانون الوصية للشخص أن يوصى بتقسيم تركته بين ورثته وتخصيص نصيب لكل واحد من ورثته ولو كان

ذلك محاباة في حدود الثلث ودون توقف على إجازة الورثة<sup>(١)</sup>.

ومع اتفاق الفقهاء على أن حق الورثة متعلق بالتركة من أول مرض الموت فقد اختلفوا في نوع ذلك الحق ، أهو حق الملكية في ثلث ما يبق بعد الديون ، أم هو مجرد الحق في الخلافة لا يثبت ملكا ، وإنما الملكية فقط تبتدىء من وقت الوفاة ؟

ذهب المتقدمون من الحنفية إلى أنه حق الملكية ، بدليل أن تبرعات المريض مرض الموت لا تنفذ في أكثر من الثلث إلا بإجازة الورثة ولو كان ملكا ثابتاً في الثلثين لنفذ تبرعه بالزيادة على الثلث دون توقف على إجازة أحد ، فمدم نفاذه دليل زوال الملك ولا يزول إلى غير مالك بل إلى مالك وهو الورثة .

وذهب المتأخرون إلى أن حق الوارث في مرض الموت لا يتجاوز حقه في الخلافة والملك في مرض الموت للمريض في جميع ماله ، ويستدلون على ذلك بما يأتي :

( ١ ) الإجماع على أن تبرع المريض بأكثر من الثلث يظل تصرفاً صحيحاً نافذاً طوال حياته ، وليس للورثة حق نقضه في حياته ، ولكن ينقض بعد وفاته أن أراد الورثة نقضه وكان هناك مسوخ . فهذا دليل على أن الورثة ما كانت لهم ملكية قبل الوفاة ولو بسبيل الاستناد .

( ٢ ) أن حق الورثة لو كان حق ملكية لمنع من الميراث من كان غير أهل الميراث وقت مرض المورث بمانع كالكفر مثلاً ثم أسلم قبل الموت مباشرة ، مع أنه يرث بالاتفاق وله كل حقوق الوارثين ، فلو كانت الملكية ثابتة للورثة من أول مرض الموت لما ورث لأن باقى الورثة قد ملكوا وذهبت ملكيته عن الوارث الأصل .

---

(١) أحكام التركات والموارث للرحوم الشيخ أبو زهرة ص ٩ وما بعدها

(٣) إن حق الخلافة هذا قد ثبت لهم في مرض الموت لكي يمان ثلثا التركة للوارث وليس لأى فرض آخر<sup>(١)</sup>.

والراجع مذهب إليه المتأخرون ، وهو المعقول لأن إعطاء الوارث حقاً في حال حياة المريض ليس إلا أمراً اعتبارياً حتى يمكن أن يكون له الحق في نقض بعض التصرفات ، فيجب أن يقرر ذلك الحق بالقدر الضروري الذي يمكن الوارث من حق الاجازة والمنع بعد الموت ، ويكفى في ذلك ثبوت حق الخلافة في حياة المورث . ويجب ملاحظة أن المريض مرض الموت في أثناء مرضه ليس لأحد عليه من سلطان وإنما ينظر في تصرفاته بعد وفاته . فإن كانت تمس حق الورثة كان لهم الاعتراض عليها ونقضها ، وليس لهم حق الاعتراض في حياته لأن المرض لا يتبين أنه مرض موت إلا إذا اتصلت به الوفاة فعلاً ، وليس لهم الاعتراض قبل تحقق السبب المنشئ لحق الاعتراض .

#### حكم تصرفات المريض :

الشريعة الإسلامية في احتياطيها للدائنين والورثة من أن يمس المريض حقاً من حقوقهم في أثناء مرضه جعلت لهم الحق في نقض التصرفات المالية المحضة التي يكون فيها نقض لرأس المال والتي تمس حقوقهم ، وذلك كالهبة والوصية والبيع بأقل من ثمن المثل والشراء بأكثر من ثمن المثل . فإذا أنشأ المريض شيئاً منها كان تصرفه نافذاً حال حياته لأن المانع من النفاذ هو مرض الموت وهذا المرض لا يتحقق إلا باموت فعلاً ، فإذا مات لم ينفذ يكون لمن لحقه ضرر من هذه التصرفات من الدائنين أو الورثة حق إبطالها بقدر ما يسلم له حقه . ولكن هناك تصرفات للمريض مرض الموت لا تكون قابلة للنقض

---

(١) البدائع ج ٣ ص ٢٣٠ وما بعدها



مطلقاً ، وذلك لأن المريض محتاج إليها ولا غنى له عنها . أو لأنها لا تمس حقوق الدائنين أو الورثة أو لأنها واردة على المنافع وليس على الدين ، فمن هذه التصرفات ما يأتي :

١ - الزواج والخلع بشرط ألا يتجاوز المهر مهر المثل ، وألا يزيد بدل الخلع على ثلث المال ، فإن تجاوز المهر مهر المثل لا ينقض الزواج ويجب مهر المثل فقط ، وإن تجاوز بدل الخلع ثلث المال لا ينقض الخلع ولكن لا يجب بدلا الا الثلث .

٢ - شراء الأدوية وساجاته التي لا يستغنى عنها ما لم تكن فيها عناية وإلا كانت الزيادة على ثمن المثل أو الغبن اليسير تبرها قابلاً للتقضى من الدائنين ومن الورثة كل لحفظ حقه .

٣ - العقود الواردة على المنافع كالإجارة والإجارة والزرعة ونحوها لأن حق الورثة والدائنين يتعلق بالأعيان نفسها لا بمنافعها .

أما القانون المدني فلم يجعل للدائنين حق الاعتراض على تبرعات المريض مريض الموت بعد حدوث الموت ولو كانت التركة مستغرقة بالدين وليس للدائن في القانون المدني حق منسح الدين من أن يتصرف إلا من طريق الدعوى البوليسية التي يعترض لقبولها أن يكون قد ترتب على التصرف إعاقة الدين وأن يكون التصرف مطوياً على غش ( المادة ٢٢٧ وما بعدها من القانون المدني ) .

أما بالنسبة للورثة فقد خصهم القانون باحتياط كبير لما وجد من طرق التلاعب بحقوق الورثة فهو :

١ - يقرر كما قررت الشريعة الإسلامية أن البيع إذا كانت فيه عناية تجاوزت ثلث التركة لا يسرى في حق الورثة إلا إذا أقروه ، أو رد المشتري

للتركة ما يفي بتكلمة التلحين ، أما إذا لم تتجاوز الزيادة الثلث ، فإن البيع يسرى في حقهم من غير حاجة إلى إقرارهم <sup>(١)</sup> .

٢- ويقرر أيضاً أن كل تبرع في مرض الموت يعتبر وصية تتوقف على إجازة الورثة فيما زاد على الثلث .

٣- كما يقرر أن كل تصرف صادر من المريض مرض الموت ( ولو ذكر أنه مبادلة مال بمال ) يعتبر تبرعاً ، إلا أن يثبت من صدر له التصرف عكس ذلك .

٤- كما يقرر أنه إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأى طريقة كانت بإجازة العين التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته اعتبر التصرف وصية يسرى عليه أحكامها ما لم يعم دليل بخالف ذلك <sup>(٢)</sup> ، <sup>(٣)</sup>

### وقت تملك الورثة للتركة

جعل الشارع الميراث سبباً من الأسباب الناقلة للملكية من شخص إلى آخر ، فينتقل بطريق الميراث بعد وفاة المورث ما كان يملكه حال حياته إلى ورثته ، ويملكونه بدون إرادتهم وبلا توقف على اختيارهم ورضاهم حيث

(١) وهذا ما اشتملت عليه الفقرتان الأولى والثانية من المادة ٤٧٧ من القانون المدني .

(٢) وهذه الأحكام ٢ و ٣ و ٤ اشتملت عليها المادتان ٩١٦ و ٩١٧ من القانون المدني .

(٣) ما ذكر في رقم ٤ هو ما نصت عليه المادة ٩١٧ ولكن أرى أنه لا يسوغ أن يقيد التصرف بأنه لو ارث إذ قد يتحقق هذا المعنى لفير وارث كما يتحقق في الوارث ولذلك أرى أن يكون التصرف غير مقيد بأنه لو ارث وإنما يجب أن يسرى على الجميع وارث أو غير وارث .

يدخل الشيء الموروث في ملك المورث جبراً عنه. إذا توافرت في الوارث شروط الإرث وتحقق فيه سبب من أسبابه وانتفت موانعه .

ولقد اتفقت كلمة الفقهاء على أن التركة الخالية من الديون تنتقل وتثبت ملكيتها بالإرث الوارث أو الورثة من وقت وفاة المورث

أما إذا كانت التركة مدينة فقد اتفق الفقهاء جميعاً على أن الديون الشخصية التي على المورث تتعلق بقيمة التركة المالية لا بأعيانها وذواتها بمجرد وفاته بعد أن كانت متعلقة بذمته فقط حال حياته ، وعلى أن التركة المدينة ليست ملكاً ولا حقاً للدائنين إذ ليس حقهم إلا وفاء ديونهم ومحل ذلك مالية التركة لا أعيانها وذواتها ، فليس لهم إلا أن يطالبوا ببيع التركة أو بيع بعض أعيانها لاستيفاء ديونهم التي على التركة كما اتفقوا على أن الورثة إذا أرادوا أن يؤدوا الديون التي على التركة من مال آخر غير التركة ويستبقوا أعيان التركة لأنفسهم كان لهم ذلك . وعلى ذلك في التركة المدينة حقان أولهما حق الدائنين وهو وفاء ديونهم وعمله القيمة المالية للتركة ، والآخر حق الإرث وعمله أعيان التركة وذواتها .

ولكن اختلف الفقهاء في وقت انتقال التركة المدينة إلى الورثة وتملكهم إياها ، فذهب الحنفية ومن ذهب مذهبهم كالمالكية وأحمد في رواية عنه أن التركة إذا كانت مستغرقة بالديون لا يملكها الورثة ولا تنتقل إليهم ملكيتها من وقت وفاة المورث ، بل تكون باقية على حكم ملك المورث حتى تقضى ديونه ، لأن تركته في هذه الحالة تكون مضمونة بحاجته وهي إبراء ذمته من ديونه بأدائها من تركته ولا تعتبر ذمته منتبهة بوفاة ، بل تعتبر باقية بعدها حتى تقضى من تركته ما عليه من حقوق وواجبات مالية ومنها تسديد ديونه واستدلوا على رأيهم بقوله تعالى « من بعد وصية يوصي بها أو دين » . فقد

جعل الله تعالى الإرث بعد الوصية والدين فيكون أو أن الإرث بعد قضاء الدين وأدائه من التركة<sup>(١)</sup>.

وذهب الحافية ومن ذهب مذهبهم كأحمد في المشهور عنه إلى أن الفرقة المستغرقة بالدين تنتقل إلى الورثة بمجرد الوفاة وتثبت فيها ملكيتهم لأن ملكيتهم إنما تثبت بالخلافة والخلافة تثبت لهم وقت الوفاة ، ووجود الديون وتعلقها بالتركة للامتنان والضيان حق الدائنين ، وذلك ليس بمانع من تحقق الورثة ، كما لا يمنع الرهن ملكية العين المرهونة للمدين ، كما استدلوا بقول الرسول عليه السلام « من ترك مالا أو حقاً فلورثته » . وأيضاً لو لم تنتقل الفرقة إلى الورثة منذ الوفاة لاستحق فيها بالميراث كل من كان غير وارث لمانع وقت الوفاة وزال المانع قبل سداد الديون ، وهذا باطل فيبطل ما يؤدى إليه .

وبحسب الحديث بأن المال والحق إنما يكونان للورثة بعد الدين كنص الآية الكريمة والحديث مقيد بها ، كما يحجب عن المعقول بأن حق الوارث ثابت في الزائد عن الدين من وقت الوفاة لامن وقت القسمة .  
وأما إذا كان الدين غير مستغرق لها فعند الحنفية ثلاثة آراء :

أولها : أن الدين غير المستغرق لا يمنع انتقال الفرقة إلى الورثة وتملكهم جميعاً فيما يملكونها بمجرد وفاة المورث ، كما يملكون تركته غير المدينة أصلاً من وقت وفاته ، وهذا هو رأى جمهور الحافية ومن ذهب مذهبهم ، وأدلتهم ما استدلوا بها على انتقال الملكية في التركة المستغرقة بالدين .

ثانيها : أن الدين غير المستغرق يمنع انتقال الملكية إلى الورثة فلا

---

(١) بحث في التراكات للأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم ص ١٧ وما بعدها ، المبسوط

يملك الورثة التركة إلا بعد أداء الدين منها إذ الدين يتعلق بجميع الأعيان كتملقه بها ، كما إذا كان مستغرقا لا بجزء منها . ودليلهم الآية من بعد وصية يوصى بها أو دين ، فالدين لم يقيد بكونه مستغرقا أو غير مستغرق فيشمل المستغرق وغير المستغرق لها .

ثالثها : أن التركة غير المستغرقة بالدين يبقى منها على ملك المورث ما يكفي لقضاء ديونه لكونه مضافا بحاجته لإبراء ذمته بأداء ديونه ، وما عدا ذلك يكون فاضلا عن حاجته فلا يبقى على ملكه فتنتقل ملكيته إلى الورثة ويملكونها بمجرد وفاته لعدم حاجته إلى هذا الجزء من تركته .

والراجع في نظري مذهب الشافعية ومن ذهب مذهبهم ، فإن هذه التركة كانت مملوكة للمورث ملكية محملة بالدين وضامنة لأدائه ، والورثة خلفاؤه في هذه الملكية فينتقلون الملكية عن مورثهم بالدين ويكون شأنهم بعد وفاته كهأنه في حياته بمقتضى الخلافة الثابتة لهم من الشارع ، أما قوله تعالى ومن بعد وصية يوصى بها أو دين ، فإنه لا ينفى ثبوت ملكية الورثة للتركة المدينة بعد الوفاة ، وإنما ينفى خلوص ملكيتهم لها ، واستقرارها لهم إلا إذا أدوا ما عليها من حقوق . ويؤيد هذا أن الفقهاء قد انفقوا على أن حق الدائنين متعلق بمالية التركة لا بأعيانها ، وأن الورثة استخلاص التركة لأنفسهم وأداء ديونها من خارجها . كما أن مذهب الحنفية يقوم على أمر افتراضى وهو بقاء ذمة المدين بعد وفاته ، بينما يقوم مذهب الشافعية على حقيقة واقعة هي خلاص الورثة الأحياء وتملكهم لتركة مورثهم محملة بدين الدائنين ، ولا شك أن ما يقوم على الحقيقة أولى مما يقوم على الافتراض . ونخلص مما تقدم أن هناك نظريتين :

١ - نظرية الحنفية ومن ذهب مذهبهم أن التركة المدينة ملكيتها للورثة لا تكون فيما يقابل الدين ، بل يستمر ما يقابل الدين على حكم ملك

الميت . ٢ - نظرية الهاغية ومن ذهب مذهبهم أن التركة المدينة ولو كانت مستغرقة بالدين تثبت فيها ملكية الورثة منذ وفاته .

أثر الخلاف : وقد انبنى على اختلاف الفقهاء في هذه المسألة اختلافهم في بعض الأحكام المتعلقة بالتركة منها ما يأتي :

١ - نماء التركة - كشجر أثمر وزرع حصد ودابة سميت أو ولدت - وغلانها - كأجرة دار للسكنى أو أرض للزراعة - في الفترة التي بين الوفاة وسداد الديون . فالحنفية يقولون إن حقوق الدائنين تتعلق بالهائم والغلة بالقدر الذي كان متعلقاً بأصل التركة فيتمتع به جميعه إذا كان الدين مستغرقاً للتركة ويتعلق بمقدار ما يشغل الدين من التركة إذا كان غير مستغرق ، وعند الهاغية يكون ملكاً للورثة لأن الديون لا تتعلق إلا برقبة التركة لابنائها وغلانها .

٢ - نفقات التركة : مما يلزم لحفظها وصيانتها أو بقائها يكون كل ذلك من التركة نفسها على رأى الحنفية ، ويكون على الورثة لأنهم المالكون لها على رأى الشافعية .

٣ - ما حصل من الملك بعد الوفاة بسبب من المورث كصيد وقع في شبكة أعدما قبل وفاته ، ولكن الصيد لم يقع فيها إلا بعد الوفاة فيكون ضمن التركة على رأى الحنفية فتتعلق به حقوق الدائنين ، ويكون ملكاً للورثة على رأى الشافعية فلا حق فيه الدائنين .

٤ - حق الشفعة : إذا كان من التركة عقار مشترك على الشيوع بين المورث وآخر ، فباع الآخر نصيبه بعد موت المورث وقبل وفاة الدين ، لم يكن للوارث حق الشفعة عند الحنفية لأنه ليس مالكا بعد ، وله حق الشفعة عند الشافعية لأنه مالك منذ حدوث الوفاة .

٥ - التصرف والقسمة عند الإحذف فأى تصرف سوى القسمة إذا صدر عن الورثة قبل سداد الدين يقع باطلا ، لأنه لا ملاء لهم قبيل سداد الدين ولا ولاية لهم على المال . أما القسمة فإنها تكون موقوفة على إجازة الدائنين أو إسقاط حقهم في الدين سواء كان الدين مستغرقا أو غير مستغرق فإن كان مستغرقا فظاهر ، وإن كان غير مستغرق فلأن كل جزء من التركة مشغول بالدين حتى لا يتجرأ ضمان التركة . أما الشافعية فكان مقتضى رأيهم في تملك الورثة التركة من وقت الوفاة جواز التصرف بالقسمة وغيرها ، ولكنهم منعوا من ذلك لأن الدين قد تعلق بالتركة ويرى المالكية والحنابلة أن تصرف الورثة في التركة المديونة بالقسمة وغيرها صحيح نافذ في حق الورثة . أما بالنسبة للدائنين فلا يلزمهم فيكون لهم حق في نقض القسمة وفسخ التصرفات الأخرى إذا لم يوجد ما يستوفون منه ديونهم

#### موقف القانون المدني من هاتين النظريتين :

يقف القانون المدني إلى جانب نظرية الشافعية التي تنص على ملكية الورثة للتركة مستغرقة أو غير مستغرقة ، وهذا ما يظم من نص المادة ٩١٤ مدني ، كما صرحت المذكرة الإيضاحية للتقنين المدني حينما تناولت نظام التصفية في مواضع مختلفة بأن أموال التركة تكون مملوكة للورثة من وقت موت المورث ، لا من وقت التسليم . وهذا المعنى هو الذي يتفق تماما مع نص المادة الأولى من قانون الموارث فقد جاء فيها « يستحق الإرث بموت المورث أو باعتباره ميتا بحكم الفاضى » .

## الباب الثاني في أحكام التوريث

### الفصل الأول

#### في أنواع الورثة

والمستحقون للتركة وترتيب استحقاقهم

بعد تنفيذ الحقوق السابقة على حق الورثة وهي :

(١) ما يكتفى لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت الى الدفن .

(٢) ديون الميت .

(٣) الوصية في الحد الذي تنفذ فيه يوزع ما بقي من التركة بعد ذلك

على الورثة .

ومن الواضح أنه إذا لم يوجد للمتوفى إلا وارث واحد فلا حاجة إلى تقسيم التركة ، لأن الوارث الواحد يستقل بجميع التركة أو بمعنى أصح بكل الباقي منها بعد الحقوق السابقة على الإرث . أما إذا كان الوارث أكثر من واحد فإنه لا بد من تقسيم التركة بين الورثة على قدر أنصبتهم بحسب ما قدره الشارع . ولما كان الورثة أنواعا متعددة ودرجات مختلفة مرتبة بحيث يقدم بعضهم على بعض في الإرث عند الاجتماع احتاج الأمر الى بيان ترتيبهم ودرجاتهم في الاستحقاق ، ونذكر هنا اجمالاً ترتيب الورثة بحسب ما نص عليه القانون ودرج عليه مع بيان أنواع الإرث .



### ترتيب الورثة في استحقاق الميراث كما يلي :

أولاً: أصحاب الفروض ، وهم الذين يستحقون نصيباً محدداً مقدراً في التركة بالكتاب أو السنة أو الاجماع وعدم اثناعشر شخصاً ينقسمون الى قسمين (١) أصحاب الفروض السببية ، وهم الزوج والزوجة لأنهما يرثان بسبب الزوجية . (٢) أصحاب الفروض النسبية ، وهم عشرة أشخاص وهم الأب والجد الصحيح مهما علا والأخ لأم والأم والبنت وبنت الابن مهما نزلت درجة أبيها . . والأخت الشقيقة والأخت لأب والأخت لأم والجدة لأم الصحيحة مهما علت . وفروضهم محصورة في الفرض والسدس والربع والثلث والنصف والثلاثان .

ثانياً : المصبات النسبية ، الماعص بالنسبي هو كل قريب ينسب إلى الفحص لا بواسطة الأثني وحدها سواء انتسب إليه مباشرة بدون واسطة كالابن والأب أو بواسطة الذكر فقط كالأخ لأب وابن الابن أو بواسطة الذكر والأثني معا كالأخ الشقيق . وهؤلاء يأخذون التركة كلها إن لم يكن هناك صاحب فرض أصلاً أو كان هناك صاحب فرض ولكنه محبوب بالماعص حجب حرمان . كما إذا توفي شخص عن ابن وأخت شقيقة وأخ لأم قال تركته كلها لابن وحده لأن من معه من الورثة محبوبون به حجب حرمان وقد يأخذون الباقي بعد أصحاب الفروض إن بقي منها شيء ، وذلك إذا كان أصحاب الفروض غير محبوبين بالماعص ولم تستغرق فروضهم كل التركة كما إذا توفي شخص عن أم وزوجة وابن فتأخذ الأم السدس والزوجة الفرض والباقي من التركة يأخذه الابن . وقد لا يأخذون شيئاً وذلك إذا كان أصحاب الفروض الذين وجدوا مع الماعص غير محبوبين به واستغرق فروضهم التركة ، كما إذا توفيت امرأة عن زوج وأخت شقيقة وعم فللزوج النصف وللأخت الشقيقة النصف ، ولا يبقى للماعص شيئاً ، فلا ميراث له لأن

أصحاب الفرض استغرقت فروضهم كل الزكاة . والدليل على أنه يبدأ في تقديم الزكاة على الورثة بأصحاب الفروض ثم بالمعصبات النسبية قوله عليه السلام : « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر » (١) وكذلك لو قدم الماصب على أصحاب الفروض لأخذ الزكاة كلها فلا يبقى لأصحاب الفروض شيئاً وهذا غير جائز .

هذا والمعصبات النسبية تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

(١) عصبة بالنفس .

(٢) عصبة بالغير .

(٣) عصبة مع الغير .

١ - العصبة بالنفس : كل ذكر لا تتوسط بينه وبين الميت أثنى وحدها كالابن وابن الابن والآخر الشقيق أو لأب والعم الشقيق أو لأب .

٢ - العصبة بالغير : كل أثنى صاحبة فرض وجد معها عاصب بالنفس متحداً معها في الجهة والدرجة والقوة والفراة . وعلى ذلك فالمعصبة بالغير لا بد أن يتوافر فيها الشروط الآتية :

(١) أن تكون صاحبة فرض كالأخت والبنت فإن لم تكن في الأصل صاحبة فرض لم تكن عصبة بالذكر الذي في درجتها وقوتها كبنت الأخ الشقيق لا تكون عصبة بابن الأخ الشقيق لأنها ليست صاحبة فرض ، كذلك العمة لا تكون عصبة بشقيقها العم .

(٢) أن يكون الماصب لها متحداً معها في الجهة كالابن مع البنت فإن لم

---

(١) شرح منتهى الأخبار حل نيل الأوطار ج ٦ ص ١٧٠ وما بعدها

يكن متحداً معها في الجهة فلا تكون عصبه به مثل البنت مع الأخ الشقيق ،  
فالبنت جهة الفروع والأخ الشقيق جهة فروع الأب فلا تكون عصبه به .

(٣) أن تكون هي ومن يعصبها في قوة قرابة واحدة كالأخت الشقيقة  
مع الأخ الشقيق فإن اختلفت القرابة قوة وضعفاً لم يحصل التعصب بالغير  
كالأخت الشقيقة مع الأخ لأب فإنها لا تصير عصبه به .

(٤) أن تكون هي ومن يعصبها في طبقة واحدة كالبنت والابن  
أو الأخت الشقيقة والأخ الشقيق فإن اختلفت الطبقة فلا تعصب . فالأخت  
لا يعصبها ابن الأخ . ولم يستثنى من ذلك إلا بنت الابن التي لا ترث بالفرض  
ومعها ابن ابن ، أنزل منها فإنه يعصبها لإحتياجها إليه لئلا يؤدي عدم  
ميراثها إلى أمر شاذ في باب الميراث ، وهو إرث البعيد وحرمان القريب  
من جهة واحدة . وتنحصر التعصبات بالغير في أربع من النساء :

(١) البنت الصلبية أو ( البنات الصليات ) .

(٢) بنت الابن أو بناته .

(٣) الأخت الشقيقة أو الأخوات الشقيقات .

(٤) الأخت لأب أو الأخوات لأب .

٣ - العصبه مع الغير : كل أنثى صاحبة فرض تصير عصبه مع أنثى  
أخرى صاحبة فرض لا تشاركها في تلك العصبه ، وهي منحصره في اثنين  
من أصحاب الفروض ، الأخت الشقيقة والأخت لأب إذا لم يكن مع أحدهما  
من يعصبها من الذكور ووجدت معها أنثى صاحبة فرض هي فرع الميت  
الوارث كبنته وبنت ابنه وإن نزل والعصبه هنا لا تشترك في المهرث مع من  
صارت عصبه معها ، بل يأخذ أصحاب الفروض فروضهم وإن بقي شيء  
( ٥ - أحكام الموارث )

فالعصبة وإلا لاشيء لها وتعتبر الأخت الشقيقة بمنزلة الأخ الشقيق والأخت لأب بمنزلة الأخ لأب فتحجب من يحجب أخوها . ودليل ذلك قول الرسول عليه السلام : « اجملوا الأخوات مع البنات عصبة »<sup>(١)</sup> .

#### ثالثاً : الرد على أصحاب الفروض النسبية :

وذلك إذا بقى شيء من التركة بعد سهام أصحاب الفروض ولم يوجد عاصب نسبي يستحق الباقي فإنه يرد على أصحاب الفروض النسبية بنسبة سهامهم ما عدا الأب والجد لأنهما من العصبات فلا عمل للرد مع وجود العاصب . أما الزوجان فلا يرد عليهما لأنهما من أصحاب الفروض السببية لالنسبية . وعلى ذلك فالذين يرد عليهم ثمانية البنات وبنات الابن والأم والجدة والأخت الشقيقة والأخت لأب والأخت لأم والأخ لأم . فإذا توفى شخص عن بنت وبنت ابن فإن البنات تستحق النصف فرضاً وبنات الابن تستحق السدس فرضاً . ويرد الباقي عليهما بنسبة أمهيهما أى بنسبة ٣ : ١ :

رابعاً : ذوو الأرحام ، وهم الأقارب الذين ليسوا بأصحاب فروض ولبسوا بعصبات مثل بنت البنت وابن البنت وبنات الأخ الشقيق وابن الأخت الشقيقة والعمة والخال والخاله ، فإذا لم يوجد المتوفى قريب عاصب ولا صاحب فرض أخذ ذو الرحم التركة كلها ، وأما إذا وجد أحد الزوجين أخذ فرضه وأخذ ذو الرحم الباقي .

خامساً : الرد على أحد الزوجين . وذلك عند عدم وجود وارث من الأقارب أصلاً لا من أصحاب الفروض ولا من العصبات ولا من ذوى الأرحام ، فينحصر الميراث في أحد الزوجين فيأخذ التركة كلها فرضاً ورداً .

---

(١) المرجع السابق نيل الأوطار ج ٦ ص ١٧٣ .

سادساً : الإرث بولاء العتاقة ، وذلك إذا توفي العتيق ولم يكن له وارث  
من سبق نيابهم ، وهذا هو ما يطلق عليه العاصب السببي ، وهو المعتق رجلا  
كان أو امرأة .

سابعاً : عصبية مولى العتاقة ، فإذا لم يوجد المعتق ورث العتيق عصبية  
المعتق النسبية وهذا آخر مراتب استحقاق التركة بالإرث على ما درج عليه  
قانون المواريث .

وإذا لم يوجد أحد من ذكرنا سابقاً فإن التركة أو الباقي منا بعد أداء  
الحقوق المتعلقة بها يستحقها بنفسه إرث واحد من الأصناف الآتية  
بالترتيب :

١ - من أقر له الميت بنسب على غيره كأن يقر من هو أهل للإفراد  
بأن فلاناً للمجهول النسب أخوه أو عمه أو ابن عمه ، فإذا مات المقر وهو  
مصر على إقراره ولم يكن له وارث من جميع الأصناف السابقة يستحق ذلك  
المقر له بالنسب تركته كلها .

٢ - من أوصى له بما زاد على الثلث ، فإنه يستحق أولاً الثلث باعتباره  
وصية نافذة ، وإذا لم يكن للميت وارث أصلاً ولا مقر له بالنسب فإن  
الموصى له بالزيادة يستحق مقدار الوصية كاملاً ولو استغرقت كل التركة بدون  
توقف على إجازة أحد .

٣ - الحزاة امامة ، إذا لم يوجد صنف مما سبق جميعه تكون التركة  
كلها لبيت المال ،

ما تقدم ذكره هو ترتيب المستحقين في التركة بإرث أو بغير إرث على  
ما اختاره القانون . وهو يخالف المذهب الحنفي فيما يأتي :

١ - العصبية السببية قدمت في المذهب الحنفي على الرد وعلى ذوى الأرحام بينما جاء ترتيبها في القانون بعد الرد على ذوى القروض النسبية وبعد ذوى الأرحام وبعد الرد على أحد الزوجين .

٢ - المذهب الحنفي لا يرد مطلقاً على أحد الزوجين ، بينما القانون يرد عليهما طبقاً لرأى بعض الفقهاء .

٣ - المذهب الحنفي اعتبر مولى الموالاة ضمن الورثة وجعل ميراثه بعد ذوى الأرحام ، بينما استبعده القانون من الورثة طبقاً لمذهب جمهور الفقهاء .

## الفصل الثاني

### في أصحاب الفروض

أصحاب الفروض كما ذكرنا اثنا عشر منهم أربعة ذكور وهم :

(١) الزوج (٢) الأب . (٣) الجد الصحيح . (٤) الأخ لأم .

والباقي إناث وهم :

(١) الزوجة . (٢) البنت . (٣) بنت الابن . (٤) الأم .  
(٥) الجد . (٦) الأخت الحقيقية . (٧) الأخت لأب .  
(٨) الأخت لأم .

وأصحاب الفروض السابق ذكرهم ليسوا في مستوى واحد فهم من يحجب حجب حرمان فلا يرث شيئاً وهم الأخت الحقيقية أو الأخت لأب فإن الأب إذا وجد وكذلك الابن حجبهما من الميراث ومثلهما في حجب الحرمان الأخ لأم أو الأخت لأم فإن وجود الأصل المذكر الوارث أو الفرع الوارث يحرمهما من الميراث ، وكذلك الجد الصحيح يحرمه من الميراث وجود الأب .

ومنهم من لا يحجب حجب حرمان بل حجب نقصان وهم الزوجان والأم وبنت الابن مع البنت الصلبية والأخت لأب مع الأخت الحقيقية .

وكذلك منهم من لا يرث إلا بطريق الفرض وهم الزوجة والزوج والجد والأم والأخ لأم والأخت لأم .

ومنهم من يرث بطريق الفرض في بعض الحالات ويرث بطريق التعصيب

في البعض الآخر وهن البنت وبنت الابن والأخت الشقيقة والأخت لأب .  
ومنهم من يرث بطريق الفرض فقط في بعض الحالات ، ويرث بطريق  
التعصيب فقط في حالات أخرى ويرث بطريق الفرض والتعصيب أحياناً  
وهما الأب والجد .

كذلك من أصحاب الفروض من يرد عليه إذا لم يستغرق التعصيب المفروض  
الفرقة ولا يوجد صاحب نسب، وم ( ١ ) البنت ( ٢ ) بنت الابن ( ٣ ) الأم  
( ٤ ) الجدة ( ٥ ) الأخت الشقيقة ( ٦ ) الأخت الأب ( ٧ ) الأخت الأم  
( ٨ ) الأخ لام وهؤلاء يتقدم ميراثهم بطريق الرد على ذوى الأرحام  
( ٩ ) الزوج ( ١٠ ) الزوجة وهذا يتأخر الرد عليهما عن ميراث ذوى الأرحام  
طبقاً للقانون وإن كان هذان لا يرد عليهما في المذهب الحنفي .

ومنهم من لا يأخذ شيئاً بطريق الرد وهما الأب والجد الصحيح لأن  
الرد إنما يكون عند عدم وجود عصة والأب والجد الصحيح من العصبات  
فيكون ميراثهما حينئذ بطريق التعصيب .

فإذا مات شخص وترك ما جهر منه وجهر من تلزمه نفقته عن مات  
قبله ولو بلحظة وسدد دينه منه ونفذت وصاياه منه في حدود ثلث الباقي  
بعد التجهيز وسداد الديون إن وجدت له وصايا والباقي بعد ذلك يوزع  
على الورثة .

وأول ما يبدأ في التوزيع عليهم هم أصحاب الفروض الذين سنتناولهم  
بالبحث التفصيل فيما يلي :



## (١) (٢) ميراث الزوجين

يرث الزوج من زوجته وتراث الزوجة من زوجها بسبب الزوجية بينهما وذلك الميراث بطريق الفرض فقط ، ويسميان ذوى الفروض السببية نسبة إلى سبب إرثهما وهو الزوجية .

ويشترط في إرث أحد الزوجين من الآخر بسبب الزوجية شرطان :  
الأول : أن يكون عقد الزواج بين الزوجين صحيحاً شرعاً سواء زفت الزوجة إلى زوجها أو لم تزف إليه ، وسواء حصل دخول أو خلوة بها أو لم يحصل شيء من ذلك ، فإذا مات أحد الزوجين ورثه الآخر ما لم يوجد به مانع من موانع الإرث كاختلاف الدين .

الثاني : أن تكون الزوجية الصحيحة بين الزوجين قائمة بينهما حقيقة أو حكماً عند وفاة أحدهما . أما إذا كانت زوجية غير قائمة بين الزوجين عند وفاة أحدهما لاحقيقة ولا حكماً فلا توارث بينهما بسبب الزوجية ، كما إذا حصلت الفرقة بينهما في الزواج الصحيح بطلاق بائن أو بفسخ العقد ولو كانت الوفاة في حال العدة اللهم إلا إذا كان القصد الفرار من الميراث ، وقد أوضحنا ذلك فيما سبق ، كما أوضحنا اختلاف الفقهاء تفصيلاً .

والزوج في إرثه من زوجته المتوفاة حالتان :

الحالة الأولى : أن يرث نصف تركه زوجته بعد أداء الحقوق السابقة على الميراث ، وذلك إذا لم يكن لزوجته فرع وارث لها بطريق الفرض أو التصيب كالابن وإن نزل ، والبنت وبنت الابن وإن نزل .  
سواء كان هذا الفرع الوارث من هذا الزوج أم كان من غيره . فيرث الزوج النصف إذا لم يكن للزوجة فرع أصلاً ، أو كان لها فرع ولكنه غير

وارث لا بطريق الفرض ولا بطريق التعصيب . كينت البنت أو ابن البنت .  
فإذا ماتت امرأة عن زوج وأخ شقيق كان للزوج نصف التركة فرضاً لعدم  
وجود الفرع الوارث أصلاً . وإذا كانت عن زوج وبنت وبنت وابن بنت  
كان للزوج نصف التركة فرضاً ، لأن بنت البنت وابن البنت لا يرث أى  
منهما بطريق الفرض أو التعصيب<sup>(١)</sup> ، فهما ليسا من أصحاب الفروض  
أو العصبات ، وإنما هما من ذوى الأرحام .

الحالة الثانية : أن يرث ربع تركتها فرضاً ، وذلك إذا كان لها فرع  
وارث بطريق الفرض أو التعصيب سواء كان هذا الفرع الوارث من هذا  
الزوج أو من غيره . فإذا ماتت امرأة عن ابن وزوج ، أو عن بنت وزوج  
أو عن بنت ابن وزوج ، أو عن ابن ابن وزوج ، كان للزوج ربع التركة  
لوجود الفرع الوارث بطريق الفرض أو التعصيب ، لأن الابن . وابن الابن  
من العصبات ، والبنت وبنت الابن من أصحاب الفروض .

وقد جاء النص على ميراث الزوج من زوجته في قوله تعالى : ولكم  
نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما  
تركن ،<sup>(٢)</sup> وقد اتفق العلماء على أن الولد يشمل الولد الصلب ذكر أو أنثى ، وولد الابن وإن نزل ، ولا يدخل فيه ولد البنت فيكون المراد  
بالولد في الآية الفرع الوارث بطريق الفرض أو التعصيب كالبنت وبنت  
الابن والابن وابن الابن ، أما أولاد البنات ( بنت البنت أو ابن البنت )  
فلا يشملهم لفظ الولد بدلالة العرف وفي هذا المعنى يقول الشاعر :

---

(١) وإن كانا يرثان عن طريق الوصية الواجبة كاسيأت بياه عند شرحنا  
لوصية القانونية .

(٢) الآية ١٢ من سورة النساء .

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

هذا وقد نص القانون على حالي ميراث الزوج في المادة ١١ فقد جاء فيها : للزوج فرض النصف عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل ، والرابع مع الولد أو ولد الابن وإن نزل ، .

أحوال الزوجة في الميراث : وللزوجة في إرثها من زوجها حالتان :

١ - أن ترث ربع تركة زوجها بعد أداء الحقوق السابقة على الميراث ، وذلك إذا لم يكن لزوجها فرع وارث لا بطريق الفرض أو التعصيب ، سواء أكان هذا الفرع الوارث ولدا لهذه الزوجة أم ولدا لغيرها . فترث الزوجة الربع إذا لم يكن للزوج فرع أصلا أو كان له فرع ولكنه غير وارث بطريق الفرض أو التعصيب ، فإذا مات زوج عن زوجة وأخ شقيق أخذت الزوجة الربع فرضا ، وإذا مات عن زوجة وابن بنت أو بنت بنت كان للزوجة الربع فرضا ، لأن ابن البنت وبنت البنت لا يرثان لا بطريق الفرض ولا بطريق التعصيب (١) .

٢ - أن ترث الثمن فرضا ، وذلك إذا كان لزوجها فرع وارث بطريق الفرض أو التعصيب ، سواء كان هذا الفرع الوارث من هذه الزوجة أو من غيرها . فإذا مات الزوج عن زوجة وابن ، أو عن زوجة وبنت ، أو عن زوجة وابن ابن ، أو عن زوجة وبنت ابن كان للزوجة ثمن التركة فرضا لوجود الفرع الوارث بالفرض ( البنت ، بنت الابن ) . أو بالتعصيب ( الابن ، ابن الابن ) . وقد جاء النص على ميراث الزوجة من زوجها في قوله تعالى ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم (٢) .

---

(١) وإن كانا يرثان بالصيغة القانونية كما سيأتي بيانه .

(٢) الآية ١٢ من سورة النساء .

ولقد انعقد الإجماع على أن فرض الزوجات في الإرث كفرض الزوجة الواحدة ، فيشتركن في الربع أو الثمن ويقسمنه بينهما بالسوية ويدخل في حكم الزوجات المطلقات اللاتي يرثن .

هذا وقد نص القانون على حالتى ميراث الزوجة في المادة ١١ إذ تقول والزوجة ولو كانت مطلقة رجبياً إذا مات الزوج وهي في العدة أو الزوجات فرض الربع عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل والثن مع الولد أو ولد الابن وإن نزل .

والزوجان لا يحجان من الميراث حجب حرمان ، فإذا وجد أحدهما بعد وفاة الآخر والزوجة قائمة بينهما ، فلا بد من أن يرث مهما وجد معه من الورثة ، ولكنهما يحجان حجب نقصان بالولد الوارث بالفرض أو بالتعصيب ، ويشترط في الفرع الذى يحجب أحد الزوجين حجب نقصان ألا يكون ممنوعاً من الإرث لوجود مانع موانعه لأن الممنوع من الإرث وجوده وعدمه سواء ، فلا يؤثر في نصيب غيره من الورثة ، فلو توفيت الزوجة عن زوج وابن قاتل لها وأخوها الشقيق ، فلزوج النصف فرضاً ، والباقي للأخ الشقيق تعصياً ولا شيء للابن القاتل لأنه ممنوع من الميراث فوجوده لا يؤثر في نصيب الزوج ولا في ميراث الأخ لأن وجوده وعدمه سواء .

### (٣) ميراث البنت الصليية

المراد بالبنت الصليية بنت المتوفى أو المتوفاة مباشرة ، وهى من أصحاب الفروض النسبية لأن لها سهماً مقدراً في كتاب الله تعالى ، وقد تعير عصبة بالغير إذا وجد معها ابن للمتوفى أو المتوفاة ولها في الميراث أحوال ثلاث :

الحالة الأولى : تـرث بالتعصيب ، وذلك إذا كان معها ابن صلبى فتقسم التركة أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض المذكور نصف ما للأبنتى . فلو توفى شخص عن زوجة وبنت وابن أخذت الزوجة الثمن فرضاً وقدم الباقي على الابن والبنت ، للابن نصف نصيب البنت . ولومات امرأة عن زوج وابنتين وبنتين أخذ الزوج الربع فرضاً والأولاد الباقي المذكور مثل حظ الانثيين .

الحالة الثانية : تـرث بطريق الفرض ، ويكون فرضها النصف بشرطين ، (١) أن تكون منفردة (٢) ألا يوجد معها من يعصبها ، فإذا ماتت امرأة عن زوجها وبنتها وأخها الشقيق أخذ الزوج الربع فرضاً ، وأخذت البنت النصف فرضاً لافرادها وعدم وجود من يعصبها ، وأخذ الأخ الشقيق الباقي . ولومات رجل ، عن زوجة وبنت وأب أخذت الزوجة الثمن فرضاً وأخذت البنت النصف فرضاً وأخذ الأب السدس فرضاً والباقي تعصباً .

الحالة الثالثة : تـرث البنات الصليات ، اثنتان أو أكثر الثلثين فرضاً بشرط ألا يكون معهن من يعصبهن ، ويقسم البنات الثلثين بالسوية . فإذا مات شخص عن زوجته ربتيه وأبيه أخذت الزوجة الثمن فرضاً والبنات الثلثين فرضاً لعدم وجود من يعصبهما والأب السدس فرضاً والباقي تعصباً ، ولومات امرأة وترك زوجاً وخمس بنات وأخاً شقيقاً أخذ الزوج الربع فرضاً والبنات الخمس الثلثين فرضاً يقتسمانه بينهما بالسوية والباقي للأخ الشقيق تعصباً .

ودليل ذلك قوله تعالى «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين

فإن كن نساء فوق اثنتين فلمن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف،<sup>(١)</sup> ولفظ الولد يشمل ولد الصلب ذكرًا كان أو أنثى ، فدل قوله تعالى : للذكر مثل حظ الأنثيين ، على أنه إذا اجتمع الابن والبنت الصليبان لا يكون لهما في التركة سهم مقدر وإنما تقسم التركة كلها أو الباقي منها بعد سهام ذوى الفروض بينهما لما سهم وله سهران بطريق العصوبة . ولا يفرق في ذلك بين أن يكون الابن واحداً أو متعدداً ، والبنت واحدة أو أكثر لأن لفظ الذكر والأنثى اسم جنس يشمل القليل والكثير منهما ودل باقى الآية نصاً على أن النصف فرض البنت الواحدة وأن الثلثين فرض ما فوق اثنتين من البنات الصليات ، وهذا إذا لم يكن هناك ابن معصب وإلا كان الإرث بينهم بالتعصيب . وأما الاثنان ففرضهما أيضاً الثلثان لما رواه أحمد في سننه عن جابر قال : جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بائنتها من سعد فقالت : يا رسول الله ، هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك شهيداً في أحد وأن عمهما أخذ ما لهما فلم يدع لهما مالا ولا يسكنان إلا بمال . فقال : يقضى الله في ذلك . فنزلت آية المواريث فقال لأخى سعد : اعطى ابنتى سعد الثلثين وأمهما الثلث وما بقى فهو لك<sup>(٢)</sup> فدل هذا الحديث على أن نصيب الاثنتين الثلثان وأيضاً أن الله جعل للأختين الثلثين وللواحدة النصف في قوله تعالى : إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا أخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ، فتناسل الاثنان من البنات على اثنتين من الأخوات في أن فرضهما الثلثان ، وقياس البنتين على الأختين لأبوين أو لأب في استحقاق الثلثين من قياس الأولى لأنهما

(١) الآية ١١ من سورة النساء .

(٢) المرجع السابق نيل الأوطار ج ٦ ص ١٧١ .

أمس رَحماً وأقرب قرابة للميت من الأختين فلا يصح أن يقل نصيبهما عن هو أبعد منهما قرابة . وأيضاً يمكن أن يقال إن حكم الأختين يستفاد من قوله تعالى : فوق اثنتين ، إذ أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا والمعنى : فإن كن نساء اثنتين فما فوقهما فلهما الثلثان مما ترك . كما في قوله عليه السلام : لا تسافر المرأة فوق ثلاثة أيام وليألها إلا زوجها أو ذو رحم محرم منها . أى ثلاثة أيام فما فوقها . وهذا هو رأى جمهور الفقهاء . وروى عن ابن عباس أن حكم الأختين حكم الواحدة فلهما النصف عملاً بظاهر الآية . فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك . . وقيل إن رواية هذا منه غير صحيحة<sup>(١)</sup> ، وعلى كل فالمعول عليه مذهب الجمهور وبه أخذ القانون .

وقد نص القانون على حالات البت الصلية في المادتين ١٢ ، ١٩ فنصت المادة ١٢ : «للواحدة من البنات فرض النصف وللأختين ما كثر الثلثان» ، ونصت المادة ١٩ : «العصبة بالغير من البنات مع الأبناء ويكون الإرث المذكور مثل حظ الأختين» .

والبت الصلية لا تحجب من الميراث أصلاً ، بل هي دائماً وارثة مهما كان عدد الورثة الآخرين .

### (٤) ميراث بنت الابن

المراد ببنت الابن كل بنت تلتصّب إلى المتوفى أو المتوفاة بواسطة الابن مهما نزلت درجة أبيها ، فتشمل بنت الابن وبنت ابن الابن مهما نزل . وبنت الابن ترث بالفرض وترث بالتعصيب إذا صارت عصبة بالغير ، وهو

---

(١) أحكام القرآن لابن بكر الرازي ج ٣ ص ٨١ وما بعدها ، التركات (أبو ذرّة) المرجع السابق ص ١٤٦ وما بعدها .

ابن الابن كما سنوضح ذلك تفصيلا ، وقد تحجب من الميراث كما سنذكر ،  
ولبت الابن ست حالات :-

الحالة الأولى . تـرث النصف فرضاً بالشروط الآتية :- (١) أن تكون  
منفردة (٢) ألا يوجد معها من يعصبها (٣) ألا يوجد معها بنت صلبية أو بنت  
ابن أعلى منها درجة (٤) ألا يوجد معها بنتان صليتان أو بنتا ابن أعلى منها  
درجة (٥) ألا يوجد معها ابن صلبى أو ابن ابن أعلى منها درجة . فلو مات  
شخص عن زوجة وبنت ابن وعم شقيق أخذت الزوجة الثمن فرضاً وبنت  
الابن النصف فرضاً والباقى للعم الشقيق تعصياً .

الحالة الثانية : تـرث بنات الابن اثنتان فأكثر الثلثين فرضاً بالشروط  
الآتية :- (١) أن يكون عددهن اثنتان فأكثر . (٢) ألا يوجد معهن من  
يعصبهن . (٣) ألا يوجد معهن بنت صلبية أو بنت ابن أعلى منهن درجة (٤)  
ألا يوجد معهن بنتان صليتان أو بنتا ابن أعلى منهن درجة . (٥) ألا يوجد  
معهن ابن صلبى أو ابن ابن أعلى منهن درجة . فلو ماتت امرأة وترك زوجا  
وبنتى ابن وأخ شقيق . كان للزوج الربع فرضاً ، ولبنى الابن الثلثان فرضاً  
ولالأخ الشقيق الباقى تعصياً .

الحالة الثالثة : تـرث بنت الابن واحدة أو أكثر السدس فرضاً تسكـلة  
للثنتين ، وهما أقصى فرض البنات . قال عليه السلام : لا يراد حق البنات على  
الثلثين ، وذلك بالشروط الآتية : (١) أن يوجد معها بنت صلبية أو بنت  
ابن أعلى منها درجة ورثت النصف فرضاً (٢) ألا يوجد معها من يعصبها .  
(٣) ألا يوجد عاصب أعلى منها درجة يعصبها . فإذا توفى شخص عن بنت صلبية  
وبنات ابن وأب وأم فللبنت النصف فرضاً ، ولبنات الابن السدس فرضاً



تكملة الثلثين يفتسمنه بينهن بالسوية ، وللاّم السدس فرضاً ، وللأب السدس فرضاً ، والباقي إن وجد تعصياً .

الحالة الرابعة : ثرت بنت الابن بطريق التعصيب إذا كان معها ذكر من درجتها مطلقاً ، أو في درجة أنزل منها إذا كانت محتاجة إليه بأن كانت لا ترث بدونه . فإذا كان العاصب في درجتها عصياً مطلقاً سواء كانت محتاجة إليه بأن كانت لا ترث إلا معه أو غير محتاجة إليه بأن كانت ترث بدونه ، وإن كان في طبقة أنزل منها عصياً في حالة ما إذا كانت محتاجة إليه فقط . أما إذا كانت ترث بدونه فرضاً أخذت فرضها ولا تعصّب ، فلو توفى شخص عن أب وأم وبنت ابن وابن ابن كان للأب السدس فرضاً وللأّم السدس فرضاً والباقي تعصياً لبنت الابن وابن الابن لأن ذكر مثل حظ الأنثيين ولو توفى شخص عن بنتين وبنت ابن وابن ابن أخذت البنتان الثلثين فرضاً وأخذت بنت الابن وابن ابن الابن الباقي تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين ، وفي هذه الحالة عصياً ابن ابن الابن الأنزل منها درجة لأنها محتاجة إليه لأنه لولاه لحجبت لوجود البنتين اللتين أخذتا الثلثين فرضاً نصيب البنات ، ولو كان في هذه المسألة بنت صلبية واحدة لورثت بنت الابن السدس فرضاً ، ولا تعصّب بابن ابن الابن الأنزل منها درجة لأنها غير محتاجة إليه . وإنما يعصّب من هو أنزل منها درجة إذا كانت محتاجة إليه على خلاف قاعدة التعصّب لأنه لو لم يعصّبا لحرمت من الميراث ، بينما ترث بنت ابن الابن الأبعد منها بالتعصّب مع ابن ابن الابن .

وقد يكون المعصّب الذي في درجتها شؤماً عليها ، وذلك إذا كانت ترث بالفرض في غير وجوده ، وترث بالتعصّب عند وجوده ، ولكن لم يبق شيء من التركة . كما إذا توفيت امرأة عن زوج وأب وأم وبنت وبنت ابن وابن ابن ، فلزوج الربع فرضاً وللأب السدس فرضاً ، وللأّم السدس

فرضا والبت النصف فرضا ، ولا شيء لبنت الابن وابن الابن لأنهما يرثان بالتعصيب ، وقد استغرقت الفروض كل التركة ، بل إن المسألة عالت لأن أصلها ١٢ يأخذ الزوج منها ٣ والاب ٢ والأم ٢ والبت ٦ ومجموعها ١٣ . وفي هذه المسألة لو لم يكن ابن الابن موجودا لورثت بنت الابن السدس فرضا تسكته للثنتين وتعمل المسألة إلى ١٥ ، ولذلك يسمى علماء الفرائض ابن الابن هذا بالقرب المغموم لأن وجوده كان شؤما على بنت الابن لحرمانها من الميراث<sup>(١)</sup> .

كما يسمى الغرضيون ابن ابن الابن الذي يعصب بنت الابن الأعلى منه في الدرجة بالقرب المبارك ، لأنه لولاه لما ورثت بنت الابن شيئا فكان وجوده بركة عليها<sup>(٢)</sup> .

الحالة الخامسة : تعجب بنت الابن مع الابن أو ابن الابن الأعلى منها درجة سواء كان معها عاصب أم لا . فلو توفي شخص عن ابن وبنتي ابن حجب الابن بنتي الابن من الميراث فلا ترثان شيئا معه لا بالفرض ولا بالتعصيب ، وإن كانتا تستحقان وصية واجبة كما سنبين فيما بعد .

الحالة السادسة : تعجب بنت الابن مع البنتين الصليبتين أو مع بنتي ابن أعلى منها درجة إلا إذا وجد معها عاصب ، ولو في درجة أنزل منها لحاجتها

---

(١) كان هذا صحيحا قبل صدور قانون الوصية وتشريع الوصية الواجبة ، أما بعده فلا شؤم ولا تقاوم لأنها ستأخذ حظا بالوصية الواجبة بل إن نصيبها بالوصية الواجبة معه أكبر من نصيبها بالميراث عند عدم وجوده فالقلب الشوم إلى ضده .

(٢) كان هذا صحيحا أيضا قبل صدور قانون الوصية وتشريع الوصية الواجبة أما ، بعده فهي صاحبة نصيب بالوصية بل إن وجوده كان شؤما عليها حيث تأخذ بالوصية الواجبة لو لم يكن موجودا أكثر مما تستحقه بالميراث مع وجوده .

إليه . فلو مات شخص عن بنتين وبنت ابن وأخ شقيق أخذت البنتين الثلثين ولا تأخذ بنت الابن شيئاً ، وأخذ الأخ الشقيق الباقي تمصياً ، ولم تأخذ بنت الابن شيئاً ، لأن البنتين أخذتا الثلثين نصيب البنات فلم يبق لبنت الابن شيئاً ، وإن كانتا تأخذان بطريق الوصية الواجبة كما سنوضح فيما بعد .

والدليل على حالات ميراث بنت الابن بالنسبة للحالة الأولى والثانية والرابعة ، الأدلة التي سبق بيانها في حالات ميراث البنت الصليبة ، وذلك لأن كلمة (الأولاد) تطلق حقيقة على الأولاد الصليبين ، وتطلق مجازاً على غير الصليبين ، وبذلك يكون المراد من الأولاد في الآية « بوسعكم الله في أولادكم » لذكر مثل حظ الأنثيين الخ الآية ، الأولاد الصليبين إذا وجدوا وأولاد الإبناء عند عدم وجود الأولاد الصليبين فتصلح بهذا دليلاً على حالات بنت الابن الأولى والثانية والرابعة ، وقد اتفق الفقهاء على أن بنت الابن تقوم مقام البنت الصليبة إذا لم يكن للمتوفى ابن أو بنت صليبة ، فتأخذ حكمها وتثبت لها حالاتها في الميراث .

وأما دليل الحالة الثالثة وهي إرث بنت الابن السدس فهو قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه سئل في بنت وبنت ابن وأخت . فقال ابن مسعود أقضى فيها بما أقضى الرسول صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس تسكلة للثلثين وللأخت ما بقي . فدل ذلك على أن ميراث بنت الابن مع البنت الصليبة المنفردة السدس تسكلة للثلثين لأن أقصى فرض البنات الثلثين (١) .

وأما دليل الحالة الخامسة وهي حجب بنت الابن بالابن الصليبي أو ابن

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٧٣ وما بعدها .

(٦- أحكام الوارث)

الابن الأعلى منها درجة ، وذلك لأن هذا الفرع الوارث يكون أقرب للبيت منها والأقرب يحجب الأبعد .

أما دليل الحالة السادسة وهي حجب بنت الابن بالبنتين الصليبتين أو ببنتى الابن الأعلى منها درجة أن الله تعالى جعل فرض البنات الثلثين فإذا استولى على هذا الجزء البنات لم يبق لمن هو أسفل منهن بطريق الفرض شيء ، وإلا خالف النص القرآني ولقوله عليه السلام لا يزداد حق البنات على الثلثين (١) .

وقد جاء مبررات بنات الابن في القانون في المواد ١٢، ١٩، ٢٧ . فقد جاء في المادة ١٢ : وبنات الابن الفرض المتقدم ذكره ( أى فرض البنات ) عند عدم وجود بنت أو بنت ابن أعلى منهن درجة ووطن واحد أو أكثر السدس مع البنت أو بنت الابن الأعلى درجة ، وجاء في المادة ١٩ : العصبه بالغيرهن (١) البنات مع الأبناء (٢) بنات الابن وان زلن مع أبناء الابن وان نزل إذا كانوا في درجتهم مطلقا أو كانوا أنزل منهن إذا لم ترثن بغير ذلك ، وجاء في المادة ٢٧ : وبحجب كل من الابن وابن الابن وان نزل بنت الابن التى تكون أنزل منه درجة . وبحجبها أيضا بنتان أو بنتا ابن أعلى منها درجة ما لم يكن معها من يعصها طبقا لحكم المادة ١٩ ، .

الفرق بين أحوال ميراث البنات الصليبيان وبنات الابن :

١ - البنات الصليبيان لا يحجب من الميراث أصلا ، أما بنات الابن فتارة يحجبن وتارة لا يحجبن (٢) .

(١) وقد طالع قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المتخذ من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ هاتين الحالتين التى تحجب فهما بنت الابن من الميراث فجعل لها ماسما وصية واجبة فى التركة وستوضح ذلك فى موضعه .

(٢) بمصدر وقانون الوصية أصبحت بنات الابن مستحقات فى التركة فى جميع الأحوال إما بالإرث وإما بالوصية الواجبة إذا حجب عنه .

٢ - إن فرض بنات الصلب إما النصف أو الثلثان ، أما بنات الابن  
ففرجهن إما النصف أو الثلثان أو السدس .

٣ - العاصب لبنات الصلب من كان في درجتهن فقط ، أما العاصب  
لبنات الابن فقد يكون في درجتهن أو في درجة أول منهن إذا كن  
محتاجات إليه .

### أحوال ابن الابن مع بنت الابن :

ولابن الابن مع بنت الابن ثلاثة أحوال :-

١ - يعصبها مطلقا إذا كان في درجتها بشرط ألا يكون هناك من  
يجب عليه من هو أقرب منه .

٢ - يحجبها مطلقا إذا كان أعلى منها في الدرجة .

٣ - يعصبها عند احتياجها إذا كان أنزل منها ولم تكن صاحبة فرض ،  
أما إذا كانت وارثة بدونها فلا يعصبها .

### هـ - ميراث الأب

المراد بالأب أبو المتوفى أو المتوفاة المباشر وله في الميراث صفتان  
أحدهما : كونه صاحب فرض نسبي لأن له سهمًا مقدرا في الكتاب وهو  
السدس فيرثه بطريق الفرض ، والآخرى كونه عاصبا نسبيا بالنفس لأنه  
قريب مذكر ينتمي إلى الشخص مباشرة بدون واسطة فيرث بطريق  
التعصيب ، وقد يجمع بين الإرث بالفرض والإرث بالتعصيب ، وللأب في  
الميراث ثلاث حالات :-

الحالة الأولى : يرث بالفرض فقط فيأخذ فرضه السدس ، وذلك إذا

كان للمتوفى فرع وارث بالتعصيب كالابن وابن الابن مهما نزلت درجة  
إليه سواء أكان هذا الفرع واحدا أم متعددا وجد معه ورثة آخرون من  
أصحاب الفروض ، أم لم يوجدوا . فلو توفى شخص عن أب وأم وزوجة  
وابن ، فغلاب السدس فرضا ، وذلك لوجود الفرع الوارث بالتعصيب وهو  
الابن ، ولو كان مكان الابن ابن ابن لم يتغير فرض الأب . ولقد ورت  
الأب بالفرض في هذه الحالة لأن الفروع مقدمة على الأصول في  
التعصيب .

الحالة الثانية : يرث بالتعصيب فقط ، وذلك إذا لم يوجد للمتوفى فرع  
وارث أصلا لا بالفرض ولا بالتعصيب لامن الذكور ولا من الإناث ،  
وفي هذه الحالة يأخذ كل التركة تعصياً إذا لم يوجد معه أحد من أصحاب  
الفروض أو وجد معه ورقة آخرون محجوبون به ، يأخذ الباقي من التركة  
بعد سهام ذوى الفروض الذين يرثون معه . فلو توفى شخص عن أبيه فقط  
أخذ الأب كل التركة تعصياً . ولو توفى شخص عن أب وأخ شقيق وأخت  
لأم ، استحق الأب كل التركة تعصياً لأن هؤلاء الورثة محجوبون به ، ولو  
توفيت امرأة عن أب وزوج وجدة لأم ، أخذ الزوج النصف فرضا والجدة  
السدس فرضا والباقي للأب تعصياً .

الحالة الثالثة : يرث بالفرض والتعصيب يأخذ السدس فرضا والباقي  
بعد الفروض الأخرى إن وجد باق تعصياً ، وذلك إذا وجد لليت فرع  
وارث مؤنث يرث بالفرض فقط كالبنات وبنت الابن مهما نزلت درجة  
أبيها ، وأما ورت الأب بطريق الفرض أولاً ثم ورت بعد ذلك بطريق  
التعصيب إن وجد باق لأنه لو ورت بطريق التعصيب فقط فقد لا يبق له شيء  
من التركة فكان لا بد من ميراثه أولاً بطريق الفرض حتى يضمن السدس .  
فلو توفى شخص عن زوجة وبنت وبنت ابن وأب ، أخذت الزوجة الثمن

فرضا والبنت النصف فرضا وبنت الابن السدس فرضا والاب السدس فرضا والباقي من التركة وهو سهم من أربعة وعشرين سهما تمصيا . ولو توفي رجل عن أب وأم وبنتي ابن ، أخذت الام السدس فرضا والاب السدس فرضا وبنتي الابن الثلثين فرضا ، وعلى ذلك استغرقت الفروض كل الفرقة ولم يبق شيء من التركة يأخذه الاب تمصيا .

والدليل على حالات ميراث الاب ، بالنسبة للحالة الأولى وهو فرضا السدس ؛ قوله تعالى : ولا يورثه لذكر واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد<sup>(١)</sup> ، فقد جعلت الآية للآب السدس إذا كان للمتوفى ولد ذكرًا كان أو أنثى ، فإن كان ذكرًا اقتصر على السدس لان الباقي تمصيا للابن الذكر لأنه حصبة بنفسه من جهة البنوة فيقدم على المصبة من جهة الأبوة (الآب) .

وأما دليل الحالة الثانية وهو ميراثه بالتمصيب ، فقط فهو قوله تعالى فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس<sup>(٢)</sup> ، فهذه الآية قد نصت على نصيب الأم عند عدم الولد ، وانحصار الإرث في الابوين فيفهم من هذا أن الآب يرث الباقي تمصيا لأن الذي يأخذ الباقي إنما هو الماصب ، فأخذه للباقي إنما هو بطريق التمصيب ، ويؤيد هذا قوله صلى الله عليه وسلم ، الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلأولى رجل ذكر<sup>(٣)</sup> ، أى أعطوا الفروض لأصحابها فما بقى بعد الفروض من التركة فهو لأقرب رجل ، ولا شك أن الآب في هذه الحالة هو أقرب رجل فيرث الباقي تمصيا .

---

(١) (٢ ، ١) الآية ١١ من سورة النساء .

(٢) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٢٠ .

وأما دليل الحالة الثالثة وهو ميراثه بالفرض والتعصيب فن حيث استحقاقه السدس فرضا الآية ، ولا يويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ، حيث أن الولد يشمل الذكر والأنثى ، ومن حيث استحقاقه ما بقى بعد أصحاب الفروض فلقوله صلى الله عليه وسلم : ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر ، ، ولا شك أن الأب فى هذه الحالة هو أولى رجل حيث لا يوجد فرع وارث مذكر يرث بالتعصيب يقدم على الأب .

ولا يحجب الأب عن الميراث حجب حرمان أصلا ، فإذا وجد فلا بد من أن يرث إلا إذا قام به مانع من موانع الإرث كاختلاف الدين . ولا يحجب أيضا حجب نقصان إذ ليس له فرضان أعلى وأدنى حتى يتأتى حجه حجب نقصان ، وإنما فرضه السدس إذا ورث فرضا .

ولا يرث مع الأب من الورثة إذا وجدوا معه سوى :

١ - الفرع الوارث مذكرا كان أو مؤنثا .

٢ - أحد الزوجين .

٣ - الأم .

٤ - الجدة من جهة الأم مهما علت بشرط ألا توجد الأم . ومن هذا هؤلاء من الورثة لا يرثون إذا وجدوا مع الأب لكونهم محجوبين به حجب حرمان .

وقد جاء ميراث الأب فى القانون فى المواد ٩ ، ١٧ ، ٢١ فقد نصت المادة التاسعة على أن للأب السدس إذا وجد لليت ولد أو ولد ابن وإن نزل ، ونصت المادة ١٧ التى تدرجت للمصبات على أن الأبوة تشمل الأب والجد الصحيح وإن علا . فهذه المادة تدل على أن الأب من المصبات .



وقد نصت المادة ٢١ على أنه إذا اجتمع الأب أو الجد مع البنت أو بنت الابن وإن نزل استحق السدس فرضا والباقي بطريق التعصيب .

### (٦) ميراث الأم

المراد بالأم ، أم المتوفى أو المتوفاة المباشرة وهي صاحبة فرض لاغير ولها في الميراث ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى : تراث الأم السدس فرضا وهذا يتحقق في صورتين :

الصورة الأولى : إذا وجد معها فرع وارث للميت بطريق الفرض أو التعصيب واحدا كان ذلك الفرع أو متعددا مباشرا كان أو غير مباشر فلو ماتت شخص من زوجة وبنت وأم وأب كان ميراث الزوجة الثمن فرضا والبنت النصف فرضا والأب السدس فرضا والباقي تعصيبا ، والأم السدس فرضا لوجود الفرع الوارث المؤنت بالفرض . ولو ماتت امرأة عن زوج وأم وابن ابن أخذ الزوج الربع فرضا والأم السدس فرضا لوجود الفرع الوارث المذكور بالتعصيب وابن الابن الباقي تعصيبا .

الصورة الثانية : إذا وجد معها اثنان أو أكثر من الإخوة والأخوات من أى جهة كانوا الأيويون أو لأب أو لأم أو من جهتين مختلفتين أو جهات مختلفة وسواء كانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط أو منهما معا ، وسواء كانوا وارثين أو محجوبين من الميراث حجب حرمان بالأب مثلا ففى وجد متعدد منهم مع الأم ورثت فرضها السدس ، وهذا ماذهب إليه جمهور الصحابة ، واعتمدوا فى ذلك على الآية فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلازمه الثلث فإن كان له إخوة فلازمه السدس ، فلفظ إخوة وإن كان جمعا إلا أن الجع قد يطلق على المتى ولد ورد ذلك فى القرآن الكريم . قال تعالى

« إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما »<sup>(١)</sup> فغير بالجمع وهو القلوب عن المثنى وهو القلبان . وأيضا قد يطلق الجمع على ما فوق الواحد لأن المراد به مطلق العزم والاجتماع فيتناول الاثنين فما فوقهما . كما استدلوا أيضا بأن حكم الاثنين في الميراث حكم الجماعة بدليل أن البنتين ترثان الثلثين كالبنيات والأختين ترثان الثلثين كالأخوات . فيكون الاثنان من الإخوة كالجمع في المحجب .

وذهب ابن عباس إلى أن الأم لا تحجب من الثلث إلى السدس إلا بجمع حقيق ثلاثه فصاعدا ، وهو أقل عدد للجمع عملا بظاهر الآية « فإن كان له إخوة » ويمكن الرد على ابن عباس بما قاله الجمهور وإن أميل إلى رأى الجمهور وأرجحه ، فقد روى أن ابن عباس دخل على عثمان رضى الله عنهما فقال له : لم صار الأخوان يردان الأم إلى السدس وقد قال تعالى « فإن كان له إخوة » والأخوان في لسان قومك أيضا أخوة . فقال عثمان هل أستطيع نقض أمر كان قبلى وتوارثه ومعنى في الأمصر ؟ من هنا يفهم أن الاثنين كالجمع ، وعلى ذلك فالأثنين من الأخوة فصاعدا أو الاثنين من الأخوات فصاعدا من أى جهة ولو كانوا خليطا من أصناف متعددة يتأثر بهم نصيب الأم ، فينقص من الثلث إلى السدس ، وعلى ذلك فلو مات شخص عن زوجة وأم وأختين شقيقتين ، أخذت الزوجة الربع فرضا والأم السدس فرضا لوجود الأختين والأختان الشقيقتان الثلثين فرضا . ولو ماتت امرأة عن زوج وأم وأب وأخوين شقيقين ، أخذ الزوج النصف فرضا والأم السدس فرضا لوجود الأخوين الشقيقين ولو أنهما محجوبان بالأب وأخذ الأب الباقي تمصيا<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الآية ٤ من سورة التحريم .

(٢) أحكام التركات للرحوم الشيخ أبو زهرة ص ١٦٨

الحالة الثانية : تترك الأم ثلث كل التركة فرضاً بشروط ثلاث : (١)  
ألا يوجد للميت فرع وارث مطلقاً لا بالفرض ولا بالتعصيب . (٢)  
ألا يوجد اثنان من الإخوة والأخوات . (٣) ألا ينحصر الميراث في  
الأب والأم وأحد الزوجين ، فإذا مات شخص عن أب وأم كان للأم  
ثلث جميع التركة فرضاً لاستيفاء الشروط الثلاثة ، وللأب الباقي تعصياً .  
وإذا ماتت امرأة عن أب وأم وأخ شقيق واحد كان للأم أيضاً ثلث التركة  
كلها فرضاً ، لأنه لم يوجد اثنان من الإخوة والأخوات ، وإنما وجد أخ  
واحد وللأب الباقي تعصياً ، ولا شيء للأخ الشقيق لأنه محبوب بالأب .

الحالة الثالثة : تترك الأم ثلث الباقي من التركة بعد نصيب أحد الزوجين  
فرضاً إذا كان معها الأب ولم يكن معهم فرع وارث ولا جمع من الإخوة  
والأخوات ، فلو كانت تترك فرضاً ثلث الباقي مشروط بشرطين : (١)  
انحصار الإرث في الأبوين وأحد الزوجين . (٢) ألا يوجد اثنان فأكثر  
من الإخوة والأخوات ، وإنما اشترط في هذه الحالة عدم وجود اثنين  
فأكثر من الإخوة والأخوات مع أنهم لا يرثون مع الأب ، لأن الاثنين  
فأكثر منهم ولو كانوا محبوبيين فإنهم يحجبون الأم حجب نقصان من ثلث  
كل التركة إلى السدس كما أوضحنا ذلك في الصورة الثانية من الحالة الأولى من  
حالات ميراث الأم . وتتحقق هذه الحالة الثالثة في مسألتين الأولى أن يكون  
الورثة زوجاً وأمّاً وأباً ، فلزوج النصف فرضاً والأم ثلث الباقي فرضاً وهو  
سدس التركة وللأب الباقي تعصياً وهو ثلث التركة والمسألة من ستة . والثانية :  
أن يكون الورثة زوجة وأمّاً وأباً ، فللزوجة الربع فرضاً والأم ثلث الباقي  
فرضاً وهو ربع التركة وللأب الباقي تعصياً وهو نصف التركة . وقد سمي  
الفقهاء هاتين المسألتين بـ «النراوين» تثلثة الغراء لشهرتهما كالشوكب الأغر  
و (المدريتين) لقضاء عمر رضي الله عنهما بذلك ، وقد وافقه عليه جمهور

الفقهاء وقانون الموارث ، وذلك لأن الأبوين في أصول الميت كالابن والبنت في فروعه . إذ السبب في وراثة الذكر والأنثى واحد ، وكل واحد منهما يتصل بالميت بلا واسطة ، فكما جعل حق الابن والبنت مع أحد الزوجين هو الباقي من التركة بعد فرضه يقسمانه للذكر ضعف الأنثى ، جعل حق الأبوين مع أحد الزوجين هو الباقي من التركة بعد فرضه يقسمانه كذلك فتسحق الأم ثلثه فرضاً وما يبقى يستحقه الأب تعصيباً . وأيضاً يجب أن تأخذ الأم ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين حتى يكون نصيب الأم نصف نصيب الأب كما في حالة انفردا بالميراث كما نصت الآية ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث ، فجعلت الآية للأم في حالة انفردا مع الأب في الميراث الثلث ، وعلى ذلك فيكون للأب الثلثان .

قال ابن القيم في أحلام الموقعين : إن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت قاسا وجود الزوج على ما إذا لم يكن زوج فإنه يكون حينئذ للأب ضعف ما للأم فقدر أن الباقي بعد الزوج والزوجة كل المال ، وهذا من أحسن القياس لأن قاعدة الفرائض أن الذكر والأنثى إذا اجتمعا وكانا في درجة واحدة ، فإذا أن يأخذ الذكر ضعف الأنثى كالأولاد ، وإذا أن يتساويا كولد الأم ، وأما أن الأنثى تأخذ ضعف ما يأخذه الذكر أو تقاربه في النصيب ، فهذا غير مأمور في الشريعة (١) .

---

(١) يكون نصيب الأنثى ضعف نصيب الذكر لو أعطينا الأم ثلث التركة فيها إذا ماتت امرأة وتركت زوجاً وأباً وأماً فالمسألة من ستة للزوج النصف فرضاً لثلاثة وللأم الثلث فرضاً اثنتان وللأب الباقي سهم واحد . فيكون نصيب الأم ضعف الأب . ويكون مقاربا فيها إذا مات شخص وترك زوجة وأم وأب فالمسألة من اثني عشر للزوجة الربع فرضاً ثلاثة وللأب الثلث فرضاً أربعة وللأب الباقي تعصيباً خمسة فيكون نصيب الأم قريباً من نصيب الأب ولا عهد للشريعة بمثل ذلك .

وذبح ابن عباس وتبعه شريح القاضي وأهل الظاهر والشيعة الإمامية أن الأم في صورتين ماثلت جميع التركة لاثلث الباقي ، وذلك تمسكا بظاهر الآية « فلامه الثلث » أي ثلث التركة كلها لأن نسبة الفروض كالنصف والربع والثلثين إلى كل التركة دائما ، فإذا نسب الثلث إلى الباقي بعد نصيب أحد الزوجين كان ذلك مخالفا لظاهر الآية . ويمكن الرد على ابن عباس أن الثلث المذكور في الآية للأم فرضا وذلك في حالة ما إذا انفرد الأب والأم في الميراث . بدليل قوله تعالى « وورثه أبواه » . أما إذا كان معها أحد الزوجين فسكوت عنه وإلا كانت الآية « فإن لم يكن له ولد فلامه الثلث » ولا حاجة لقوله تعالى « وورثه أبواه » ، ويلزم على ذلك أن يكون نصيب الأم ثلث التركة كلها إذا انفردت الإرث في الأبوين فقط ، وأما إذا كان معها أحد الزوجين ولا دليل في الآية فنرجع إلى الأصل العام في ميراث الذكور والأنثى إذا كانا في درجة واحدة فنجد أن للذكر ضعف الأنثى فتحكم بذلك ، فيكون للأم ثلث الباقي لا ثلث التركة كلها كما يقول ابن عباس .

كذلك أضاف ابن عباس أن الأب عاصب ، والقاعدة العامة في إرث العصابات مع أصحاب الفروض أن أصحاب الفروض يقدمون على العصابات فيأخذون فروضهم أولا من التركة وما بقي بعد ذلك منها يكون للعاصب قليلا كان الباقي أو كثيرا عملا بقوله صلى الله عليه وسلم « ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فلا أول رجل ذكر » . ويؤيد مذهب ابن عباس أن الله تعالى سوى بين الأم والأب في الميراث إذا كان للبيت فرع وارث بالتعصيب أو كان فرع وارث بالفرض وكان أكثر من واحد ، حيث أن كلا من الأب والأم يأخذ فرضه السدس بلا تفصيل بينهما بإجماع الفقهاء .

ولكن على كل حال فرأى عمر وجهور الصحابة وما درج عليه الفقهاء هو الأرجح لأنه أقرب إلى دلالة الكتاب ، ويتمشى مع الأصل العام في قواعد الميراث كما ذكرنا ، ولو كان مكان الأب جد صحيح في هاتين المسألتين أخذت الأم ثلث جميع الزكاة لا ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين ، وهذه إحدى المسائل التي يختلف فيها ميراث الأب عن ميراث الجد ، وهذا هو مذهب جمهور الصحابة ، وإليه ذهب أبو حنيفة ومحمد وبه أخذ القائلون .

والدليل على ثبوت هذه الحالات الثلاث للام في الميراث قوله تعالى «ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين» . فآية سبحانه وتعالى جعل الأم صاحبة فرض وجعل لها فرضين وهما السدس إن كان للمتوفى ولد أو إخوة ، والثلث إن لم يكن له ولد ولا إخوة ، ثم إن دلالة الآية الكريمة على ثبوت الحالتين الأولى والثانية للام ظاهرة واضحة ، وأما دلالتها على الحالة الثالثة وهي أن للام ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين إذا انحصر الميراث في الأبوين وأحد الزوجين فلان معنى قوله تعالى « وورثه أبواه فلأمه الثلث » ، أن للام ثلث ما يرثه الأبوان عند عدم وجود ولد للمتوفى سواء كان ما يرثانه جميع التركة عند عدم وجود أحد الزوجين مهما أو بعض التركة إذا وجد منهما أحد الزوجين . إذ لو كان معنى الآية أن الأم ترث ثلث كل التركة في كل حالة لا ثلث ما يرثه الأبوان ، لقال تعالى « فإن لم يكن له ولد فلأمه الثلث » ، ولم تكن هناك حاجة إلى قوله تعالى « وورثه أبواه » فيكون قوله تعالى « وورثه أبواه » خاليا من الفائدة وهذا محال . كما ذكرنا من قبل (١) .

(١) شرح السراجية لسيد الجرجاني ص ١٢٣ ، المبسوط للمرغني ج ٢٩ ص ١٤٦ ، المحل لابن حزم ج ٩ ص ٢٩٠ وما بعدها .

وقد نص القانون على أحوال الأم في المادة ١٤ ونصها للأم فرض السدس مع الولد أو ولد الابن وإن نزل ومع اثنين أو أكثر من الإخوة أو الأخوات ولها الثلث في غير هذه الأحوال غير أنها إذا اجتمعت مع أحد الزوجين والاب فقط كان لها ثلث ما بقي بعد فرض الزوج .

وهذا ترى أن القانون جاءت فيه أحوال الأم الثلاثة متمشياً مع ما ذهب إليه جمهور الفقهاء .

والأم لا تحجب حجب حرمان فإذا وجدت فلا بد من أن ترث إلا إذا قام بها مانع من الميراث كاختلاف الدين مثلاً .

ولكنها تحجب حجب نقصان بالفرع الواوثة بالفرض أو بالتصيب أو باثنين من الإخوة أو الأخوات فترث فرضها الأدنى السدس لافرضها الأعلى الثلث .

## ٧ - ميراث الجدة

الجدة نوعان : جدة صحيحة وجدة فاسدة ( غير صحيحة ) والأولى من أصحاب الفروض وهي المقصودة هنا ، والثانية من ذوى الأرحام .

أما الجدة الصحيحة فهي كل أصل مؤنث لا يدخل في نسبته إلى الميت جد غير صحيح<sup>(١)</sup> ، وذلك بأن لا يدخل في النسبة إليه جد أصلاً كأم الأم ، وأم الأب ، وأم أم الأم ، وأم أم الأب ، أو يدخل في النسبة إليه جد

---

(١) الجد غير الصحيح هو الذي يتوسط بينه وبين الميت أنثى كالجدة أبي الأم وسباقي يباهه تفضيلاً .

صحيح<sup>(١)</sup> كأم أبي الأب . وبعبارة أخرى الجدة الصحيحة هي التي تدل  
إلى الميت بعاصب ( كأم الأب ، وأم أبي الأب ) أو بصاحبة فرض  
( كأم الأم ) .

والجدة غير الصحيحة هي التي يدخل في نسبها إلى الميت جد غير صحيح  
كأم أبي الأم ، وبعبارة أخرى هي التي تدل الميت بمن ليس بعاصب  
ولا صاحبة فرض ، وعلى ذلك فكل جدة في نسبها إلى الميت أب بين أمين  
فهي جدة غير صحيحة .

والجدة الصحيحة حالتان في الميراث :

الحالة الأولى : ترمت بالفرض فقط ، وفرضها السدس سواء كانت  
واحدة أو أكثر ، وسواء كانت من جهة الأم فقط وتسمى جدة أمة  
كأم الأم ، وكأم أم الأم أو من جهة الأب فقط وتسمى جدة أبوية كأم  
الأب ، وأم أبي الأب ، وأم أم الأب أو من الجهتين معا كأم أم الأم التي  
هي في نفس الوقت أم أبي الأب أيضا .

وميراث الجدة الصحيحة السدس فرضا بشروط :

- ١ — عدم وجود الأم .
  - ٢ — بالنسبة للجدة الأبوية بشرط أيضا عدم وجود الأب .
  - ٣ — بالنسبة للجدة التي تنسب إلى الميت عن طريق الجد يشترط زيادة  
على ما تقدم عدم وجود الجد .
  - ٤ — عدم وجود جدة أقرب منها .
- فإذا وجد جدة واحدة مستوفية للشروط السابقة ورثت السدس فرضا ،
- 
- (١) الجد الصحيح هو الذي لا يتوسط بينه وبين الميت أنس كالجدة أبي الأب ،  
والجد أبي أبي الأب .



وإن كانت معها أخرى مستوفية الشروط كأم الأم مع أم الأب ومخاضة لها في الدرجة فهما يشتركان في السدس بالسوية بينهما ، فإن كانت الجدات ثلاثا فافوق فقد اختلف الفقهاء . فذهب كثير من الفقهاء وعلى رأسهم الحنفية أن الجدات يرثن السدس يقسم بالسوية بينهن مهما كان عددهن لأنه ليس هناك دليل يدل على الحصر في عدد معين . وذهب مالك والشافعي في قول وداوود الظاهري إلى أنه لا يرث أكثر من اثنتين من الجدات ويقول مالك في موطنه : ولم فعل أحدا ورث غير جدتين منذ كان الإسلام إلى اليوم . ويستند الأئمة أصحاب هذا الرأي إلى قول عمر للجنة أم الأب : هو ذلك السدس فإن اجتمعنا فهو بينكما .

وذهب الحنابلة في الظاهر من مذهبهم إلى أنه لا تورث لأكثر من ثلاث جدات لما رواه الدارقطني عن عبد الرحمن بن زيد قال : أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جدات السدس ، اثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم<sup>(١)</sup> .

والراجع في نظري من لم يقيد ذلك بعدد معين ما دام الجميع صحيحات متساويات لأن الأحاديث والآثار التي استدلت المخالفون بها والمقيدون ليس فيها ما يدل على الحصر في عدد معين والحصر في عدد معين يتوقف على نص يفيد ذلك<sup>(٢)</sup> .

كذلك اختلف الفقهاء إذا وجدت في المسألة جدتان صحيحتان

---

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٧٥ وما بعدها .

(٢) وعلى ذلك يمكن تصور أربع جدات وأربعات كالأب : أم أم أم الأم ، أم أم أم الأب ، أم أم أبي الأب ، أم أبي أبي الأب ، فهؤلاء أربع جدات يرثن واحدة منهن أمة وثلاث أبويات .

مستوفيتان للشروط ومتحاذيتان في الدرجة ، ولكن إحداهما ذات قرابتين كالجدة أم أم الأم وهي أيضا أم أبي الأب ، والآخرى ذات قرابة واحدة كأم أم الأب . هل تشتركان في السدس بالسوية بينهما فتأخذ كل واحدة منهما نصف السدس بلا تفضيل للجدة ذات القرابتين على الجدة ذات القرابة الواحدة ؟ أم أن الجدة ذات القرابتين تأخذ ضعف ذات القرابة الواحدة .

ذهب الإمام محمد بن الحسن وزفر صاحب أبي حنيفة أن الجدة ذات القرابتين ترث ضعف ما ترثه الجدة ذات القرابة الواحدة إعمالا في الاستحقاق لكل من جهتي القرابة فيقسم السدس بينهما أثلاثا لذات القرابتين ثلثاه وللأخرى ثلث . وذلك كما إذا اجتمع في شخص سبيان للميراث كابن العم الذي هو أخ لأم ، وكالأب الذي هو ابن عم فإنه يرث بالجهتين .

وذهب أبو يوسف والشافعية والمالكية ، وهو الرأي الذي أخذ به قانون المواريث إلى أن السدس يقسم بينهما بالسوية لا فرق بين جدة ذات قرابتين وجدة ذات قرابة واحدة ، لأن الاسم لم يتعدد - بخلاف ابن العم الذي هو أخ لأم فقد تعدد الاسم - لأن تعدد الجهة إذا لم يتعدد معه الاسم لا يقتضي تعدد الاستحقاق فهنا لا يتعدد الاستحقاق .

والراجح في نظري هو هذا الرأي الثاني لأن القياس الذي استدل به محمد وزفر قياس مع الفارق ، فإن ابن العم الذي هو أخ لأم ، وابن العم الذي هو زوج تعدد اسمه بتعدد الجهة وتعدد السبب أما الجدة فليس لها إلا اسما واحدا فلم تعدد الأسباب .

الحالة الثانية للجدة . تحجب الجدة والجندات ، عن الميراث على الوجه الآتي :

١ - الأم تحجب جميع الجندات فلا ميراث للجدة مع وجود الأم

سواء كانت الجدة من جهة الأم أو من جهة الأب أو من الجهتين ، فربما  
الجدة أم بعدت لأن إرث الجدة إنما هو لكونها أما مجازا فلا ميراث لها  
عند وجود الأم الحقيقية ، ولأن الأم والجدة يرتان بسبب الأمومة فهما  
متحدثتان في السبب وعند اتحاد السبب يقدم الأقرب على الأبعد .

٢ - الأب يحجب الجدات الثلاث من جهته فقط ، فالجدة الأبوية لا ترث  
مع الأب ، بل تكون محجوبة به عملا بقاعدة أن كل من ينقسم إلى الميت  
بواسطة حجبه تلك الوسطة من الميراث ولا يحجب الأب الجدة من جهة  
الأم مهما علت لعدم انقسامها به إلى المتوفى ولاختلاف سبب إرثها . فالأب  
يرث بالنسوبة وهي ترث بالأمومة . كذلك لا يحجب الأب الجدة ذات  
القرابتين لأنه يحجب الأبوية فقط ، أما هذه فإنها ترث بالأمومة باعتبارها جدة  
لأم . فإذا مات شخص عن أب وأم أب فلا شيء لأم الأب لحجبهما بالأب  
والتركها كلها لتصيبا للأب . ولومات شخص عن أب وأم أم وزوجة فللزوجة  
الربع فرضا ولأم الأم السدس فرضا ولا تصحب بالأب لأنها جدة أمة  
وللأب الباقي تصيبا . ولومات شخص عن أب وأم أبي الأب التي هي أم  
أم الأم فإنها ترث السدس باعتبار أنها جدة لأم وإن كانت تصحب باعتبار  
أنها أبوية ويرث الأب الباقي تصيبا .

٣ - الجد يحجب كل جدة تدل إلى الميت بواسطة كأم أبي الأب ،  
أما الجدة التي لا تدل إلى الميت بالجد فلا يحجبها عن الميراث مهما علت سواء  
أكانت جدة أبوية كأم الأب وأم أم الأب ، أم كانت جدة أمة من جهة  
الأم كأم الأم . مع ملاحظة أن الجدة ذات القرابتين التي هي أم أبي الأب  
وفي نفس الوقت أم أم الأم لا تصحب بالجد ، وإنما ترث باعتبارها كونها  
جدة أمة . فلو مات شخص عن أبي أب وأم أبي أب كان الجد التركة كلها

تعصيا ولا شيء. الجدة لحجها بالجدة الذى تتصل بالميت عن طريقه . وإذا مات شخص عن أبى الأب وأم أب كان الجدة السدس فرساً وللجد الباقي تعصيا ، ولا تعجب هذه الجدة بهذا الجد لأنها لا تتصل بالميت عن طريقه . ولو توفي شخص عن أبى الأب وأم أبى الأب التى هى أم أم الأم كان الجدة للسدس فرساً باختيار أنها جدة لأم وإن كانت محجوبة باعتبار أنها أم أبى الأب وللجد الباقي تعصيا

٤ - الجدة القربى تعجب الجدة البعدى من أى جهة كانت كل منهما . فأم الأم تعجب أم أم الأب ، وأم أم أبى الأب ، وأم أم الأم ، وكذلك أم الأب تعجب أم أم الأب . وأم أم الأم ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون القربى واردة أو محجوبة بغيرها . فلو توفي شخص عن أب ، وأم أب ، وأم أم فإن الميراث كله تعصيا للأب ، لأن أم الأب محجوبة بالأب وهى تعجبها أم أم الأم لأنها أقرب منها وإن كانت هى نفسها محجوبة والملة فى أن الجدة القربى تعجب الجدة البعدى من أى جهة كانت كل منهما . أن الجدات أمهات يرثن من جهة واحدة ميراثا واحدا فيكون الميراث لأقربهن ولو كانت القربى أبوية إذا اجتمعن معاً ، كما هو الحال فى الآباء والأبناء ، وكما هو الحال بصفة عامة إذا اجتمعوا يكون الميراث للأقرب .

#### دليل ميراث الجدة :

لم يرد ميراث الجدة فى القرآن فى رأى فقهاء الصحابة والتابعين وفى رأى أصحاب المذاهب الأربعة الذين أتوا بعدهم ، وإنما ثبت مقدار نصيبها من الميراث بالإجماع على أساس من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقد روى قبيصة بن ذؤيب قال « جاءت الجدة إلى أبى بكر . لسأله عن ميراثها فقال: مالك فى كتاب الله شيء . وما علمت لك فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

شيئاً فارجمي حتى أسأل الناس . فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله أعطاهما السدس . فقال هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرة ، فأنفذه لها أبو بكر قال : ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر فسألته ميراثها فقال : مالك في كتاب الله شيء ولكن هو ذاك السدس فإن اجتمعنا فهو لكما وأنتكما خلت به فهو لها . . وروى أبو داود عن بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للجدة السدس إذا لم يكن دونها أم . وروى الدارقطني عن عبد الرحمن بن زيد قال : أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جدات السدس : ثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم . فهذه الأحاديث والآثار تثبت أن ميراث الجدة هو السدس فرضاً تستقل به الواحدة وتشترك فيه الأكثر من واحدة<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا انعقد الإجماع في عصر الصحابة وفي المصنوع التالية<sup>(٢)</sup> ، ولقد تعرض القانون لميراث الجدة في المادتين ١٤ ، ٢٥ وهذا نصهما .

المادة ١٤ فقرة ٢ : والجدة الصحيحة هي أم أحد الأبوين أو الجد الصحيح وإن علت وللجدة أو الجدات السدس ويتسم بينهما على السواء لافرق بين ذات قرابة وذات قرابتين .

---

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٢) ذهب ابن حزم إلى أن ميراث الجدة ثابت بالقرآن لأن الجدة أحد الأبوين في القرآن وقد سمي القرآن الجد والجدة أبوين فقال تعالى : كما أخرج أبويكم من الجنة ، يريد الله عز وجل بها آدم وحواء عليهما السلام ، وقد ذكر الله ميراث الأبوين في القرآن فيكون هو ميراث الجد والجدة لأن الجد والجدة إنما هما أبوان . كذلك ذهب ابن حزم إلى أن الجدة تقوم مقام الأم عند عدمها فترت السدس أو الثلث ، ويقول ابن عباس الجدة بمنزلة الأم إن لم تكن أم . انظر : المحلى ج ٩ ص ٢٧٢ .

ونص المادة ٢٥ ، وتوجب الأم الجدة الصحيحة مطلقاً ، وتعجب  
الجدة القريبة الجدة البعيدة ، ويعجب الأب الجدة لأب ، كما يعجب الجد  
الصحيح الجدة إذا كانت أصلاً له .

## ٨ ، ٩ ميراث أولاد الأم

(الاخت لام والاخت لام)

المراد بأولاد الأم إخوة الشخص وأخواته من جهة أمه فقط . ويسمون  
بني الأخياف (١) لاختلافهم في نسب الآباء .

وأحوال ميراث الإخوة والأخوات لام ثلاثة :

١ - السدس للواحد المنفرد منهم أنما كان أو أختاً بشرط ألا يكون  
ممنوعاً من الميراث بما منع مما سبق بيانه ، وألا يكون للبيت فرع وارث  
مطلقاً ، مذكراً كان أو مؤثراً وراثاً بالفرض أو بالتعصيب ، وألا يكون له  
أصل وارث مذكر . فلو توفي شخص عن أخ شقيق وأخ لام وراث الأخ  
لام السدس فرضاً والباقي للأخ الشقيق تعصيباً . ولو كان مكان الأخ لام أخت  
لام ورثت أيضاً السدس فرضاً .

٢ - الثلث لما فوق الواحد سواء كانوا ذكراً فقط أو إناثاً فقط

---

(١) هذه التسمية جاءت من أن العرب كانت تطلق على الفرس الذي يختلف  
لون عينيهِ (الأخياف) فسمى أولاد الأم بالأخياف لاختلاف آبائهم ، كما أطلق  
على الفرس أخيف لاختلاف لون عينيهِ ، وأما الإخوة والأخوات الأشقاء  
فيسمون بنى الأعيان لأن هين الشيء خياره وهؤلاء خيار الإخوة لا ارتباطهم بالبيت  
من جهتين ويسمى الإخوة والأخوات لأب ( بنى العلات ) لأنهم أولاد ضرائر  
والعلة هي الضرة لأن الرجل تمتع بها بعد زوجة سابقة مأخوذة من قهرهم علل بعدد  
نهل أى شرب ثانياً بعد أن شرب أولاً .

أو ذكوراً وإناثاً . ويشتركون جميعاً في الثلث ويقسم بينهم بالتساوي لافرق بين ذكر وأنى ، وذلك بشرط ألا يكون للبيت فرع وارث مطلقاً مذكراً كان أو مؤنثاً ، وألا يكون له أصل وارث مذكر . فلو توفيت امرأة عن زوج وأخ لأم وأخت لأم وعم ورث الزوج النصف فرضاً والأخ لأم والأخت لأم الثلث فرضاً يقسمانه بينهما بالسوية والباقي تعصياً . ولو مات رجل عن زوجة وأم وأخوان لأم وأختان لأم وأخ شقيق أخذت الزوجة الربع فرضاً والأم السدس فرضاً والأخوان لأم والأختان لأم الثلث فرضاً ، ويشتركون فيه بالسوية بينهم بلا فرق بين أخ وأخت والباقي للأخ الشقيق تعصياً .

وبجب ملاحظة أن هذا الثلث لا يستقل به أولاد الأم في جميع الحالات ، بل هناك حالة يشاركون فيها الإخوة الأشقاء وحدهم أو معهم شقيقات ، وذلك إذا كانوا يرثون بالتعصيب ولم يبق لهم شيء بعد أصحاب الفروض ينقسم الثلث بينهم جميعاً بالتساوي باعتبار أنهم جميعاً إخوة لأم لأن وصفهم بكونهم أشقاء يحرمهم من الميراث ، بينما يرث الإخوة لأم فقط وقرباتهم أضعف من قرابة الأشقاء ، وتتحقق هذه الحالة فيما إذا ماتت امرأة عن زوج وأم وأخوين لأم وأخوين شقيقين يأخذ الزوج النصف فرضاً والأم السدس فرضاً والأخوان لأم الثلث فرضاً ، وبذلك تستغرق الفروض جميع الفرقة فلم يبق للأخوين الشقيقين شيء لأنهما عصبة وميراثهما الباقي بعد أصحاب الفروض وهنا لا باقى لذلك يشترك الأخوان الشقيقان مع الأخوان لأم في الثلث (فرض الأخوين لأم) يقسم بين الجميع بالسوية ، وتسمى هذه المسألة بالمسألة المشتركة أو الحرة وسبب إياها تفصيلاً إن شاء الله عند الكلام على ميراث الأخت الشقيقة .

٣- يجب ولد الأم واحداً كان أو أكثر ذكراً كان أو أنثى بنوعين من الورثة :

(١) الفرع الوارث بالتعصيب أو الفرض مذكراً كان أو مؤنثاً

كالابن وابن الابن مهما نزلت درجته ، والبنت وبنت الابن مهما نزلت درجة أبيها ، ولا يحجب أولاد الأم من الإرث ابن البنت أو بنت البنت لأن إرثهما ليس عن طريق الفرض أو التمهيب . فلو مات شخص عن زوجة وابن وأخ لأم كان للزوجة الثمن فرضا وللابن الباقي تمهيبا ولا شيء للأخ لأم لوجود الفرع الوارث بالتمهيب . ولو ماتت امرأة عن زوج وبنت وأختان لأم وأخ شقيق كان للزوج الربع فرضا وللبنت النصف فرضا وللأخ الشقيق الباقي تمهيبا ولا شيء للأختين لأم لوجود الفرع الوارث بالفرض .

(ب) الأصل المذكر الوارث بالفرض أو التمهيب كالأب والجد الصحيح بهما خلا ، أما إذا كان الأصل المذكر غير وارث بالفرض أو بالتمهيب فلا يحجب أولاد الأم من الميراث ، وذلك مثل الجد أبي الأم لأنه من ذوى الأرحام . فلو مات شخص عن زوجة وأب وإخوة لأم ورثت الزوجة الربع فرضا والأب الباقي تمهيبا ولا شيء للإخوة لأم لوجود الأب ، كذلك لو كان مكان الأب الجد الصحيح فلا شيء لهم أيضا لوجود الأصل الوارث المذكر .

ولا يحجب ولد الأم واحداً كان أو أكثر بالأم وإن كان إدلاؤه إلى الميت بها استثناء من القاعدة العامة ، إن كل من يدل إلى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص ، لأن الأم لو حجب أولادها لوقع الضرر عليهم وحدهم حيث الإخوة لأب يرثون دونهم لأن الأم لا تمهيبهم . فلكي يعرف الفارح الناس أن الأخوة كلهم سواء جعلوا كلهم ورقة مع الأم وحجبوا جميعا بالأب . وإنما جعل تمهيبهم لا يزيد عن الثلث حتى لا يزيد عن نصيب الأم التي يرثون بواسطتها .



والحكمة في توريث الإخوة لأم أمور:

- ١ - أشعارهم من أول الأمر أنهم لا يقلون عن الإخوة لأب في علاقتهم بأخيه .
- ٢ - بيان منزلة الأمومة ونعسرتها حيث أعلن بهذا التوارث أن الأم تربط الأولاد كما تربطهم الأب .
- ٣ - ميراثهم يجعلهم لا ينفرون من زواج أمهاتهم لأن هذا الزواج سيكون من قرابتهم .

والدليل على حالات ميراث الإخوة والأخوات لأم قوله تعالى :  
« وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث »<sup>(١)</sup> ، وقد أجمع العلماء على أن المراد بالأخ والأخت في هذه الآية هو الأخ والأخت لأم فقط ، لأن الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب لا يرثون بالفرض على هذا الوجه ، بل يرث الإخوة منهم بالتعصيب كما صرح به آية الكلالة الأخرى في آخر سورة النساء وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، ، وكذلك عند وجود إخوة وأخوات ، وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين .  
والأخوات المنفردات يرثن بالفرض النصف للواحدة والثلثان للثنتين فأكثر ، فإن كانت واحدة فلها النصف ، ، وإن كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك ، وسيأتي تفصيل ذلك .

وكلمة الكلالة لها لغة عدة معان ، منها الإعياء وذهاب القوة ، يقال كل الرجل عن الشيء إذا تعب وأعيأ ومنها الإحاطة بالشيء ، يقال تكلمه النسب إذا أحاط به ومنها الضعف والبعد ، يقال بهر كليل أى ضئيف . ويقال حل

---

(١) الآية ١٢ من سورة النساء

فلان على فلان ثم كل منه إذا بعد عنه<sup>(١)</sup> . ثم أطلقت في اصطلاح الفقهاء على الميت الذي ليس له ولد ولا والد أو بمعنى آخر الكلالة هي القرابة التي لا تكون من عمود النسب ، وهو طرفاه الأعلى والأسفل فالطرف الأعلى يشمل الأب والجد الصحيح مباحلا . والطرف الأسفل يشمل الابن وابنته وإن نزل والبنات وبنت الابن وإن نزلت درجة أيها .

ومعنى الآية الكريمة أن الميت حال كونه كلالة ليس له ولد ولا والد سواء كان رجلا أو امرأة وله أخ من الأم أو أخت من الأم فلكل واحد منهما السدس ، وذلك في حال الانفرد فإن اجتمع أكثر من واحد سواء كانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط أو مختلطين فهم شركاء في الثلث يستوي فيه ذكورهم وإناثهم بلا تفاضل بينهم لقوله تعالى « فهم شركاء في الثلث » . وكلمة الشركاء عند الإطلاق تدل على التساوي في الانصباء .

وعلى ذلك فقد جعلت الآية للواحد السدس وللأكثر من واحد الثلث على سبيل الشركة وأنهم لا يرثون إلا في حالة الكلالة ، أما عند انعدام الكلالة فهم يحجبون .

ولقد عرض لميراث أولاد الأم في المادتين ١٠ ، ٢٦ فقد نصت المادة العاشرة « لأولاد الأم فرض السدس الواحد ، والثلث للأنثين فأكثر ذكورهم وإناثهم في القسمة سواء . وفي الحالة الثانية إذا استغرقت الفروض الشركة يشارك أولاد الأم الأخ الشقيق أو الإخوة الأشقاء بالانفراد أو مع أخت شقيقة فأكثر ويقسم الثلث بينهم جميعا على الوجه المتقدم » كما نصت المادة ٢٦ « يجب أولاد الأم كل من الأب والجد الصحيح وإن علا ، والولد وولد الابن وإن نزل » .

## ١٠ - ميراث الأخت الشقيقة

الأخت الشقيقة هي كل أخت شاركت الميت في الأب والأم ، وورث بالفرض وبالتعصيب بالغير وبالتعصيب مع الغير . ولها في الميراث خمس حالات :-

الأولى :- تـرث النصف فرضاً بشروط : ( ١ ) أن تكون واحدة وليس معها من يعصبها .

( ٢ ) ألا يكون معها فرع وارث بالفرض أو بالتعصيب كالبنات وبنات الابن وإن نزل ، والابن وابن الابن وأن نزل .

( ٣ ) ألا يوجد معها الأب . فلو مات رجل عن زوجة وأخت شقيقة وهم ورثت الزوجة الربع فرضاً والأخت الشقيقة النصف فرضاً والعلم الباقي تعصياً .

الثانية :- تـرث الأختان الشقيقتان فأكثر الثلثين بشروط :

( ١ ) ألا يوجد معهن من يعصهن .

( ٢ ) ألا يوجد معهن فرع وارث بالفرض أو بالتعصيب .

( ٣ ) ألا يكون معهن الأب . فلو مات شخص عن زوجة وأختان شقيقتان ( أو أخوات شقيقات ) وأخ لأب ورثت الزوجة الربع فرضاً والأختان الشقيقتان ( أو الأخوات الشقيقات ) الثلثين فرضاً والأخ لأب الباقي تعصياً .

ثالثاً : تـرث الأخت الشقيقة بالتعصيب بالغير ، وذلك إذا وجد معها

أخوها الشقيق فتصير عصبه به وترث بطريق التعصيب سواء كانت الأخت الشقيقة واحدة أو أكثر وسواء كان الأخ الشقيق واحدا أو متعددا وجد فرع مؤث واث المتوفى يرث بالفرض أو لم يوجد . وذلك بشرطين :-  
(١) ألا يوجد فرع وارث مذكر يرث بالتعصيب .

(٢) ألا يوجد الأب . وفي هذه الحالة تقسم التركة كلها إذا لم يكن هناك أصحاب فروض أو الباقي منها بعد استيفاء أصحاب الفروض ففروضهم على الأخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين، وإذا استغرقت أنصاء أصحاب الفروض كل التركة فلا شيء للأخت الشقيقة ولا لأخيها الشقيق كاهو الأصل العام إلا في المسألة المعروفة بالمشاركة ، وهي ما إذا كانت الأخت الشقيقة ترث بالتعصيب مع الأخ الشقيق واحدة كانت أو أكثر ووجد من الإخوة لأم من يستحق الثلث ولم يبق شيء بعد استيفاء أصحاب الفروض ففروضهم للمصبات فإنها تفتكر هي وأخواتها مع الإخوة لأم في الثلث يقسم بين الجميع بالفساوى باعتبار أنهم جميعا إخوة لأم وسيأتي تفصيل ذلك .

فلو مات شخص عن زوجة وثلاث أخوات شقيقات وأخ شقيق وأم فللزوجة الربع فرضا وللأم السدس فرضا والباقي للإخوة والأخوات تعصيا المذكر مثل حظ الأنثيين .

رابعا : ترث الأخت الشقيقة بالتعصيب مع الغير ، وذلك إذا كان هناك فرع مؤث يرث بالفرض فقط ، وذلك بشروط :

- (١) ألا يوجد فرع مذكر يرث بالتعصيب .
- (٢) ألا يوجد معها أخ شقيق تصير عصبه به .
- (٣) ألا يوجد معها الأب . وفي هذه الحالة لا ترث الأخت بالفرض

بل ترث بالتعصيب مع الغير فتأخذ الباقي من التركة واحدة كانت أو أكثر فإن كانت واحدة أخذت كل الباقي وحدها ، وإن كانت اثنتين فأكثر اشتركن في الباقي بالسوية بينهما ، وإذا لم يبق شيء من التركة بعد استيفاء أصحاب الفروض فروضهم فلا شيء لها لأن أرثها في هذه الحالة بالمعسوبة ، والقاعدة في توريث المعصيات أن الفروض إذا استغرقت التركة فلا ميراث للمعصيات . فلو توفى شخص عن بنت وبنت ابن وأخت شقيقة ورثت البنت النصف وبنت الابن السدس وأخذت الأخت الشقيقة الباقي تعصيا . ولو توفيت امرأة عن زوج وبنتين وأم وأخت شقيقة أخذ الزوج الربع فرضا والبنتان الثلثين فرضا والأم السدس فرضا ولم يبق للأخت الشقيقة شيء لاستغراق الفروض كل التركة ، بل إنها عالت لأن أصلها ١٢ والزوج ٣ والبنتين ٨ وللأم ٢ فيكون المجموع ١٣ .

وإذا صارت الأخت الشقيقة عصبية مع الغير لوجود الفرع المؤنث الوارث بالفرض أصبحت في قوة الأخ الشقيق فتحجب عن الميراث كل من يحجبه الأخ الشقيق من الورثة حجب حرمان فتحجب عن الميراث الأخت لأب والأخ لأب ومن بعده من المعصيات كتابن الأخ الشقيق والعم الشقيق .

خامسا . تحجب الأخت الشقيقة من الميراث واحدة كانت أو أكثر معها من يهبطها أولا ، وذلك إذا وجد الميت فرع وارث مذكر يرث بالتعصيب كالابن وابن الابن وإن نزل ، أو وجد الأب باتفاق الفقهاء ، أو وجد الجد على رأى ، غير أن القانون أخذ بالرأى الآخر وهو أن الجد لا يحجبها مطلقا وسيأتى تفصيل هذا الخلاف عند الكلام على ميراث الجد .

ودليل أحوال ميراث الأخت الشقيقة قوله تعالى : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ، إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان بما ترك ، وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين<sup>(١)</sup> . ولقد اتفقت كلمة الفقهاء على أن المراد بالأخت في هذه الآية الأخت لأبوين أو لأب دون الإخوة لأم . لأن الأخت لأم مع الأخ لأم ترث بالفرض وتشترك معه في الثلث ، ولا تكون عصبية به لأن الأخ لأم ليس عاصبا<sup>(٢)</sup> . وقد جعل الله تعالى في هذه الآية الأخت عصبية بأخيها ، وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ، فدل ذلك على أن المراد بالأخت في الآية من هذا الأخت لأم ، وعلى أن المراد بالأخ من هذا الأخ لأم .

وهذه الآية صريحة في النص على الحالة الخامسة ، فالكلالة من لا والد له ولا ولد<sup>(٣)</sup> . وبذلك تدل الآية على أن الأخت لا ترث إلا عند عدم وجود الأب أو الابن فبراثها في الآية يكون في حال الكلالة كما تنص الآية على ذلك فتحجب في حال فقد هذه الكلالة ، وذلك عند وجود الأب أو الابن وإن الابن وإن نزل وهذه هي الحالة الخامسة .

(١) الآية ١٧٦ من سورة النساء .

(٢) لم يكن الأخ لأم عاصبا لأن العاصب يشترط فيه ألا تكون الواسطة بينه وبين الميت أنثى وحدها والأخ لأم الواسطة أنثى وحدها هي الأم لذلك لا يمكن أن يكون عصبية .

(٣) المراد بلفظ الولد هنا الفرع المذكور الوارث بالتعصيب فلا يشمل الأنثى كالبنات وبنت الابن الوارثة بالفرض لأن السنة قد دلت على توريت الأخت الشقيقة أو لأب مع وجود البنت للترقي ومنوضح ذلك في الأصل عند ذكر دليل الحالة الرابعة .

كما صرحت الآية بأن الواحدة لها النصف ، وإن امرؤ ملك ليس له ولد<sup>(١)</sup> وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهذه هي الحالة الأولى .

كما صرحت الآية بأن للثنتين الثلثان ، وإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان ، كما يثبت السنة أن الأخوات يرثن الثلثين كالأختين . يقول جابر ابن عبد الله رضي عنه ، اشتكيت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله : أوصي لأخواتي بالثلث ؟ قال : أحسن . فقلت : بالقطر ؟ قال : أحسن . ثم نزل قوله تعالى : « يستفرونك . . . الآية » فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : إن الله بين ما لأخواتك وهو الثلثان . وقد جاء في بعض روايات هذا الحديث أن جابراً كان له سبع أخوات ولم يكن له ولد ، وإنما كانت له أخوات . فهذا تصريح من الرسول عليه السلام بأن المراد من اثنتين في الآية اثنتين فأفوقهما ، كما يستدل أيضاً على حكم ميراث مافوق اثنتين من الأخوات بالقياس على ميراث البنات الأكثر من اثنتين فقد نصت الآية « فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك » . فإن الآية قد نصت على أن مافوق اثنتين من البنات لهن الثلثان . فكذلك مافوق اثنتين من الأخوات . وهذه هي الحالة الثانية .

كما صرحت الآية بأن الإخوة ذكورا وإناثاً يرثون بالتصويب للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ، وهذه هي الحالة الثالثة .

---

(١) المراد بالولد هنا الابن وابن الابن وإن نزل عند أكثر المفسرين لأن الابن وابن الابن وإن نزل يحجب الأخت الشقيقة دون البنت لأنها لا تحجب بل ترث الأخت معها كما جاء في السنة فيكون ذلك بيان لأن المقصود بالولد في الآية هو الابن وإن نزل ، وهذا هو الذي يتفق مع المراد من الولد في قوله تعالى « وهو يرثها إن لم يكن لها ولد » أي ذكر .

أما الحالة الرابعة وهي حالة التعصيب مع الفهر فدليلها ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في بنت وبنت ابن وأخت بأن البنت النصف ولينف الابن السدس وللأخت الباقي . وهو الذى قضى به ابن مسعود وقال وأقضى فيها بما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم . ومن هنا جاءت القاعدة الفقهية التى تقول « اجعلوا الأخوات ( أى الشقيقات أو لأب ) مع البنات ( أى البنت وبنت الابن ) عصة ، ويلبس هذا القول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكنه لم يثبت بلفظه هذا عند علماء الحديث ، وإن كان معناه ثابتاً بخبر ابن مسعود<sup>(١)</sup> .

وذهب ابن عباس والظاهرية إلى أن الأخت لاتعير عصة مع البنت وأن الأخت لاترث شيئاً مع الفرع المؤنث الوارث بالفرض مستدلين بظاهر الآية « إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك » حيث للأخت النصف بشرط ألا يكون للبيت ولد ، والولد يشمل الذكر والأنثى ، فإن وجد ولد للمتوفى ذكراً كان أو أنثى فلا شيء للأخت ، وأيضاً أن الله تعالى لما حجب الأم من الثلث إلى السدس بالولد استوى فيه الذكر والأنثى ، ولما حجب الزوج من النصف إلى الربع ، والزوجة من الربع إلى اثنين بالولد استوى فيه أيضاً الذكر والأنثى . فكذلك هنا شرط عدم الولد لتوريث الأخت فيستوى فيه الذكر والأنثى . ويمكن الرد على ذلك بأن المراد هنا بالولد الذى يحجب الأخت الحقيقة أو لأب من الميراث هو الولد الذكر أى الابن دون البنت ، بدليل ما عطف عليه فى الآية نفسها وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، أى ابن ، وذلك باتفاق الفقهاء فإن الأخ يرث أخته مع ابنتها . كما تأيد هذا التفسير بقضاء عبد الله بن مسعود الذى نسبته إلى

---

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٧٢ ، ١٧٤



رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يرشدنا إلى أن المراد بالولد في الآية الذكر لا الأنثى . وهذا هو الرأي المختار والذي أخذ به القانون .

ولقد عرض ميراث الأخت الشقيقة القانون في المواد : ١٠ ، ١٣ ، ١٩ ،  
٢٨ ، ٢٠ فقد عرضت المادة العاشرة للمسألة المشتركة وسيأتي بيانها ، وعرضت  
المادة ١٣ لفرعها عند الانفراد والاجتماع ، فقد جاء فيها : « الواحدة من  
الأخوات الشقيقات فرض النصف وللأختين فأكثر الثلثان » . وعرضت  
المادة ١٩ لميراثها عند التصيب بالإخوة الأشقاء فقد جاء فيها : « المصيبة بالغير  
ومن ... ( ٣ ) الأخوات لأبوين مع الإخوة لأبوين والأخوات لأب مع  
الإخوة لأب يكون الإرث بينهم في هذه الأحوال لذ كمثل حظ الأنثيين »  
وعرضت المادة ٢٠ حكم ميراثها بالتصيب مع البنات فقد جاء فيها : « المصيبة  
مع الغير من : الأخوات لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الابن وإن  
نزل فيكون لمن الباقي من التركة بعد الفروض » ، وفي هذه الحالة يعتبرون  
بالنسبة لباقي المصوبات كالأخوة لأبوين أو لأب ويأخذون أحكامهم في التقديم  
بالجهة والدرجة والقوة » ، كما عرضت المادة ٢٨ لحالات حجبتها فقد جاء  
فيها : « يحجب الأخت لأبوين كل من الابن وابن الابن وإن نزل والأب » .

## المسألة المشتركة

المسألة المشتركة خاصة بما إذا وجد مع اثنين فأكثر من أولاد الأم أخ شقيق أو إخوة أشقاء بالانفراد أو مع أخت شقيقة أو أكثر وكانوا يرثون بالتعصيب واستغرقت الفروض كل القرعة ولم يبق منها شيء يرثه الأخ الشقيق أو الإخوة الأشقاء تعصياً بالانفراد أو بالاجتماع مع الأخت الشقيقة واحدة أو أكثر ، وقد عرفت هذه المسألة بالمشاركة أو الشراكة نظراً لاشتراك الإخوة الأشقاء العصبات مع الإخوة لأم أصحاب الفروض ، كما عرفت باسم الحجرية لأن الإخوة الأشقاء حين أراد عمر أن يحرمهم قالوا له « هب أن أبانا حجراً ملقى في أليم ألسنا من أم واحدة » كما تسمى بالعمرية لأنها وقعت في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

ولابد لتحقيق هذه المسألة المشتركة من شروط أربعة :

- ١ - أن يوجد زوج يرث النصف فرضاً .
- ٢ - أن يوجد صاحب سدس الأم أو الجدة الصحيحة .
- ٣ - أن يوجد أخ شقيق أو أكثر معه أخت شقيقة أو أكثر أو ليس معه ولا يرث إلا بالتعصيب .

٤ - أن يوجد اثنان أو أكثر من أولاد الأم فرضهم الثلث ، فإذا فقد أمر من هذه الأمور الأربعة . كما إذا لم يوجد في المسألة زوج أو صاحب سدس أو كان ولد الأم واحداً ، فلا تكون المسألة مشتركة حيث لم تستغرق الفروض التركة فيكون الباقي منها بعد سهام أصحاب الفروض للأخ الشقيق تعصياً فلا حاجة إل التثريب ، ولقد اختلف الصحابة والتابعين والفقهاء في هذه المسألة وانقسموا إلى فريقين ، فريق يرى في التثريب ، وآخرون يرون التثريب لكل أدلته .

### أدلة نفاة التشريك .

١ - إرث العصباء مؤخر عن إرث أصحاب الفروض . يقول عليه السلام « أعطوا أصحاب الفروض فروضهم فابقي فلأول رجل ذكر ، فإذا اشترك الأخ الشقيق الذي هو عصبه في الميراث كان ذلك مخالفاً للحديث .

٢ - أن إعطاء الإخوة الأشقاء بالاشتراك مع الإخوة لأم في نالهم يقل لهم من الأقوى للأضعف حيث الإرث بالتعصيب أقوى من الإرث بالفرض ، وهذا غير معهود في الشرع ، ولذلك لم يكن إشراك الأخوة لأب عند عدم بقاء شيء لهم وأخذ أولاد الأم مع أن قرابتهم أقوى فيكون مثلهم مثل الأشقاء .

٣ - الاستحقاق في الميراث لا يكون إلا بنص ولا نص في هذه المسألة .

### أدلة أصحاب التشريك .

إن الأشقاء لهم صفتان إحداهما أنهم أولاد الأم ، والثانية أنهم أولاد الأب ، وبالاختبار الثاني كانوا عصبه وغلب على الاعتبار الأول لأنه أقوى والأضعف يذهب باعتباره بهوار الأقوى ، ولكن لما لم يبق شيء باعتبار التعصيب صار هو الأضعف عملاً فغلب عليه الجانب الآخر لأنه صار الأقوى ، ولا يقاس على الأشقاء الإخوة لأب لأنهم ليس لهم إلا وصف واحد ، فإذا لم يعطهم شيئاً فلا سبيل لأن يأخذوا بأى طريق آخر ، ولا مخالفة هنا للحديث لأنهم سهرثون باعتبارهم أصحاب فروض لأصبات ، وأنه وإن كانت القواعد تقضى بعدم التشريك ، وأنه لانس وإن اشترأكهم استثناء إلا أنه استثناء له ما يقتضيه من المصلحة التي تقضى بعدم حرمانهم ، وإلا كانت قوة قرابتهم سبباً لحرمانهم مع إعطاء الأضعف قرابة .

والرأى الراجح في نظري هو الرأى الثانى لانه الأقوى دليلا ، وقد أخذ به القانون ونصت المذكرة الإيضاحية على أن المصلحة تقتضى بعدم سقوطهم وبإعذار قرابه الأب وتوريثهم بقرابة الأم مادام لم يبق شيء يرثونه بالتعصيب ، وإلا كانت قوة قرابتهم مدعاة لحرمانهم من الميراث مع إعطائه للأضعف قرابة ، وم الأخيرة لام<sup>(١)</sup> .

مثال : توفيت امرأة من زوج وأم وأخوان لام وأخ شقيق وترك ٩ قداناً .

### الحل

| الزوج     | الأم      | الأخوان لام       | الأخ الشقيق           |
|-----------|-----------|-------------------|-----------------------|
| ١/٢ فرضا  | ١/٢ فرضا  | ١/٢ فرضا          | ١/٢ فرضا              |
| لعدم وجود | لوجود جمع | لعدم وجود فرح     | من التركة شيء بعد     |
| فرح وارث  | من الأخوة | وارث أو أصل       | أصحاب الفروض          |
|           |           | وارث مذكروا لأنهم | فيشترك مع الأخوان لام |
|           |           | أكثر من واحد      | في الثلث باعتباره أم  |
|           |           |                   | لام                   |

فأصل المسألة من ٦ سهام للزوج ٣ أسهم وللأم سهم واحد وللأخوين لام والأخ الشقيق سهمان .

(١) المسألة المشتركة نصت عليها المادة العاشرة من القانون ونصها : للأولاد الأم فرض السدس لو واحد والثلث للثنتين فأكثر ذكورا وإناثهم في القسمة سواء وفي الحالة الثانية إذا استقرت الفروض التركة يشارك أولاد الأم الأخ الشقيق أو الأخوة الأشقاء بالانفراد أو مع أخ شقيق أو أكثر ويقسم الثلث بينهم جميعا على الوجه المتقدم .

قيمة السهم  $٩٠ \div ٦ = ١٥$  فداناً

نصيب الزوج  $١٥ \times ٣ = ٤٥$  ،

نصيب الأم  $١٥ \times ١ = ١٥$  ،

نصيب الأخوان لأم والأخ الشقيق  $١٥ \times ٢ = ٣٠$  ، وهذا  
القدر يوزع بينهم بطريق التسوية ، وعلى ذلك فيكون نصيب كل منهم  
 $٣٠ \div ٣ = ١٠$  أفدنة .

ولو وجد مكان الأم جدة والمسالمة بمالها لما حصل تغير في السهام ،  
ولكن نصيب الأم تأخذة الجدة ، ولو وجد مكان الأخ الشقيق أخوان  
شقيقان وأختان شقيقتان لما حصل أيضاً تغير في السهام ولا في الأنصاء ،  
غير أن نصيب الأخوين لأم وهو الثلث يوزع على الجميع بالسوية لافرق بين  
ذكر وأنثى فيكون عددهم ٦ أشخاص ، وعلى ذلك فيكون نصيب كل فرد  
 $٣٠ \div ٦ = ٥$  أفدنة .

### مسائل طامة على ما سبقت دراسته

توفت امرأة عن زوج وبنتين وأخت لأم وأخ لأم وأم وأخت  
شقيقة وترك ٣٩ فداناً .

#### الحل

| أخت شقيقة           | الأم        | أخت لأم أخ لأم | الزوج البنتان |
|---------------------|-------------|----------------|---------------|
| ٢ فرضاً             | ٢ فرضاً     | ٢ فرضاً        | ٢ فرضاً       |
| مع الفرع الوارث     | لوجود الفرع | لوجود الفرع    | لعدم وجود     |
| المؤنث لأنه لا يوجد | الوارث      | من بعضهما      | الوارث بطريق  |
| من يحجبها           |             |                | الفرض         |

أصل المسألة ١٢ الزوج ٣ أسهم والبنتين ٨ أسهم وللأم مهمان فيكون  
المجموع ١٣ سهما فالمسألة عالت من ١٢ إلى ١٣ وبذلك لا تأخذ الأخت  
الحقيقة شيئا لأنها إنما تأخذ بطريق التخصيب والفرك قد استغرقها أصحاب  
القروض بل عالت .

$$\text{قيمة السهم} = ٣٩ \div ١٣ = ٣ \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب الزوج} = ٣ \times ٣ = ٩ \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب البنتين} = ٨ \times ٣ = ٢٤ \text{ فدانا}$$

$$\text{نصيب كل بنت} = ٢٤ \div ٢ = ١٢ \text{ فدانا}$$

$$\text{نصيب الأم} = ٢ \times ٣ = ٦ \text{ أفدنة}$$

٢ - مات شخص عن زوجة وبنت وبنت ابن وأم أب وأم أم أم  
وأختان شقيقتان وترك ٤٨ فدانا .

### الحل

| الزوجة             | البلت              | بنت الابن          | أم الأب            | أم الأم  | الأختان المتعبدتان |
|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|----------|--------------------|
| $\frac{1}{8}$ فرضا | $\frac{1}{4}$ فرضا | $\frac{1}{4}$ فرضا | $\frac{1}{4}$ فرضا | محجوبة   | ق، ح               |
| لوجود الفرع        | لأفرادها           | لعدم وجود          | لعدم وجود          | بأم الأب | لوجود الفرع        |
| الوارث             | وعدم وجود          | من نصيبها          | الأم               | الأقرب   | الوارث             |
| بالفرض             | من نصيبها          | ولوجود             | منها درجة          | المؤنت   |                    |
|                    |                    | بنت ورثت           |                    |          |                    |
|                    |                    | بالفرض             |                    |          |                    |
|                    |                    | النصف              |                    |          |                    |

أصل المسألة من ٢٤ للزوجة ٢ أسهم والبنات ١٢ سهمًا والبنات الابن  
٤ أسهم ولأم الأب ٤ أسهم فيكون المجموع ٢٢ سهمًا فتأخذ الأختان  
لشقيقتان الباقي وهو سهم واحد .

|                        |                    |             |
|------------------------|--------------------|-------------|
| قيمة السهم             | $48 \div 24 = 2$   | (فدانان)    |
| نصيب الزوجة            | $2 \times 4 = 8$   | (أفدنة)     |
| نصيب البنات            | $2 \times 12 = 24$ | (فدانان)    |
| نصيب بنت الابن         | $2 \times 4 = 8$   | (أفدنة)     |
| نصيب أم الأب           | $2 \times 4 = 8$   | ( )         |
| نصيب الأختين الشقيقتين | $2 \times 1 = 2$   | (فدانان)    |
| نصيب كل أخت            | $2 \div 2 = 1$     | (فدان واحد) |

٣ - نوفيت امرأة من زوج وأم وأختين شقيقتين وهم وأخوين لأم  
وأختين لأم وأختين لأم والتركه ١٠٠٠ جنيه .

### الحل

الزوج الأم الأختان العم أخوان الأم وأختان الأم  
الشقيقتان

|      |   |           |                                   |               |       |
|------|---|-----------|-----------------------------------|---------------|-------|
| لعدم | لوجود   | لعدم وجود | لأنه                              | لعدم وجود     | فرع   |
| وجود | عدد من من يعصمها أقرب أو أصل وارث مذكر ولانها | فرع       | الأخوة أو يعصمها ذكر أكثر من واحد | وارث والأخوات | فيكون |
|      |   |           |                                   |               | صبة   |

أصل المسألة من ٦ للزوج ٢ أسهم وللأم سهم واحد وللأختين  
الشقيقتين ٤ أسهم وللأخوين لأم والأختين لأم سهمان فيكون المجموع

١٠. أسهم فتكون الإسالة قد طالعت من ٦ إلى ١٠ فلا يأخذ المم شيئا لأنه  
إنما يرث نصيبا وميراث العصة بعد أصحاب الفروض وقد استغرقت أنصباء  
أصحاب الفروض كل التركة بل عالت .

$$\text{قيمة السهم} = 1000 \div 10 = 100 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الزوج} = 3 \times 100 = 300$$

$$\text{نصيب الأم} = 1 \times 100 = 100$$

$$\text{نصيب الأختين الشقيقتين} = 4 \times 100 = 400$$

$$\text{نصيب كل أخت شقيقة} = 400 \div 2 = 200$$

$$\text{نصيب الأخوين لأم والأختين لأم} = 2 \times 100 = 200 \text{ د تقسم بينهم بالسوية}$$

$$\text{نصيب كل واحد منهم} = 200 \div 4 = 50 \text{ د الذكر مثل حظ الأنثى}$$

٤ - توفي شخص عن زوجة وبتان وبنت ابن وابن ابن وأم أب  
وأم أم وأختين شقيقتين وأخوين لأم والفرقة ٣٦٠٠ جنيه  
الحل

الزوجة البنتان بنت الابن وابن الابن أم الأم الاختان الاخوان  
ق . ع (١) وأم الأب العقيلتان لأم

محبوبتان محبوبان

$$\frac{1}{6} \text{ بالفرع بالفرع} \quad \frac{2}{3} \quad \frac{1}{8}$$

لوجود لعدم وجود وجود من محجبها لعدم  
الفرع وجود من  
الوارث يعصهما  
الأم

(١) عصب ابن ابن الابن بنت الابن رغم أنه انزل منها درجة  
لاحتياجها إليه .



أصل المصالة من ٢٤ للزوجة ٣ أسهم والبنتين ١٦ سهما ولأم الأم وأم  
الأب ٤ أسهم فيكون المجموع ٢٣ سهما ويبقى سهم واحد تأخذه نصيبا  
بنت الابن وابن ابن الابن .

|                                   |                             |        |
|-----------------------------------|-----------------------------|--------|
| قيمة السهم                        | $24 \div 23 = 1.0435$       | جنيتها |
| نصيب الزوجة                       | $3 \times 1.0435 = 3.1305$  | •      |
| نصيب البنتين                      | $16 \times 1.0435 = 16.704$ | •      |
| نصيب كل بنت                       | $2 \div 16.704 = 0.1197$    | •      |
| نصيب بنت الابن وابن ابن الابن     | $1 \times 1.0435 = 1.0435$  | •      |
| تقسم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين |                             |        |

فيكون لبنت الابن سهم واحد ولابن ابن الابن سهمان

|                       |                     |        |
|-----------------------|---------------------|--------|
| مجموع سهام المصبة     | $2 = 1 + 1$         |        |
| قيمة سهم المصبة       | $100 \div 2 = 50$   | جنيتها |
| نصيب بنت الابن        | $1 \times 50 = 50$  | •      |
| نصيب ابن ابن الابن    | $2 \times 50 = 100$ | •      |
| نصيب أم الأم وأم الأب | $4 \times 50 = 200$ | •      |
| يقسم بينهما بالسوية   |                     |        |
| نصيب كل منهما         | $2 \div 200 = 0.01$ | •      |

## ١١ ميراث الأخت لأب

الأخت لأب هي أخت الفخصر من جهة أبيه فقط لا من جهة أمه ،  
وقبل أن نبين حالات ميراث الأخت لأب يجب أن نغير إلى أصول  
لثلاثة : -

١ - إن الآية القرآنية « إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها  
نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما  
ترك وإن كانوا أخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » تنطبق على  
الأخوات لأب كما تنطبق على الأخوات الحقيقيات ، ولكن عند التطبيق  
عملياً يجب تقديم الشقيقات لأنهن أقرب قرابة .

٢ - إن من المجمع عليه بين الفقهاء منذ عهد الصحابة وضوان الله عليهم  
أجمعين ثم من جاء من بعدهم أن الأخوة لأب والأخوات لأب لا يأخذون  
شيئاً مادام هناك أخ شقيق ، وأنهم في حال عدم وجود الأشقاء يكون شأنهم  
في الميراث ك شأن الأشقاء عند وجودهم<sup>(١)</sup> .

٣ - إن الأخوات لأب هن بالنسبة للأخت الشقيقة بمنزلة بنت الابن  
مع البنت الصلبية<sup>(٢)</sup> ، فكما تأخذ بنت الابن السدس مع البنت الصلبية

---

(١) وقد حكى ذلك الإجماع الإمام مالك رضي الله عنه فقد قال في الموطأ  
ص ٣٣٣ د الأمر المجمع عليه عندنا أن ميراث الأخوة لأب والأم سواء ، ذكرهم  
معهم أحد من بنى الأب والأم كزلة الأخوة لأب والأم سواء ، ذكرهم  
كذكرهم وأنثاهم كأنثاهم إلا أنهم لا يشتركون مع بنى الأم في الفريضة التي  
شركهم فيها بنو الأب والأم لأنهم خرجوا من ولادة الأم التي جمعت أولئك .  
(٢) وإن كان الفارق بين البنات وبنت الابن الاتصال المباشر أو بالواسطة ،  
والفارق بين الأخت الحقيقية والأخت لأب الاتصال بجهتين أو بجهة واحدة .

تكلمة للثلاثين : تأخذ الأخت لأب نفس النصيب ( السدس ) مع الفقيقة المنفردة للسبب نفسه ، وكما لا تأخذ بنت الابن شيئاً إذا أخذت البنات الصليبتان الثلاثين إلا إذا كان معها من تكون عصبه به ، كذلك لا تأخذ الأخت لأب شيئاً مع وجود أكثر من شقيقة لأنهن حينئذ يمكن قد أخذن كل نصيب الأخوات إلا إذا كان معها ( الأخت لأب ) من تكون عصبه به ، وكما يجب الابن بنت الابن فلا يأخذن شيئاً عند وجود مهرانا (١) ، كذلك يجب الأخ الشقيق الإخوة والأخوات لأب فلا يرثن شيئاً عند وجوده .

وعلى ذلك تأخذ الأخت لأب حالات الأخت للفقيقة الخمس وتنفرد عنها بماتنتين نتيجة أشبهها ببنت الابن ، وعلى ذلك فحالات الأخت لأب في الميراث سبع حالات توضيحها فيما يأتي :

الحالة الأولى : تراث النصف فرضاً بشروط : (١) أن تكون واحدة (٢) ألا يكون معها من يعصبها . (٣) ألا يكون معها أخت شقيقة أو أخوات أشقاء أو أخ شقيق . (٤) ألا يوجد فرع وارث مذكر أو مؤنث . (٥) ألا يوجد الأب . فلو مات شخص من زوجة وأخت لأب وهم كان للزوجة الربع فرضاً وللأخت لأب النصف فرضاً والمعم الباقي تمصياً .

الحالة الثانية : تراث الاختان لأب فأكثر الثلاثين فرضاً بشروط : (١) أن يكون عددهن أكثر من واحدة ، وليس معهن من يعصبهن . ٢ ألا يكون هنالك أخت شقيقة أو اختان شقيقتان أو أخ شقيق . ٣ ألا يوجد فرع وارث مذكر كان مؤنثاً . ٤، ألا يوجد الأب . فإذا مات شخص

---

(١) قد يأخذن عن طريق الوصية القانونية كما سنوضح ذلك فيما بعد .

عن زوجة وأختين لأب وعم ، أخذت الزوجة الربع فرضا والأختان  
لأب الثلثين فرضا والم الباقي تمصيبا .

الحالة الثالثة : تـرث الأخت لأب واحدة أو أكثر السدس فرضا  
بشرطين .

١ - ألا يوجد معها من تمصيبها .

٢ - أن يكون معها أخت شقيقة قد ورثت فرضا النصف . فإذا مات  
شخص عن زوجة وأخت شقيقة وأخت لأب وابن عم ، أخذت الزوجة الربع  
فرضا والأخت الحقيقية النصف فرضا والأخت لأب السدس فرضا ككـلة  
للثلاثين والباقي للعم الحقيقي تمصيبا . ولا ينهـر النـصيب لو كان مكان الأخت  
لأب أختين فأكثر فيكون ميراثهن السدس فرضا يقسم عليهن بالسوية .

الحالة الرابعة : تـرث الأخت لأب واحدة كانت أو أكثر بطريق  
التمصيب بالفهر إذا وجد معها أخ لأب واحدا كان أو أكثر ، فيأخذ الجميع  
التركة كلها إن لم يكن هناك أصعاب فروض ، ويأخذون الباقي إن وجد  
معهـم صاحب فرض ، فيكون لذكر ضعف الأنثى ، وذلك بشرط ألا يوجد  
أخ شقيق أو فرع مذكر وارث بالتمصيب أو أب ، ولا يأخذون شيئا  
إن استفرقت الفروض التركة . فلو توفي شخص عن زوجة وأختين شقيقتين  
وأخ لأب وأخت لأب ورثت الزوجة الربع فرضا والأختان الشقيقتان  
الثلثين فرضا والأخ لأب والأخت لأب الباقي تمصيبا للذكر مثل حظ الأنثيين ،  
كذلك لو توفيت امرأة عن زوج وبنت ابن وأختين لأب وأخوين لأب ، أخذ  
الزوج الربع فرضا والبنت النصف فرضا وبنت الابن السدس فرضا والأختان  
لأب والأخوان لأب الباقي تمصيبا للذكر مثل حظ الأنثيين .

الحالة الخامسة : تـرث الأخت لأب واحدة كانت أو أكثر بطريق

التعصيب مع الغير ، وذلك مع الفرع الوارث المؤنت الوارث بالفرض ، وذلك إذا وجد مع الأخت لأب بنت أو بنت ابن وإن نزل أبوها واحدة أو أكثر ، وذلك بشروط ١٠ ، ألا يكون مع الأخت لأب من يعصبها (٢) ألا تكون هناك أخت شقيقة أو أخ شقيق . (٣) ألا يوجد فرع وارث مذكر . (٤) ألا يوجد الأب ، وميراث الأخت أو الأخوات لأب في هذه الحالة الباقي بعد أصحاب الفروض ، فإن لم يبق شيء فلا شيء لها أولهن لأن الإرث بطريق التعصيب والتعصيب يؤخذ به الباقي إن كان هناك باق من الفرع ، وإلا فلا شيء . فلو توفي شخص عن زوجة وبنت وبنت ابن وأخت لأب ، ورثت الزوجة الثمن فرضا والبنت النصف فرضا وبنت الابن السدس فرضا والأخت لأب الباقي تعصيا .

ولو توفيت امرأة عن زوج وبنتين وأم وأخت لأب ، أخذ الزوج الربع فرضا والبنتان الثلثين فرضا والأم السدس فرضا والباقي تعصيا للأخت لأب ، ولكن يلاحظ أنه لا باق في المسألة ، بل إن المسألة عالت لأن أصلها من ١٢ للزوج ٣ والبنتين ٨ وللأم ٢ فيكون المجموع ١٣ فلا يبقى للأخت لأب شيء فلا تأخذ شيئا لأن الفروض استغرقت الفرع وذاتت .

ويجب أن يلاحظ الفرق بين الحالة الرابعة التعصيب بالغير ، والحالة الخامسة التعصيب مع الغير . ففي حالة التعصيب بالغير يقسم الفرع كلها أو الباقي منها على العصبة بالغير ومن عصبها المذكر ضعف الأنثى ، أما في حالة العصبة مع الغير فلا تشترك مع الفرع الوارث المؤنت ، بل تأخذ العصبة مع الغير ما بقى من الفرع إن بقى منها شيء .

كما يجب أن يلاحظ أن الأخت لأب إذا صارت عصبة مع الفرع المؤنت الوارث بالفرض فإنها تكون بمثابة وفي قوة الأخ لأب فتعصب كل

من يحجبه الاخ لأب ، فتحجب ابن الاخ الشقيق ومن بعده من العصبات النسبية .

الحالة السادسة : لا ترث الأخت لأب شيئاً إذا وجد معها : ثنتان فأكثر من الشقيقات بشرط ألا يكون معها من يعصها ، وذلك لأن الشقيقات استوفين نصيب الأخوات وهو الثلثان . فلو مات شخص عن زوجة وأختين شقيقتين وأخت لأب وعم شقيق ، فللزوجة الربع فرضاً وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضاً ولا شيء للأخت لأب لاستيفاء الأختين الشقيقتين نصيب الأخوات ولعم الشقيق الباقي تعصياً .

الحالة السابعة : لا ترث الأخت لأب شيئاً إذا وجد معها أخ شقيق أو أخت شقيقة صارت عصبة مع الفرع الوارث الموثق أو وجد مع الأخت لأب فرع وارث مذكر أو أب . فإذا مات شخص عن زوجة وأخ شقيق وأخت لأب ، أخذت الزوجة الربع فرضاً والأخ الشقيق الباقي تعصياً ولا شيء للأخت لأب لوجود الأخ الشقيق . وإذا مات شخص عن بنتين صليبتين وأخت شقيقة وأخت لأب فلبنتين الثلثان فرضاً وللأخت الشقيقة الباقي تعصياً ولا شيء للأخت لأب لوجود الأخت الشقيقة التي أصبحت بمثابة الأخ الشقيق .

وإذا توفيت امرأة عن زوج وابن وأخت لأب فللزوجة الربع فرضاً وللابن الباقي تعصياً ولا شيء للأخت لأب لوجود الفرع المذكر الوارث بالتعصيب . كذلك لو توفيت امرأة عن زوج وبنت وأب وأخت لأب ، فللزوجة الربع فرضاً وللبنت النصف فرضاً وللأب السدس فرضاً والباقي تعصياً ولا شيء للأخت لأب لوجود الأب .

والإدلة على ثبوت الحالة الأولى قوله تعالى : إن أمروا ملك ليس له

وله ولد أخت فلها نصف ما ترك ، وعلى ثبوت الحالة الثانية قوله تعالى ،  
فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ، ، وعلى ثبوت الحالة الرابعة قوله تعالى ،  
وإن كانوا أخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ، وقد بينا أن كلمة  
الأخت تشمل الأخت الحقيقية والأخت لأب ، وعلى هذا انعقد الإجماع .  
وأما الدليل على ثبوت الحالة الثالثة فهو قوله تعالى ، فإن كانتا اثنتين فلهما  
الثلثان مما ترك ، ، وقد أخذت الأخت الشقيقة النصف فتأخذ الأخت لأب  
السدس الباقي من الثلثين فرض الأخوات كما بينت الآية ذلك . وأما الدليل  
على ثبوت الحالة الخامسة وهي إرثها بطريق التعصيب مع الفرع المؤثر  
الوارث بالفرض فما رواه البخاري ومسلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قضى في بنت وبنت ابن وأخت بأن لبنت النصف ولبنت الابن السدس  
وللأخت الباقي . ولفظ الأخت يشمل الشقيقة والتي هي لأب ، فالحديث  
يفيد أن الأخت مطلقاً شقيقة أو لأب لها الباقي مع الفرع الوارث المؤثر .  
ودليل الحالة السادسة وهي حجبتها بالأختين الشقيقتين إذا لم يكن معها من  
يعصها ، فذلك لأن الشقيقتين قد استولتا على نصيب الأخوات وهو الثلثان  
فلم يبق للأخت لأب شيء . ودليل الحالة السابعة وهو حجبتها بالأخ الشقيق  
فأروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية وأن  
أحيان بنى الأب والأم يتوارثون دون بنى العلات ، الرجل يرث أمه لأمه  
وأبيه دون أخيه لأبيه ، . وأما حجبتها بالأخت الشقيقة إذا صارت عصبة  
مع الغير فهو أن الأخت الشقيقة إذا صارت عصبة مع الفرع الوارث المؤثر  
تكون بمنزلة الأخ الشقيق ، والأخ الشقيق يحجب الإخوة أو الأخوات .  
لأب ، كما دل على ذلك الحديث السابق . وأما حجبتها بالفرع الوارث المذكر  
وبالأب فهو قوله تعالى ، يستفنونك قل الله يفتيك في الكلاله إن أصرؤ  
هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، فبذه الآية نفيد أن الأخت  
مطلقاً شقيقة أو لأب لا ترث إلا عند وجود الكلاله ، أما عند وجود  
الأب أو الفرع المذكر الوارث تعصياً فلا ميراث لها .

ولقد تعرض القانون لميراث الأخت لأب في المواد ١٣، ١٩، ٢٠، ٢٩،  
فنصت المادة ١٣ (أ) «لواحدة من الأخوات الشقيقات فرض نصف  
وللاتين فأكثر الثلثان» (ب) ولأخوات لأب الفرض المتقدم ذكره عند  
عدم وجود شقيقة ولهن واحدة أو أكثر السدس مع الأخت الشقيقة» .  
ونصت المادة ١٩ «العصبة بالغير من ... (٣) الأخوات لأبوين مع  
الإخوة لأبوين والأخوات لأب يكون الإرث بينهم للذكر مثل حظ  
الأنثيين . ونصت المادة ٢٠ «العصبة مع الغير من : الأخوات لأبوين أو لأب  
مع البنات أو بناته الابن وان نزل يكون لمن الباقى من الفرقة بعد الفروض .  
وفي هذه الحالة يعتبر بالنسبة لباقي العصبات كالإخوة لأبوين أو لأب  
ويأخذن أحكامهم في التقديم بالجهة والدرجة والقوة . ونصت المادة ٢٩ «  
يحبب الأخت لأب كل من الأب والابن وابن الابن وان نزل ، كما يحببها  
الأخ لأبوين والأخت لأبوين إذا كانت عصبة مع غيرها طبقاً لحكم المادة  
٢٠ والأختان لأبوين إذا لم يوجد أخ لأب .

## ١٢ - ميراث الجد

الجد نوهان . (١) جد صحيح وهو الذى لا يدخل في نسبه إلى الميت  
أشئ كأبى الأب ، وأبى أبى الأب مهما خلا . (٢) جد غير صحيح (٣) وهو  
الذى يدخل في نسبه إلى الميت أشئ وهو أبو الأم ، أو أبو الجدة سواء  
كانت الجدة لام كام الأم ، أو لأب ، كام الأب ، والجد الصحيح من العصبات  
النسبية ومن أصحاب الفروض ، أما الجد غير الصحيح فن ذوى الأرحام  
المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات .

(١) يطلق بعض الفقهاء على الجد غير الصحيح «الجد الفاسد» وذلك في مقابلة  
الجد الصحيح ولكن هذا الإطلاق غير مناسب لذلك شاع استعمال الجد غير  
الصحيح بدلاً من الجد الفاسد وجاء ذلك في قانون الميراث .



ولفظ الجدة إذا أطلق لا يراد منه إلا الجدة الصحيح ولا ينصرف إل  
الجدة غير الصحيح . وكلامنا الآن في ميراث الجدة الصحيح لكونه من أصحاب  
الفروض النسبية .

والجدة في الميراث إما أن يوجد مع أحد من الإخوة والأخوات لأبوين  
أو لأب ، وإما ألا يوجد مع أحد من هؤلاء . فإن لم يوجد مع أحد من  
هؤلاء غشكه في الميراث حكم الأب باتفاق الفقهاء فتثبت له الأحوال الثلاثة  
الثابتة للأب ، وذلك إذا لم يوجد الأب . وعلى ذلك فأحوال الجدة في الميراث  
إذا لم يوجد مع أحد من الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب أربعة أحوال :

الحالة الأولى : يرث الجدة السدس فرضاً ، وذلك إذا كان لليت فرع  
وارث مذكر كالابن وابن الابن مما تركت درجته ولم يوجد الأب فإذا  
مات شخص عن زوجة وابن وجد كان للزوجة الثلث فرضاً وللابن الباقي  
تصصياً وللجد السدس فرضاً لوجود الابن . ولو ماتت امرأة عن زوج  
وبنت صلبية وابن ابن وجد ورث الزوج الربع فرضاً والبت الصلبية  
النصف فرضاً والجدة السدس فرضاً لوجود ابن الابن ، وابن الابن الباقي  
تصصياً .

الحالة الثانية : يرث الجدة بالتعصيب فقط ، وذلك إذا لم يوجد لليت  
فرع وارث مطلقاً لا من الذكور ولا من الإناث ولا أب فيأخذ كل القرعة  
أو الباقي منها بعد سهام أصحاب الفروض بالتعصيب ، ولا يمكن أن تستغرق  
الفروض القرعة في هذه الحالة ، بل لابد أن يبقى منها شيء بعد أصحاب الفروض  
لأن الورثة أصحاب الفروض الذين يرتبون مع الجدة لا تستوعب فروضهم  
القرعة لو اجتمعوا مع في هذه الصورة<sup>(١)</sup> فإذا مات شخص عن جد وزوجة

---

(١) بالاستقراء وجد أن الورثة الذين يمكن أن يجتمعوا مع الجدة من أصحاب  
الفروض في هذه الحالة الزوج أو الزوجة والام أو الجدة .

وأما فلزوجة الربع فرضاً وللأم الثلث فرضاً وللجد الباقي تعصياً . ولو ماتت امرأة عن زوج وأم أب ( جدة ) وجد ، وورث الزوج النصف فرضاً وأم الأب السدس فرضاً والباقي تعصياً للجد .

الحالة الثالثة : يرث الجد بالفرض والتعصية معاً ، وذلك إذا وجد معه فرع وارث من الإناث ولم يوجد الأب وفي هذه الحالة يأخذ الجد فرضه السدس أولاً مع أصحاب الفروض الوارثين معه ، ثم الباقي من التركة بعد السهام المقررة تعصياً إن بقي شيء منها ، وإن لم يبق منها شيء فلا يرث بالتعصية . فلو مات شخص عن جد وأم وبنتين ، فلبنتين الثلثان فرضاً وللأم السدس فرضاً وللجد السدس فرضاً والباقي تعصياً إن وجد ، ولكن يلاحظ أنه لم يبق شيء للجد تعصياً لأن المسألة من ٦ البنتين ٤ أسهم وللأم سهم واحد وللجد سهم فرضاً ، وعلى ذلك فقد استغرقت سهام أصحاب الفروض كل التركة ولم يبق منها شيء يأخذه الجد تعصياً ، ولو مات شخص عن جد وزوجة وبنت ابن ، فللزوجة الثمن فرضاً ولبنت الابن النصف فرضاً وللجد السدس فرضاً والباقي تعصياً ، فالمسألة من ٢٤ للزوجة ٣ أسهم وللبنت ١٢ سهماً وللجد ٤ أسهم فرضاً والباقي ٥ أسهم يأخذها الجد أيضاً فيكون نصيبه ٩ أسهم ، ٤ أسهم فرضاً والباقي تعصياً .

الحالة الرابعة : يحجب الجد عن الميراث بالأب فإذا وجد الأب فلا ميراث للجد ويحجب الجد البعيد بالجد القريب . فلو مات شخص عن ابن وأب وجد ، أخذ الأب السدس فرضاً والابن الباقي تعصياً ولا شيء للجد لو جرد الأب ، ولو مات شخص عن زوجة وأبي الأب ، وأبي أبي الأب ، أخذت الزوجة الربع فرضاً وأبو الأب الباقي تعصياً ولا يأخذ أبو أبي الأب شيئاً لأن الجد القريب يحجب الجد البعيد .

والدليل على ثبوت الحالات الثلاث الأولى للجد في الميراث عند عدم

وجود الأب ، هو الدليل الذى أثبت هذه الحالات للأب . قال تعالى :  
 « ولا يوبى لسكلى واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد  
 وورثه أبواه فلأمه الثلث » فالمراد بالأب فى الآية الأصل فىشملى الأب  
 الحقيقى والأب المجازى وهو الجد ، وتكون الآية من قبيل عموم المجاز ،  
 وقد أطلق القرآن على الجد لفظ الأب فى كثير من الآيات ، وكذلك  
 الأحاديث النبوية . قال تعالى « وانبت ملة آبائى إبراهيم وإسحاق ويعقوب »<sup>(١)</sup>  
 وقال تعالى « ملة أبيكم إبراهيم »<sup>(٢)</sup> ، وقال عليه السلام ( ارموا بنى إسماعيل  
 فإن أبائكم كان رامياً ) . كذلك اتفق إجماع الفقهاء على كون الجد مثل الأب  
 فى الميراث عند عدمه وعدم وجود إخوة وأخوات أشقاء أو لأب .

وأما دليل الحالة الرابعة وهى حجب الجد بالأب ، فلأن الأب يدل  
 بالجد إلى الميت ، وكل من يدل إلى الميت بشخص لا يرث إذا وجد هذا  
 الشخص .

كما تعرض القانون لميراث الجد إذا لم يكن معه إخوة فى المواد ٩ ، ١٧ ،  
 ٢١ ، ٢٥ ، فقد نصت المادة ٩ « مع مراعاة حكم المادة ٢١ للأب فرض  
 السدس إذا وجد للميت ولد أو ولد ابن وإن نزل ، والجد الصحيح هو الذى  
 لا يدخل فى نسبه إلى الميت أنثى وله فرض السدس على الوجه المبين  
 فى الفقرة السابقة » . ونصت المادة ١٧ « والعصبة بالنفس جهات أربع مقدم  
 بعضها على بعض فى الإرث على الترتيب الآتى :

(١) البنوة وتشمل الأبناء وأبناء الابن وإن نزل .

(٢) الأبوة وتشمل الأب والجد الصحيح وإن علا . كما نصت المادة ٢١

(١) الآية ٣٨ من سورة يوسف

(٢) الآية ٧٨ من سورة الحج

• إذا اجتمع الأب أو الجد مع البنت أو بنت الابن وإن نزل استحق  
السدس فرضاً والباقي بطريق التعصيب ،، ونصت المادة ٢٥ ، ويحجب الأب  
الجد لأب ، .

### اتفاق الأب والجد واختلافهما

اتضح لنا بما تقدم أن الجد الصحيح يقوم مقام الأب عند عدمه وتثبت  
له الأحوال الثلاثة السابقة التي تثبت للأب . فالأب والجد يتفقان في تلك  
الأحوال الثلاثة ، كما يتفقان في أمور أخرى أهمها ما يأتي :

(١) كل منهما يحجب أولاد الأم . (٢) إذا زوج كل منهما الصغير أو  
الصغيرة لا يكون لهما خيار البلوغ . (٣) لا يقتل الجد إذا قتل ابن ابنه ،  
كما لا يقتل الأب إذا قتل ابنه . (٤) لا تقبل شهادة الجد على ابن ابنه ،  
كما لا تقبل شهادة الأب على ابنه . (٥) لا يجوز للجد أن يدفع الزكاة إلى  
ابن ابنه ، كما لا يجوز للأب أن يدفعها لابنه ، (٦) حلية الجد لا تحل  
لابن الابن ، كما لا تحل زوجة الأب لابن . (٧) حلية ابن الابن لا تحل  
للجد ، كما لا تحل حلية الابن للأب . (٨) الأب والجد يحجبان أولادهما  
إجماعاً ، فالأب يحجب أولاده ( الإخوة ) والجد يحجب أولاده ( الأعمام ) . .  
وهذا باتفاق الفقهاء .

وبجانب هذه الأحوال التي يتفق فيها الجد والأب توجد أحوال أخرى  
يختلف فيها الجد عن الأب ، وهذه هي حالات اختلاف الجد عن الأب :

١ - الأب لا يحجب مطلقاً عن الميراث ، بل دائماً يرث مهما كان  
الرثة ومهما كان عددهم ، أما الجد فقد يحجب وذلك إذا وجد الأب .

٢ - الأب يحجب الجدة لأب وإن علت فلا ترث معه أصلاً جدة  
أبوية ، أما الجد فلا يحجب من الجدات الأبوية إلا من كانت أعلى منه وهي  
تأتي تدلي به إلى الميت كأم أبي الأب ، وأما المساوية له في الدرجة وهي أم

الأب أو غير المدلية به كأم أم الأب فلا يحجبان لأنهما لا تنسبان إلى الميت بواسطة .

٣ - إذا انحصر الميراث في الأبوين وأحد الزوجين ( المسألة الغراوية )  
تأخذ الأم ثلث الباقي من التركة بعد نصيب أحد الزوجين لأن ثلث كل التركة ،  
وذلك عند جمهور الفقهاء ، ولو كان الجد مكان الأب في هذه المسألة تأخذ  
الأم ثلث كل التركة لأن الباقي بعد نصيب أحد الزوجين <sup>(١)</sup> . ولا أهمية  
لكون نصيبها أكثر أو قريب من نصيب الجد لعدم تساويهما في القرابة إلى  
الميت لأن الأم أقرب إلى الميت من الجد .

٤ - إذا أسلم الجد لا يصير الصغير مسلماً بإسلامه بخلاف ما لو أسلم  
الأب فإنه يصير مسلماً بإسلامه .

٥ - انفقت كلمة الفقهاء على أن الأب يحجب عن الميراث الإخوة  
والأخوات من أية جهة كانوا ، وأما الجد فإنه يحجب الإخوة والأخوات  
لأم بالإجماع فلا يرثون معه ، وأما الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب  
فقد اختلفت في حجبتهم بالجد مذاهب العلماء ، واختار القانون أنه لا يحجبهم  
غير ثنونه معه بالكيفية التي سنبيها في ميراث الجد معهم .

### ميراث الجد مع الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب

أجمع العلماء على أن الجد يحجب الإخوة لأم ذكراً وإناً من الميراث ،  
كما يحجب الأب ، واختلف الصحابة والعلماء في توريث الجد مع الإخوة

---

(١) وذلك خلافاً لابن يوسف من الحنفية فإنه يجعلها مع الجد كحالها مع  
الأب فتأخذ ثلث الباقي لأن الجد يقوم مقام الأب عنده . أحكام الموارث  
للأستاذ الشيخ محمد مصطفى شلبي ص ١٧٨

والأخوات لأبوين أو لأب ، ولا تكاد توجد مسألة خلافية بين علماء الشريعة الإسلامية تشعبت فيها المذاهب وتضارب فيها الآراء والأقوال ، واضطربت فيها العقول كمسألة ميراث الجد مع الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب والسبب في هذا أن المسألة اجتهادية لم يرد فيها نص صريح من الكتاب ولا من السنة ، مع تعارض القياس في المسألة لكون الجد يشبه الأب في كثير من الأحكام الشرعية ، كما ينشأ من قبل ، كما أنه يقبض الأخ لأبوين أو لأب في بعض الأحكام<sup>(١)</sup> . فلذا اختلف الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء في توريث الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب مع الجد ، وفي عدم توريثهم منه ، فوجدت عدة مذاهب وآراء اجتهادية في هذه المسألة ، وأشهر تلك المذاهب مذهبان : —

المذهب الأول : يرى أن الجد كالأب يحجب الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب فلا يرثون معه مثلهم في ذلك مثل أولاد الأم ، وهذا هو رأى أبي بكر الصديق وابن عباس ومعاذ بن جبل وعائشة وغيرهم وبه قال أبو حنيفة وشريح القاضي وداود الظاهري وأتباعه ، ويستدلون على مذهبهم بما يأتي : —

١ - الإجماع على حجب الإخوة لأم فيحجب كذلك سائر الإخوة والأخوات إذ لا فرق بين الإخوة ، ويمكن الرد على ذلك بأنه لا اعتبار لحجب الجد الإخوة لأم لأن ذلك جاء به النص القرآني وفي اقتصار النص القرآني على الإخوة لأم دليل الحصر فلاقتصار في مقام البيان بفيد الحصر .

---

(١) يشبه الجد الأخ في أنه : (١) إذا كان للصغير جد وأم كانت النفقة عليهما أثلاثاً على اعتبار الميراث كما على الأخ والأم . (٢) لا تفرض النفقة على الجد المعسر كما لا تفرض على الأخ المعسر . (٣) الجد في الدرجة الثانية بالنسبة لقربته إلى الميت والأخ في الدرجة الثانية كذلك .

٢ - الجدة يشارك الأب في كثير من الأحكام التي أجمع الفقهاء على اتفاقها فيها ، وقد أجمعوا على أنه مثله في أحكام كثيرة غير الميراث ، ولهذا كان جعل الجدة بمنزلة الأب عند عدم الأب أولى فيحجب جميع الإخوة والأخوات ، كما يحجبهم الأب ، ونظير ذلك ابن الابن فإنه كالابن بالإجماع يحل محله في الميراث عند عدم وجوده ، ويحجب من يحجبه فكما أن ابن الابن عند عدم الابن يحجب الأخوة من جميع الجهات الذين يحجبهم الابن ، فيلبي أن يكون الجدة كذلك عند عدم الأب لأنه أب في المرتبة ، ومن هنا قال ابن عباس رضي الله عنه : أما يتق الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابناً ولا يجعل أبا الأب أباً ، ولا سيما والأجداد يسمون آباء فاسم الأب ينتظم الجميع (١) .

ويمكن الرد على ذلك بأنه إذا كان الجدة يتفق مع الأب في كثير من الأحكام فهو يختلف عنه في أحكام أخرى . كذلك الجدة تسمى أما ومع ذلك لا تأخذ أحكام الأم عند عدمها بالاتفاق . وإذا كان الأجداد يسمون آباء فالعم كذلك سمى في القرآن أبا قال تعالى حكاية عن أولاد يعقوب وقالوا نعبد إلهك وإله آبائنا إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ، ومن المعلوم أن إسماعيل عم يعقوب ولم يقل أحد أن حكم العم في الميراث كحكم الأب عند عدم وجوده .

---

(١) لفظ الأب أطلق على الجد في كثير من الآيات ، بل إن الله تعالى لم يسم الجد في كتابه العزيز بغير اسم الأب قال تعالى : يا بني آدم لا يفتنكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة ، أي آدم وحواء . الآية ٢٧ من سورة الأعراف . وقال تعالى : ملة أبيكم إبراهيم ، الآية ٧٨ من سورة الحج . وقال تعالى ، حكاية عن يوسف بن يعقوب عليهما السلام : واتبعت ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب ، الآية ٣٨ من سورة يوسف . كذلك في بعض الأحاديث النبوية الشريفة قال عليه السلام ( اومروا بني إسماعيل فإن أباكم كان رامياً ) .

٣ - الجد ممتاز على الإخوة بأن له من المتوفى قرابة الولادة والبعضية  
إذ المتوفى جزء منه بواسطة الأب ، وأما الأخ فليس كذلك .

٤ - الجد لا يحجب إلا بالأب بينما الإخوة يحجبون بثلاثة : بالأب  
والابن وابن الابن وإن نزل .

٥ - إذا ازدحت الفرائض سقط الأخ إذا لم يبق له شيء ، أما الجد  
فإذا ازدحت الفرائض فلا يسقط ، بل يكون له فرضه وهو السدس  
ولا يسقط إلا بالأب .

٦ - الجد قدرث بالفرض أو بالتصيب بنفسه أو بهما معاً مثل  
الأب ، وأما الإخوة الأشقاء أو لأب والأخوات الأشقاء أو لأب  
فلا يرثون إلا بالفرض أو بالتصيب .

٧ - حديث : ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فلاولى  
رجل ذكر ، وهو حديث متفق عليه يجعل الجد أولى بالميراث  
من الإخوة .

ويمكن الرد على ما ذكر في ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ومعناها جميعاً أن  
الجد أقوى من الإخوة الأشقاء أو لأب بأنه ليس كذلك إنما هو والإخوة  
متساوون في سبب الاستحقاق وهو النسبة إلى الميت لأن كلا منهما يدل  
إليه بالأب فيجب التساوى بينهم في الاستحقاق فكما يرثه الجد  
يرثه إخوته .

المذهب الثاني : يرى أن الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب يرثون  
مع الجد ولا يحجبون به . وإلى هذا ذهب د علي بن أبي طالب ، ود زيد بن  
ثابت ، ود عبد الله بن مسعود ، وغيرهم من الصحابة ، وهو مذهب الأئمة  
مالك والشافعي والأوزاعي والصحابين وأحمد بن حنبل ، وقد أخذ به القانون  
ويستدلون على مذهبهم بما يأتي : -



١ - أن الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب تساووا مع الجد في سبب استحقاق الإرث لأن الجميع يدلون إلى الميت بالأب ، فالجد أبوه والأخ ابنه والأخت بنته فيجب التساوى بينهم في الإرث .

٢ - أن ميراث الإخوة والأخوات أشقاء أو لأب قد ثبت بالقرآن قال تعالى : وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء ، فللذكر مثل حظ الأنثيين ، فلا يحبون إلا بنص منه أو إجماع ولم يوجد شيء من ذلك فلا يحبون بالجد . وأيضاً قوله تعالى : وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، ، نص عام لا يخرج فيه إلا ما خصه دليل ولولا الإجماع لما سقط الأخ مع الأب هذه الآية .

٣ - المصلحة في ذلك فالتوزيع العادل يقتضى أن يشترك الإخوة الأشقاء أو لأب مع الجد في الميراث ، ذلك أنه إذا نظرنا إلى جملة الورثة نجد أن ما يأخذه الجد الصحيح وهو شيخ كبير في السن سيكون قريباً لأولاده وهم أعمام الميت ، فكانه من الناحية الواقعية سيثول الأمر إلى أن الأعمام أخذوا حيث منع الإخوة إذا كان الجد يحجب هؤلاء ، ولا أحد يقول أن الأعمام أولى بالميراث من الإخوة ، ولذلك يجب أن يشترك الإخوة مع الجد في الميراث رعاية لهؤلاء الإخوة .

هذان هما المذهبان المشهوران في تلك المسألة وأدلتهما التي يلاحظ فيها أنها تدور حول شيء واحد يعتبر هو أساس الخلاف . هل الإخوة يقلون عن الجد في قرابتهم لأخيم المتوفى ؟ أو لا يقلون عنه . فالفرق الأول يذهب إلى أنهم يقلون عنه فحجبهم به ، والثاني يذهب إلى أنهم لا يقلون عنه فلا حجب بل مشاركة .

والرأى الذى أميل إليه هو أن تشترك الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب مع الجد في الميراث ، وليس في ذلك إهدار لقوة قرابته ، بل هناك

مراعاة لقوة قرابته يكنى فيها أنه حين التثريك نميزه عنهم فلا نحرمه من الميراث أصلاً ولا نعطيه أقل من السدس ، فإذا دار الأمر بين حرمانه وتوريثه وورثناه دونهم ، وإذا دار الأمر بين إعطائه السدس أو الأقل أعطيناه السدس ، وإن قل نصيب الإخوة والأخوات ، وذلك كله حتى لا نلحق به ضرراً والإضرار بالناس محرم قال عايه السلام : لا ضرر ولا ضرار<sup>(١)</sup> .

### طريقة توريث الجدة مع الإخوة

ولقد اختلف الفقهاءون بتوريث الإخوة مع الجدة في كيفية توريثهم معه ، فذهب علي بن أبي طالب إلى طريقة ، وذهب زيد بن ثابت إلى أخرى ، وذهب عبد الله بن مسعود إلى طريقة ثالثة ، ولنا في حاجة إلى تفصيل هذه الطرق ، وسنستكتفي بشرح ما أخذ به القاتون .

ولقد نصت المادة الثانية والعشرين على تلك الطريقة حيث تقول : إذا اجتمع الجد مع الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب ، كانت له حالتان : ( الأولى ) أن يقاسمهم كأخ إن كانوا ذكوراً فقط أو ذكوراً وإناثاً أو إناثاً حصبن مع الفرع الوارث من الإناث ، ( والثانية ) أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التمهيب إذا كان مع أخوات لم يهصبن بالذكور أو مع الفرع الوارث من الإناث . على أنه إذا كانت المقاسمة أو الإرث بالتمهيب على الوجه المتقدم تحرم الجد من الإرث أو تنقصه عن السدس اعتبر صاحب فرض بالسدس . ولا يستبر في المقاسمة من كان محجوباً من الإخوة أو الأخوات لأب .

---

(١) أحكام التركات والموارث للرحوم أبو زهرة ص ١٧٩ وما بعدها ،  
نيل الأوطار ج ٦ ص ١٧٧ وما بعدها ، التركات للأستاذ الشيخ محمد مصطفى شلبي  
ص ١٨٠ وما بعدها ، الوسيط للأستاذ زكريا البري ص ١١٤ وما بعدها .

من هذه المادة يتضح أن الجدد مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب  
حالتان :

الحالة الأولى : أن يفاهمهم الجدد كأخ أى تقسم التركة أو الباقي منها بعد  
سمام أصحاب الفروض الذين يرثون معهم بين الجدد ومن معهم من الإخوة  
والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين ويعتبر الجدد مثل واحد من الأخوة  
إلا إذا كانت المقاسمة تحرم الجدد من الإرث أو تنقص نصيبه من السدس  
فيكون له فرضه السدس .

وتثبت هذه الحالة للجدد إذا كان من معه الإخوة والأخوات لأبوين  
أو لأب يرثون جميعاً بالتعصيب ، وذلك إذا كانوا ذكوراً فقط ، أو ذكوراً  
وإناثاً حصن بإخوتهم ، أو إناثاً فقط حصن مع الفرع الوارث من الإناث ،  
ولا يعتبر في المقاسمة من كان محجوباً من الإخوة والأخوات لأب بالأخ الحقيقي  
أو بالأخت الشقيقة التي صارت حصبة مع الفرع الوارث المؤنث .

وخلاصة هذه الحالة أن الجدد له خير النصيبين نصيبه بالمقاسمة ونصيبه  
بالفرض ، ولمعرفة ذلك نحل المسألة حلين : ( الحل الأول ) باعتبار الجدد أخصاً  
ليتبين ما يرثه بالمقاسمة . ( والحل الثانى ) باعتباره صاحب فرض بالسدس  
ليتبين ما يرثه بالفرض وأكثر النصيبين هو ما يرثه الجدد . وإذا تساوى النصيبان  
أخذ الجدد أحدهما ، ويكون إرث الجدد حينئذ بالمقاسمة أو الفرض سواء .

ولنضرب أمثلة توضح ذلك :

١ — توفي شخص عن زوجة وأم وبنت ابن وأخت لأب وجد وتركه ٧٢٠٠ جنيه .

### الحل

أولاً : باعتبار الجد صاحب فرض :

|                     |                     |                     |                         |               |
|---------------------|---------------------|---------------------|-------------------------|---------------|
| زوجة                | أم                  | بنت ابن             | أخت لأب                 | جد            |
| $\frac{1}{8}$ فرضاً | $\frac{1}{4}$ فرضاً | $\frac{1}{4}$ فرضاً | ق. ع. $\frac{1}{4}$     | $\frac{1}{4}$ |
| لوجود الفرغ         | لوجود               | لانفرادها وعدم      | مع الفرع                | فرضاً         |
| الوارث              | الفرع               | من بعضها وعدم       | الوارث المؤنث لعدم وجود |               |
| الوارث              | وجود بنت صليبة      | الأب                | أو ابن صليبي            |               |

فيكون أصل المسألة ٢٤ للزوجة ٣ أسهم وللأم ٤ أسهم ولبنت الابن ١٢ سهماً وللجد ٤ أسهم وللأخت لأب الباقي وهو سهم واحد .

|                |                           |
|----------------|---------------------------|
| قيمة السهم     | $7200 \div 24 = 300$ جنيه |
| نصيب الزوجة    | $3 = 300 \times 3 = 900$  |
| نصيب الأم      | $4 \times 300 = 1200$     |
| نصيب بنت الابن | $12 \times 300 = 3600$    |
| نصيب الأخت لأب | $1 \times 300 = 300$      |
| نصيب الجد      | $4 \times 300 = 1200$     |

ثانياً : باعتبار الجد حاصباً مقاسماً :

|               |               |               |            |
|---------------|---------------|---------------|------------|
| زوجة          | أم            | بنت ابن       | أخت لأب جد |
| $\frac{1}{8}$ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{2}$ | ق . ح      |

لذا كر مثل حظ الأنثيين

أصل المسألة ٢٤ للزوجة ٣ أسهم وللأم ٤ ولبنات الابن ١٢ وللأخت  
لأب مع الجد ٥ أسهم .

$$\text{قيمة السهم} = ٧٢٠٠ \div ٢٤ = ٣٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأخت والجد} = ٥ \times ٣٠٠ = ١٥٠٠$$

للجد سهمان والأخت سهم واحد المجموع ٣ أسهم

$$\text{قيمة السهم} = ١٥٠٠ \div ٣ = ٥٠٠$$

$$\text{نصيب الجد} = ٢ \times ٥٠٠ = ١٠٠٠$$

$$\text{نصيب الأخت} = ١ \times ٥٠٠ = ٥٠٠$$

∴ الأحسن للجد أن يأخذ نصيبه كصاحب فرض، فيأخذ الجد ١٢٠٠ جنيه،  
ونأخذ الأخت لأب ٣٠٠ جنيه .

٣ - توفيت امرأة عن زوج وأخ شقيق وجد وترك ٦٠٠٠ جنيه .

أولاً : باعتبار الجد صاحب فرض :

|  |                                       |             |
|--|---------------------------------------|-------------|
| زوج                                    | الجد                                  | الأخ الشقيق |
| $\frac{1}{2}$ فرضاً لعدم وجود فرع وارث | $\frac{1}{4}$ فرضاً باعتباره صاحب فرض | ق . ح       |

أصل المسألة ٦ للزوج ٣ أسهم وللجد سهم واحد وللأخ الشقيق الباقي  
وهو سهمان .

|                  |                                       |
|------------------|---------------------------------------|
| قيمة السهم       | $\Rightarrow 6000 \div 6 = 1000$ جنيه |
| نصيب الزوج       | $\Rightarrow 1000 \times 3 = 3000$ د  |
| نصيب الجد        | $\Rightarrow 1000 \times 1 = 1000$ د  |
| نصيب الأخ الفقير | $\Rightarrow 1000 \times 2 = 2000$ د  |

ثانياً : باعتبار الجد عاصباً متقاسماً :

|               |       |         |
|---------------|-------|---------|
| زوج           | جد    | أخ شقيق |
| $\frac{1}{4}$ | ق . ع |         |

المسألة من ٢ سهمان : الزوج سهم واحد ، والباقي وهو سهم واحد للجد والأخ الشقيق .

|  |  |
|--|--|
| قيمة السهم   | $\Rightarrow 6000 \div 2 = 3000$ جنيه                      |
| نصيب الزوج   | $\Rightarrow 3000 \times 1 = 3000$ د                       |
| نصيب الجد والأخ  | $\Rightarrow 3000 \times 1 = 3000$ د يقتسمان المبلغ بينهما |
| فيكون نصيب كل من الجد والأخ                                | $\Rightarrow 3000 \div 2 = 1500$ جنيه                      |
| ∴ الأحسن للجد أن يكون عاصباً متقاسماً فيأخذ الجد ١٥٠٠ جنيه |  |
| ويأخذ الأخ الفقير ١٥٠٠ جنيه                                |  |

الحالة الثانية : أن يرث الجد بطريق التخصيب فيأخذ الباقي من التركة بعد أنصاء ذوى الفروض إلا إذا كان إرثه بالتخصيب يحرمه من الإرث أو ينقص نصيبه من فرضه ( السدس ) فيأخذ فرضه وهو السدس .

وتثبت له هذه الحالة إذا كان مع الجد أخت شقيقة أو لأب أو أخوات شقيقات أو لأب يرثن بطريق الفرض لعدم وجود عاصب من الذكور

(أخ شقيق أو أخ لأب) ولعدم وجود فرع وارث من الإناث يتعصب معه (بنت أو بنت ابن).

وخلاصة هذه الحالة أن الجدد خير من النصيبين الباقي تعصياً أو السدس فرضاً أيهما أكثر. ولمعرفة ذلك نقسم الحركة أولاً بين الورثة باعتبار الجدد وارثاً بالتعصيب ليتبين ما يرثه الجدد تعصياً، ثم نقسم ثانياً باعتباره صاحب فرض وهو السدس وخير النصيبين هو ما يرثه الجدد.

ولنضرب أسئلة توضح ذلك :

١ — ماتت امرأة عن زوج وأخت شقيقة وجد وترك ٧٠٠٠ جنيه

الحل

أولاً : باعتبار الجدد طاصياً :

| الزوج | الأخت الشقيقة | الجد         |
|-------|---------------|--------------|
| النصف | النصف         | ق.ع ولا باقى |

وعلى ذلك فلا يعتبر الجدد طاصياً وإنما يرث هنا باعتباره صاحب فرض ويكون الحل كالآتي : —

| الزوج         | الأخت الشقيقة | الجد                |
|---------------|---------------|---------------------|
| $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{6}$ فرضاً |

لعدم وجود فرع وارث لانفرادهما وعدم وجود من يعصبها

أصل المسألة من ٦ للزوج ٣ أسهم وللأخت الشقيقة ٣ أسهم وللجد سهم واحد فيكون المجموع ٧ أسهم.

قيمة السهم  $7000 \div 7 = 1000$  جنيه

نصيب الزوج  $3 \times 1000 = 3000$  •

نصيب الأخوة الشقيقة  $3 \times 1000 = 3000$  •

نصيب الجد  $1 \times 1000 = 1000$  •

٢ - توفيت امرأة عن أخى شقيقة وأخت لأب وجد وتزكت ٣٩ فدانا.

### الحل

| الأخت الشقيقة                 | الأخت لأب           | الجد             |
|-------------------------------|---------------------|------------------|
| $\frac{1}{4}$ فرضاً           | $\frac{1}{4}$ فرضاً | ق. ع             |
| لانفرادها وعدم وجود من يعصبها | لعدم وجود من يعصبها | لعدم وجود الأب   |
| وجود من يعصبها                | ولوجود أخت شقيقة    | ولافرح وارث مذكر |
|                               | ورثت فرضا النصف     |                  |

المسألة من ٦ للأخت الشقيقة ٣ أسهم والأخت لأب سهم واحد والجد  
الباقى تصيباً وهو سهمان من ستة أى ثلث التركة ، ولا شك أنه أفضل من  
السدس فيرث الجد هنا بطريق التمهيب .

قيمة السهم  $36 \div 6 = 6$  أفدنة

نصيب الأخت الشقيقة  $3 \times 6 = 18$  فدانا

نصيب الأخت لأب  $1 \times 6 = 6$  أفدنة

نصيب الجد  $2 \times 6 = 12$  فدانا



٣ - مات شخص عن زوجة وأم وجد وأخت شقيقة وترك  
٤٥ فداناً .

### الحل

| زوجة   | أم   | أخت شقيقة  | جد   |
|--|--|--|--|
| $\frac{1}{2}$ فرضاً                                  | $\frac{1}{2}$ فرضاً                                  | $\frac{1}{2}$ فرضاً                                  | $\frac{1}{2}$ فرضاً                                  |
| لعدم وجود فرع وارث ولعدم وجود من يعصيا لا يجمعه يأخذ | لعدم وجود فرع وارث ولعدم وجود من يعصيا لا يجمعه يأخذ | لعدم وجود فرع وارث ولعدم وجود من يعصيا لا يجمعه يأخذ | لعدم وجود فرع وارث ولعدم وجود من يعصيا لا يجمعه يأخذ |
| من الإخوة  | وارث مؤلف  | استغرقها أصحاب                                       | الفروض السابقة                                       |
|  |  |  | بل حالت المسألة                                      |

أصل المسألة من ١٢ للزوجة ٣ أسهم وللأم ٤ أسهم وللأخت الشقيقة ٥ أسهم وللجد سهمان فيكون المجموع ١٥ سهماً .

$$\text{قيمة السهم} = ٤٥ \div ١٥ = ٣ \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ٣ \times ٣ = ٩ \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب الأم} = ٣ \times ٤ = ١٢ \text{ فداناً}$$

$$\text{نصيب الأخت الشقيقة} = ٣ \times ٥ = ١٥ \text{ فداناً}$$

$$\text{نصيب الجد} = ٣ \times ٢ = ٦ \text{ أفدنة}$$

تكملة : بقيت صورة لم يتعرض لها القانون في كيفية ميراث الجد مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب وهي ما إذا وجدت مع الجد أخوات شقيقات يرثن بالفرض وإخوة لأب يرثون بالتعصيب .

وحكم هذه الصورة أن الشقيقة أو الشقيقات يأخذن فرضهن ويقاسم الجدة في الباقي بعد ذلك من معه من الإخوة والأخوات لأب إذا كانت المقاسمة خيراً له وإلا أخذ فرضه السدس وأخذ الإخوة لأب الباقي إن كان هناك باق، وإذا لم يبق شيء من الفرقة بعد الفروض فلا شيء للإخوة لأب . ولنوضح ذلك بالأمثلة .

١ - توفيت امرأة وتركّت أخناً شقيقة وأخاً لأب وجد والترك  
٤٨ فداناً .

### الحل

أولاً : باعتبار الجد مقاسماً :

|       |        |               |
|-------|--------|---------------|
| جد    | أخ لأب | أخت شقيقة     |
| ق . ح |        | $\frac{2}{3}$ |

لانفرادها وعدم وجود من يعصها وعدم  
وجود فرع وارث

المسألة من ٢ للأخت الشقيقة سهم واحد وللأخ لأب والجد سهم :

قيمة السهم  $= 48 \div 2 = 24$  فداناً  
 نصيب الأخت الشقيقة  $= 1 \times 24 = 24$  فداناً  
 نصيب الجد والأخ لأب  $= 1 \times 24 = 24$  فداناً يقسم بينهما بالسوية  
 نصيب كل من الجد والأخ لأب  $= 24 \div 2 = 12$  فداناً

ثانياً : باعتبار الجد صاحب فرض :

|                     |                     |        |
|---------------------|---------------------|--------|
| أخت شقيقة           | جد                  | أخ لأب |
| $\frac{1}{3}$ فرضاً | $\frac{1}{3}$ فرضاً | ق . ح  |

المسألة من ١٠ للأخت الشقيقة ٣ أسهم وللجد سهم واحد وللأخ لأب  
الباقى وهو سهمان :

قيمة السهم  $\frac{1}{4} = ٨$  أفدنة . نصيب الجد  $= ٨ \times ١ = ٨$  أفدنة

٢. الجد يأخذ مهراته باعتباره عاصباً متقاسماً لأنه أفضل فيكون مهراته

١٠ أفدنة والأخ لأب ١٠ أفدنة .

٣ - توفي شخص وترك زوجة وأختان شقيقتان وأم وجد وأخوين  
لأب والتركه ٣٠٠٠ جنيه .

### الحل

|              |                        |                  |              |           |
|--------------|------------------------|------------------|--------------|-----------|
| زوجة         | أم                     | أختان شقيقتان    | جد           | أخوان لأب |
| الرابع فرضاً | السدس فرضاً            | الثلاثان         | السدس فرضاً  | ق.ع       |
| لعدم وجود    | لوجود عدد              | لعدم وجود        | وهو أفضل لأن | ولا باقى  |
| فرع وارث     | من                     | من بعضهما        | أصحاب الفروض |           |
| الإخوة       | وعدم وجود              | السابقة استغرقوا |              |           |
| والأخوات     | فرع وارث               | التركه بل هالكة  |              |           |
| مؤث          | فلو أخذ بطريق          |                  |              |           |
|              | المقاسمة لا يأخذ شيئاً |                  |              |           |

أصل المسألة من ١٢ للزوجة ٣ أسهم وللأم سهمان وللأختين الشقيقتين  
٨ أسهم وللجد سهمان المجموع ١٥ سهماً .

قيمة السهم  $٣٠٠٠ \div ١٥ = ٢٠٠$  جنيه

نصيب الزوجة  $٢٠٠ \times ٣ = ٦٠٠$

نصيب الأم  $٢٠٠ \times ٢ = ٤٠٠$

نصيب الأختين الشقيقتين  $٢٠٠ \times ٨ = ١٦٠٠$

نصيب كل أخت  $١٦٠٠ \div ٢ = ٨٠٠$

نصيب الجد  $٢٠٠ \times ٢ = ٤٠٠$

(١٠ - أسكن الميراث)

## جدول أحوال أصحاب الفروض

| الوارث            | حالته      | البيان  | ملاحظات                                   |
|-------------------|------------|---|---|
| الزوج             | حالتان     | ١ - النصف فرضا إذا لم يكن للزوجة فرع وارث <sup>(١)</sup> مذكرا أو مؤثرا .<br>٢ - الربع فرضا إذا كان للزوجة فرع وارث مذكر أو مؤنث .  | لا يحجب حجب حرمان مطلقا                   |
| الزوجة أو الزوجات | حالتان     | ١ - الربع فرضا إذا لم يكن للزوج فرع وارث مذكرا أو مؤثرا .<br>٢ - الثمن فرضا إذا كان للزوج فرع وارث مذكرا أو مؤثرا .   | لا تحجب الزوجة أو الزوجات حجب حرمان مطلقا |
| البنات الصليات    | ثلاث حالات | ١ - النصف فرضا للواحدة إذا لم يكن معها مصعب .<br>٢ - الثلثان للثنتين فأكثر إذا لم يكن معهن مصعب .<br>٣ - التعصيب مع الابن واحدة أو أكثر مع واحد أو أكثر لذكر ضعف الأنثى . | لا تحجب من الميراث بحال من الأحوال        |

(١) الفرع الوارث هو الذي يرث بالتعصيب كالابن وابن الابن وإن نزل أو بالفرض كالبنات وبنات الابن وإن نزلن ولا يشمل بنت البنت وابن البنت لأنهما لا يرثان إلا عن طريق الفرض ولا التعصيب . فإن وراثا فمن طريق الوصية الواجبة .

| الوارث                         | حالاته      | البيان   | ملاحظات  |
|--------------------------------|-------------|--|--|
| بنت<br>الابن<br>وبنات<br>الابن | سك<br>حالات | ١ - النصف فرضاً للواحدة إذا<br>انقرضت ولم يكن معها من يعصبها<br>وليس هناك فرع وارث مذكر أعلى<br>منها درجة أو بنت صلية أو بنت<br>ابن أعلى منها درجة . |  |
|                                |             | ٢ - الثلثان فرضاً للثنتين فأكثر<br>بنفس الشروط السابقة في الواحدة .  | تجيب عن الميراث<br>في بعض الحالات<br>ولكنها إذا<br>حجبت تستحق<br>وصية واجبة<br>فهي دائماً لها<br>انصيب سواء من<br>طريق الميراث أو<br>من طريق الوصية<br>الواجبة |
|                                |             | ٣ - السدس فرضاً للواحدة أو<br>الأكثر مع الصلية التي ورثت<br>النصف فرضاً أو مع بنت ابن أعلى<br>منها درجة ولم يوجد معها معصب .                         |  |
|                                |             | ٤ - التعصيب إذا كان معها ابن<br>ابن في درجتها مطلقاً أو أنزل منها<br>بشرط أن تكون محتاجة إليه وليس<br>للمتوفى فرع وارث مذكر أعلى<br>منها درجة .      |  |
|                                |             | ٥ - تجيب بالصليتين ويبقى الابن<br>الأعلى منها درجة إذا لم يوجد معها<br>معصب .  |  |
|                                |             | ٦ - تجيب بالفرع الوارث<br>المذكر الأعلى منها درجة .  |  |

| الوارث   | حالاته     | البيان   | ملاحظات                                 |
|----------|------------|--|---|
| الأب (١) | ثلاث حالات | ١ - السدس فرضا مع الفرع<br>الوارث المذكور كالابن وابن الابن<br>وإن نزل .<br>٢ - السدس فرضا والباقي تمصيبا<br>مع الفرع الوارث المؤنت كالبنات<br>وبنت الابن وإن نزل .<br>٣ - التمصيب المحض عند هدم<br>الفرع الوارث مطلقا .   | لا يجب من<br>الميراث بحال<br>من الأحوال |
| الأم     | ثلاث حالات | ١ - السدس فرضا مع الفرع<br>الوارث مطلقا أو مع اثنين فأكثر<br>من الإخوة والأخوات مطلقا<br>ولو كانوا محجوبين .<br>٢ - ثلث كل التركة عند عدم الفرع<br>الوارث أو عدم وجود الاثنين من<br>الإخوة والأخوات وعدم انحصار<br>الإرث في الأبوين وأحد الزوجين .<br>٣ - ثلث الباقى من التركة بعد<br>فرض أحد الزوجين إذا انحصر<br>الميراث في الأبوين وأحد الزوجين<br>ولم يكن هناك اثنان من الإخوة<br>والأخوات . | لا يجب من<br>الميراث حجب<br>حرمان       |

(١) ذكر الأب هنا وإن كان حصبة لكونه قد يرث بالفرض .

| الوارث   | حالته                            | البنان   | ملاحظات             |
|--|----------------------------------|--|---------------------|
| الأخ<br>لأم<br>والأخت<br>لأم<br>والأخوة<br>والأخوات<br>لأم | ثلاث<br>حالات                    | ١ - السدس الواحد مذكراً أو<br>مؤثراً إذا لم يكن محجوباً .<br>٢ - الثلث للأكثر من واحد<br>ذكوراً أو إناثاً أو مختلطين يقسم<br>بينهم بالتساوي للذكر مثل الأنثى<br>إذا لم يكن هناك حجب .<br>٣ - الحجب بالفرع الوارث<br>مطلقاً وبالأصل الوارث المذكر .   | يحجبون حجب<br>حرمان |
| الجد<br>الصحيح   | خمس<br>حالات<br>طبقاً<br>للقانون | ١ و ٢ و ٣ حالات الأب الثلاث<br>السابقة عند عدم وجود الأب .<br>٤ - الحجب بالأب وبالجد<br>الصحيح الأقرب منه .<br>٥ - الأفضل من المقاسمة أو السدس<br>مع من يرث من الإخوة والأخوات<br>الأشقاء أو لأب بالتعصيب والأفضل<br>من إرثه الباقي بالتعصيب أو السدس<br>مع الأخوات الأشقاء أو لأب<br>اللاتي يرثن بالفرع . | يحجب حجب<br>حرمان   |
| الجددة<br>الصحيحة<br>أو<br>الجدات<br>الصحيحات              | حالتان                           | ١ - السدس للواحدة أو الأكثر<br>إذا كن متساويات في الدرجة أيويات<br>أو أميات إذا لم يكن هناك حجب .<br>٢ - الحجب مطلقاً بالأم وبالجددة<br>القربى وحجب الأبوة بالأب وبالجد<br>الذي تدلى به .  | تحجب حجب<br>حرمان   |

| الوارث                                  | حالاته       | اليسان   | ملاحظات               |
|---|--------------|--|-----------------------|
| الأخت<br>التيقة<br>والأخوات<br>الشقيقات | خمس<br>حالات | ١ - النصف فرضاً لواردة إذا لم يكن معها من يعصها أو يعصير معه عصبة أو يعجبها .  | تعجب حجب<br>حجب حرمان |
|   |              | ٢ - الثلثان فرضاً للأكثر من واحدة إذا لم يكن معهن من يعصهن أو يعصير معهن عصبة أو يعجبهن .  |                       |
|   |              | ٣ - التعصيب بالغير إذا وجد معها أخ شقيق سواء كانت واحدة أو أكثر وسواء كان الأخ واحداً أو متعدداً بشرط عدم وجود حاجب (١) .                  |                       |
|   |              | ٤ - التعصيب مع الغير واحدة أو أكثر إذا وجد معها فرع وارث مؤنت كالبنات وبنت الابن وإن نزل فتأخذ الباقي بعد أصحاب الفرض بشرط عدم وجود حاجب . |                       |
|   |              | ٥ - تعجب بالفرع الوارث المذكور وبالأب بالاتفاق وفي حجبها بالمجد خلاف ، واختار القانون عدم - حجبها - وهو ما نسير عليه .                     |                       |

(١) وفي هذه الحالة قد تشارك الإخوة والأخوات لأم في الثلث وذلك إذا وجد معها أخ شقيق ولم يبق شيء بعد استيفائه أصحاب الفروض فروضهم (المسألة المشتركة) .



| الوارث                          | حالاته       | البيان   | ملاحظات  |
|---------------------------------|--------------|--|----------|
| الأخت<br>لاب<br>والأخوات<br>لاب | سبع<br>حالات | ١ - النصف للواحدة عند عدم<br>الأخت الشقيقة أو من يصحبها أو<br>تصبر معه عصبة أو يحجبها ،<br>٢ - الثلثان للثنتين فأكثر عند<br>عدم الأخت الشقيقة أو المعصب أو<br>الحاجب . |          |
|                                 |              | ٣ - السدس فرساً للواحدة<br>فأكثر مع الأخت الشقيقة التي<br>ورثت فرساً النصف بشرط عدم<br>وجود المعصب أو الحاجب .   | تعجب حجب |
|                                 |              | ٤ - التعصيب بالغير إذا وجد<br>مها أخ لاب سواء كانت واحدة أو<br>أكثر وسواء كان الأخ لاب واحداً<br>أو متعدداً بشرط عدم وجود<br>حاجب .                                    | حرمان    |
|                                 |              | ٥ - التعصيب مع الغير واحدة<br>أو أكثر إذا وجد معها فرع وارث<br>مؤنث كالبنات وبنت الابن وإن<br>نزل فتأخذ الباقي بعد أصحاب<br>الفروع بشرط عدم وجود<br>حاجب .             |          |

| الوارث | حالته | اليان   | ملاحظات |
|--------|-------|---|---------|
|        |       | ٦ - تحجب بالاختين الشقيقتين<br>اللتين وورثتا الثلثين إذا لم يكن معها<br>أخ لأب يعصها .  |         |
|        |       | ٧ - تحجب بالفرع الوارث<br>المذكر وبالأب وبالأخ الشقيق<br>وبالأخت الشقيقة إذا صارن عصبة<br>مع الفرع المؤنث الوارث سواء<br>وجد معها أخ لأب أولاً وفي حجبتها<br>بالجد خلاف واختار القانون عدم<br>- حجبتها به ، وهو ما ليس عليه . |         |

## الفصل الثالث

### العصبات النفسية

بعد أن بينا النوع الأول من أنواع الإرث وهو الإرث بطريق الفرض ، وجب علينا أن بين النوع الثاني من أنواع الإرث وهو الإرث بالتعصيب النفسي والورثة الذين يرثون به هم العصبات النفسية . والعصبات النفسية هم أقارب الميت المذكور ومن ينزل منزلتهم من الإناث الذين لا تتوسط بينهم وبين الميت أنثى وحدها كالابن وابن الإبن والأب والجد والأخ الشقيق وابنه والأخ لأب وابنه والعم وفروعه الذكور والبنت مع الابن والأخت الحقيقية مع الأخ الشقيق والأخت لأب مع الأخ لأب والأخت الشقيقة أو لأب مع الفرع المأثرت الوارث بالفرض .

والعصبة النفسية تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

( ١ ) عصبة بالنفس . ( ٢ ) عصبة بالغير . ( ٣ ) عصبة مع الغير

العصبة بالنفس : هو كل ذكر ينسب إلى الميت لا بواسطة الأنثى

وحدها سواء انتسب إليه مباشرة بدون واسطة أصلاً كالأب والابن ، أو انتسب إليه بذكر فقط كالأخ لأب وابنه والعم لأب وابنه أو بذكر وأنثى كالأخ الشقيق وابنه والعم الشقيق وابنه . أما إذا انتسب إلى الميت بأنثى فقط فلا يكون عاصباً ، بل قد يكون صاحب فرض كالأخ لأم أو من ذوى الأرحام كابن البنت وأنى الأم . كذلك إذا كان القريب من الإناث كالبنت وبنت الابن فإنه لا يكون عاصباً بالنفس ، وسمى هذا النوع من العصبات النفسية عصبة بالنفس لأن عصبته ثابتة له بقرابته لذاته لا بقرابة غيره .

## أصناف العصبية بالنفس

والعصبية النسبية بأنفسها أصناف جاءت نتيجة تنوع الجهات التي تربطهم بالميت . ولقد اختلف الفقهاء في عددها تبعاً لاختلافهم في جعل الجد كالأب من حيث حجبه للإخوة أو عدم جعله حاجباً للإخوة ، بل يفترك معهم بحيث لا يقل نصيبه عن السدس . فنرى من العلماء أنه يجب الإخوة كالأب جعل الأصناف أربعة وميراثهم حسب الترتيب الآتي : (١) فروع الشخص الذكور وم ابنه وابن ابنه وإن نزل . (٢) أصوله وم الأب والجد الصحيح وإن علا . (٣) فروع أبيه الذكور وم الإخوة الأشقاء أو لأب وأبناؤهم وإن نزلوا . (٤) فروع الجد الصحيح الذكور وم أعمام الميت وأعمام أبيه وأعمام جده سواء أكانوا أعماماً أشقاء أو لأب وأبناؤهم وإن نزلوا . فهذه العصبية بالنفس بناء على هذا ما يأتي :

( ١ ) جهة البنوة المباشرة أو بواسطة . ( ٢ ) جهة الأبوة المباشرة أو بواسطة . ( ٣ ) جهة الأخوة وفروعها . ( ٤ ) جهة العمومة بأصنافها الثلاثة<sup>(١)</sup> وفروعها وهي مرتبة بهذا الترتيب .

وأما من رأى من العلماء أن الجد لا يقوم مقام الأب في حجب الإخوة وأنه يفترك معهم جعل أصناف العصبية بالنفس خمسة وميراثهم حسب الترتيب الآتي :- ( ١ ) فروع الشخص الذكور وإن نزلوا ( ٢ ) الأب . ( ٣ ) الجد وإن علا مع الإخوة لابوين أو لأب . ( ٤ ) فروع الأخوة وم الذكور من أبناء الأخوة الأشقاء أو لأب وإن نزلوا . ( ٥ ) فروع الجد

---

(١) الأصناف الثلاثة للأعمام هم أعمام الميت الأشقاء أو لأب ، وأعمام أب الميت ، وأعمام جده .

الذكور وهم أعمام الميت الأشقاء أو لأب وأبناؤهم وإن نزلوا ، وأعمام أبي الميت وأبناؤهم وإن نزلوا ، وأعمام جده وأبناؤهم وإن نزلوا . وهذا ما تختاره ونسير عليه .

وهذه الأصناف مرتبة بهذا الترتيب . فقدم البنون على الأب بالنص . لأن الله جعل الأب مع الابن صاحب فرض قال تعالى « ولا يويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » ولم يجعل للابن سهما مقدراً فتعين الباقي له . فدل ذلك على أن الابن مقدم على الأب في المصوبة . كما أن ابن الابن وإن نزل هو ابن ، وعلى ذلك يقدم على الأب . وأيضاً لأن الإنسان يؤثر ولده على والده ويختار صرف ماله له ولاجله يدخر ماله عادة . قال عليه آهله والسلام « الولد مبخنة مجنة » أى أن الولد يحمل أبويه على البخل وإيتار البقاء لأجله . ولأن البنين فروع الميت والأب أصله واتصال الفرع بأصله أظهر من اتصال الأصل بفرعه . وكلما قربت درجة الفروع قوى الاتصال وزادت الرغبة في الإيتار<sup>(١)</sup> .

وقدم الأصل وهو الأب على الإخوة لأن إرثهم مشروط بالكلالة وهم عدم الوالد والولد فهم لا يرثون مع الأب فكان الأب أقوى منهم فيقدم في المصوبة عليهم . وتساوى الجد مع الإخوة عند من شرّكهم في الميراث لاستواء قرابتهما إلى الميت . وقدم الجد والإخوة على بنى الإخوة لأنهم أقرب منهم . وقدم بنو الإخوة على الأعمام لأنهم أقرب منهم .

### كيفية توريث العصابات بالنفس

إذا وجد واحد فقط من العصابات بالنفس من أى جهة أخذ كل التركة ،

(١) واجمع تعيين الحقائق الزيلعى ج ٦ ص ٢٣٨ .

إذا انفرد ولم يكن معه صاحب فرض ، وأخذ الباقي منها بعد سهام أصحاب الفروض الوارثين معه ، وإذا استغرقت أوصياء أصحاب الفروض غير المحجوبين بالوارث كل التركة ، فلا ميراث للعاصب بالنفس ، فإذا ماتت امرأة عن ابنتها فقط أو أبيها فقط أو أخيها الشقيق فقط أو ابن عمها الشقيق فقط ، ورث هذا الوارث كل التركة . ولو مات شخص عن زوجة وبنات وأخ شقيق ، أخذت الزوجة الثمن فرضاً والبنات النصف فرضاً والأخ الشقيق الباقي تعصيباً . ولو توفيت الزوجة عن زوجها وأختها الشقيقة وأخيها لأب ، ورث الزوج النصف فرضاً والأخت الشقيقة النصف فرضاً والأخ لأب الباقي تعصيباً ، ولا باقى فلا شيء للأخ لأب لأن فرض الزوج والأخت الشقيقة استوعبا كل التركة . ولو توفى شخص عن أب وأم وبناتين وابن ابن ، فشكل من الأبوين السدس فرضاً والبناتين الثلثان فرضاً فاستغرقت الفروض التركة فلا شيء لابن الابن الذى يرث الباقي تعصيباً ولا باقى فلا شيء له بطريق الميراث<sup>(١)</sup> .

وإذا وجد من العصبات بالنفس أكثر من واحد فإن اختلفوا فى الجهة كان الميراث حسب الترتيب السابق ذكره ، فتقدم جهة البوة على ما بعدها من الجهات فإن لم يوجد فرع وارث ، ذكر يقدم الأب على من بعده فإن لم يوجد فالجد مع الإخوة الأشقاء أو لأب<sup>(٢)</sup> فإن لم يوجد ففروع الإخوة الأشقاء أو لأب المذكور فإن لم يوجد ففروع الجد . ويسمى هذا تقديماً بالجهة . هذا

---

(١) حقيقة لا شيء له ميراثاً ولكن له وصية واجبة بنص قانون الوصية كما سنوضح ذلك فيما بعد .

(٢) وهذا حسب ما رجحناه من أن الإخوة الأشقاء أو لأب يرثون مع الجد ولا يصحهم ، أما على رأى الآخر فإن الجد يقدم على الإخوة الأشقاء أو لأب . فإن لم يوجد فالإخوة الأشقاء أو لأب .

مع ملاحظة أن تقديم جهة البنوة على جهة الأبوة إنما هو في الإرث بالنسب فلا يمنع أن كلام الأب والجديث بالفرض مع الابن وابن الابن مهما نزلت درجته .

أما إذا اتحدوا في الجهة كان الترجيح بينهم بالدرجة ، فيقدم في الإرث أقربهم درجة إلى الميت . ففي ابن وابن ابن الميراث كله الابن ولا شيء لابن الابن من الحركة بطريق الإرث<sup>(١)</sup> ، وفي أخ لأب وابن أخ شقيق الميراث كله للأخ لأب ولا شيء لابن الأخ الشقيق ، وفي عم للميت وابن عم يقدم العم على ابن العم فالميراث للعم ولا شيء لابن العم ، ويسمى هذا تقدماً بالدرجة . والدليل على ذلك أن صاحب الدرجة القريبة هو الذي يدلى صاحب الدرجة البعيدة به إلى الميت ، وكل من يدلى إلى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص .

وإذا اتحدوا في الجهة والدرجة كان الترجيح بقوة القرابة ، فيقدم من كان ذا قرابتين على من كان ذا قرابة واحدة ، فيقدم الأخ الشقيق على الأخ لأب ، والعم الشقيق على العم لأب ، وابن الأخ الشقيق على ابن الأخ لأب ، وابن العم الشقيق على ابن العم لأب ، ويسمى هذا تقدماً بقوة القرابة .

والتقديم بقوة القرابة لا يتأخر في جهتي البنوة والأبوة فلا يتصور بينهما ، وإنما يتأخر في جهتي الإخوة والعمومة ، والدليل على تقديم صاحب القرابتين على القرابة الواحدة إذا اتحدت الجهة والدرجة ، فذلك راجع إلى أنه أولى من ذي القرابة الواحدة لقول الرسول عليه السلام : أعطوا أصحاب الفروض فروضهم فما بقي فلكولي ذكر ، ، ولا شك أن ذا القرابتين أولى من ذي القرابة الواحدة .

---

(١) وإن كان لابن الابن في هذه الحالة وصية واجبة بنص القانون .

فلذا اتحدوا في الجهة والدرجة وقوة القرابة ورثوا جميعاً تمصياً  
واشتركوا في الميراث بالسوية بينهم ، فإذا كان للبيت ثلاثة أبناء أو أربعة  
أبناء أو أكثر من ذلك أو أقل ، اقتسموا للتركة كلها إن لم يكن هناك  
أصحاب فروض ، أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض الوارثين معهم بحسب  
عدد رؤوسهم .

وعلى ذلك فتقدم بعض العصبات النسبية بالنفس على بعض في الإرث  
بالتمصيب إذا وجد منهم اثنان أو أكثر ، قد بنى على ثلاثة أمور مرتبة  
وهي : أولاً : الجهة ، ثم ثانياً : قرب الدرجة ، ثم ثالثاً : قوة القرابة ، فإن  
تساووا في الجهة والدرجة وقوة القرابة قسم الميراث بينهم بالسوية ، والدليل  
على ميراث العصة النسبية بهذه الكيفية قول الرسول صلى الله عليه وسلم  
« أخفوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر » ، فأخر العاصب النسبي  
على صاحب الفرض بهذا الحديث ، وذلك لأنه لو قدم العاصب النسبي على  
صاحب الفرض لأخذ المال كله فلم يبق شيء لصاحب الفرض ، وليس  
معنى هذا أن صاحب الفرض أقوى من العاصب مطلقاً لأنه قد يحجب العاصب  
صاحب الفرض بحسب حرمان<sup>(١)</sup> ، أو حجب نقصان<sup>(٢)</sup> ، في كثير من  
الصور كما سنتبين ذلك عند دراستنا للحجب .

وعلى ذلك فالترتيب بين العصبات وبين أصحاب الفروض إنما هو  
ترتيب في تقسيم التركة لا في الاستحقاق ، بمعنى أن أصحاب الفروض

(١) ومن أمثلة ذلك حجب الأب للأخوات الأشقاء أو لأب ، وحجب الأخ  
الشقيق للأخت لأب وهكذا .

(٢) ومن أمثلة ذلك حجب الابن الزوج من النصف إلى الربع ، والزوج من  
الربع إلى النصف .



يعطون أولا إذا لم يكن فيهم محجوب بالمصبة ، ثم يعطى الباقي للمصبات .

ولقد تناول القانون المصبات بالنفس وترتيبهم وكيفية ميراثهم في المواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ . فقد نصت المادة ١٦ : « إذا لم يوجد أحد من أصحاب الفروض أو وجد ولم تستغرق الفروض التركية ، كانت التركية أو ما بقى منها بعد الفروض للمصبة من النسب . والمصبة من النسب ثلاثة أنواع : ( ١ ) عصبية بالنفس . ( ٢ ) عصبية بالنير . ( ٣ ) عصبية مع الغير .

وقد نصت المادة ١٧ : « العصبية بالنفس جهات أربع مقدم بعضها على بعض في الارث على الترتيب الآتى : - ( ١ ) البنوة وتشمل الابناء وأبناء الابن وإن نزل . ( ٢ ) الأبوة وتشمل الأب والجد الصريح وإن علا . ( ٣ ) الأخوة وتشمل الأخوة لأبوين والأخوة لأب وأبناء الأخ لأبوين وأبناء الأخ لأب وإن نزل كل منهما . ( ٤ ) العمومة وتشمل أعمام الميت وأعمام أبيه وأعمام جده الصحيح وإن علا سواء كانوا لأبوين أم لأب وأبناء من ذكروا وأبناء أبنائهم وإن نزلوا » .

ونصت المادة ١٨ : « إذا انحلت المصبة بالنفس في الجهة كان المستحق للإرث أقرهم درجة إلى الميت فإذا اتحدوا في الجهة والدرجة كان التقديم بالقوة فمن كان ذا قرابتين للميت قدم على من كان ذا قرابة واحدة فإذا اتحدوا في الجهة والدرجة والقوة كان الإلوث بينهم على السواء » .

### أمثلة على ميراث العصبية بالنفس

( ١ ) توفي شخص عن زوجة وأخت شقيقة وعم شقيق وعم لأب وابن عم شقيق وترك ٤ فداناً .

الحل

| الزوجة                   | الأخت الشقيقة       | هم شقيق   | عم لأب                      | ابن العم الشقيق            |
|--------------------------|---------------------|-----------|-----------------------------|----------------------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضاً      | $\frac{1}{2}$ فرضاً | ق . ع     | محجوب بالعم                 | محجوب بالعم                |
| لعدم وجود لانفرادها وعدم | لأنه أولى           | لأنه أولى | الشقيق لأنه الشقيق لأن العم | والإن أعمد معه الشقيق أقرب |
| فرح وارت وجود من         | ذكر                 | في الجهة  | والدرجة إلا                 | أقوى قرابة                 |
| يعصبا ولا من             | يعصبا               |           | أن العم الشقيق              |                            |

أصل المسألة من ٤ أسهم ، للزوجة سهم واحد وللأخت الشقيقة سهمان  
والعم الشقيق الباقي وهو سهم .

|  |                          |
|--|--------------------------|
| قيمة السهم   | $40 \div 4 = 10$ أفدنة   |
| نصيب الزوجة  | $10 \times 1 = 10$ د     |
| نصيب الأخت الشقيقة                                 | $10 \times 2 = 20$ فدناً |
| نصيب العم الشقيق                                   | $10 \times 1 = 10$ أفدنة |
| (٢) توفي شخص عن بنت وبنت ابن وابن ابن وأب وأخ شقيق |                          |
| والزكاة ٦٠٠٠ جنيه .                                |                          |

الحل

| البنت                 | بنت الابن           | ابن الابن  | الأب                | الأخ الشقيق      |
|-----------------------|---------------------|------------|---------------------|------------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضاً   | $\frac{1}{2}$ فرضاً | ق . ع      | $\frac{1}{2}$ فرضاً | محجوب بابن ابن   |
| لانفرادها             | لعدم وجود من        | لأنه أولى  | ولا يرث الأب        | الابن لأن جهة    |
| وعدم وجود يعصبا ووجود | ذكر                 | شياً بطريق | التحصيص لأن جهة     | البنوة مقدمة على |
| من يعصبا بنت          | صلية                | ورثت فرضاً | البنوة مقدمة على    | جهة الإخوة       |
|                       | النصف               |            | جهة الأبوة          |                  |

أصل المسألة من ٦ أسهم للبنت ٣ أسهم ولبنات الابن سهم وللأب سهم  
والباقي وهو سهم لابن ابن الابن .

قيمة السهم  $6000 \div 6 = 1000$  جنيه

• نصيب البنت  $3 \times 1000 = 3000$  •

• بنت الابن  $1 \times 1000 = 1000$  •

• الأب  $1 \times 1000 = 1000$  •

• ابن ابن الابن  $1 \times 1000 = 1000$  •

## العصبة بالغير

العصبة بالغير هي كل أثنى (١) صاحبة فرض وجد منها ماعب بالنفس في جهتها ودرجتها وقرة قرابتها ، فترت في هذه الحالة بالتعصيب لا بالفرض ، ولا يستثنى من ذلك إلا حالة واحدة وهي حالة بنت الابن التي لا يكون لها فرض لوجود بنتين صليتين ورتنا الثلثين فيعصبها ابن ابن الابن الأزل منها درجة ، وذلك لاحتياجها إليه وقد بينا ذلك فيما سبق .

وتنحصر العصبة بالغير في أربع من النساء وهن :

(١) البنت الصلية .

(٢) بنت الابن مهما نزل .

(٣) الأخت الحقيقية .

(٤) الأخت لأب . سواء أكانت كل منهن واحدة أم أكثر من واحدة ، وهؤلاء الأربع من الإفاث من أصحاب القروض النسبية يصرن عصبة بالغير ويرثن بالتعصيب لا بالفرض إذا وجد معهن من يعصبن من المذكور ، والمعصب لكل منهن هو الماعصب النسبي بالنفس المتحد منها في جهة القرابة وفي درجتها وفي قوتها وهو الابن مع البنت الصلية ، والأخ الشقيق مع الأخت الشقيقة ، والأخ لأب مع الأخت لأب ، ماعدا بنت الابن فيعصبها إما في درجتها ( ابن ابن ) وهذا في جميع الأحوال أو أنزل منها درجة ( ابن ابن ابن ) وهذا لا يعصبها إلا إذا احتاجت إليه .

(١) الأثنى ليست عصبة حقيقة لأن العصبة إنما سمي عصبة لقوته والحصول لقتاصره به ولا يحصل التناصر بالأثنى وإنما صارت عصبة تبعاً أو حكماً في حق الإثرت فقط ، وذلك لضرورة لأنها لو لم تصر عصبة لورثت أكثر من الذكر فرعاً ، بل قد رت فرضها ولا يثبت لذكر شيء ، لذلك صارت عصبة لضرورة .

ولا يتحقق التعصيب بالغير إلا إذا توافرت الشروط الآتية :

١ - أن تكون الآثى صاحبة فرض ، فن لا فرض لها من الإناث لا تصير عصبة بالغير ، ولو وجد معها عاصب بالنفس في درجتها وقوة قرابتها وجهتها . فالعمة الشقيقة لا تصير عصبة بالعم الشقيق ، ومثلها العمة لأب مع العم لأب ، وكذلك بنت الأخ الشقيق لا تصير عصبة مع ابن الأخ الشقيق ، ومثلها بنت الأخ لأب مع ابن الأخ لأب . لأن هؤلاء الإناث لا فرض لهن لأنهن من ذوات الأرحام ، فهن يرثن بالرحم لا بالفرض .

٢ - أن يكون العاصب بالنفس متحداً مع الآثى صاحبة الفرض في جهة القرابة ، فلا تعصب للبنت الصلبية ولا بنت الابن بالأخ الشقيق ، وذلك لاختلاف الجهة .

٣ - أن يكون العاصب بالنفس في درجتها بعد اتحادهما في الجهة ، فلا يعصب ابن الابن البنت الصلبية ، ولا ابن الأخ الشقيق الأخت الشقيقة ، وذلك لاختلافهما في الدرجة ، ولا يستثنى من ذلك إلا بنت الابن مع ابن ابن الابن الأنزل منها درجة ، وقد بينا ذلك .

٤ - أن يكون العاصب بالنفس في قوة الآثى صاحبة الفرض بعد اتحادهما في جهة القرابة ودرجتها ، فلا يعصب الأخ لأب الأخت الشقيقة .

طريقة ميراث العصبة بالغير : أن الآثى صاحبة الفرض واحدة كانت أو أكثر التي صارت عصبة بالغير ، ترث بالتعصيب مع ذلك الغير الذي عصبا ، فتكون التركة كلها إذا لم يكن هناك أصحاب فروض ، أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض من المذكور والإناث اللاتي صرن عصبة بهم للذكر مثل حظ الأنثيين .

وإذا استغرقت الفروض كل العركة ولم يبق منها شيء فلا شيء للعصبة بالغير طبقاً للقاعدة العامة في توريث العصابات النسبية<sup>(١)</sup>.

ويسمى هذا النوع من العصابات النسبية عسبة بالغير لأن العسوبة ليست بنفس القرابة الميت ، وإنما بسبب وجود الغير وهو العاصب بنفسه .

والدليل على ثبوت العسبة بالغير وميراثها قوله تعالى في شأن الأولاد : « بوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » ، فلفظ الأولاد في الآية يشمل أولاد المخصص مباشرة ( أولاد الصلب ) وأولاد الأبناء بدلالة اللغة ، وعلى هذا العقد الإجماع . وقوله تعالى في شأن الإخوة والأخوات : « وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » ، فالمراد بالإخوة في الآية الكريمة ، الأخوة والأخوات لأبوين أو لأب<sup>(٢)</sup> ، وقد انعقد الإجماع على ذلك . فتدل هاتين الآيتين على أن الخليط من الذكور والإناث ( أولاداً أو إخوة ) حصبة لأنه لا تحديد لانهبائهم ، وهذا أمانة التعصيب ، كما تدل هاتين الآيتين على توزيع الميراث بين الخليط من الذكور والإناث ( أولاد أو إخوة ) للذكر ضعف الأنثى .

ولقد بين القانون العسبة بالغير في المادة ١٩ ونصها : العسبة بالغير من :

(١) البنات مع الأبناء .

(١) ثبت بالاستقراء أن الفروض لا تستغرق التركة إذا وجدت بلفظ حلبية مع الابن في المسألة فلا بد من أن يبقى شيء منها يرثه بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين فهما لا يحرمان من الميراث أصلاً مهما وجد معهما من الورثة أصحاب الفروض وهم ( الزوج أو الزوجة ، الأب أو الجد ، الأم أو الجدة ) .

(٢) فلا تشمل الآية الإخوة والأخوات لأم ، لأن حكمهم في الإرث بينه قوله تعالى « فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » ، وقد بينا ذلك تفصيلاً فيما سبق .

(٢) بنات الابن وإن نزل مع أبناء الابن وإن نزل إذا كانوا في درجتين مطلقاً أو كانوا أنزل منهم إذا لم يرثن بغير ذلك .

(٣) الأخوات لأبوين مع الأخوة لأبوين والأخوات لأب مع الأخوة لأب . ويكون الإرث بينهم في هذه الأحوال للذكر مثل حظ الأنثيين .

أمثلة على العصبية بالغير

١ - توفي شخص عن زوجة وأخت شقيقة وأخوين لأب وأخت لأب وهم وأم . وترك ٦٠٠٠ جنيه .

الحل

الزوجة      الأخت الشقيقة      الأم      الأخوان لأب      المم  
والأخت لأب

|                     |                     |                     |           |                 |
|---------------------|---------------------|---------------------|-----------|-----------------|
| $\frac{1}{4}$ فرضاً | $\frac{1}{4}$ فرضاً | $\frac{1}{4}$ فرضاً | ع . ق . ع | محجوب بالأخ     |
| لعدم                | لافرادها            | لوجود               | ولا يصب   | لأب لأن جهة     |
| وجود                | وعدم                | اثنين               | الأخ لأب  | الإخوة مقدمة    |
| فرع                 | وجود من             | من                  | الأخت     | على جهة الممومة |
| وارث                | يصبها               | الإخوة              | الشقيقة   |                 |
|                     | ومن                 | لاختلافهما          |           |                 |
|                     | يحبها               | في قسوة             |           |                 |
|                     |                     | الفرابة             |           |                 |

أصل المسألة من ١٢ سهماً للزوجة ٣ أسهم وللأخت الشقيقة ٦ أسهم وللأم سهمان والباقي وهو سهم واحد للأخوين لأب والأخت لأب للذكر مثل حظ الأنثيين .

$$\begin{aligned} \text{قيمة السهم} &= 6000 \div 12 = 500 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الزوجة} &= 3 \times 500 = 1500 \\ \text{نصيب الأخت الشقيقة} &= 6 \times 500 = 3000 \end{aligned}$$

|              |                       |                 |
|--------------|-----------------------|-----------------|
| تقسم على     |                       |                 |
| الأخوين لأب  | $١٠٠٠ = ٢ \times ٥٠٠$ | نصيب الأم       |
| والأخت لأب   | $٥٠٠ = ١ \times ٥٠٠$  | نصيب العم       |
| الذكر مثل حظ | $١٠٠ = ٥ \div ٥٠٠$    | قيمة سهم المصبة |
| الأنثيين     | $١٠٠ = ١ \times ١٠٠$  | نصيب الأخت لأب  |
| فيكون مجموع  | $٢٠٠ = ٢ \times ١٠٠$  | نصيب كل أخ      |
| سهام المصبة  |                       |                 |
| ٥ أسهم       |                       |                 |

٢ - توفيت امرأة عن زوج وبنت وأختين شقيقتين وأربعة إخوة أشقاء وأخوين لأب وأختين لأم، وترك ٤٠ فداناً.

### الحل

|                     |                     |                                      |
|---------------------|---------------------|--------------------------------------|
| الزوج               | البنت               | الأختان الشقيقتان والأربع إخوة أشقاء |
| $\frac{1}{2}$ فرساً | $\frac{1}{2}$ فرساً | ق. ع                                 |
| لوجود الفرع         | لانفرادها وعدم      | لذكر مثل حظ الأنثيين                 |
| الوارث              | وجود من             |                                      |
|                     | يعصبها              |                                      |

|                         |                 |
|-------------------------|-----------------|
| الأخوان لأب             | الأختان لأم     |
| محبوبان بالإخوة الأشقاء | محبوبتان بالفرع |
| لقوة القرابة            | الوارث الموقت   |

أصل المسألة من ٤ أسهم للزوج سهم واحد والبنت سهمان والباقي وهو سهم واحد للإخوة الأشقاء الأربعة وللأختين الشقيقتين لذكر مثل حظ الأنثيين .



قيمة السهم  $= 40 \div 4 = 10$  أفدنة

نصيب الزوج  $= 1 \times 10 = 10$

نصيب البنت  $= 2 \times 10 = 20$  فدانا

نصيب العمة  $= 1 \times 10 = 10$  أفدنة تقسم على الإخوة الأشقاء

والأختين الحقيقيتين للذكر

مثل حظ الأنثيين فيكون

بمجموع سهام العمة

$$10 = 2 + 8$$

قيمة سهم العمة  $= 10 \div 10 = 1$  فدان واحد

نصيب كل أخ شقيق  $= 1 \times 2 = 2$  فدانا

نصيب كل أخت شقيقة  $= 1 \times 1 = 1$  فدان واحد

## العصبة مع الغير

العصبة مع الغير هي كل أنثى صاحبة فرض نصيب عصبة مع أنثى أخرى لانتهار كما تلك المصوبة ، وتنحصر العصبة مع الغير في اثنتين من أصحاب الفروض ، وهما الأخت الشقيقة واحدة أو أكثر ، والأخت لأب كذلك إذا لم يكن مع الأخت صاحب بالنفس يعصبا . ووجدت معها أنثى صاحبة فرض هي فرع الميت كبنته أو بنت ابنه وإن نزل .

### كيفية ميراث العصبة مع الغير :

والعصبة مع الغير لا تفترق في الميراث مع من صارت عصبة معها ( البنت وبنت الابن وإن نزل ) كما في العصبة بالغير ، بل يأخذ أصحاب الفروض فروضهم والباقي تأخذه العصبة ، فإن امتزجت الفروض التركة كلها فلا شيء للعصبة في هذه الحالة . وتعتبر الأخت الشقيقة في هذه الحالة بمنزلة الأخ الشقيق ، فتحجب كل من يحجب الأخ الشقيق من الورثة فلا يرث معها حيثئذ الأخ لأب ولا من بعده من المصوبات النسبية ، كذلك الأخت لأب تعتبر في هذه الحالة بمنزلة الأخ لأب فتحجب من يحجب الأخ لأب من الورثة . والفرق بين العصبة بالغير والعصبة مع الغير أن الغير في العصبة بالغير عاصب بنفسه فتتعدى بسببه المصوبة إلى الأنثى فتكون عصبة تبعاً فيفتقران في حكم المصوبة فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين . وأما الغير في العصبة مع الغير فلا يكون عصبة بنفسه أصلاً حتى تمتدى حصوبته إلى غيره ، بل تكون حصوبة تلك العصبة جهامة لذلك الغير . ففي التعصيب بالغير الغير سبب للعصوبة ، وفي التعصيب مع الغير الغير شرط للعصوبة .

و دليل ميراث العصبة مع الغير ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بنت وبنت ابن وأخت بأن البنت تأخذ النصف وبنت الابن السدس

والباقى للأخت ، فتكون الأخت مع الفرع الوارث عصبة ، يستفاد من الحديث من جهة أنه لم يحدد لها نصيبا بل جعل لها الباقي . وهذا آية كونها عصبة . ومن هنا جاء قول الفقهاء منسوبا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم « اجعلوا الأخوات مع البنات عصبة »<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup> .

كما نص القانون على ميراث العصة مع الغير في المادة ٢٠ ونصها والعصة مع الغير من الأخوات لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الابن وإن نزل ، ويكون لمن الباقي من التركة بعد الفروض . وفي هذه الحالة يتمرون بالنسبة لباقي العصات كالأخوة لأبوين أو لأب ، يأخذون أحكامهم في التقديم بالجهة والدرجة والقوة .

أمثلة على العصة مع الغير

١ - توفيت امرأة من زوج وأم وبنت وأختين شقيقتين وأخ لأب ، وترك ٧٢٠٠ جنيه .

### الحلل

| الزوج              | الأم                         | البنت                            | الأختان الشقيقتان |
|--------------------|------------------------------|----------------------------------|-------------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضا | $\frac{1}{2}$ فرضا           | $\frac{1}{2}$ فرضا               | ق . ح             |
| لوجود الفرع الوارث | لانفرادها وعدم وجود من يعصبا | لوجود الفرع الوارث بالفرض الموزع |                   |

### الأخ لأب

محسوب بالأختين الشقيقتين لأن الأخت

الشقيقتين هنا بمنزلة الأخ الشقيق

(١) المقصود بالأخوات هنا الأخوات الشقيقات أو لأب أما الأخوات لأمن فانهن محسوبن بالفرع الوارث ولو كان مؤثما كما انهن لا يكن عصبة بالغير فلا يكن عصبة مع الغير .  
(٢) تبين الحقائق للزيلي ص ٦٦ ص ٢٢٩ ، أحكام الموارث للإستاذ محمد مصطفى شلي ص ٢١٧ ، أحكام التركات والموارث للرحوم الشيخ (أبو زهرة) ص ٢٠٢ .

أصل المسألة من ١٢ سهماً للزوج ٣ أسهم وللأم سهران ولبنت ٦ أسهم  
وللأختين الشقيقتين الباقي وهو سهم واحد .

|                        |                           |
|------------------------|---------------------------|
| قيمة السهم             | $7200 \div 12 = 600$ جنيه |
| نصيب الزوج             | $3 \times 600 = 1800$     |
| نصيب الأم              | $2 \times 600 = 1200$     |
| نصيب البنت             | $6 \times 600 = 3600$     |
| نصيب الأختين الشقيقتين | $1 \times 600 = 600$      |
| نصيب كل أخت شقيقة      | $2 \div 600 = 300$        |

٢ - توفي رجل عن زوجة وبنت صلبية وبنت ابن وأم وأخت شقيقة  
وهم ، وترك ٨٠٠٠ جنيه .

### الحل

| الزوجة              | البنت               | بنت الابن           | الأم                |
|---------------------|---------------------|---------------------|---------------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضاً | $\frac{1}{2}$ فرضاً | $\frac{1}{2}$ فرضاً | $\frac{1}{2}$ فرضاً |
| لوجود الفرع         | لا أفرادها وعدم     | لعدم وجود من        | لوجود الفرع         |
| الوارث              | وجود من يصبها       | يصبها ولوجود        | الوارث              |
|                     |                     | بنت صلبية ورثت      |                     |
|                     |                     | فرضاً النصف         |                     |

| الأخت العقيقة | المم                       |
|---------------|----------------------------|
| ق . ح         | محبوب بالأخت العقيقة       |
| مع الفرع      | لأنها صارت هنا بمنزلة الأخ |
| الوارث المؤنت | العقيق                     |

أصل المسألة من ٢٤ سهماً للزوجة ٣ أسهم والبنت ١٢ سهماً ولبنات  
الابن ٤ أسهم وللأم ٤ أسهم والباقي وهو سهم واحد للأخت الحقيقية .

|                     |                             |              |
|---------------------|-----------------------------|--------------|
| بمجموع الأسهم       | $24 = 1 + 4 + 4 + 12 + 3 =$ |              |
| قيمة السهم          | $24 \div 4800 =$            | $200 =$ جنيه |
| نصيب الزوجة         | $3 \times 200 =$            | $600 =$      |
| نصيب البنت          | $12 \times 200 =$           | $2400 =$     |
| نصيب بنت الابن      | $4 \times 200 =$            | $800 =$      |
| نصيب الأم           | $4 \times 200 =$            | $800 =$      |
| نصيب الأخت الحقيقية | $1 \times 200 =$            | $200 =$      |

ولو كان في هذه المسألة أخت لأب مكان الأخت الحقيقية والمسألة بحالها  
فلن يتغير شيء غير أن نصيب الأخت الحقيقية تأخذ الأخت لأب .

٣ - توفيت امرأة من زوج وبنتين صليبتين وأم وأخت شقيقة ،  
وتركت ٢٩ فداناً .

الحل

| الزوج               | البنتان الصليبتان   | الأم                |
|---------------------|---------------------|---------------------|
| $\frac{1}{4}$ فرضاً | $\frac{2}{4}$ فرضاً | $\frac{1}{4}$ فرضاً |
| لوجود الفرع         | لتعدد ما وعدم       | لوجود الفرع         |
| الوارث              | وجود من             | الوارث              |
|                     | بعضهما              |                     |

الأخت الحقيقية

ق . ع

مع الفرع الوارث المؤنث  
وهنا لم يبق شيء فلا شيء لها .

أصل المسألة من ١٢ سهماً للزوج ٣ أسهم والبتين ٨ أسهم وللأم  
سهمان ، وبجمع هذه السهام نجد ما ١٣ ، وبذلك تكون المسألة قد طالت  
ويفتج عن هذا أنه لم يبق للأخت الشقيقة شيء لأن ميراثها من طريق  
التعصيب والماعصب يأخذ الباقي إن بقي شيء وهنا لم يبق شيء .

$$\text{قيمة السهم} = 29 \div 13 = 3 \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب الزوج} = 3 \times 3 = 9 \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب البنتين الصليتين} = 8 \times 3 = 24 \text{ فداناً}$$

$$\text{نصيب كل بنت} = 24 \div 2 = 12 \text{ فداناً}$$

$$\text{نصيب الأم} = 2 \times 3 = 6 \text{ أفدنة}$$

## ميراث ذى الجهتين

من يستحق الإرث إما أن يكون استحقاقه للإرث بجهة قرابة واحدة وإما أن يكون استحقاقه بجهتين . فإن كان استحقاقه بجهة قرابة واحدة كجهة النوبة أو الإخوة أو الأبوة أو العمومة أو الزوجية وورث بهذه الجهة فقط ميراثاً واحداً . وإن كان استحقاقه بجهتين فلما أن يكون تعدد الجهة يقتضى تعدد صفة الوارث أو لا يقتضيه ، فإذا كان تعدد الجهة لا يقتضيه تعدد الصفة كالجدّة ذات القرابتين التى هى أم أم الأم ، وفى نفس الوقت هى أم أبى الأب فلا يتعدد ميراث تلك الجدّة ، بل ترث ميراثاً واحداً وتساوى مع الجدّة ذات القرابة الواحدة . لأن تعدد الجهة لا يتعدد معه صفتها التى ترث بها . إذ هى لا ترث إلا بوصف كونها جدّة ، وبهذا لا يكون معنا إلا سبب واحد للإرث كما سبق بيانه فى ميراث الجدّة .

وإن كان تعدد الجهة يقتضى تعدد الصفة وكلتاها موجب لاستحقاق الإرث ، فإما أن تكون كل من الجهتين تقتضى الإرث بالعصوبة أو تكون إحدى الجهتين تقتضى الإرث بالعصوبة والآخرى تقتضى الإرث بالفرض . فإن كان كل من الجهتين تقتضى الإرث بالعصوبة وورث بأقربهما ، وذلك كما إذا ماتت امرأة عن ابن هو ابن عم فإن القرعة تكون له باعتباره ابناً ولا يرث بوصفه ابن ابن العم لأن جهة البنوة مقدّمة على جهة العمومة ، وتتصور تلك الحالة فيما إذا تزوجت امرأة ابن عمها فإن ابنها منه يكون ابن ابن عمها أيضاً .

وإن كانت إحدى الجهتين تقتضى الإرث بالعصوبة والآخرى تقتضى الإرث بالفرض كالزوج الذى هو ابن عم . فإنه بوصف كونه زوجاً يرث بطريق الفرض ، وبوصف كونه ابن عم يرث بطريق التعصيب ، وكذلك أيضاً الأخ لأم الذى هو ابن عم ، فإنه بوصف كونه أخاً لأم يرث بطريق

الفرض بوصف كونه ابن عم يرث بطريق التصيب . ففي هذه الحالة يكون الإرث بالجهتين معاً ما لم يكن هناك حجب لإحدى الجهتين فيرث بالجهة الأخرى ، وذلك كما إذا توفيت امرأة عن زوج هو ابن عمها وأم وأخ لأب ، فالزوج في هذه الحالة يرث بوصف كونه زوجاً ولا يرث بوصف كونه ابن عم لوجود الأخ لأب فهو يحجب من هذه الجهة ، وذلك لأن العصابات بالنفس تقدم فيها جهة الأخوة على جهة العمومة . أو يكون هناك حجب للجهتين معاً فلا يرث إطلاقاً ، كما إذا توفيت امرأة عن بنت وأخ شقيق وأخ لأم هو ابن عم ، فإن الأخ لأم له جهتان كلتاهما موجب لاستحقاقه الميراث ومع ذلك لا يرث شيئاً مطلقاً فإن البنت قد حجبت بوصفه كونه أخاً لأم لأنها فرع وارث ، ويحجب الأخ لأم بالفرع الوارث ، والأخ الشقيق قد حجبه بوصف كونه ابن عم لأن جهة الأخوة في العصابات مقدمة على جهة العمومة .

وقد أخذ الفقهاء بهذا القول ، ولقد سئل على بن أبي طالب رضى الله عنه عن ابني عم أحدهما أخ لأم والأخر زوج فقال : للزوج النصف والأخ لأم السدس وما بقي بينهما نصفين باعتبارهما عصبة . هذا وقد لخص القانون لميراث ذى الجهتين في المادة السابعة فقالت : ... ويكون الإرث بالقرابة بطريق الفرض أو التصيب أو بهما معاً ، أو بالرحم مع مراعاة قواعد الحجب والرد ، فإذا كان لوارث جهتا إرث وورث بهما معاً مع مراعاة أحكام المادتين ٣٧ و ١٤ ، (١) .

(١) أما المادة ١٤ فقد تضمنت العدة ذات الجهتين حيث قالت : للعدة أو الجدات السدس ، ويقسم بينهن على السواء لافرق بين ذات قرابة وذات قرابتين ، ولأما المادة ٣٧ فقد بينت حكم تمدد الجهة في ميراث ذوى الأرحام - كما سنبينه فيما بعد - حيث تقول ولا اعتبار لتعدد جهات القرابة في وارث من ذوى الأرحام إلا عند اختلاف الخبز .



أمثلة على ميراث ذى المجهتين

١ - ماتت امرأة عن زوج هو ابن عم وأخ لام هو ابن عم ، وتركته ٣٠ فدانا .

الحل

الزوج باعتباره زوجاً  $\frac{1}{2}$  فرضاً لعدم وجود فرع وارث ، والأخ لام باعتباره أخاً لام  $\frac{1}{2}$  فرضاً لعدم وجود فرع وارث أو أصل وارث مذكر ، وللزوج والأخ لام باعتبارهما أبناء عم الباقى تعصياً متنافسة بينهما .

فأصل المسألة من ٦ أسهم للزوج ٣ أسهم فرضاً ، وللأخ لام فرضاً سهم واحد ، وللزوج والأخ لام تعصياً الباقى سهمان ، لكل منهما سهم ، وعلى ذلك يكون للزوج ٢ + ١ = ٤ أسهم فرضاً وتعصياً ، وللأخ لام ١ + ٢ = ٣ فرضاً وتعصياً .

قيمة السهم  $30 \div 6 = 5$  أفدنة

نصيب الزوج الذى هو ابن عم  $5 \times 4 = 20$  فدانا

نصيب الأخ لام الذى هو ابن عم  $5 \times 2 = 10$  أفدنة .

٢ - توفي شخص عن زوجة وأم وبنت وأخت شقيقة وأخ لام هو ابن عم ، وتركته ٢٤ فدانا .

الحل

| الزوجة              | الأم                | البنت                        | الأخت الشقيقة          |
|---------------------|---------------------|------------------------------|------------------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضاً | $\frac{1}{2}$ فرضاً | $\frac{1}{2}$ فرضاً          | ق . ح                  |
| لوجود الفرع الوارث  | لوجود الفرع الوارث  | لافرادها وعدم وجود من يعصبها | مع الفرع الوارث المؤقت |

الأخ لام الذى هو ابن عم

محجوب لا يرث شيئاً لا بوصف كونه أخاً لام لوجود الفرع

الوارث ولا بوصف كونه ابن عم لأن الأخت الشقيقة مع

البنت حصبة مع الغير فهى بمنزلة الأخ الشقيق وجهة الأخت

مقدمة على جهة العمومة

أصل المسألة من ٢٤ سهماً للزوجة ٣ أسهم وللأم ٤ أسهم وللبنات ١٢ سهماً وللأخت الشقيقة الباقي وهو ٥ أسهم .

$$\begin{aligned} \text{قيمة السهم} &= 24 \div 24 = \text{فداناً واحداً} \\ \text{نصيب الزوجة} &= 3 \times 1 = 3 \text{ أفدنة} \\ \text{نصيب الأم} &= 4 \times 1 = 4 \text{ أفدنة} \\ \text{نصيب البنات} &= 12 \times 1 = 12 \text{ فداناً} \\ \text{نصيب الأخت الشقيقة} &= 5 \times 1 = 5 \text{ أفدنة} \end{aligned}$$

٣- توفيت امرأة وترك زوجا هو ابن عم وأبناً من هذا الزوج وأما وأخاً شقيقاً وأخاً لأم هو ابن عم ، وترك ٩٦٠ جنيه .

### الحل

| الزوج هو ابن عم          | ابن هو ابن ابن عم      | الأم    | أخ شقيق        |
|--------------------------|------------------------|---------|----------------|
| في فرضا                  | ق . ح                  | في فرضا | محبوب بالابن   |
| باعتباره زوجا ولا شيء له | باعتباره ابناً لأن جهة | لوجود   | لأن جهة البنوة |
| باعتباره ابن عم لوجود    | البنوة مقدمة على       | المرح   | مقدمة على      |
| الابن لأن جهة البنوة     | جهة العمومة            | الوارث  | جهة الأخوة     |
| مقدمة على جهة العمومة    |                        |         |                |

أخ لأم هو ابن عم

محبوب فلا يرث باعتباره أخاً لأم لوجود الفرع  
الوارث ولا باعتباره ابن عم لوجود لوجود الابن لأن  
جهة البنوة مقدمة على جهة العمومة

أصل المسألة من ١٢ سهماً للزوج ٣ أسهم وللأم سهران وللابن الباقي وهو ٧ أسهم .

$$\text{قيمة السهم} = ٩٦٠ \div ١٢ = ٨٠ \text{ جنيه}$$

$$\bullet \text{ نصيب الزوج} = ٣ \times ٨٠ = ٢٤٠$$

$$\bullet \text{ نصيب الأم} = ٢ \times ٨٠ = ١٦٠$$

$$\bullet \text{ نصيب الابن} = ٧ \times ٨٠ = ٥٦٠$$

## الفصل الرابع

### في أصول مسائل الإرث وتصحيحها والحجب

والمول والرد

المبحث الأول

في أصول المسائل واستخراج سهام الورثة وقيمة السهم

ونصيب كل وارث

بعد معرفة أصحاب الفروض والعصبات لابد من معرفة أصل المسألة ،  
ثم استخراج سهام الورثة ، ثم معرفة قيمة كل سهم ، وأخيراً نصيب كل  
وارث من التركة .

أصل المسألة : هو أقل عدد يمكن أن تؤخذ منه سهام الورثة صحيحة  
لا كسر فيها ، فإن كان الوارث واحداً فلا حاجة لاستخراج أصل المسألة  
لأن الواحد يستأثر بكل التركة ، ولا يشارك أحد سواء كان عاصباً كابن  
فيستحق التركة كلها تعصياً ، أو صاحب فرض كنت صليبة فليستحق  
النصف فرضاً والنصف الآخر رداً ، أو ذارحم ولم يوجد وارث غيره  
من أصحاب الفروض أو العصبات ، كخال فيستحق التركة كلها باعتباره من  
ذوي الأرحام .

أما إذا وجد أكثر من واحد من الورثة ، فإن كانوا جميعاً عصبة  
فأما أن يكونوا كلهم ذكوراً أو ذكوراً وإناثاً ، فإن كانوا جميعاً ذكوراً  
كان أصل المسألة هو عدد رؤوسهم . فلو مات شخص عن أربعة أبناء كان  
أصل المسألة من أربعة ، وإن ماتت امرأة عن ثلاثة أخوة أشقاء كان أصل

المسألة من ثلاثة، وإن كانوا ذكراً وأنثى، كان أصل المسألة هو مجموع عدد الورثة من الذكور مضاعفاً مضاعفاً إليه عدد الإناث لأن لكل ذكر سهمين ضعف الأنثى التي لها سهم واحد، فإن كان الورثة ابن وثلاثة بنات كان أصل المسألة من خمسة لابن سهمان وبنات سهم. وإذا كان الورثة ثلاثة أخوة أشقاء وأربعة أخوات شقيقات، كان أصل المسألة من عشرة، للأخ الشقيق سهمان فيكون للأخوة الأشقاء ٦ أسهم، وللأخت الشقيقة سهم واحد فللأخوات ٤ أسهم فيكون المجموع ١٠ أسهم، فهو أصل المسألة.

أما إذا وجد أحد أصحاب الفروض مع المصبات كان أصل المسألة هو مقام الكسر الدال على فرضه. فلو مات شخص عن زوجة وابن كان أصل المسألة من ٨ لأن للزوجة الثمن فرضاً. ولو مات امرأة عن أم وعم وشقيق كان أصل المسألة من ٣ لأن للأم الثلث فرضاً.

وإذا كان في المسألة أكثر من صاحب فرض فسواء كان معهم حصبة أم لا كان أصل المسألة هو أصغر عدد يقبل القسمة على خارج جميع الفروض (المقامات)، وبعبارة أخرى، هو المضاعف المشترك الأصغر لمقامات الكسور الدالة على هذه الفروض. فإذا توفيت امرأة عن زوج وبنات وأم وأب، كان للزوج ١ فرضاً وللبنات ١ فرضاً، وللأم ١ فرضاً وللأب ١ فرضاً والباقي تمصياً إن وجد، وهنا لا باقى فيكون أصل المسألة ١٢، وإذا توفي شخص عن زوجة وبنات وابن وأم وأخ شقيق كان للزوجة ١ فرضاً وللبنات ١ فرضاً ولبنات الابن ١ فرضاً وللأم ١ فرضاً وللأخ الشقيق الباقي تمصياً فيكون أصل المسألة ٢٤.

وقد دل الاستقراء على أن أصول المسائل إذا لم يحصل حول أو رد

ينحصر في سبعة أعداد هي: ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٨ و ١٢ و ٢٤

وتيسر لكل من بعض الفرضين فيجعل أصل المسألة دائماً ٢٤ لقولها انقسمت على مقادير جميع كسور الفروض . ولا شك في أن اتباع هذه الطريقة في طريقة تقسيم التركة أسهل .

استخراج سهام الورثة : وأما استخراج سهام كل وارث من الورثة المستحقين للتركة فإذا كان الوارث صاحب فرض فعدد سهامه من التركة ينتج من قسمة أصل المسألة على مقام كل كسر من أنصباء الورثة وضرب الناتج في بسط الكسر فينتج عدد سهامه ، وإذا كان عاصباً وبقي له شيء من التركة فعدد سهامه هو الباقي من أصل المسألة بعد طرح مجموع سهام أصحاب الفروض من أصل المسألة . فإذا توفي شخص عن زوجة وبنت وبنت ابن وأم وأخ شقيق كان للزوجة ١ فرضاً وللبنت ١ فرضاً ولبنات الابن ١ فرضاً وللأم ١ فرضاً وللأخ الشقيق الباقي تعصياً . فأصل المسألة ٢٤ . ولإيجاد أسهم الزوجة قسم ٢٤ على ٨ ونضرب في ١ فينتج ٣ أسهم هي نصيب الزوجة ويمثل هذه الطريقة يمكن استخراج عدد أسهم البنت ١٢ سهماً ، وكذلك بنت الابن ٤ أسهم والأم ٤ أسهم . فإذا أردنا سهام الأخ الشقيق العاصب نجمع سهام أصحاب الفروض  $٣ + ١٢ + ٤ + ٤ = ٢٣$  ونطرح المجموع ٢٣ من أصل المسألة ٢٤ فينتج (١) سهم واحد ، فيكون هو نصيب الأخ الشقيق .

استخراج قيمة السهم : ولمعرفة قيمة السهم ، نقسم التركة على أصل المسألة فينتج قيمة السهم . ففي المسألة السابقة إذا كانت التركة ٢٤ فدأناً فتكون قيمة السهم  $٢٤ \div ٢٤ = ١$  فدأناً واحداً .

بيان نصيب كل وارث : ولمعرفة نصيب كل وارث نضرب عدد السهام التي استحقها كل وارث في قيمة كل سهم فينتج نصيب كل وارث ، ففي المسألة السابقة يكون تكلتها كما يلي :

|               |   |   |   |    |   |    |           |
|---------------|---|---|---|----|---|----|-----------|
| نصيب الزوجة   | = | ١ | × | ٣  | = | ٣  | أفدنة     |
| و البنت       | = | ١ | × | ١٢ | = | ١٢ | فداناً    |
| و بنت الابن   | = | ١ | × | ٤  | = | ٤  | أفدنة     |
| و الأم        | = | ١ | × | ٤  | = | ٤  | أفدنة     |
| و الأخ الشقيق | = | ١ | × | ١  | = | ١  | فدان واحد |

وبهذه الطريقة تحل جميع مسائل الميراث .

### المبحث الثاني في تصحيح المسائل

إذا كان المستحقون للزكاة أنواعاً وكان عدد سهام كل فريق منهم يقبل القسمة على أفرادها قسمة صحيحة بدون كسر سميت المسألة صحيحة لعدم الكسر في قسمة السهام ، مثال ذلك توفي رجل عن أب وأم وأربعة أبناء فلاب السدس فرحاً وللأم السدس فرحاً والباقي تعصيباً للأبناء الأربعة فأصل المسألة من ستة أسهم : للأب سهم ، وللأم سهم ، وللأبناء الأربعة الباقي وهو أربعة أسهم وهي منقسمة عليهم قسمة صحيحة وهنا توزع الزكاة دون تصحيح .

وقد لا تقبل السهام القسمة على أصحابها إلا بكسر وحينئذ ينبغي تصحيح المسألة . فقد يكون بين عدد روس الورثة وبين السهام تباين ، وقد يكون بينها تداخل أو توافق ، فإذا كان تباين تباين فعرض عدد الروس في سهامين وفي سهام كل فريق وفي أصل المسألة مثال ذلك لو توفي شخص عنه بنت وأم وأب فلاب البنات الثلثان وللأم السدس وللأب السدس ، وأصل المسألة من ستة أسهم ، البنات ٤ أسهم وللأب سهم وللأم سهم .

ف نجد أن هناك تبايناً بين عدد سهام البنات ٤ أسهم وبين عدد روسهن

رءوس' فنضرب هنا عدد الرؤوس وهو ٥ × عدد سهام البنات وفي سهم الأم وفي سهم الأب وفي أصل المسألة فيصبح أصل المسألة من ٣٠ سهماً ونصيب البنات ٢٠ سهماً ونصيب كل بنت ٤ أسهم ونصيب الأب ٥ أسهم ونصيب الأم ٥ أسهم. وإن كان بين عدد الرؤوس والسهام تداخل قسمنا عدد الرؤوس على السهام والناتج نضربه في السهام وفي سهام كل فريق وفي أصل المسألة ، مثال ذلك لو توفي شخص عن ٨ بنات وأم وأب ، فأصل المسألة من ٦ أسهم للبنات ٤ أسهم وللأب سهم وللأم سهم ، وهنا بين سهام البنات ٤ وبين عدد رؤوسهن ٨ تداخل فتقسم عدد الرؤوس على السهام فالناتج ٢ نضربه في سهام كل وارث وفي أصل المسألة فتكون سهام البنات بعد هذه العملية ٨ أسهم ونصيب كل بنت سهمان وسهام الأم سهمان وسهام الأب سهمان ، وأصل المسألة ١٢ سهماً .

وإن كان بين عدد الرؤوس والسهام توافق فأتى بالقاسم المشترك ونقسم عدد الرؤوس عليه والناتج نضربه في أصل المسألة وفي عدد سهام كل فريق مثال ذلك : توفي شخص عن ٦ بنات وأم وأب فأصل المسألة من ٦ أسهم للبنات أربعة أسهم وللأم سهم وللأب سهم وهنا بين سهام البنات ٤ وعدد الرؤوس ٦ توافق فأتى بالقاسم المشترك بين ٦ ، ٤ ، وهو ٢ ونقسم عدد الرؤوس وهو ٦ على القاسم المشترك وهو ٢ والناتج وهو ٣ نضربه في أصل المسألة ، وفي عدد سهام كل فريق فيصير أصل المسألة ١٨ وسهام البنات ١٢ ونصيب كل بنت ٣ أسهم وسهام الأم ٣ وسهام الأب ٣ .

وإذا حصل انكسار في أكثر من طائفة نظرنا في كل طائفة على حدة فإن كان بين سهامها وعدد رؤوسها تباین أخذنا عدد الرؤوس . وإن كان بينهما تداخل قسمنا عدد الرؤوس على السهام وإن كان بينهما توافق قسمنا عدد الرؤوس على القاسم المشترك بينها وبين السهام والناتج لكل بناء على هذا أتى بمضاعفة المشترك ونضربه في عدد السهام لكل طائفة وفي أصل المسألة



مثال ذلك : توفي شخص عن ٨ أخوات لأم ، ٦ أخوات شقيقات ، ٤ زوجات وبذلك يكون نصيب الأخوات لأم  $\frac{1}{4}$  فرضاً ، والأخوات الشقيقات  $\frac{2}{3}$  فرضاً ، والزوجات  $\frac{1}{3}$  فرضاً ، وبذلك يكون أصل المسألة من ١٢ سهماً للأخوات لأم ٤ أسهم ، وللأخوات الشقيقات ٨ أسهم ، وللزوجات ٣ أسهم وبذلك تكون المسألة عالت إلى ١٥ .

ونلاحظ أن بين عدد رهوس الأخوات لأم وبين سهامهن تداخلا فنقسم ٨ التي هي رهوس الأخوات لأم على ٤ التي هي عدد السهام ويكون الناتج ٢ .

ونلاحظ التوافق بين عدد رهوس الأخوات الشقيقات وسهامهن فنأخذ بالقاسم المشترك بينهما وهو ٢ ونقسم عدد الرهوس وهو ٦ على القاسم المشترك وهو ٢ ويكون الناتج ٣ .

ونلاحظ التباين بين عدد رهوس الزوجات وسهامهن فنأخذ عدد الرهوس وهو ٤ ثم بعد ذلك نأخذ بالمضاعف المشترك بين هذه الأعداد ٢ ، ٣ ، ٤ وهو ١٢ وهذا المضاعف الذي هو ١٢ نضربه في سهام كل طائفة وفي أصل المسألة وبذلك يكون تصحيح المسألة :

$$\text{سهام الأخوات لأم} = ٤ \times ١٢ = ٤٨ \text{ سهماً}$$

$$\text{لكل أخوة لأم} = ٤٨ \div ٦ = ٨ \text{ أسهم}$$

$$\text{سهام الأخوات الشقيقات} = ٨ \times ١٢ = ٩٦ \text{ سهماً}$$

$$\text{لكل أخت شقيقة} = ٩٦ \div ٦ = ١٦ \text{ سهماً}$$

$$\text{سهام الزوجات} = ٣ \times ١٢ = ٣٦ \text{ سهماً}$$

$$\text{لكل زوجة} = ٣٦ \div ٤ = ٩ \text{ أسهم}$$

$$\text{أصل المسألة بعد التصحيح} = ١٥ \times ١٢ = ١٨٠ \text{ سهماً}$$

## المبحث الثالث

### في الحجب

الحجب في الفذة المنع والستر يقال حجبت السحب الشمس إذا سترتها ، وحجبه فلان إذا ستره . وحجبه فلان عن كذا إذا منعه منه ، ومن ذلك سمى البواب حاجباً لأنه يمنع من الدخول (١) .

وفي اصطلاح علماء الفرائض ، عرف الحنفية الحجب بأنه منع من قام به سبب الإرث وانتفى مانعه عنه من كل ميراثه أو بعضه بسبب وجود شخص آخر غير مشارك له في سهمه ، وذلك كحجب الإخوة عند وجود الأب وكحجب الأم من الثلث إلى السدس عند وجود الفرع الوارث أو اثنين من الإخوة .

أما الشافعية فيحذرون من التعريف قيد المشاركة في السهم ، وعلى ذلك فيتوسعون في الحجب فيدخلون حجب النقصان على جميع الورثة ، وبناء على اعتبار قيد المشاركة عند الحنفية وعدم اعتباره عند الشافعية يظهر أن نقصان نصيب البنت إذا وجد معها ابن ونقصان نصيب الزوجة إذا وجد معها فرع وارث وانتقاص نصيب صاحب الفرض بسبب العول لا يعد حجبا عند الحنفية ، وبعد كل ذلك حجبا عند الشافعية ولا شك أن اصطلاح الأحناف هو أشهر وأدق .

والممنوع من الميراث يسمى محجوباً ، والمانع يسمى حاجباً وعدم الإرث يسمى حجبا قالاب عند ما يحجب الإخوة من الميراث ، الإخوة يسمون محجوبين ، والأب يسمى حاجباً ، وكون الإخوة لا يرثون مع وجود الأب يسمى حجبا .

---

(١) انظر عادة حجب في مختار الصحاح وفي المصباح المنير الجزء الأول .

### الفرق بين المحجوب والمحروم :

بيننا فيما سبق معنى المنع من الإرث وقلنا إن المحروم هو الذى منع من  
للإرث بسبب قيام مانع من الميراث كالقاتل للورث فإنه محروم من الميراث  
ويستمر معدوماً فى حق الإرث والمحجوب جميعاً .

أما المحجوب فهو الذى قام به سبب الإرث وانتهى عنه مائة ، ولكن  
نظراً لوجود شخص آخر أولى منه بالميراث حجب من الميراث كله أو  
بعضه ، وهناك فرق بين المحجوب والمحروم من حيث حقيقةهما وحكمهما .

أما الفرق بينهما من حيث حقيقةهما فهو أن المحجوب أهل للميراث  
ولكنه لا يرث لوجود من هو أولى منه بالميراث لولا وجوده لو رث . وأما  
المحروم فهو ليس أهلاً للإرث والحرمان للمعنى فى نفسه سواء وجد وارت  
آخر أو لم يوجد .

أما الفرق بينهما فى الحكم فهو أن المحجوب قد يؤثر على غيره من الورثة  
فلا يعتبر معدوماً بالنسبة لساثر الورثة فيحجب من الورثة من يحجب . مثال  
ذلك الإخوة إذا اجتمعوا مع الأب يحجبون به ومع كونهم محجوبين يحجبون  
الأم حجب نقصان فتأخذ السدس بدلاً من الثلث ، وكذلك الجددة أم الأب  
إذا اجتمعت مع الأب فإنها تحجب به ، ومع ذلك فإنها تحجب الجددة الأمية  
البعدي عنها فى الدرجة حجب حرمان لكونها أقرب منها درجة . إذ الجددة  
القريبة تحجب الجددة البعدي من أى جهة . أما المحروم من الميراث فلا يؤثر  
على غيره من الورثة لأنه يعتبر معدوماً بالنسبة لساثر الورثة فوجوده وعدم  
وجوده سواء فلا تأثير لوجوده إذ لا يحجب أحداً من الورثة حجب حرمان

ولا حجب نقصان (١). فلو توفي رجل عن زوجة وأم وأخ شقيق وابن  
 قاتل، فللزوجة الربع فرعاً، وللأم الثلث فرضاً، وللأخ الشقيق الباقي  
 تمصياً، ولا عمة لوجود الابن المحروم من الميراث بسبب القتل. إذ لو لم  
 يكن هذا الابن محروماً من الميراث لورثت الزوجة  $\frac{1}{2}$  فرضاً لوجود الفرع  
 الوارث، والأم  $\frac{1}{4}$  فرضاً لوجود الفرع الوارث، وأخذ هذا الابن الباقي  
 تمصياً ولا شيء. للأخ الشقيق إذ يكون محجوباً بالابن.

---

(١) حكى عن ابن مسعود وهو مذهب الظاهرية أن المحروم يحجب غيره  
 حجب نقصان لأحجب حرمان ولكن الصحيح في نظري وهو ما سار عليه الفقهاء  
 أنه لا يحجب غيره مطلقاً لأحجب حرمان ولا حجب نقصان لأنه فاقد الأهمية في  
 الميراث فإنه لا يرث شيئاً فيعتبر معدوماً ولا يؤثر في نصيب غيره بالنقصان.

## أنواع الحجب

والحجب نوعان : (١) حجب حرمان ويسمى أيضاً حجب إسقاط .  
(٢) حجب نقصان .

أما حجب الحرمان : فهو منع الشخص من الميراث كله لوجود شخص آخر أول منه وذلك كحجب الجد بالآب ، وكحجب الجدة بالأم ، وكحجب الأخوة الشقيقة بالابن ، وإذا أطلق لفظ الحجب ينصرف إلى حجب الحرمان ولا يقصد منه عند إطلاقه حجب النقصان .

ويقوم حجب الحرمان على أصول أربعة :

(١) جهة البتوة مقدمة على من عداها من الجهات ، وجهة الأبوة مقدمة على جهة الأخوة (ماعدا حالة الجد مع الأخوة والأخوات الأشقاء أو لأب) وجهة الأخوة مقدمة على جهة العمومة ، وهذا في ميراث العصابات فيحجب العاصب من الجهة المقدمة غيره من العصابات .

(٢) إن قل من يدل إلى الميت بوارث يحجب به عدا أولاد الأم فإنهم يدلون بها ومع ذلك يرثون معها . فالآب يحجب الجد ، والأم تحجب الجدة والابن يحجب ابن الابن وبنو الابن ، والآب يحجب الأخوة .

(٣) الأقرب يحجب الأبعد مطلقاً عند سبب ارتباطهما أو اختلف وجد الادلاء أولاً كالابن يحجب ابن الابن والأم تحجب الجدة الأبوية<sup>(١)</sup>

---

(١) الأصل الثالث ليس هو الثاني بل يشمل مالا يشمله الأصل الثاني فيتناول الأبعد الذي لا يدل بالأقرب كإبن الابن مع الابن (الذي هو عمه لا أبوه) وكذلك الأبوية مع الأم فإن الابن لا يدل بالابن الذي هو عم والجدة لا تدل بالأم إلى الميت .

(٤) الأقوى قرابة يحجب الأضعف في ميراث المصبات عند اتحاد الدرجة فالأخ الشقيق يحجب الأخ لأب والم عميق يحجب الم لأب .

وباستعراض أصحاب الفروض نجد أن خمسة منهم لا يحبون حجب حرمان مطلقا ، بل دائما يرثون وهم : (١) بنت الصليبة (٢) الأب (٣) الأم (٤) الزوج (٥) الزوجة . وأما المصبات فلا يدخل على الابن الصليبي حجب الحرمان<sup>(١)</sup> .

وبذلك نرى أن ستة من الورثة لا يحبون حجب حرمان ، وذلك لأن صلة هؤلاء بالميت صلة مباشرة بسبب الزوجية أو القرابة المباشرة فلا يوجد من يحجبهم ولا بد أن يرث هؤلاء الستة إذا وجدوا مهما كان معهم من ورثة غيرهم .

ومن هذا هؤلاء خمسة المحجب حجب حرمان . فإذا وجد الحاجب محبوا وهم من أصحاب الفروض سبعة :

١ - بنت الابن تحجب حجب حرمان إذا وجدت مع الفرع الوارث المذكور الأعلى منها درجة . كذلك تحجب إذا وجدت بنتان صليبتان أو بنتا ابن أعلى منها درجة ورثتا الثلثين ولم يكن معها من يعصبا عن هو في درجتها أو أزل منها .

٢ - الجد الصحيح يحجب حجب حرمان بالأب وبالجد الأقرب منه درجة إلى الميت .

٣ - الجدة الصحيحة تحجب حجب حرمان بالأم سواء أكانت الجدة

---

(١) الأب لا يحجب حجب حرمان مطلقا ولكنه قد يحجب من التصيب وينقل إلى الفرض وذلك إذا وجد فرع وارث مذكر لميت فيصبح للأب وارثا بالفرض فقط .

أمية أم أبوية ، وبالجدة القربى من أى جهة كانت وبالأب إذا كانت الجدة أبوية وبالجد الصحيح إذا كانت الجدة تدعى به .

٤ - الأخت الشقيقة تعجب حجب حرمان بالفرع الوارث المذكر وبالأب ، ولكن حجبها بالجد فيه خلاف ولكننا اخترنا عدم حجبها بالجد الصحيح .

٥ - الأخت لأب تعجب حجب حرمان بما تعجب به الأخت الشقيقة مضافا إليه أنها تعجب أيضا بالأخ الشقيق وبالأخت العقيقة إذا صارت عصبة مع الغير وبالأختين الشقيقتين إذا لم يوجد معها من يعصبها .

٦ و ٧ - الأخ لأم والأخت لأم يعجب كل واحد منهما بالفرع الوارث مطلقا وبالأصل الوارث المذكر .

وأما حجب العصبات النسبية عن الميراث حجب حرمان فيما عدا الابن الصلبي فلا يلحقه حجب الحرمان مطلقا . فيراعى فيه أسباب الترجيح بينهم فى الإرث بالنسب أى أن المحجب يكون أولا بالجهة ثم بالدرجة ثم بقوة القرابة على التفصيل الذى ذكرناه فى توريث العصبات النسبية .

وأما حجب النقصان : فهو منع الوارث من بعض ميراثه لأكله بنقله من فرضه الأكبر إلى فرضه الأصغر لوجود شخص آخر غير مشارك له فى سهمه (١) ، وذلك كحجب الأم من الثلث إلى السدس لوجود الفرع

---

(١) هذا فى اصطلاح الأحناف أما الشافعية فيرون تحقق حجب النقصان فى غير ذلك فيرون أنه يشمل سبعة أنواع : (١) الانتقال من الفرض الكبير إلى الفرض الصغير كالحنفية (٢) الانتقال من الفرض إلى التعصيب كالعصبة بالنهر . (٣) الانتقال من التعصيب إلى الفرض كالأب والجد الصحيح (٤) الانتقال من الأفراد بالفرض إلى الاشتراك فيه كتعدد الزوجات وتعدد الجدات وتعدد =

الوارث أو اثنين من الأخوة والأخوات ، وكعجب الزوج من النصف إلى الربع لوجود الفرع الوارث ، وكعجب الزوجة من الربع إلى الثمن لوجود الفرع الوارث أيضاً .

وعلى ما اخترنا ونفضل أن نسير عليه كما سار عليه القانون وهو اصطلاح الحنفية نجد أن حجب نقصان لا يدخل إلا على أصحاب الفروض ولا يلحق بالعصبات ، والذين يحبسون حجب نقصان هم الذين لهم فرضان فرض أعلى وفرض أدنى ، وهم خمسة من أصحاب الفروض :

١ - الزوج فإنه ينتقل من النصف إلى الربع لوجود الفرع الوارث ، قال تعالى : ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن فلكم الربع مما تركن .

٢ - الزوجة فإنها تنتقل من الربع إلى الثمن بوجود الفرع الوارث ، قال تعالى : ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم .

٣ - الأم فإنها تنتقل من الثلث إلى السدس بوجود الفرع الوارث أو عدد من الأخوة ، قال تعالى : ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له أخوة فلأمه السدس .

---

عبدالباق والاخت (٥) الانتقال من الانفراد بالتصيب إلى الاشتراك فيه كما إذا تعدد العصبات أبناء أو إخوة أو أعمام (٦) الانتقال من التصيب مع الغير إلى التصيب بالغير كما في الأخوات . (٧) حدوث العول بكثرة الفروض . ونحن نسير على اصطلاح الحنفية لأنه أشهر وأدق . الوسيط في أحكام الزكيات للأستاذ زكريا البري ص ٧٧ .



٤ - بنت الابن فانها تنتقل من النصف إلى السدس بوجود البنت الصلية أو بنت الابن الأهل منها التي ترث فرضاً النصف . فقد روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه سئل في بنت وبنت ابن وأخت ، فقال ابن مسعود : « أقضى فيها بما قضى الرسول صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكلة الثلثين وللأخت ما بقي » ، وإنما قيل السدس الذي أعطى لبنت الابن مع البنت تكلة الثلثين لأن أقصى فرض للبنات الثلثان بنص الآية « فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك » ، فإذا أخذت البنت الصلية النصف بقي من المفروض سدس فتأخذه بنت الابن بطريق الفرض .

٥ - الأخت لأب فانها تنتقل من النصف إلى السدس بوجود الأخوة الشقيقة التي ترث فرضاً النصف ، قال تعالى « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان ما ترك » ، وعلى ذلك فان وجدت أختان أحدهما شقيقة والأخرى لأب ورثت الشقيقة ١/٢ فرضاً والأخت لأب ١/٢ فرضاً تكلة للثلثين بنص الآية .

وما عدا هؤلاء الخمسة من أصحاب الفروض لا يحبون حجب نقصان<sup>(١)</sup> ولقد تعرض القانون لأحكام الحجب والحرمان في المواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ واليك هذه المواد .

المادة ٢٣ : وقد عرفت حجب الحرمان ونصها « الحجب هو أن يكون لشخص أهلية الإرث ، ولكنه لا يرث بسبب وجود وارث آخر والمحجوب يحجب غيره » .

(١) وهذا عند الأحناف كما مر أما عند الشافعية لجميع الورثة أصحاب الفروض والمصبات يمكن أن يلحق بهم حجب النقصان .

وأما المادة ٢٤: فقد بينت أن المحروم من الإرث يعتبر كالمعدم ونفسها والمحروم من الإرث لما نفع من مواليه لا يحجب أحداً من الورثة ..

وأما المادة ٢٥ وما بعدها فقد بينت من يلحقهم الحجب ونفس المادة ٢٥ د محجب الأم الجدة الصحيحة مطلقاً ، ومحجب الجدة القريبة الجدة البعيدة ، ومحجب الأب الجدة لأب ، كما يحجب الجد الصحيح الجدة إذا كانت أصلاً ، ونفس المادة ٢٦ ، يحجب أولاد الأم كل من الأب والجد الصحيح وإن علا والولد وولد الابن وإن نزل ، ، ونفس المادة ٢٧ ، يحجب كل من الابن وابن الابن وإن نزل بنت الابن التي تكون أزل منه درجة ، ومحجبها أيضاً البنتان أو بنتا ابن أعلى منها درجة ما لم يكن معها من يعصبها طبقاً لحكم المادة ٢٩<sup>(١)</sup> ، ونفس المادة ٢٨ ، يحجب الأخت لأبوين كل من الابن وابن الابن وإن نزل والأب ، ونفس المادة ٢٩ د يحجب الأخت لأب كل من الأب والابن وابن الابن وإن نزل ، كما يحجب الأخ لأبوين والأخت لأبوين إذا كانت عصبية مع غيرها طبقاً لحكم المادة ٣٠<sup>(٢)</sup> . والأختان لأبوين إذا لم يوجد أخ لأب ، .

(١) جاء في المادة ١٩ العصبية بالتقدير من ... ٢ بنات الابن وإن نزل مع أبناء الابن وإن نزل إذا كانوا على قدرته مطلقاً أو كانوا أزل منهم إذا لم يرمي بينهم ذلك .

(٢) جاء في المادة ٣٠ العصبية مع الغير من الأخوات لأبوين أم لأب مع البنات أو بنات الابن وإن نزل ويكون لمن الباق من التركة بعد الفروع .

## أمثلة محلولة على الحجب والحرمان

١ - توفي شخص عن زوجتين وبنت وابن ابن وأخ شقيق وجد لأب وأم ، وترك ٨٠ فدانا .

### الحل

الزوجتان البنت ابن الابن أخ شقيق جد لأب الأم  
 $\frac{1}{2}$  فرضا  $\frac{1}{2}$  فرضا ق. ح محجوب  $\frac{1}{4}$  فرضا  $\frac{1}{4}$  فرضا  
 لوجود الفرع لعدم لأنه أقرب بابن الابن لوجود لوجود  
 الوارث وجود من ذكر الفرع الوارث الفرع  
 يعصبا المذكر الوارث  
 ولا أفرادها

أصل المسألة من ٢٤ سهم الزوجتين ٢ سهم والبنت ١٢ سهماً ولجد ٤ أسهم وللأم ٤ أسهم ولابن الابن الباقي وهو سهم واحد .

$$\text{قيمة السهم} = ٨٠ \div ٢٤ = ٣ \frac{1}{3} \text{ فدانا}$$

$$\text{نصيب الزوجتين} = ٢ \times ٣ = ٦ \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب كل زوجة} = ٦ \div ٢ = ٣$$

$$\text{نصيب البنت} = ١٢ \times ٣ = ٣٦ \text{ فدانا}$$

$$\text{نصيب ابن الابن} = ١ \times ٣ = ٣ \text{ (فدانان)}$$

$$\text{نصيب الجد لأب} = ٤ \times ٣ = ١٢ \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب الأم} = ٤ \times ٣ = ١٢$$

٢ - توفي شخص مسلم عن زوجة وابن مخالف له في الدين وأم وأخ لأم وأخ شقيق وأخ لأب ، وترك ٦٠ فدانا .

(١٣- أحكام الموارث)

### الحل

الزوجة ابن كافر الأم أخ لام أخ شقيق أخ لاب  
 ١ فرضا محروم من ١ فرضا ١ فرضا ق ع محجوب  
 لعدم وجود الميراث لوجود لأفراده لأنه بالأخ الفقيق  
 الفرع لاختلاف جمع من وعدم وجود أقرب لأنه أقوى  
 الوارث لأن الدين الإخوة من بحسبه ذكر قرابة  
 الابن الكافر لأن الابن ولا أهلية  
 محروم الكافر لوجود الابن  
 فيعتبر معدوما لا اعتبار له لأنه محروم  
 أصل المسألة من ١٢ للزوجة ٣ أسهم وللأم ٢ سهمان وللأخ لام  
 ٢ سهمان والباقي ٥ أسهم للأخ الفقيق .

قيمة السهم  $60 \div 12 = 5$  أفدنة  
 نصيب الزوجة  $3 \times 5 = 15$  فداناً  
 نصيب الأم  $2 \times 5 = 10$  أفدنة  
 نصيب الأخ لام  $2 \times 5 = 10$  أفدنة  
 نصيب الأخ الفقيق  $5 \times 5 = 25$  فداناً

٣ - توفي شخص مسلم عن بنت وبنت ابن وابن ابن وأب وعم  
 وأم كتاتية وابن أخ شقيق وترك ٦٠٠٠ جنيه .

### الحل

البنت بنت الابن ابن ابن الابن الأم ابن أخ شقيق  
 ١ فرضا ١ فرضا ق ع ١ فرضا محجوب محرومة محجوب بابن  
 لأفرادها لعدم وجود لأنه لوجود بابن ابن لاختلاف ابن الابن  
 وعدم وجود من يعصبها أقرب ذكر الفرع الابن لأن الدين لأن جهة  
 من يعصبها ولوجود بنت المذكر البنت تعصب البنت تعصب  
 صلية ورثت الوارث جهة العمومة جهة الأخوة  
 فرضا النصف

أصل المسألة من ٦ أسهم البنت ٣ أسهم ولبنت الابن سهم واحد وللأب سهم واحد ولابن ابن الابن الباقي وهو سهم واحد .

$$\text{قيمة السهم} = 6000 \div 6 = 1000 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب البنت} = 3 \times 1000 = 3000$$

$$\text{نصيب بنت الابن} = 1 \times 1000 = 1000$$

$$\text{نصيب ابن ابن الابن} = 1 \times 1000 = 1000$$

$$\text{نصيب الأب} = 1 \times 1000 = 1000$$

٤ - مات شخص من زوجة وابن مرتد وأب وأم وأخوان شقيقان وأختين لام ، وترك ٤٨ فدانا .

### الحل

|                       |                  |               |            |              |                      |
|-----------------------|------------------|---------------|------------|--------------|----------------------|
| الزوجة                | ابن مرتد         | الأم          | الأب       | إخوان شقيقان | أختان لام            |
| ١٢                    | ١                | ٣             | ٣          | ٢            | ٢                    |
| محرور                 | محرور            | محرور         | محرور      | محرور        | محرور                |
| لا وجود للميراث       | لا وجود عدد لعدم | ولا أثر لوجود | بالأب      | الفرع        | لا ارتداده من الإخوة |
| والأخوات وارث ولا أثر | لأنه محروم       | لوجود         | لأب        | الوارث       | ولا اعتبار           |
| ولو كانوا             | لوجود الابن      | الابن المرتد  | لأنه محروم | لوجود        | لأنه محروم           |
| محرورين               | لأنه مرتد        | محرور         | لأنه محروم | لأنه محروم   | لأنه محروم           |
| ولا اعتبار للابن      | ومحروم           | محرور         | محرور      | محرور        | محرور                |
| لأنه محروم            | لأنه محروم       | محرور         | محرور      | محرور        | محرور                |
| محرور                 | محرور            | محرور         | محرور      | محرور        | محرور                |

محرور

أصل المسألة من ١٢ سهماً للزوجة ٣ أسهم وللأم سهمان وللأب الباقي وهو ٧ أسهم .

$$\text{قيمة السهم} = 48 \div 12 = 4 \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 3 \times 4 = 12 \text{ فدانا}$$

$$\begin{array}{ll} \text{نصيب الأم} & ٨ = ٢ \times ٤ = \text{أفدنة} \\ \text{نصيب الأب} & ٢٨ = ٧ \times ٤ = \text{فدانا} \end{array}$$

### المبحث الرابع أنواع مسائل الميراث

مسائل الميراث تنوع إلى أنواع ثلاثة وذلك تبعاً لتساوى مجموع سهام الورثة مع أصل المسألة أو نقصانه عنه أو زيادته عليه<sup>(١)</sup>. فإن كان المجموع مساوياً للأصل سمي هذا النوع بالفريضة العادلة، ومثال ذلك، توفي شخص عن أم وأخت شقيقة وأخت لأب وأخ لأم، فللأم السدس فرضاً لوجود جمع من الإخوة والأخوات، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً لانفرادها وعدم وجود من يعصبا أو يحجبها، وللأخت لأب في فرضاً تكملة الثلثين لعدم وجود من يعصبا أو يحجبها ولوجود أخت شقيقة ورثت فرضاً النصف، وللأخ لأم السدس فرضاً لعدم وجود فرع وارث أو أصل وارث مذكر. فيكون أصل المسألة من ٦ أسهم للأم سهم واحد وللأخت الشقيقة ثلاثة أسهم وللأخت لأب سهم واحد وللأخ لأم سهم واحد. فيكون مجموع سهام الورثة ٦ أسهم وهو مساوٍ لأصل المسألة فتسمى هذه المسألة بالفريضة العادلة.

وإن كان المجموع ناقصاً عن الأصل سمي هذا النوع بالفريضة القاصرة ومثال ذلك توفي شخص عن أم وبنين وبنات ابن فللأم السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولبنات في فرضاً لانفرادها وعدم وجود من يعصبا، ولبنات الابن السدس فرضاً لعدم وجود من يعصبا ولوجود بنات صلبة ورثت النصف فرضاً، فأصل المسألة من ٦ أسهم للأم سهم واحد، ولبنات ٣ أسهم، ولبنات الابن سهم واحد فيكون مجموع سهام الورثة ٩ أسهم، وهو أقل من أصل المسألة (٦ أسهم) فتسمى هذه المسألة بالفريضة القاصرة.

وإن كان المجموع زائداً على أصل المسألة سمي هذا النوع بالفريضة العائقة ، ومثال ذلك توفي شخص عن زوجة وبنتين وأب وأم ، فلزوجة  $\frac{1}{2}$  فرضاً لوجود الفرع الوارث ، وللبنتين  $\frac{1}{4}$  فرضاً لعدم وجود من يعصيهما ، وللأب  $\frac{1}{4}$  فرضاً والباقي تعصياً إن وجد باق ، وذلك لوجود الفرع الوارث المؤنث ، وللأم  $\frac{1}{4}$  فرضاً لوجود الفرع الوارث المؤنث . فيكون أصل المسألة من ٢٤ سهماً للزوجة ٣ أسهم وللبنتين ١٦ سهماً وللأب فرضاً ٤ أسهم وللأم ٤ أسهم فيكون مجموع سهام أصحاب الفروض ٢٧ سهماً فلا شيء للأب تعصياً لأن أصحاب الفروض استفرقت أنصبتهم كل التركة ، بل حاله المسألة . فهنا نجد أن مجموع سهام الورثة ٢٧ سهماً ، وهو زائد على أصل المسألة ( ٢٤ سهماً ) فتسمى هذه المسألة بالفريضة العائقة . وعلى ذلك كان لزوماً علينا أن نتحدث عن العول والرد .

## المطلب الأول

### في العول

العول لغة يطلق على عدة معان منها :

- ١ - الجور والميل عن الحق ، يقال حال فلان في الحكم مولا إذا جار ومال عن الحق ، ومنه قوله تعالى : ذاك أدنى ألا تمولوا .
- ٢ - الثقل يقال حال صهره وحيل صبره أى غلب .

٣ - الرفع يقال حال الرجل الميزان إذا رفعه . وكلمة العول في الاصطلاح يمكن أن تكون مأخوذة من المعنى الأول ، لأن المسألة عالت على أهلها بالجهور حيث نقصت من فروضهم ، أو من المعنى الثاني كان المسألة غلبت

على أصلها بإدخال الضرر عليهم ، أو من المعنى الثالث الرنح ، وذلك برفع أصل المسألة وزيادته<sup>(١)</sup>

وأما في الاصطلاح ، فالمول هو زيادة سهام أصحاب الفروض على أصل المسألة بأن يزدحم الفروض في التركة ولا تنصع لها ، كما إذا كان الورثة زوجاً وأختين شقيقتين فللزوجة النصف فرضاً ٢ أسهم ، وللأختين الثلثان فرضاً ٤ أسهم ، فأصل المسألة من ٦ وبمجموع السهام ٧ فقد زاد عدد السهام على أصل المسألة ، وبذا تكون المسألة عاتلة وحيث لا يمكن أن يأخذ أصحاب الفروض فروضهم كاملة لاستحالة ذلك .

#### موقف الصحابة والفقهاء من العول :

لم تقع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في عهد أبي بكر رضي الله عنه مسألة فيها عول ، وأول من حكم بالعول هريز الخطاب رضي الله عنه . فقد وقعت في عهد مسألة ضاف أصلها عن الفرائض<sup>(٢)</sup> ، فاستفاد الصحابة رضوان الله عليهم في ذلك وقال : والله ما أدرى أيكم قدم الله وأيكم آخر ، وإن بدأت بالزوج فأعطيته حقه كاملاً لم يبق للأختين حقهما ، وإن بدأت بالأختين فأعطيتهما حقهما كاملاً لم يبق للزوج حقه ، فأشار عليه العباس بن عبد المطلب على المعبور أو علي بن أبي طالب أو زيد بن ثابت في روايات أخرى<sup>(٣)</sup> بالعول . ويرى في ذلك أن العباس قال : يا أمير المؤمنين أرايت لو مات رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة ولاخر عليه

- (١) انظر مادة عول في مختار الصحاح وفي الجزء الأول من المصباح المنير .
- (٢) قيل إن المسألة كانت دامت امرأة من زوج وأم وأخت شقيقة ، وقيل إن المسألة كانت دامت امرأة من زوج وأختين لأب ، وقيل غير ذلك .
- (٣) الظاهر أنهم جميعاً قد أشاروا بالعول فبدأ أحدهم ووافقه الآخرون كما هو الشأن في مثل هذه الأحوال .



أربعة كيف تصنع ؟ اليس تجعل المال سبعة أجزاء ؟ قال : نعم . قال العباس : هو ذلك . ونفى عمر بالمول . يقول ابن عباس : ه أول من أحال الفرائض عمر رضى الله عنه لما التفت عليه الفرائض ، ودافع بعضها بعضها فقال : ما أدري أيكم قدمه الله ولا أيكم أخره ، وكان امرأة ورما فقال : ما أجد شيئاً أوسع لى من أن أقسم التركية عليكم بالحصص وأدخل على كل ذى حق ما دخل عليه من مول الفريضة . وقد تابع عمر الصحابة في هذه في الأخذ بالمول حتى انتهى الأمر في الخلافة إلى عثمان رضى الله عنه لحدث في المول خلاف ، فن الصحابة من استقر رأيه على المول ومنهم من عالف فيه ، وكان على رأس المخالفين ابن عباس حين قال : لو أنهم قدموا من قدم الله وأخر من أخر الله ما حلت فريضة قط . فقيل له : من قدمه الله ومن أخره ؟ قال : قدم الله الزوجة والزوج والام والجدة ، وأما من أخره الله فالبنيات وبنات الابن والأخوات الشقيقات والأخوات لأب<sup>(١)</sup> . وعلى ذلك كان ابن عباس يرى إدخال النقص على بعض أصحاب الفروض الذين ينقلون من الفرض إلى التخصيب . أما من ينقلون من فرض إلى فرض آخر كالزوج والام فلا يلحق بهم نقص . فلو ماتت امرأة عن زوج وأختين شقيقتين ، ورت الزوج النصف وأعطى الباقي وهو النصف للأختين الحقيقيتين لأنهما ينقلان من الفرض إلى التخصيب بالغير ومع الغير فيدخل على نصيبهما (الثانين) النقص ، ومثال ذلك كئثال تقديم الحقوق المتفاوتة في القوة بعضها على بعض في توزيع التركية . وبذلك لا تعول الفرائض . أما المخالفون لابن عباس والمتبعون لقضاء عمر والقائلون بالمول فيستدلون على رأيهم بما يأتي :

---

(١) وفي رواية أخرى أنه قال من أبطه الله من فرض إلى فرض فهو الذى قدمه ومن أبطه الله من فرض إلى غير فرض فهو الذى أخره .

أولاً — بأن الفروض المتعلقة بالتركة كلها متساوية في سبب الاستحقاق لأنها ثابتة كلها بالنص فلا يوجد ما يرجع بعضها على بعض ، وإل ذلك يغير قول عمر ، ما أدى إليكم قدمه الله ولا إليكم آخره ؟ .

ثانياً — أن شأنهم في هذه الحالة كأن الغرماء دائئى التركة إذا ضاقت التركة عن سداد ديونهم ، فإنها تقسم التركة بينهم بنسبة ديونهم ، وكذلك هؤلاء تقسم عليهم التركة بنسبة فروضهم : وتكون فروضهم الثابتة لهم مراداً بها حيثنذ نسبتها لا حقيقتها .

وقد أخذ برأى ابن عباس الظاهرية والهيمنة الإمامية وانتصر له ابن شهاب الزهري<sup>(١)</sup> . وأخذ برأى عمر وقال بالعول بجمهور الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين وجمهور الفقهاء ومنهم الريدية . وقرأني أنه الأرجح إذ لا اعتبار لقياس الدول على الحقوق المتعلقة بالتركة إذ إنها حقوق مرتبة وليست في مرتبة واحدة . وأصحاب الفروض في مرتبة واحدة ، لأن سبب الاستحقاق في الجميع واحد<sup>(٢)</sup> ، ولقد سار القانون على رأى جمهور الفقهاء وأخذ بالعول وجاء ذلك في المادة ١٥ ونصها : إذا زادت انصباء أصحاب الفروض على التركة قسمت بينهم بنسبة أنصبتهم في الإرث .

---

(١) قال ابن شهاب الزهري : « لولا أنه تقدم ابن عباس أمام عادل فأعطى أمره وكان أسيراً ورعاً ما اختلف حل ابن عباس اثنتان من أهل العلم . البحر الوخار ٣٥٦ ص ٥٣ »

(٢) المذهب ٢٣ ص ٣٠ ، ٣١ ، المضى لابن قدامة ٣٧ ص ٢٥ ، أحكام القرآن لـجصاص ٢٣ ص ١٠٩ ، ١١٠ ، حاشية الفناى على شرح السراجية ص ١٩٧ التركات والموارث للاستاذة السكبار المرحوم محمد ابو زمرة ، محمد مصطفى شلبى ، ذكرى البرى .

### أصول المعائل وموقفها من العول :

علم بالاستقراء أن أصول المسائل هي : ٢، ٣، ٤، ٦، ٨، ١٢، ٢٤

وأن هذه الأصول منها ما لا يعول مطلقاً وهي ٢، ٣، ٤، ٨

منها ما قد يعول وهو ٦، ١٢، ٢٤ .

٦ قد تعول إلى ٧، ٨، ٩، ١٠

١٢ قد تعول إلى ١٣، ١٥، ١٧

٢٤ قد تعول إلى ٢٧

### كيفية حل المسائل العائلة

لا تختلف طريقة حل المسائل العائلة من حل المسائل العادية إلا في شيء واحد وهو استخراج قيمة السهم ، فعند استخراج قيمة السهم تقسم التركة حل مجموع سهام الورثة لا على أصل المسألة .

فإذا كان أصل المسألة ٦ وعالت إلى ٩ تقسم التركة على ٩ وذلك لاستخراج قيمة السهم :

### مسائل على العول

١ — توفيت امرأة عن زوج وأم وأخت شقيقة وأخت لأب وثلاثة إخوة لأم وترك ٣٠ هذناً .

### الحل

| الزوجة    | الأخت الشقيقة  | الأخت لأب             |
|-----------|----------------|-----------------------|
| ١ فرضا    | ١ فرضا         | ١ فرضا تكمة الثلثين   |
| لعدم وجود | لانفرادها وعدم | لعدم وجود من يعصبها   |
| فرع وارث  | وجود من يعصبها | أو يعصبها ووجود أخت   |
|           | أو يعصبها      | شقيقة وورث فرضا النصف |

| الأم                | ثلاثة إخوة لأم          |
|---------------------|-------------------------|
| ١ فرضا              | ١ فرضا                  |
| لوجود جمع من الأخوة | لعدم وجود فرع وارث      |
| والأخوات            | مطلقا ولا أصل وارث مذكر |

أصل المسألة من ٦ أسهم للزوج ٣ أسهم وللأخت الشقيقة ٣ أسهم  
وللأخت لأب سهم واحد وللأم سهم واحد وللإخوة لأم الثلاثة سهمان  
فيكون المجموع ١٠ أسهم فأصل المسألة من ٦ وعالت إلى ١٠ أسهم .

$$\text{قيمة السهم} = ٣٠ \div ١٠ = ٣ \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب الزوج} = ٣ \times ٣ = ٩$$

$$\text{الأخت الشقيقة} = ٣ \times ٣ = ٩$$

$$\text{أب} = ١ \times ٣ = ٣$$

$$\text{الأم} = ١ \times ٣ = ٣$$

$$\text{الأخت لأم} = ٢ \times ٣ = ٦$$

$$\text{كل أخ لأم} = ٢ \div ٦ = ٢ \text{ فدنان}$$

٢ — توفي شخص من زوجة وأم وأخت لأب وعم شقيق وابن مخالف  
في الدين ، وترك ٩١٠ جنيه .

### الحل

| الزوجة              | الابن      | الأم                 | الأخت لأب      |
|---------------------|------------|----------------------|----------------|
| ١/٢ فرضاً           | محرور      | ١/٢ فرضاً            | ١/٢ فرضاً      |
| لعدم وجود           | من الميراث | لعدم وجود            | لانفرادها وعدم |
| فرع وارث            | لاختلاف    | فرع وارث             | وجود من        |
| ولا عيرة لوجود      | الدين      | وعدم وجود            | يصبها أو       |
| الابن لانه محروم    |            | جمع من الإخوة        | يصبها ولا عيرة |
| من الميراث والمحروم |            | والأخوات ولم ينصهر   | بوجود الابن    |
| لاوجود له           |            | الميراث في الوالد    | لانه محروم من  |
|                     |            | وأحد الزوجين         | الميراث        |
|                     |            | ولا عيرة بوجود الابن |                |
|                     |            | لانه محروم من        |                |
|                     |            | الميراث              |                |

المع الغقيق

ق . ح

إن وجد باقي لانه

أقرب ذكر ولا عيرة

بوجود الابن لانه

محروم من الميراث

أصل المسألة من ١٢ سهماً للزوجة ٣ أسهم وللأم ٤ أسهم وللأخت  
لأب ٦ أسهم ، فيكون المجموع ١٢ فلا شيء للمع تصيبا لأن أصحاب

الفروض استغرقت أنصباؤهم كل الفرقة بل عالت المسألة ؛ أصل المسألة ١٢ وعالت إلى ١٣ .

$$\begin{aligned} \text{قيمة السهم} &= 910 \div 13 = 70 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الزوجة} &= 70 \times 3 = 210 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الأم} &= 70 \times 4 = 280 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الأخت لأب} &= 70 \times 6 = 420 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

٣ - توفي رجل عن زوجة و بنتا ابن و بنت ابن ابن وأب وأم أب وأم أم وأخ شقيق وأختان لأب ، وترك ٤٠٠٠٠٠ أدالاً .

### الحل

| زوجة               | بنت ابن            | بنتا ابن ابن       | أب              |
|--------------------|--------------------|--------------------|-----------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضا | $\frac{1}{2}$ فرضا | $\frac{1}{2}$ فرضا | $\frac{1}{4}$ + |
| لوجود الفرع        | لانفرادها وعدم     | لعدم وجود          | ق . ح           |
| الوارث             | وجود من            | من يعصبها          | لوجود الفرع     |
|                    | يعصبها أو          | ولوجود بنت         | الوارث المؤنت   |
|                    | يعصبها             | ابن أعلى منها      |                 |
|                    |                    | درجة ورثت          |                 |
|                    |                    | فرضا النصف         |                 |

| أم أب  | أم أم              | أخ شقيق     | أختان لأب      |
|--------|--------------------|-------------|----------------|
| محجوبة | $\frac{1}{2}$ فرضا | محجوب بالأب | محجوبتان بالأب |
| بالأب  | لعدم وجود الأم     |             |                |

أصل المسألة من ٢٤ للزوجة ٢ أسهم ولبنت الابن ١٢ سهما ولا يبقى  
ابن الابن ٤ أسهم وللأب فرضا ٤ أسهم ولأم الأم ٤ أسهم ، فيكون  
المجموع ٢٧ سهما فلا يبقى للأب شيء نصيبا لأن أصحاب الفروض استغرقت  
أنصافهم كل التركة بل عالت المسألة ، أصل المسألة ٢٤ وعالت إلى ٢٧ .

$$\text{قيمة السهم} = ٥٤ \div ٢٧ = ٢ \text{ فدافن}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ٢ \times ٢ = ٤ أفدنا$$

$$\text{نصيب بنت الابن} = ٢ \times ١٢ = ٢٤ فدانة$$

$$\text{نصيب بقى ابن الابن} = ٢ \times ٤ = ٨ أفدنة$$

$$\text{نصيب كل بنت ابن ابن} = ٨ \div ٢ = ٤$$

$$\text{نصيب الأب} = ٢ \times ٤ = ٨$$

$$\text{نصيب أم الأم} = ٢ \times ٤ = ٨$$

## المطلب الثاني

### في الرد

الرد في اللغة له معان : منها الإعادة . يقال : رد إليه حقه أى أعاده  
إليه . ومنها الصرف . يقال : رد كيد العدو إذا صرفه عنه . وكلمة الرد في  
الاصطلاح يمكن أن تكون مأخوذة من كلا المعنيين ، فمضى الرد إعادة تقسيم  
الباقى وصرفه إلى أصحاب الفروض .

وأما في الاصطلاح ، فعنى الرد هو دفع ما فضل من التركة بعد استيفاء  
أصحاب الفروض إليهم بنسبة سهامهم عند عدم وجود عاصب يرث الباقي .  
مثال ذلك لو توفى شخص وترك بنتا وبنت ابن وأم ، فلبنت النصف فرضا ،  
ولبنت الابن السدس فرضا ، وللأم السدس فسرنا ، فأصل المسألة من

٦ أسهم ، للبن ٢ أسهم ولبن الابن سهم واحد وللأم سهم واحد ، فيكون المجموع ٥ خمسة أسهم ، والأصل ٦ أسهم فيرد السهم الباقي على الورثة بنسبة سهامهم ، وعلى ذلك فالرد لا يكون إلا في الفريضة القاصرة التي لم تستغرق فيها الفروض التركية ، بل يكون بمجموع الفروض أقل من الواحد الصحيح . ولا يوجد حاصب يرث الباقي ، وعلى ذلك فالرد إلا إذا تحققت الأمور الآتية :

- ١ - وجود صاحب فرض .
- ٢ - بقاء فائض من التركة بعد استيفاء أصحاب الفروض فروضهم .
- ٣ - عدم وجود حاصب إذ لو وجد حاصب لأخذ الباقي بالتخصيب .

#### موقف الصحابة والفقهاء من الرد :

لم يرد في الرد نص من كتاب ، كما لم يرد فيه حديث متفق عليه ، ومن أجل ذلك انقسم العلماء فيه على رأيين :

أولهما : أن ما يبق بعد أصحاب الفروض إذا لم يكن هناك حصة يكون لبيت المال ( وزارة الخزانة ) ، فلا يرد على أحد من أصحاب الفروض مطلقاً ، وهو رأى زيد بن ثابت وابن عباس وبه أخذ عروة والزهرى ومالك والشافعى<sup>(١)</sup> ، فلا رد عند الإمامين حتى لو كان بيت المال غير منتظم لأن الحق في هذا المال لجماعة المسلمين فلا يسقطه فساد فائضهم وهو إمامهم ، كما أحذق هذا الرأى ابن حزم الظاهرى<sup>(٢)</sup> . وقد استدلل القائلون بعدم الرد بأن الله

---

(١) يقول الإمام الشافعى : « ما معنى الرد ؟ أشيء جاء بالاستحسان » وليس من أسول الفقه في شيء ، ثم هل لنا أن نلخص ما لم يشره الله ؟ لقد كان إذن يمكن أن يعطى الجيران أو يبيدوا النفس ، وإلا فلماذا جاز الرد ولم يجر هذا ؟  
الأم ٦ ص ٦٠

(٢) يقول ابن حزم : « ما فضل عن ذوى الفروض ولم يكن هناك حاصب =



سبحانه وتعالى قد بين لأصحاب الفروض نصيبا مقدرا في التركة فلا يجوز الزيادة عليه لأن الزيادة تمد لحدود الله ، والله سبحانه وتعالى يقول بعد أن بين فروض أصحاب الفروض ، تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين ،<sup>(١)</sup> فألحق الوعيد بمن جاوز الحد المشروع ، وفي الرد عليهم زيادة على ما قدر لكل واحد منهم فلا يجوز لهم أخذ شيء من هذه الزيادة ، وإذا كان الأمر كذلك ، كان الباقي من التركة بعد استيفاء أصحاب الفروض فروضهم المفروضة مالا لاستحقاق له فيثول إلى بيت المال ، كما ثول إليه التركة التي لا وارث لها أصلا .

ثانيهما : أن ما يبق من التركة بعد أصحاب الفروض يرد على أصحاب الفروض بنسبة فروضهم ، وذلك ما أخذ به علي بن أبي طالب وعثمان ابن عفان وعمر بن الخطاب وجمهور الصحابة والتابعين ، وبه أخذ الحنفية والحنابلة والمزني من أصحاب الشافعي وابن تيمية وأقوى به المتأخرون من فقهاء المالكية والشافعية عند فساد نظام بيت المال<sup>(٢)</sup> . أو عدم وجود بيت

== يذهب إل مصالح المسلمين لا يرد شيء منه على ذي سهم ولا على غير ذي سهم من ذوي الأرحام إذ لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع . المحلى لابن حزم

٦٣ ص ٢١٢ .

(١) الآيات ١٣ ، ١٤ من سورة النساء .

(٢) المراد بانتظام بيت المال أن يكون صرف أمواله ومنها التركات في المصارف الشرعية فإن كان منتظما فلا رد عند متأخرى المالكية والشافعية ، وإلا فالرد واجب . يقول التتري : وإنما وجب الرد لأن التركة إما لبيت المال أو للقرابة ، فإذا تمذرت جهة تعيقت الأخرى وقد تمذرت بيت المال فتصرف للقرابة .

المال ، كما أخذ بهذا الرأي الزيدية والإمامية مع شيء من الاختلاف فيما بينهم فيمن يرد عليه من أصحاب الفروض ، وقد استدلوا على رأيهم بالأدلة الآتية : -

١ - قال الله تعالى « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » ، فبذه الآية بمعناها تقتضي أن الأقارب بعضهم أول بميراث بعض . فإذا أخذ أصحاب الفروض فروضهم الثابتة لهم بآيات الموارث ، ثم بقي بعد ذلك شيء من التركة كانوا أول بميراثه واستحقاقه بمقتضى هذه الآية (١) ، ولا يعتبر ذلك تعدياً لحدود الله . فقد أثبت لهم الميراث بهذه الأولوية مع الميراث بالفرض ، فيكون شأنهم كشأن من يرث بهنتين من القرابة . ولعالم يرث ذوى الأرحام مع أصحاب الفروض في هذا الباقي ، لأن أصحاب الفروض أقوى من ذوى الأرحام قرابة ، فكما قدموا عليهم في الإرث بالفرض يقدمون عليهم في الرد أيضا .

٢ - جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله « إني تصدقت على أمي بجارية فأتت أمي وبقيت الجارية » فقال النبي عليه الصلاة والسلام « وجب أجرك ورجعت إليك في المهرات ، ورجوع الجارية كلها في الميراث لا يكون إلا إذا ورثت البنت أمها فرضاً ورداً ، فإنها لا ترث بطريق الفرض إلا النصف . قال تعالى « وإن كانت واحدة فلها النصف » .

(١) برد الشافعي على الاستدلال بالآية بقوله « إن الناس توارثوا بالخلف ثم توارثوا بالإسلام والمجرة فكان المهاجر يرث المهاجر ولا يرث من ورثته من لم يكن مهاجراً وهو أقرب إليه من برته » ، فزالت الآية وكانت جملة ، بيانها ما جاء في توزيع الفرائض بين أصحابها ، ومعنى ذلك أن إجمال هذه الآية قد بينته آية الموارث التي جعلت للأقارب الوارثين نصيباً معلوماً ، فلا تنفذ حراًناً جديداً .

٣ - يروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث الأم ( الملائكة )  
بجميع تركه ولدها والأم لا ترث بطريق الفرض - حيثئذ - إلا الثلث ، فكان  
ميراث الباقي بطريق الرد .

٤ - أن أصحاب الفروض أولى من بيت المال لأن قرابة الدين  
والنسب أولى من قرابة الدين فقط ، فأصحاب الفروض اجتمع لهم سببان ،  
وليبيت مال المسلمين ( الممثل لجماعة المسلمين ) سبب واحد فيقدمون عليه .

ومع انضمامهم في الأخذ بمبدأ الرد فقد اختلفوا فيما من يرد عليه على أقوال  
أربعة : -

١ - ذهب ابن مسعود وبراءة أخذ علقمة والإمام أحمد بن حنبل في  
بعض الروايات عنه لا يرد على ستة من أصحاب الفروض : الزوج والزوجات  
مطلقاً ، والجدة إذا وجد صاحب فرض نسبي ، وبيت الابن إذا كانت فرع  
البيت الصليبي ، والأخت لأب إذا كانت مع الأخوة الشقيقة ، والأخوة  
لأم إذا كانوا مع الأم . وقد استدلل ابن مسعود على رأيه ، أن إرث الباقي  
بعد أصحاب الفروض بطريق الرد في حكم الميراث بالتعصيب ، فيقدم فيه  
الأقرب فالأقرب .

ويرد على ذلك ، بأن الرد مبني على الميراث بالفرض فيستوى فيه الجميع  
بنسبة فروضهم ، ولا يجب الأقرب الأبعد بخلاف التعصيب الذي يبنى  
الميراث فيه على قرب القرابة وقوتها .

٢ - وذهب على بن أبي طالب وأكثر القائلين بالرد من الصحابة وبه  
أخذ الحنفية والحنابلة في الأظهر من المذهب ومتأخرو الشافعية أنه يكون  
الرد على أصحاب الفروض النسبية وعلى ذلك فلا يرد على الزوجين لأنهما  
من أصحاب الفروض النسبية لا النسبية ، وقد استدلوا كذلك بالأية  
« وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » فهذه الألفاظ من  
( ١٤ - أحكام الميراث )

أصحاب الفروض فروضهم بمقتضى آيات الموارث ، ويرثون الباقي رداً بمقتضى هذه الآية . أما الزوجان فيرثان بسبب الزوجية لا بسبب القرابة فلا لهما هذه الآية .

٣ - وذهب عثمان بن عفان وجابر بن زيد من التابعين إلى الرد على أصحاب الفروض جميعاً نسية أو سبية ، فردد على الزوجين أيضاً ، ويستند هذا الرأي إلى أن الغنم بالقرم ، فكأنه بالمول تنقص أنصاء أصحاب الفروض جميعاً نسية وسبية بنسبة فروضهم ، يحجب أيضاً أن يزيد بالرد أنصاءهم جميعاً .

ويمكن الرد على ذلك بأن الآية لا تفضل الزوجين فلا يرد عليهما<sup>(١)</sup> .

٤ - أن الرد يكون على أصحاب الفروض ما عدا الزوجين مطلقاً . وما عدا الجدة فلا يرد عليها مادام هناك صاحب فرض نسبي ، وذلك لأن مهرات الجدات كان طعمة ثبتت بالسنة لا بالقرآن . قال عليه السلام : « أطعموا الجدات السدس » ، فلا تزيد على السدس إلا إذا لم يكن صاحب فرض نسبي غيرها .

ويمكن الرد على ذلك بأنها صاحبة فرض كفهرها من أصحاب الفروض لافرق بين أن يكون الفرض ثابتاً بالقرآن أو بالسنة أو بالإجماع .

موقف القانون من الرد :

نمرض القانون الرد في المادة ٣٠ ونصها : « إذا لم تستغرق الفروض القرابة ولم توجد حصبة من النسب ، رد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم . ويرد باقي القرابة إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد حصبة من النسب أو أحد أصحاب الفروض النسبية أو أحد ذوي الأرحام » .

(١) أفتى بعض المتأخرين من الحنفية بالرد على الزوجين عند عدم وجود الألقاب وفساد بيت المال . ابن عابدين ج ٥ ص ٥٢٠ .

من هذه المادة ترى أن القانون قد اخذ برأى القائلين بالرد واختار العمل برأى  
على رضى الله عنه ، فجعل الرد على أصحاب الفروض النسبية فقط دون الزوجين  
وقدمه على ميراث ذوى الأرحام ، كذلك عمل برأى عثمان بن عفان  
رضى الله عنه في الرد على الزوجين . إلا أنه أخر الرد عليهما بعد الرد على  
ذوى الفروض النسبية ، وبعد ذوى الأرحام ، فالرد عليهما مشروط بالأوجود  
مع أحد الزوجين وارتأى آخر لامن أصحاب الفروض ولا من ذوى الأرحام  
فهرد القانون على أحد الزوجين في هذه الحالة فيأخذ الموجود الزكة كلها  
فرضاً ورداً (١) .

### أصحاب الفروض بالنسبة للرد طبقاً للقانون :

أصحاب الفروض بالنسبة للرد عليهم ثلاثة أقسام :

١ - من لا يرد عليه أصلاً ، بل يأخذ الباقي تعصياً لأنه حصبة ، وهما

(١) وليان ذلك جاء في المذكرة الإيضاحية : لفقاء الصحابة في الرد على  
أحد الزوجين رأيان : رأى أنه لا يرد عليهما وهو رأى جمهورهم وعليه مذنب  
الحنفية . ورأى أنه يرد عليهما كما يرد على أصحاب الفروض النسبية وهو رأى  
عثمان بن عفان وعليه جابر بن زيد من التابعين . فرق من المصلحة تقرير الرد على  
أحد الزوجين مع تأخيرهم عن ذوى الأرحام فإذا لم يوجد أحد من أصحاب  
الفروض النسبية ولا من المصبة النسبية ولا من ذوى الأرحام مع أحد الزوجين  
أخذ كل التركة فرضاً ورداً لأن صلة الزوجين في الحياة تقتضى بأن يكون لأحدهما  
في هذه الحالة الحق في مال الآخر أكثر من المستحقين الآخرين أى المصبات  
السبية ومن يلهم ، واقتصر في الأخذ بمذهب عثمان بن عفان على ما إذا لم يوجد  
مع الزوجين ذو فرض أو ذر رحم محافظة على صلة القرى التي تربط الميت  
بقرابته بقسمة ماله بينهم وبين أحد الزوجين . قال الله تعالى : « وأولوا الأرحام  
بعضهم أول بعض في كتاب الله » .

الأب والجد ، فلو وجد أحدهما وكان في المسألة باق أخذه تمصياً ولا رد لأن الرد لا يكون إلا عند عدم وجود المصبات .

٢ - من يرد عليه بشرط عدم وجود أحد من الأقارب مطلقاً ، وهما الزوج والزوجة .

٣ - من يرد عليه بشرط عدم وجود صاحب نسب وهم ثمانية :

- (١) البنت . (٢) بنت الابن وإن نزل . (٣) الأم . (٤) الجدة ،  
(٥) الأخت الحقيقية . (٦) الأخت لأب . (٧) الأخ لأم .  
(٨) الأخت لأم .

## كيفية حل مسائل الرد طبقاً للقانون

الرد إما أن يكون على أصحاب الفروض السبية ( أحد الزوجين ) ، وإما على أصحاب الفروض النسبية ( البنت والأم ... الخ ) . فإن كان الرد على أصحاب الفروض السبية ، وهو لا يتصور إلا في حالة ما إذا كان الوراثة أحد الزوجين فقط ، وليس هناك أحد من الأقارب مطلقاً فيأخذ الحي من الزوجين التركة كلها فرضاً ورداً ، فإن كان الزوج أخذ النصف فرضاً والنصف رداً ، وإن كانت الزوجة أخذت  $\frac{1}{4}$  فرضاً ،  $\frac{3}{4}$  رداً .

وإن كان الرد على ذوى الفروض النسبية ، فإما ألا يكون مهم أحد الزوجين أو يكون مهم أحد الزوجين ، فإن لم يكن مهم أحد الزوجين ، فإما أن يكون المردود عليه واحداً أو متعدداً ، فإن كان واحداً أخذ التركة كلها فرضاً ورداً . فإذا مات شخص عن بنت واحدة أخذت التركة كلها فرضاً ورداً ، تأخذ النصف فرضاً والنصف الآخر رداً . وإن كان المردود عليه متعدداً ، فإما أن يكونوا من صنف واحد أو أصناف متعددة ، فإن كانوا من صنف واحد ورثوا جميع التركة بالتساوي بينهم فرضاً ورداً ، وجعل أصل المسألة عدد رؤوس أصحاب الفرض ، فإذا مات شخص عن خمسة أخوات شقيقات أخذن التركة كلها فرضاً ورداً ، الثلاثين فرضاً والباقي رداً ، وجعل أصل المسألة من خمسة أسهم بعدد رؤوسهم . فلو كانت التركة ١٠٠ فدان كانت قيمة السهم  $= \frac{100}{5} = ٢٠$  فداناً ، وكان نصيب كل أخت شقيقة هو ٢٠ فداناً .

وإن كانوا من أصناف متعددة ، حلقت المسألة حللاً عادياً . إلا أنه عند استخراج قيمة السهم تقسم التركة على مجموع سهام أصحاب الفروض ، لاصل أصل المسألة ، مثال ذلك :

١ - مات شخص من بنت ، وأم ، وبنت ابن ، وترك ٦٠ فدانا .

### الحل

| البنت              | الأم               | بنت الابن            |
|--------------------|--------------------|----------------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضا | $\frac{1}{2}$ فرضا | $\frac{1}{2}$ فرضا   |
| لانفرداها وعدم     | لوجود فرع          | لعدم وجود من يعصبا   |
| وجود من يعصبا      | وارث               | أو يعصبا ولوجود بنت  |
|                    |                    | صلية ورثت فرضا النصف |

أصل المسألة من ٦ أسهم للبنت ٢ أسهم وللأم سهم واحد ولبنت الابن سهم واحد ، فيكون مجموع السهام ٥ خمسة ، فنقسم التركة على ٥ خمسة (مجموع السهام) لا حل ٦ (أصل المسألة) .

|                |                        |
|----------------|------------------------|
| قيمة السهم     | $60 \div 5 = 12$ فدانا |
| نصيب البنت     | $2 \times 12 = 24$     |
| نصيب الأم      | $1 \times 12 = 12$     |
| نصيب بنت الابن | $1 \times 12 = 12$     |

٢ - مات شخص من أختين شقيقتين وأخت لأب وأخ لأم . وترك ٥٠ فدانا .

### الحل

| الأختان الحقيقيتان | الأخت لأب                 | الأخ لأم           |
|--------------------|---------------------------|--------------------|
| $\frac{2}{3}$ فرضا | عجوبة بالأختين الحقيقيتين | $\frac{1}{3}$ فرضا |
| لعدم وجود من يعصبا | لأنهما ورثتا الثلثين ولم  | لعدم وجود فرع      |
| أو يعصبا           | يوجد منها من يعصبا        | وارث ولا أصل       |
|                    |                           | وارث مذكر          |



أصل المسألة من ٦ أسهم للأختين العقيقتين ٤ أسهم وللأخ لأم سهم واحد ، فيكون مجموع السهام ٥ خمسة ، فتقسم التركة على ٥ لا على ٦

$$\text{قيمة السهم} = ٥ \div ٥ = ١٠ \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب الأختين العقيقتين} = ٤ \times ١٠ = ٤٠ \text{ فدانا}$$

$$\text{نصيب كل منهما} = ٤٠ \div ٢ = ٢٠$$

$$\text{نصيب الأخ لأم} = ١ \times ١٠ = ١٠ \text{ أفدنة}$$

وإن كان مع أصحاب الفروض النسبة أحد الزوجين تحمل المسألة على خطوتين ، الخطوة الأولى ويكون فيها أصل المسألة هو مقام الكسر الدال على نصيب أحد الزوجين ، ثم تعطيه نصيبه ، والخطوة الثانية يوزع الباقي من التركة على أصحاب الفروض النسبة بنسبة سهامهم ومثال ذلك :  
مثال ( ١ ) : مات شخص عن زوجة وبنت وبنت ابن وأم ، وترك ٥٠ فدانا .

### الحل

| الأم               | بنت الابن                    | البنت                      | الزوجة             |
|--------------------|------------------------------|----------------------------|--------------------|
| $\frac{1}{4}$ فرضا | $\frac{1}{4}$ فرضا           | $\frac{1}{4}$ فرضا         | $\frac{1}{2}$ فرضا |
| لوجود فرع وارث     | لعدم وجود من يعصبا أو يعصبها | لافرادها وهم موجودون يعصبا | لوجود الفرع الوارث |
|                    | ولو جسد بنت صليبة ورثت       |                            |                    |
|                    | فرضا النصف                   |                            |                    |

الخطوة الأولى : أصل المسألة مقام الكسر الفال على نصيب الزوجة ٨  
فيكون الزوجة سهم ، وباقي الورثة ٧ أسهم .

$$\text{قيمة السهم} = ٤٠ \div ٨ = ٥ \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ١ \times ٥ = ٥$$

$$\text{الباقى} = ٤٠ - ٥ = ٣٥ \text{ فدانا}$$

الخطوة الثانية : قسم هذا الباقي على بقية الورثة بنسبة فروضهم .

| الأم               | بنت الابن          | البنت              |
|--------------------|--------------------|--------------------|
| $\frac{1}{3}$ فرضا | $\frac{1}{3}$ فرضا | $\frac{1}{3}$ فرضا |

أصل المسألة من ٦ أسهم لبنت ٣ أسهم ولبنت الابن سهم واحد وللأم سهم واحد ، فيكون مجموع السهام ٥ خمسة أسهم .

$$\text{قيمة السهم} = ٣٥ \div ٥ = ٧ \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب البنت} = ٣ \times ٧ = ٢١ \text{ فدانا}$$

$$\text{نصيب بنت الابن} = ١ \times ٧ = ٧ \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب الأم} = ١ \times ٧ = ٧$$

مثال (٢) توفيت امرأة عن زوج وابن مرتد وبنت وأم أخ لام ، وترك ٦٤ فدانا .

### الحل

| الزوج              | البنف              | الابن المرتد | الأم               |
|--------------------|--------------------|--------------|--------------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضا | $\frac{1}{2}$ فرضا | محروم        | $\frac{1}{2}$ فرضا |
| لوجود فرع          | لانفرادها وعدم     | لانه مرتد    | لوجود فرع          |
| وارث (البنف)       | وجود من            |              | وارث (البنف)       |
| أما الابن          | يصحبها ولا         |              | ولا اعتبار للابن   |
| فلا اعتبار له      | اعتبار لوجود       |              | لانه محروم         |
| لانه محروم         | الابن لانه محروم   |              |                    |

### الأخ لام

محجوب بالفرع

الوارث المؤنت

ولا اعتبار للابن

لانه محروم

الخطوة الأولى : أصل المسألة مقام الكسر الدال على نصيب الزوج ٤

فيكون للزوج سهم واحد ، ولباقي الورثة ٣ أسهم .

$$\text{قيمة السهم} = ٦٤ \div ٤ = ١٦ \text{ فداها}$$

$$\text{الباقى} = ٦٤ - ١٦ = ٤٨$$

الخطوة الثانية : يقسم هذا الباقي على بقية الورثة بنسبة فروضهم .

الأم

البنف

$\frac{1}{2}$

$\frac{1}{4}$

أصل المسألة من ٦ البنت ٣ أسهم وللأم سهم واحد ، فيكون مجموع السهام ٤ أربعة .

$$\text{قيمة السهم} = ٤٨ \div ٤ = ١٢ \text{ فداقا}$$

$$\bullet \text{ نصيب البنت} = ٣ \times ١٢ = ٣٦$$

$$\bullet \text{ نصيب الأم} = ١ \times ١٢ = ١٢$$

وقد اتبعت هذه الطريقة في حل مسائل الرد للاختصار بدل أن نقسم التركة مرتين فتؤخذ منها الفروض أولاً ، ثم يعاد تقسيم الباقي رداً والنتيجة في الحالتين واحدة .

## مسائل على كل ماسبق

١ - توفي شخص وترك زوجتين وأم أب وأم أم و ٤ بنات صليات وأختين شقيقتين وأخ لأب ، وترك ٩٦ قدانا .

### الحل

| زوجتين        | أم أب                  | أم أم | ٤ بنات صليات  |
|---------------|------------------------|-------|---------------|
| $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{2}$          |       | $\frac{1}{2}$ |
| لوجود الفرع   | لعدم وجود الأم لكونهما |       | لعدم وجود     |
| الوارث        | في درجة واحدة فيقتسمان |       | من يصعب       |
|               | الـ $\frac{1}{2}$      |       |               |

| أختين شقيقتين | أخ لأب           |
|---------------|------------------|
| ق . ح         | محسوب بالهقيقتين |
| مع الفرع      | لأنهما لما صارنا |
| المؤلف        | عصبة مع الفرع    |
|               | الوارث المؤلف    |
|               | صارنا بمنزلة أخ  |
|               | شقيق فيجب الأخ   |
|               | لأب لقوة القرابة |

أصل المسألة من ٢٤ للزوجتين ٢ أسهم وللجدتين ٤ أسهم والبنات ١٦ سهما ، فيكون المجموع ٢٢ ، والباقي وهو سهم واحد للأختين الهقيقتين .

قيمة السهم  $= ١٦ \div ٢٤ = ٤$  أفدنة  
 نصيب الزوجتين  $= ٢ \times ٤ = ٨$  فدانا  
 نصيب كل زوجة  $= ١٢ \div ٢ = ٦$  أفدنة  
 نصيب المحدثين  $= ٤ \times ٤ = ١٦$  فدانا  
 نصيب كل جدة  $= ١٦ \div ٢ = ٨$  أفدنة  
 نصيب البنات الأربع  $= ٤ \times ١٦ = ٦٤$  فدانا  
 نصيب كل بنت  $= ٦٤ \div ٤ = ١٦$  د  
 نصيب الأخنتين الحقيقيين  $= ١ \times ٤ = ٤$  أفدنة  
 نصيب كل أخت شقيقة  $= ٤ \div ٢ = ٢$  فدانا

٢ - توفي شخص عن زوجة و ٣ أبناء وبنتين وأب وأم أب وأم  
 أم أم وأخ شقيق، وترك ١٩٢٠٠ جنيه.

### الحل

| الزوجة             | ٣ أبناء                | وبنتان | الأب                      | أم أب        |
|--------------------|------------------------|--------|---------------------------|--------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضا | ق . ح                  |        | $\frac{1}{4}$ فرضا        | محسوبة بالأب |
| لوجود الفرع الوارث | للمذكر مثل حظ الأنثيين |        | لوجود الفرع الوارث المذكر |              |
|                    | أم أم الأم             |        | أخ شقيق                   |              |
|                    | محسوبة بأم الأب        |        | محسوب بالفرع              |              |
|                    | لأنها أقرب             |        | المذكر لأن جهة            |              |
|                    | زوجية                  |        | البنوة مقدمة على          |              |
|                    |                        |        | جهة الأخيرة               |              |

أصل المسألة من ٢٤ للزوجة ٢ أسهم وللأب ٤ أسهم وللأبناء  
والبنات الباقي وهو ١٧ سهما .

$$\begin{aligned}
 & \text{قيمة السهم} = ١٩٢٠٠ \div ٢٤ = ٨٠٠ \text{ جنيه} \\
 & \text{نصيب الزوجة} = ٨٠٠ \times ٢ = ١٦٠٠ \\
 & \text{نصيب الأب} = ٨٠٠ \times ٤ = ٣٢٠٠ \\
 & \text{نصيب الأولاد} = ٨٠٠ \times ١٧ = ١٣٦٠٠ \text{ قسم عليهم} \\
 & \text{لذا كمثل حظ الأنثيين ، فيكون مجموع السهام للصبة} = ٢ + ٩ = ٨ \\
 & \text{قيمة السهم للصبة} = ١٣٦٠٠ \div ٨ = ١٧٠٠ \text{ جنيه} \\
 & \text{نصيب البنت الواحدة} = ١٧٠٠ \times ١ = ١٧٠٠ \\
 & \text{نصيب الولد الواحد} = ١٧٠٠ \times ٢ = ٣٤٠٠
 \end{aligned}$$

٢ - توفيت امرأة من زوج وسبع أخوات شقيقات وأخوين لأب  
وأختين لأم وأم أب وأم أم ، وتركها ٧٠ فدانا .

### الحل

| الزوج            | ٧ أخوات شقيقات | أخوين لأب       |
|------------------|----------------|-----------------|
| ١ فرضا           | ١ فرضا         | ق . ح           |
| لعدم وجود        | لعدم وجود من   | لأنهما أقرب     |
| فرع وارث         | يصطن أو يحجبهن | ذكر ولا يلق لها |
| أختين لأم        | أم أب أب       | أم الأم         |
| ١ فرضا           | صغيرة          | ١ فرضا          |
| لعدم وجود        | بأم الأم       | لعدم وجود       |
| فرع وارث         | لقربا في       | الأم            |
| أو أصل وارث مذكر | الدرجة         |                 |

أصل المسألة من ٦ أسهم الزوج ٣ أسهم : وللأخوات الشقيقات ٤ أسهم  
وللأختين لأم سهمان ، ولأم الأم سهم واحد ، فيكون المجموع ١٠ أسهم  
فلا شيء للأخوين لأب ، لأن أنصباة أصحاب الفروض استغرق كل الفرقة  
بل طالع المسألة أصل المسألة من ٦ وحالت إلى ١٠

قيمة السهم  $٧ = ١٠ \div ٧ =$  أفدنة

نصيب الزوج  $٢١ = ٣ \times ٧ =$  فدانا

• الأخوات الشقيقات  $٢٨ = ٤ \times ٧ =$

• كل أخت  $٧ = ٢٨ \div ٤ =$  أفدنة

• الأم  $٧ = ١ \times ٧ =$

• الأختين لأم  $١٤ = ٢ \times ٧ =$  فدانا

• كل أخ  $٧ = ٢ \div ١٤ =$  أفدنة



## الفصل الخامس

في

## ذوى الأرحام

ذو الرحم كل قريب ليس بذى فرض ولا حصبة ويتوسط بينه وبين الميت في الطالب أتى كإبن البنت .

### الخلاف في إرث ذوى الأرحام :

ذهب زيد بن ثابت وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبور إلى عدم توريثهم ووافقهم على هذا ابن عباس في غير المجهور .

وإلى هذا رأى جنح مالك والشافعي .

وذهب جمهور الصحابة وعلى رأسهم عمر ، وجماعة من التابعين وعلى رأسهم شريح وعمر بن عبد العزيز إلى توريثهم وإلى هذا رأى جنح الحنفية والحنابلة .

ومن ثم يبدو لنا أن في توريث ذوى الأرحام رأيين : رأيا بعدم التوريث ورأيا بالتوريث ، ولكل رأى وجهة نظر .

### أدلة القائلين بعدم التوريث :

١ - إن التوريث لا يثبت إلا بنصر أو إجماع ولا نص ولا إجماع في توريث ذوى الأرحام فافقه تعالى بين إرث أصحاب القروض وبين أنصاءهم وبين إرث العصباء ولم يبين لنوى الأرحام شيئا فلو كان لهم شيء لبيته .

٢ - إن العمة مع العم وابنة الأخ مع ابن الأخ لا يرثان فإذا كانتا لا يرثان مع العم وابن الأخ وكلاهما مؤكد ومقو في الميراث فلن لا يرثان مع عمه من باب أولى .

### أدلة القائلين بالتوريث :

١ - قال تعالى : وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله .  
فهذه الآية تفيد بعبارة نصها أن الأقارب الذين يربطهم الرحم بعضهم أولى ببعض ومن تلك الأولوية أن يأخذوا مال بعضهم بالميراث سواء كان هؤلاء الأقارب أصحاب فروض أو عصباء أو يكونوا من الفريقين فذو الأرحام إن لم يكن سوام من أصحاب الفروض والعصباء هم أولى بميراث بعضهم لأنهم داخلون في الأولوية التي ذكرها القرآن فهم أولى من غيرهم الذين لا تربطهم قرابة الرحم فهؤلاء لا يرث لهم فهذه الآية جاءت ناصحة للإرث بالموالاتة والمؤاخاة .

٢ - روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( من ترك مالا فلورثته وأنا وارث من لا وارث له أحقل عنه وأرثه ، والحال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه ) (١) .

٣ - إن محرمين الخطاب قد أعطى الحال عند عدم وجود غيره واستند في ذلك الحكم إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فقال بعد أن أعطى الحال إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( الله تعالى ورسوله مولى من لا مولى له والحال وارث من لا وارث له ) .

٤ - إذا قلنا إن ذوي الأرحام لا يرثون آل المال إلى جماعة المسلمين وذوي الأرحام وجماعة المسلمين يقركون في وصف الإسلام ويزيد عليهم

(١) ميل الأوطار ٩٧ ص ٥٢ ، ٥٤

ذوى الأرحام القرابة المحرمة ألا تعتبر هذه الزيادة وهذا الوصف الخاص مرجعاً يقدم ذوى الأرحام على جماعة المسلمين وهذا على فرض أن هذا الوصف لا يكون مثبتاً لأصل الانفراد .

وفي تصورى أن الراجع هو القول بتوريث ذوى الأرحام ودعوى عدم النص على توريثهم لا أساس لها فقد نص الله على توريثهم في قوله تعالى « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض » .

ونصت السنة على توريثهم في قوله صلى الله عليه وسلم ( الحال وارث من لا وارث له ) .

فتوريث ذوى الأرحام ثابت بالنص فلا يسع لأحد أن ينكره ، ولا يقف أى معقول أمام النص .

وبناء على هذا القول الراجع فى نظرى والذي أخذ به القانون سنتكلم على كيفية إرث ذوى الأرحام وذلك لا يكون إلا بعد بيان أصنافهم .

### أصناف ذوى الأرحام :

الصنف الأول : الفروع الذين يتوسط بينهم وبين الميت أنثى وهذا يشمل ما يأتى :

- (١) أولاد البنات وإن نزلوا ذكوراً أو إناثاً .
- (٢) أولاد بنات الابن وإن نزلوا ذكوراً أو إناثاً .

الصنف الثانى : الأصول من الرجال الذين تتوسط بينهم وبين الميت أنثى والأصول من النساء إذا كن يدلين إلى الميت بمن ليس بمصبة وليس بصاحب فرض وهذا الصنف يشمل ما يأتى :

- (١) الجد الفاسد وإن علا كأب الأم وأب أب الأم .

(٢) الجدة الفاسدة وهي كل جدة تدلى بمن ليس بعصبة ولا صاحبة  
فرض كأم أب الأم وأم أب أم الأب .

الصف الثالث : فروع الأبوين الذين ليسوا بأصحاب فروض ولا عصبة  
وهذا الصف يشمل ما يأتي :

(١) أولاد الأخوات الشقيقات أو لأب أو لأم سواء كانوا ذكورا  
أو إناثا .

(٢) بنات الإخوة الأشقاء أو لأب أو لأم وبنات أبنائهم وإن نزلوا .

(٣) أبناء الإخوة لأم وأولادهم مهما نزلت درجاتهم كبن الأخ لأم  
أو ابن ابنة أو بنت ابنه .

الصف الرابع : فروع الأجداد والمجدات الذين لا يعدون عصبة  
ولا أصحاب فروض وهذا الصف يشمل الطوائف الست الآتية :

(١) أعمام الميت لأم وعماته وأخواله وعالاته لأبوين أو لأحدهما .

(٢) أولاد من ذكروا في الطائفة الأولى وإن نزلوا وبنات أعمام  
الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وإن نزلوا وأولاد من ذكروا  
وإن نزلوا .

(٣) أعمام أبي الميت لأم وعماته وأخواله وعالاته لأبوين أو لأحدهما  
وأعمام أم الميت وعماتها وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما .

(٤) أولاد من ذكروا في الطائفة السابقة وإن نزلوا وبنات أعمام  
أبي الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وإن نزلوا وأولاد من ذكرن  
وإن نزلوا .

(٥) أعمام أب أبي الميت لأم وأعمام أب أم الميت وعماتها وأخوالها

وعلاهما لأبوين أو لأحدهما وأعمام أم أم الميت ولم أبيه وعماهما وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما .

(٦) أولاد من ذكروا في الطائفة السابقة وإن نزلوا وبنات أعمام أبي الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وإن نزلوا وأولاد من ذكرن وإن نزلوا .

### كيفية توريث ذوى الأرحام :

لا يرث ذوى الأرحام إلا في حالتين :

(١) إذا لم يوجد صاحب فرض ولا طاصب فإذا وجد واحد منهما لا يرث ذوى الرحم لأن صاحب الفرض يرد عليه والرد مقدم على إرث ذوى الأرحام ولأن الطاصب إذا وجد أخذ القرعة كلها إذا انفرد وأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض إذا اجتمع معهم .

(٢) إذا وجد أحد الزوجين فإنه يأخذ فرضه والباقي لذوى الأرحام لأن الرد على أحد الزوجين عند الفائلين به بعد ذوى الأرحام فترتبة ذوى الأرحام متقدمة على الرد على أحد الزوجين عند من يقول به .

وكا اتفق القائلون بتوريث ذوى الأرحام على أن سريتهم في الاستحقاق بعد الرد اتفقوا أيضاً على أنه إذا انفرد ذو الرحم من أى صنف كان يأخذ المال كله ذكراً كان أو أنثى أو يأخذ الباقي بعد فرض أحد الزوجين إذا وجد معه .

أما إذا تعدد فإن كان المتعددون من أصناف مختلفة قدم الصنف الأول على الثاني والثاني على الثالث والثالث على الرابع وإذا كانوا من الصنف الرابع قدم من كان في طائفة سابقة على من بعده من الطوائف الأخرى .

وإن كانوا من صنف واحد أو من طائفة واحدة من طوائف الصنف الرابع، واختلفت درجاتهم كان الجميع بينهم بقرب الدرجة أولاً فيقدم الأقرب إلى الميت درجة .

فإن استووا في الدرجة كان الجميع بالإدلاء فن يدلى إلى الميت بوارث من أصحاب الفروض أو العصباء يقدم على من يدلى بغير وارث .

فإن تساوا في الإدلاء بوارث أو بغير وارث يقدم الأقوى قرابة فن كان لأبوين فهو أولى من كان لأب ومن كان لأب يقدم على من كان لأم

فإن تساوا في كل شيء اشتركوا في الميراث على السواء إن كانوا ذكوراً فقط وإناثاً فقط وإن كانوا خليطاً كان للذكر ضعف الأنثى ولو كانوا من أولاد الإخوة والأخوات لأم لأن هذا هو الأصل في الميراث استثنى منه الإخوة والأخوات لأم فيقتصر فيما جاء على غير الأصل على مورد النص .

فلو توفي شخص عن بنت بنت وجد فاسد وخالة وخال كان الميراث لبنت البنت لأنها من الصنف الأول فيقدم على الأصناف الأخرى .

### توريث الصنف الأول

من انفرد من هذا الصنف استحق كل المال ذكراً كان أو أنثى كان البنت وبنت البنت وإن تعدد أولو الأرحام من أولاد البنات فإن اختلفت درجاتهم قدم الأقرب درجة ذكراً أو أنثى فبنت البنت أو ابنها يقدم على بنت بنت البنت وعلى ابن بنت البنت وعلى بنت ابن البنت وابن ابن البنت أما إذا تعددوا وكانوا من درجة واحدة فإله يقدم من يدلى للميت بوارث صاحب فرض على من يدلى للميت بنى رحم لأن والده الوارث أقرب حكماً فكما يتمتع القرب الحقيقي مرجحاً يتمتع القرب الحكي مرجحاً فبنت بنت الابن تقدم

على ابن بنت البنت لأن الأولى أمها صاحبة فرض بينا الثاني أمه من ذوى الأرحام فإن تساوا في الإدلاء بأن كان كل منهم صاحب فرض أو كل منهم يدل بغير وارث فإن كانوا ذكوراً فقط أو إناثاً فقط قسمت التركة أو الباقي منها بعد نصيب أحد الزوجين بالتساوى .

فلو توفي شخص عن ثلاثة أبناء بنت ابن أو ثلاث بنات بنت البنت قسمت التركة بالتساوى على الثلاثة أبناء في الصورة الأولى وعلى ثلاث بنات في الصورة الثانية .

وإن كانوا خليطاً من الذكور والإناث كأبناء أو بنات البنت قسمت التركة عليهم على اعتبار أن يكون لذكر ضعف الأنثى .

فلو توفي شخص عن زوج وابن بنت وبنتى بنت وترك ٨٠٠ جنيه .

|                        |   |  |   |
|------------------------|---|--|---|
| زوج                    | ١ | ابن بنت وبنتاً بنت                     | ١ |
| فرضاً                  | ١ | لذكر ضعف الأنثى لأن هؤلاء من           | ١ |
| لعدم وجود الفرع الوارث |   | ذوى الأرحام والرد على أحد الزوجين      |   |
| بطريق الفرض أو التخصيب |   | على رأى من يقول به مؤخر عن ذوى الأرحام |   |

وذلك يكون أصل المسألة من ٢

للزوج من السهام ١

ولابن البنت وبنتى البنت ١

ولما كان بين هذا الواحد وبين الرءوس المستحقة له تباين تصح المسألة

فنضرب  $٨ = ٤ \times ٢$  أصل المسألة بعد التصحيح

للزوج  $٤ = ٤ \times ١$

ولابن البنت وبنتى البنت  $٤ = ٤ \times ١$

|                                |                         |
|--------------------------------|-------------------------|
| $١٠٠ = \frac{٨٠٠}{٨}$          | قيمة السهم الواحد       |
| جنيه                           |                         |
| $٤٠٠ = ١٠٠ \times ٤$           | نصيب الزوج              |
| $٤٠٠ = ١٠٠ \times ٤$           | • ابن البنت وبنتي البنت |
| $٢٠٠ = \frac{٢ \times ٤٠٠}{٤}$ | • ابن البنت             |
| $٢٠٠ = \frac{٢ \times ٤٠٠}{٤}$ | • بنتي البنت            |
| $١٠٠ = ٢ \div ٢٠٠$             | • كل واحدة              |

### توريث الصنف الثاني

لا يرث هذا الصنف مع وجود أحد من الصنف الأول فإذا لم يوجد صاحب فرض غير أحد الزوجين ولا صاحب ولا أحد من ذوى الأرحام من الصنف الأول ووجد واحد من هذا الصنف الذى نحن بصدد الكلام عليه وهو الثانى استحق كل التركة أو الباقي منها بعد فرض أحد الزوجين ، فإذا وجد من الصنف الثانى أكثر من واحد واتحدت الجهة فأفرجهم إلى الميت درجة هو أحقهم بالإرث دون غيره فأبو الأم مقدم على أبى أم الأب وكذلك أم أبى الأم مقدمة على أم أبى أم الأب للقرب فى الدرجة فى كل .

أما إذا استروا فى الدرجة فالمثل بصاحب فرض مقدم على المثل بذى رحم فأبو أم الأم مقدم على أبى أب الأم لأن أم الأم صاحبة فرض .

وإن اتحدوا فى الدرجة والإدلاء بأن كان كل منهم يدلى بوارث أو يدلى بنير وارث فإن كانوا من حيز واحد بأن كانوا جميعاً من جهة الأب أو كانوا



جميعاً من جهة الأم قسمت التركة بينهم فلذكر ضعف الأنثى باعتبار أبدانهم دون نظر لمن يدلون .

وإن اختلفوا في الحيز بأن كان بعضهم من قرابة الأب وبعضهم من قرابة الأم كان لقرابة الأب الثلثان ولقرابة الأم الثلث ويقسم نصيب كل فريق بين أصحابه للذكر ضعف الأنثى .

١ — ولو توفي شخص عن أبي أم أم الأب وأبي أم أبي الأب قسمت التركة بينهما مناصفة لاستوائهما في الدرجة والإدلاء لأن كلا منهما يدل إلى الميت بوارث وكلاهما من جهة الأب .

٢ — ولو توفي شخص عن أبي أبي الأم وأم أبي الأم كان الميراث بينهما مناصفة لاستوائهما في الدرجة والإدلاء لأن كلا منهما يدل إلى الميت بنهر وارث وكلاهما من جهة الأم .

٣ — ولو توفي شخص عن أبي أم الأب وأبي أم الأم كان الميراث لهما لاستوائهما في الدرجة والإدلاء لأن كلا منهما يدل بوارث ، غير أن الأول يأخذ الثلثين لأنه جد من جهة الأب ويأخذ الثاني الثلث لأنه جد من جهة الأم .

٤ — ولو توفي شخص عن أبي أم أبي الأب وأبي أم أم الأب وأبي أم الأم وأبي أبي أم الأم فهؤلاء أجداد أربعة في درجة ولكن الثلاثة الأول يدلون إلى الميت بصاحب فرض والآخر يدل بذى رحم فيكون الميراث الثلاثة الأول فقط .

ولما كانوا مختلفين في الحيز فالأولان من جهة الأب والثالث من جهة الأم يقسم المال أولاً باعتبار الحيز فيكون لقرابة الأب الثلثان يضم بينهما على السواء ويكون لقرابة الأم الثلث يعطى للثالث فقط .

ولو كان مكان الرابع أبو الأم والمساءة بها لما لأخذ القرعة كلها لأنه أقرب درجة من الآخرين وقرب الدرجة مرجح في التوريث على الترجيح بالإدلاء لأنه لا يرجح به إلا عند التساوى في الدرجة .

### توريث الصنف الثالث

إن انفرد واحد من هذا الصنف ولم يوجد أحد من الصنف الأول أو الصنف الثاني استقل بجميع التركة أو استقل بياقها بعد فرض أحد الزوجين ذكراً كان أو أنثى قرب من الميت أو بعد أدلى بوارث أو بغير وارث وإن تعددت آحاد هذا الصنف ولم يوجد أحد من الصنفين الأول أو الثاني يكون ترتيب الاستحقاق على النحو التالي :

١ - إن اختلفت درجاتهم كان أولاً بالميراث أقربهم درجة فإن كان هناك بنت أخ لأم وبنت ابن أخ شقيق فإن بنت الأخ لأم تكون أولى بالميراث لأنها أقرب درجة ولو كانت الأخرى بعد أصلها أقوى قرابة من أصل هذه .

٢ - وإن استووا في الدرجة فإن اختلفوا في الإدلاء قدم من كان يدلى بوارث على من كان يدلى بغير وارث فإذا كان للمتوفى بنت ابن أخ شقيق وابن بنت أخ شقيق فإن الأولى بالميراث هي بنت ابن الأخ الشقيق لأنها تدلى بعاصب وهو ابن الأخ الشقيق وهو وارث والآخر يدلى برحم وهي بنت الأخ الشقيق وذو الرحم غير وارث ومن يدلى بوارث يقدم على من يدلى بغير وارث .

وكذلك الأمر إذا كان للمتوفى بنت ابن أخ لاب وابن ابن أخ لأم كان الميراث للأولى لأنها تدلى بوارث وهو ابن الأخ لأنه عاصب والثاني يدلى بغير وارث وهو ابن الأخ لأم لأنه من ذوى الأرحام .

٣ - وإن استوا في الإدلاء بوارث أو بغير وارث فانه يقدم في الميراث من يكون أقوى قرابة فإذا كان للمتوفى بنت أخ شقيق وبنت أخ لأب فان الميراث يكون للبنت الأخ الشقيق لأنها وإن استوت مع بنت الأخ لأب في الدرجة وفي الإدلاء بوارث إلا أنها ذات قرابة قوية عن الأخرى ، ولو كان للمتوفى بنت أخت لأب وابن أخت لأم فان بنت الأخت لأب تقدم على ابن الأخت لأم لأنها وإن استوت مع الأخرى في الدرجة والإدلاء بوارث إلا أن قرابتها أقوى من قرابة الثانية فالأولى قرابتها من جهة الأب والثانية قرابتها من جهة الأم وقرابة الأب أقوى من قرابة الأم .

٤ - وإن اتحدوا في الدرجة واستوا في الإدلاء وفي قوة القرابة كان الميراث بينهم للذكر ضعف الأنثى ولو كانوا من جهة الأم لعدم المرجح لأحدهم على الآخر .

فلو كان للمتوفى بنت ابن أخ لأم وابن ابن أخت لأم كان الميراث بينهما للأول ثلثه ولثاني ثلثاه لأنهما استويا في الدرجة وفي الإدلاء وفي قوة القرابة فيوزع الميراث للذكر ضعف الأنثى .

### توريث الصنف الرابع

لا يرث هذا الصنف إلا إذا انعدم من هذا الزوجين من أصحاب الفروض وانعدمت العصبية وانعدم الأصناف الثلاثة السابقة فإذا توفر هذا الانعدام فاما أن يوجد واحد من الصنف الرابع فقط أياً كان نوع طائفته أو يوجد مع أحد الزوجين فان كان الأول أخذ الواحد تركه كلها وإن كان الثاني أخذ الباقي من التركة بعد نصيب أحد الزوجين .

فإذا كان الموجود من الصنف الرابع أكثر من واحد فاما أن يكون الموجودون من طوائف متعددة وإما أن يكونوا من طائفة واحدة من

طوائف الصنف الرابع فإن كانوا من طوائف متعددة من الطوائف الخاصة بالصنف الرابع قدم في المهرات أهل الطائفة الأولى على أهل الطائفة الثانية وقدم أهل الطائفة الثانية على أهل الطائفة الثالثة وهكذا إلى آخر طوائف هذا الصنف فلو كان للتوفى حمة وبنت عم وابن خال استقلت بالمهرات العممة لأن العممة من الطائفة الأولى وهي تقدم على غيرها وأما بنت العم وابن الخال فهما من الطائفة الثانية وإن كان الموجودون من طائفة واحدة بطريقة توريثهم يتبع فيها ما يأتي بالنسبة لكل طائفة :

#### توريث الطائفة الأولى :

إذا تعدد ذوو الأرحام من هذه الطائفة فاما أن يكونوا من حيز واحد كأن يكونوا جميعاً من جهة الأب أو يكونوا جميعاً من جهة الأم وإما أن يكون بعضهم من حيز والبعض الآخر من حيز كأن يكون بعضهم من جهة الأب وبعضهم من جهة الأم .

فإن كانوا من حيز واحد فالترجيح بينهم بقوة القرابة .

فلو توفى شخص من حمة شقيقة وحمة لأب أو لأم كان المهرات للعقيقة لأنها أقوى قرابة منهما حيث أنها لأبوين .

ولو توفى شخص من حمة لأب وهم لأم كان المهرات للعممة لأنها أقوى قرابة من الأم لأم لأن لمراتبها من جهة الأب والقرابة لأب أقوى من قرابة الأم .

ولو توفى شخص من حمة شقيقة وخال لأب أو لأم كان المهرات للخالة فقط لأنها لأبوين فتكون أقوى قرابة من كان لأب أو لأم .

وإن استوت قرابتهن وورثوا جميعاً للذكر مثل حظ الأنثيين فن توفى

من خالة الأب وخال الأب كان الميراث بينهما أثلاثاً للحالة الثلث والخال  
الثلاثان .

وإن كان الحيز مختلفاً بأن كان بعضهم من جهة الأب والبعض الآخر  
من جهة الأم أعطى فريق الأب الثلثين وفريق الأم الثلث دون اعتبار لقوة  
قراءة أحد الفريقين على الآخر ثم يقسم نصيب كل فريق بينهم كما لو كانوا  
م الورثة فيقدم الأقوى على غيره وعند التساوى في القوة يقسم بينهم للذكر  
ضعف الأنثى .

فلو توفي شخص من جهة الأم وخالة شقيقة أخذت العمة لأم الثلثين لأنها  
من جهة الأب وأخذت الحالة الشقيقة الثلث لأنها من جهة الأم .

#### توريث الطائفة الثانية :

إذا تعدد ذور الأرحام من هذه الطائفة فالترجيح بينهم أولاً بقرب  
الدرجة فيقدم الأقرب درجة مطلقاً سواء كان من جهة الأب أو من جهة  
الأم ذكراً كان أو أنثى فبنت الخال لأم تقدم على ابن بنت العم الشقيق .

وأن كان الجميع من درجة واحدة فإما أن يتحد الحيز وإما أن يختلف .

فإن اتحد الحيز بأن كانوا جميعاً من جهة الأب أو كانوا جميعاً من جهة  
الأم فالترجيح بينهم بالإدلاء فن يبدل بعاصب أولى عن يبدل بذي رحم  
فبنت العم لأب تقدم على بنت العمة لأب لأن الأولى تدل بعاصب وهو العم  
لأب والثانية تدل بذي رحم وهو العمة لأب .

فإذا اتحد ذور الأرحام من هذه الطائفة في الدرجة والحيز والإدلاء  
فالترجيح بينهم بقوة القرابة في الأصل .

فلو توفي شخص عن بنت ابن عم شقيق وبنت عم لأب فالميراث للأولى

لأن أصلاً أقوى قرابة من أصل الثانية إذ أصل الأولى ذو قرابتين وأصل الثانية ذو قرابة واحدة .

وإن تساوا وإني الدرجة والجبر والإدلاء وقوة القرابة وزعم الميراث بينهم فلذكر ضعف الآتي .

فلو توفي شخص عن بنت عال شقيق وابن خالة شقيقة استحققت بنت الحال الثلث واستحق ابن الخالة الثلثين لأنهما وإن استويا في الدرجة والحيز وقوة القرابة إلا أن أحدهما ذكر والآخر أنثى .

وإن اختلف الحيز كان لقرابة الأب الثلثان ولقرابة الأم الثلث فلا يقدم الأنثى قرابة في أحد الحيزين على الأصغر في الحيز الآخر ولا ولد العاصب في إحداهما على ولد ذى الرحم في الآخر .

ثم يقسم نصيب كل فريق على أفراده كأنه تركه خاصة وتراعى القواعد سالفة الذكر في الترجيح بالإدلاء بعاصب أولاً ثم بقوة القرابة فيمن كانوا من حيز الأب وبقوة القرابة فقط فيمن كانوا من حيز الأم .

فلو توفي شخص عن ابن عمه شقيقة وبنت عم لأب وبنت خالة شقيقة وابن خال لأب وابن خال لأم فالثلثان لقرابة الأب يعطى لبنت العم لأب لأنها تدل بعاصب والثلث لقرابة الأم يعطى لبنت الخالة الحقيقية لأنها أقوى قرابة حيث أن أصلها الأبوين .

#### توزيع الطائفة الثالثة :

يتبع في هذه الطائفة ما أتبع في الطائفة الأولى .

#### توزيع الطائفة الرابعة :

يتبع في هذه الطائفة ما أتبع في الطائفة الثانية .

توريث الطائفة الخامسة :

يتبع في هذه الطائفة ما اتبع في الطائفة الأولى .

توريث الطائفة السادسة :

يتبع في هذه الطائفة ما اتبع في الطائفة الثانية .

الأصل في ميراث ذوى الأرحام :

الأصل في ميراثهم كما بينا الكتاب والسنة .

أما الكتاب فقوله تعالى د وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ، وقوله أيضاً د للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، الخ الآية .

وأما السنة فاروى أن ثابت بن الدحداح رضى الله عنه لما مات قال النبي صلى الله عليه وسلم : هل تعرفون له نسباً فيكم ؟ فقال قيس بن عاصم أو عاصم بن عدى : إنه كان فينا غريباً لا نعرف له إلا ابن أخت هو لبابة ابن المنذر فدعا صلى الله عليه وسلم أبا لبابة وأعطاه ميراثه وقد قال صلى الله عليه وسلم ( ابن أخت القوم منهم ) .

وبما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( الحال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه ) .

موقف القانون من ذوى الأرحام وكيفية توريثهم :

تعرض القانون لذوى الأرحام وأصنافهم وكيفية توريثهم في المواد

٣١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ .

ففي المادة ٣١ ترى القانون يأخذ برأى القائلين بتوريث ذوى الأرحام فقد جاء فيها د إذا لم يوجد أحد من المصبة بالنسب ولا أحد من ذوى الفروض النسبية كانت التركة أو الباقي منها لذوى الأرحام ، .

وفي نفس هذه المادة يبين لنا القانون أصناف ذوى الأرحام فقد جاء فيها :

«وذوى الأرحام أربعة أصناف مقدم بعضها على بعض في الإرث على القريب الآتي :

الصنف الأول : أولا البنات وإن نزلوا وأولاد بنات الابن وإن نزل .

الصنف الثاني : الجد غير الصحيح وإن علا والجدة غير الصحيحة وإن علت .

الصنف الثالث : أبناء الإخوة لأم وأولادهم وإن نزلوا وأولاد الأخوات لأبوين أو أحدهما وإن نزلوا وبنات الإخوة لأبوين أو لأحدهما وأولادهم وإن نزلوا وبنات أبناء الإخوة لأبوين أو لأب وإن نزلوا وأولادهم وإن نزلوا .

الصنف الرابع : يشمل ست طوائف مقدم بعضها على بعض في الإرث على القريب الآتي :

الطائفة الأولى : أعمام الميت لأم وعماته وعالاته لأبوين أو لأحدهما .

الطائفة الثانية : أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا وبنات أعمام الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وإن نزلوا وأولاد من ذكروا وإن نزلوا .

الطائفة الثالثة : أعمام أبي الميت لأم وعماته وأخواله وعالاته لأبوين أو لأحدهما وأعمام أم الميت وعماتها وأخوالها وعالاتها لأبوين أو لأحدهما

الطائفة الرابعة : أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا وبنات أعمام أبي الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وإن نزلوا وأولاد من ذكروا وإن نزلوا .



الطائفة الخامسة : أعمام أب أب الميت لأم وأعمام أب أم الميت وعماتها وأخوالهما وعالاتهما لأبوين أو لأحدهما وأعمام أم الميت وأم أبيه وعماتها وأخوالهما وعالاتهما لأبوين أو لأحدهما .

الطائفة السادسة : أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا وبنات أعمام أب أب الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وإن نزلوا وأولاد من ذكروا وإن نزلوا وهكذا .

وها نحن أولاء نرى القانون يقف عند الطائفة السادسة في الصنف الرابع ويكتفى بالإشارة إلى ما بعدها من طوائف بقوله وهكذا .

وكما بينت هذه المادة أن ذوى الأرحام يرثون وأنهم يكونون الأصناف السابقة ينسب المادة التي تلها وهي مادة ٣٢ تورث الصنف الأول فقد جاء فيها د الصنف الأول من ذوى الأرحام أولام بالميراث أقربهم إلى الميت درجة فإن استوا في الدرجة فولد صاحب الفرض أولى من ولد ذوى الرحم وإن استوا في الدرجة ولم يكن فيهم ولد صاحب فرض أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض اشتركوا في الإرث ، .

وبهذا نرى القانون يتعرض لذوى الأرحام المتعديدين من الصنف الأول ولم يتعرض لتورث ذوى الرحم الواحد وقد ذكرنا ذلك قبل بأنه لما لم يوجد صاحب فرض نسبي ولا عاصب استحق كل التركة أو الباقي منها إذا وجد مع أحد الزوجين .

وكما بينت المادة ٣٢ تورث الصنف الأول من ذوى الأرحام المتعديدين ينسب المادة ٣٣ تورث الصنف الثاني المتعديدين أيضاً ولم يتعرض لتورث ذى الرحم الواحد فقد جاء فيها د الصنف الثاني من ذوى الأرحام أولام بالميراث أقربهم إلى الميت درجة فإن استوا في الدرجة قدم من

كان يدلّ بصاحب فرض وإن استووا في الدرجة وليس فهم من يدلّ بصاحب فرض أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض فإن اتحدوا في حيز القرابة اشتركوا في الإرث وإن اختلفوا في الحيز فالثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم .

أما توريث الصنف الثالث من ذوى الأرحام المتعدين فقد خرجت به المادة ٣٤ فقد جاء فيها : الصنف الثالث من ذوى الأرحام أولام بالميراث أقربهم إلى الميت درجة فإن استووا في الدرجة وكان فهم ولد صاحب فهو أولى من ولد ذوى الرحم وإلا قدم أقوام قرابة للميت فن كان أصله لأبوين فهو أولى من كان أصله لأب ومن كان أصله لأب فهو أولى من كان أصله لأم فإن اتحدوا في الدرجة وقوة القرابة اشتركوا في الإرث .

أما الصنف الرابع فقد تعرض القانون لتوريث طوائفه في المواد ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ فقد جاء في المادة ٣٥ في الطائفة الأولى من طوائف الصنف الرابع المبينة بالمادة ٣١ : إذا انفرد فريق الأب يوم أعدام الميت لأم وعيانه أو فريق الأم وم أخواله وخالاته قدم أقوام قرابة فن كان لأبوين فهو أولى من كان لأب ومن كان لأب فهو أولى من كان لأم وإن تساوا في القرابة اشتركوا في الإرث .

وعند اجتماع الفريقين يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ويقسم نصيب كل فريق على النحو المتقدم .

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الثالثة والخامسة .

أما الطائفة الثانية من الصنف الرابع فقد تعرضت له المادة ٣٦ فقد جاء فيها :

« في الطائفة الثانية يقدم الأقرب منهم درجة على الأبعد ولو من غير

حينه وعند الاستواء واتحاد الحيز يقدم الأفوى في القرابة وإن كانوا أولاد حاصب أو أولاد ذى رحم فإن كانوا مختلفين قدم ولد الحاصب على ولد ذى الرحم وعند اختلاف الحيز يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم وما أصاب كل فريق يقسم عليه بالطريقة المتقدمة .

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفة الرابعة والسادسة .

وقد بين القانون أنه ينبغي أن يراعى في إرثهم أن يكون لذكر مثل حظ الأنثيين طبقاً للأصل في الميراث إذ الإخوة والأخوات لأم خارجون على الأصل وما خرج على الأصل يقتصر على مورد النص فقد جاء في المادة ٢٨ د في إرث ذوى الأرحام يكون لذكر مثل حظ الأنثيين .

### ميراث ذوى الأرحام من جهتين

إذا كان لذوى الرحم جهتا إرث وورث بهما في المعبور عن أبي يوسف ويرث بجهة واحدة في غير المشهور كما هو مذهبه في الجدات .

وقد أخذ القانون بالرواية الأولى إن اختلف الحيز لعدم إمكان ترجيح حيز على آخر وذلك كما إذا كانت إحدى القرابتين من جهة الأب والأخرى من جهة الأم ففي هذه الحالة يرث ذو الرحم من الجهتين فإذا مات شخص عن ابن عمه شقيقة هو ابن خال شقيق وعن بنت عمه شقيق وذلك يتصور فيما إذا تزوج رجلان فأخذ كل منهما أخت الآخر فيكون ولد كل منهما بالنسبة لولد الآخر ابن عمه وابن عمه .

يأخذ الأول ثلثي التركة باعتباره من قرابة الأب ويشارك بنت الخال الشقيق في الثلث لذكر ضعف الأنثى باعتباره من قرابة الأم .

إذا اتحد الحيز أخذ القانون بالرواية الثانية فإذا مات شخص عن بنت

بنت بنت هي بنت ابن بنت وعن ابن بنت بنت أخرى فإنه يكون بينهما  
أثلاثاً فقد ذكر ضعف الأثر فلم ترث الأولى إلا بجهة واحدة .

وهذا ما يفهم من المادة السابقة والمادة ٣٧ فقد جاء في الأولى : إذا كان  
لوارث جهتا إرث ورث بهما معاً مع مراعاة أحكام المادتين ١٤ و ٣٧ ، وقد  
جاء في المادة ٣٧ : لا اعتبار لتعدد جهات القرابة في وارث من ذوى الأرحام  
إلا عند اختلاف الحيز .

فنطوق المادة السابقة بمعنى أن الوارث إذا كان له جهتا إرث ورث  
بهما لكن مع مراعاة المادة ١٤ التي تنص على أنه لا اعتبار لتعدد الجهة في  
الجدة ومراعاة المادة ٣٧ التي تنص على أنه لا اعتبار لتعدد جهات القرابة  
في إرث ذوى الأرحام إلا عند اختلاف الحيز .

فلترث الجددة ، لا بجهة واحدة مهما تعددت جهات قرابتها ولا يرث  
ذوى الأرحام بجهات مختلفة إذا لم يختلف الحيز .

### الرد على أحد الزوجين

جمل القانون الرد على أحد الزوجين في مرتبة تلي مرتبة ذوى الأرحام  
فاذا وجد أحد الزوجين ولم يوجد صاحب فرض نسبي ، ولا صاحب نسبي ،  
ولا ذو رحم ، رد الباقي من التركة على أحد الزوجين بعد نصيبه المفروض .  
فلومات شخص عن زوجة فقط أخذت التركة كلها ، الربع فرساً وباقها رداً .  
ولو ماتت امرأة عن زوج فقط أخذ التركة كلها ، النصف فرساً والباقي رداً .

وهذا ما نصت عليه المادة ٣٠ من القانون : إذا لم تستغرق الفروض التركة  
ولم توجد حصبة من النسب ، رد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض  
النسبية بنسبة فروضهم ، ويرد باقي التركة إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد حصبة  
من النسب أو أحد أصحاب الفروض النسبية أو أحد ذوى الأرحام .

## ميراث العصبية السببية

العصبية السببية هي المقتق لمبد أو معتق المقتق ، فإذا أعتق الإنسان عبداً مملوكاً له ومات المقتق - بفتح التاء - وترك مالا ولم يترك من يستحق إرثه من الأقارب النسبيين أو السبيين ورثه معتقه - بكسر التاء - لأن المقتق - بكسر التاء - في هذه الحالة يحلقة الحرية لمعبده أو جد صفة بينه وبين عبده بسبب هذه النعمة التي تشبه الصلة بين الرجل وابنه .

والتوارث هنا من جانب واحد ، فالوارث هو المقتق - بكسر التاء - ولا يرث المقتق معتقه ، والحكمة في تشريع الإرث بسبب الاعتناق ترغيب الناس في الإعتاق كي تنمحي العبودية وتزول آثارها .

والدليل على ميراث العصبية السببية ، ما روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : الولاء لمن أعتق ، كما روى أصحاب السنن عن عبد الله بن شداد قال : « كان لبنت حمزة مولى أعتقته فمات وترك ابنته ومولاته ، فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنته النصف وأعطى مولاته النصف ، وروى أن رجلاً أعتق عبداً فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ما نرى في ماله ؟ » قال عليه السلام : « إن مات ولم يدع وارثاً فهو لك » .

وروى عنه عليه السلام أنه قال « الولاء للأكبر من الذكور ولا يرث النساء من الولاء إلا ولأولاد من أعتقن أو أعتقته من أعتقن » ، فهذه الأحاديث وغيرها تفيد في مجموعها أن العتق سبب للإرث ، وأنه يثبت للمعتق رجلاً كان أو امرأة وأن الولاء لا يرث عن المقتق ، وإنما يكون من عبده لمصنعه الذكور وليس للنساء منه إلا من كن سبباً فيه باعتاقهن مباشرة أو بواسطة إعتاق معتقهن لأنه ارث بطريق المصوبة فلا يكون إلا للرجال .

وتأني مرتبة العصبية السببية بعد أصحاب الفروض والمصبات النفسية والرد

على ذوى الفروض النسية وبعد ذوى الأرحام والرد على الزوجين ، وهذا ما جنح إليه القانون وأبيلت المادتين ٣٩ و ٤٠ أحكام العصة السببية في الإرث . وعلى ذلك فالمعتق - بكسر التاء - يرث من أعتقه ، فإذا لم يوجد فعصة المعتق والإرث بالعصوبة وإن كان لا يزال موجوداً إلى الآن ، فإنه يكاد ينقطع الإرث بها حيث أن الرق غير موجود ، بل محظور منذ زمن طويل حتى يوجد عتق فإلا به يكون سبباً في الإرث . وقد ذكرنا الإرث بالعصة السببية لاستكمال من يستحقون التركة بالإرث ولأن القانون نص عليها<sup>(١)</sup> .

---

(١) المادة ٣٩ د العاصب السببي يشمل : (١) مول العتاقة ومن أعتقه أو أعتق من أعتقه ، (٢) عصة المعتق أو عصة من أعتقه أو أعتق من أعتقه ، (٣) من له الولاء على مودت . أمه غير حرة الأصل . بواسطة أبيه سواء أكان بطريق الجهر أم بنهيه أو بواسطة جده بدون جهر .

والمادة ٤٠ د يرث المول ذكراً كان أو أنثى معتقه على أى وجه كان المعتق وعند عدمه يقوم مقامه عصبته بالنفس على ترتيبهم المبين بالمادة ١٧ على ألا ينقص نصيب الجد عن السدس وعند عدمه ينتقل الإرث إلى معتق المول ذكراً كان أو أنثى ثم عصبته بالنفس وهكذا ، وكذلك يرث على الترتيب السابق من له الولاء على ابن الميعة ، ثم من له الولاء على جده وهكذا .

## الباب الثالث

في الاستحقاق بغير الإرث والإرث بالتقدير

### الفصل الأول

في استحقاق التركة بغير الإرث

إذا لم يوجد أحد من الورثة السابقين بجميع أنواعهم<sup>(١)</sup> كان استحقاق التركة بغير طريق الإرث ، ولكن هذا الاستحقاق ليس في درجة واحدة لأن منه ما يكون ناشئاً عن إرادة صاحب التركة في حياته، ومنه مالا يكون له إرادة فيه . وما ثبت له فيه إرادة منه ما يقبضه الإرث لأن المورث أراد أن يجعله وارثاً وإن كانت إرادته لم تتم في نظر بعض العقهاء لعدم توفر أساس الإرث وهو ثبوت النسب ، ومنه مالا شبه له بالإرث بل هو وصية خالصة ولكنها خرجت عن نطاق الوصية النافذة المقدمة على الميراث وهي الوصية بأكثر من الثلث التي تتعارض مع حق الورثة إن وجدوا .

من هنا كان الاستحقاق في التركة بغير طريق الإرث الحاصل أنواعاً ثلاثة حسب قوتها وهي :

- ١ - استحقاق المقر له بالنسب على الغير .
- ٢ - استحقاق الموصى له بأكثر من الثلث .
- ٣ - استحقاق بيت المال ، الخزانة العامة ، .

---

(١) - (١) أصحاب الفرض . (٢) المصبات النفسية . (٣) ذور الأرحام .  
(٤) المصبة السبية .

## بحث أصول

### في المقر له بالنسب على الغير

الإقرار بالنسب نوعان . أولهما : إقرار بلسب على المقر وهو الإقرار بقرابة لا يكون فيها واسطة بين المقر والمقر له . وينحصر في الإقرار بأصل النسب البنوة والآبوة والأمومة مباشرة كما إذا أقر شخص لآخر بأنه ابنه أو أبوه ، فهذا النوع من الإقرار متى توافرت فيه الشروط التي ذكرها الفقهاء لصحته صح الإقرار وثبت به نسب المقر له بالبنوة أو الآبوة للمقر فيه له بعد وفاته كسائر أبنائه وبناته ، ولا يجوز الرجوع عن هذا الإقرار بعد صحته . وينحصر في الإقرار بالابن والبنات والآب والأم ، ويلحق بهم في الحكم الإقرار بالزوجة إذا لم يوجد مانع من موانع الزوجية ونسب الإقرار بها . والمقر له في هذه الصورة يصبح من أصحاب القروض أو من العصبات أي من الورثة السبعين . وثانيهما : إقرار بنسب على غير المقر ، وهو الإقرار بقرابة يكون فيها واسطة بين المقر والمقر له كما إذا أقر شخص لآخر بأنه أخوه أو عمه أو جده أو ابن ابنه أو بنت ابنته ، وهذا النوع من الإقرار لا يثبت به نسب ، ويجوز الرجوع عنه ، ولكن يعامل المقر بمقتضى إقراره فيصبح في حق نفسه متى تحققت شروط صحته ، لأن هذا الإقرار تضمن أمرين : إقرار بنسب على الغير ، وإقرار باستحقاق المقر له في مال المقر بعد وفاته ، فيرد إقراره بالنسب لكونه إقرارا على غيره ، ويقبل إقراره باستحقاقه ماله لكونه إقرارا على نفس المقر ، فيعامل بمقتضى إقراره في الحقوق المالية حيث لا يلحق الضرر بالغير . فإذا مات المقر بنسب على غيره ولم يوجد له وارث أصلا بسبب من أسباب الإرث السابق بيانها استحق المقر له ركنه



بغير الإرث على ما اختاره القانون<sup>(١)</sup> بالشروط الآتية : -

(١) أن يكون المقر له مجهول النسب (٢) ألا يثبت نسب المقر له من الغير الذى نسب إليه بأى طريق من طرق الإثبات الشرعية (٣) أن يصادق المقر له على إقراره . (٤) أن يموت المقر مصرا على إقراره . (٥) أن يكون المقر له بما يتصور أن يولد منه لمثل المقر عليه بالنسب . (٦) أن يكون المقر له حيا وقت موت المقر أو وقت الحكم باعتباره ميتا . (٧) ألا يقوم به مانع من موانع الإرث .

والقانون لم يجعله وارثا لأن أساس الميراث ثبوت النسب ولم يثبت وإنما جعله القانون مستحقا للتركة احتراماً لإرادة المقر ورغبته، لأن هذا الإقرار فى نهايته يتول إلى كونه وصية فيجب تنفيذها إلا أنه لما كانت هذه الوصية لها شبه بالميراث لم تكن وصية خالصة ، لذلك قدمت على الوصية بما راد على الثلث .

وقد جاء حكم المقر بنسب على الغير فى المادة ٤١ من القانون ونصها  
«إذا أقر الميت بنسب على غيره استحق المقر له التركة إذا كان مجهول النسب ولم يثبت نسب من الغير ولم يرجع المقر عن إقراره ، ويحقرط فى هذه الحالة أن يكون المقر له حيا وقت موت المقر أو وقت الحكم باعتباره ميتا ، وألا يقوم به مانع من موانع الإرث .

(١) إذا مات المقر له بنسب على غيره ولم يوجد له وارث بأى سبب من الأسباب ، فعند الحنفية استحق المقر له تركته كلها بطريق الإرث إذا لم يكن له وارث أصلا أو باقيا بعد فروض أحد الزوجين لأنهم لا يقولون بالرد عليهما ، وعلى ذلك تكون مرتبة المقر له بنسب على غيره آخر مراتب الورثة عند الحنفية ، وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن المقر له بالنسبة على الغير لا يرث ولا يستحق شيئا من التركة بناء على هذا الإقرار لأن أساس الاستحقاق بموت النسب ولم يثبت .

## المبحث الثاني

### في الموصى له بأكثر من الثلث

إذا لم يكن للمتوفى وارث أصلاً بأي سبب من أسباب الإرث، ولم يوجد مقر له بنسب على الغير ووجد موصى له بأكثر من ثلث التركة أو بكل المال، أخذ الموصى له الموصى به سواء كان كل التركة أو أكثر من ثلث التركة . لأن الوصية بالزيادة إنما يتوقف بقاؤها على إجازة الورثة رعاية لحقوقهم . فإذا لم يوجد وارث ولا من يقبضه كالمقر له بنسب على الغير ، لم يكن هناك مانع من تنفيذ الوصية حتى ولو كان الموصى له مخالفاً في الدين للموصى ، لأن صحة الوصية لا تتوقف على اتحاد الدين بينهما بخلاف الميراث فإن الدين مانع من الإرث ، وهذا قول الحنفية والحنابلة .

وأما المالكية والشافعية الذين يذهبون إلى أن بيت المال وارث من لا وارث له فلا يستحق الموصى له إلا الثلث فقط ، وأما الباقي فليت المال ولا يملك أحد إجازة هذه الوصية حتى يحاكم نفسه لما فيها من إلحاق الضرر ببيت مال المسلمين .

فالوصية عند المالكية والشافعية بما زاد على الثلث لا تنفذ إلا إذا كان للموصى ورثة من الأشخاص، ويجوز هذه الوصية وهم أهل لتلك الإجازة، أما إذا لم يكن هناك وارث فلا تنفذ الوصية بما زاد على الثلث .

ولقد اتجه قانون الوصية إلى الأخذ بمذهب الحنفية والحنابلة ، وجاء النص على ذلك في الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون الوصية . . . . وتنفذ وصية بن لادين عليه ولا وارث له بكل ماله أو بعضه من غير توقف على إجازة الجرائنة العامة . . وجاء في المادة الرابعة من قانون الموارث : « فإذا لم توجد ورثة قضى من التركة بالترتيب الآتي : - ( أولاً ) استحقاق من

أقر له المبت بالنسب على غيره . ( ثانيا ) ما أوصى به فيها زاد على الحد الذي تنفذ فيه الوصية . فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء آلت التركة أو ما بقي منها إلى الخزانة العامة . وإنما قدم المقر له بالنسب على الغير على تنفيذ الوصية فيها زاد على الثلث لأن استحقاقه يشبه الميراث فكان أولى من الوصية فيها زاد على الثلث .

### المبحث الثالث

في بيت المال ( الخزانة العامة )

إذا لم يوجد المبت وارث أصلا ولا مقر له بالنسب على الغير ولا موصى له بأكثر من الثلث أو وجد ولم تستغرق الوصية التركة ، توضع التركة أو الباقي منها في بيت المال<sup>(١)</sup> . على أنه مال ضائع لا مستحق له فتصهر التركة أو الباقي منها لجميع المسلمين تصرف في مصالحهم لا بطريق الإرث بل باعتبار أن بيت المال هو خزانة الدولة توضع فيه الأموال التي لا مستحق لها . ولا تنفذ فيها أحكام الميراث ، بل يسوى فيها بين الذكر والأنثى ، ويأخذ منها من لم يكن موجودا وقت وفاة المبت ، كما أن مال خير المسلم يشول إلى بيت مال المسلمين<sup>(٢)</sup> مع اختلاف الدين ، ومذهب الحنفية والمحنابلة هو الذي

---

(١) المراد ببيت المال ذلك السكان المعنوي الذي يجمع أموال الدولة الإسلامية المحمية والمستولى عليها حسبما ينفته أحكام الشريعة الإسلامية تصرف في مصالح المسلمين العامة في الحدود التي يبتتها أصول الشريعة ، وهو يشتمل الآن في الخزانة العامة للدولة ، ويوجد في وزارة الخزانة الآن قسم خاص يسمى ( بيت المال ) نظم أعماله الدكتور الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ .

(٢) ولذلك إذا ظهر لهذا المال الذي آله إلى بيت مال المسلمين وارث لم يكن المال ضائعا ووجب على ( بيت المال ) تسليمه إلى وارثه كما يسلم القنطة إلى صاحبها إذا أثبت ملكيته لها .

يعتبر بيت المال غير وارث . ووافقهم على ذلك المزني وابن سريج  
من الشافعية .

أما الحنفية والمالكية فيعتبرون بيت المال وارث من لا وارث له استنادا  
لقول الرسول صلى الله عليه وسلم « من ترك مالا فلورثته وأنا وارث من  
لا وارث له » ، والرسول صلى الله عليه وسلم إنما يرث من لا وارث له  
باعتباره قائما على مصالح المسلمين ، فيكون ذلك دليلا على ميراث بيت  
المال (١) .

ولقد أخذ القانون بمذهب الحنفية والحنابلة فلم يعتبر بيت المال من  
الورثة ، وهذا هو نص المادة الرابعة من قانون المواريث كما سبق بيانه .

---

(١) يرد الحنفية ومن معهم بأن هذا الحديث مضطرب ومع التسليم بصحته  
فإن معناه الظاهر غير مقصود وهو أن الرسول صلى الله عليه وسلم يرث لنفسه  
من لا وارث له فيكون معناه أن الرسول عليه السلام باعتباره قائما على مصالح  
المسلمين يستولى على مال من لا وارث له ليصرف في المصلحة العامة باعتباره مالا  
لا يستحقه شخص معين لا عن طريق الميراث بدليل أن هذه الأموال التي تتول  
إلى بيت المال لا تنفذ فيها أحكام الميراث كما بينا ذلك .

## الفصل الثاني في الإرث بالتقدير

### المبحث الأول

#### في ميراث الحمل

الحمل وهو الجنين في بطن أمه ، هو من جملة المستحقين للميراث إذا قام به سبب من أسباب الإرث ، وانتفعت عنه موانعه وتوفر فيه بعد ذلك شرطان أحدهما : أن يكون موجوداً في بطن أمه عند وفاة المورث ، وثانيهما : أن يولد حياً . فإذا فقد شرط من هذين الشرطين لا يستحق شيئاً . ولنوضح هذين الشرطين تفصيلاً :-

الشرط الأول : أن يكون الحمل موجوداً في بطن أمه عند وفاة المورث لأن الإرث خلافة جبرية ، والخلافة لا تصور في المدوم . والجنين وإن لم تكن حياته بحقيقة وقت وفاة المورث التي هي من شروط الوراثة ، إلا أنه اعتبر حياً باعتبار المآل ، لأن الموجد منه في طريق أن يتكون منه شخص حي فيعطى له حكم الحياة ويستدل على وجوده في بطن أمه عند وفاة المورث بولاده حياً في مدة يغلب على الظن أنه كان موجوداً في بطن أمه وقت وفاة مورثه ، وهذه المدة تختلف باختلاف الأحوال ، فتارة تكون أقل مدة الحمل وطوراً تكون أكثرها<sup>(١)</sup>.

---

(١) لفقهاء في أقل مدة الحمل رأيان ، أولهما ، أنها ستة أشهر حلاية وهذا هو رأي الجماهير منهم ويستدلون على ذلك بمجموع آيتين من القرآن إحداها قوله تعالى ورحله فضاله ثلاثون شهراً ، والثانية قوله تعالى ووضأه في حاميه ،

ولقد اعتبر القانون مدة الحمل بالأيام ، فأقلها ٢٧٠ يوما أى تسعة أشهر كاملة ، وذلك موافق لأراء بعض الفقهاء ومتفق مع الأهم الأظرب من حالات الحمل . إذ من النادر أن يولد الحمل قبل تسعة أشهر . وبراى التشريع الأمر الغالب لا القليل النادر من الأحوال والوقائع . كما اعتبر القانون أقصى مدة للحمل سنة شمسية عدد أيامها ٣٦٥ يوما أخذاً برأى محمد بن الحكم من المالكية الذى يعتبرها سنة هلالية ، إلا أن القانون اعتبر السنة شمسية عملاً برأى الطب الشرعى حيث قرر أن أقصى مدة الحمل يقضيها الجنين فى بطن أمه سنة شمسية ، مع أنها أكثر أياماً من القمرية للاحتياط حتى تعمل الحالات النادرة فإذا ولد الحمل فى هذه المدة بعد وفاة المورث ووثق لتيقن بوجوده فى بطن أمه وقت وفاة مورثه ، مع مراعاة أن تلك المدة تختلف حسب كون الحمل من المورث أو من غيره .

---

== فإذا سقطت مدة الفصال وهى ٢ شهراً من مدة الحمل والفصال وهى ثلاثون شهراً بقيت تسعة أشهر لمدة الحمل . فتكون هذه المدة هى أقل مدة الحمل . ورأى الإمام أحمد والظاهرية وابن تيمية أن أقل مدة الحمل تسعة أشهر وذلك رعاية للأهم الأظرب كما اختلف الفقهاء فى أقصى مدة الحمل لعدم وجود نص من الكتاب أو السنة يدل عليها ، فذهب الظاهرية إلى أن أكثرها تسعة أشهر عملاً بالأهم الغالب ، وذهب محمد بن الحكم من فقهاء المالكية إلى أن أكثر مدة الحمل سنة هلالية ، وذهب الليث بن سعد إلى أنه ثلاث سنوات ، وذهب الشافعية إلى أنه أربع سنين ، وهو أصح الأقوال فى مذهب أحمد وقول فى مذهب المالكية ، وذهب المالكية إلى أنه خمس سنين ، وذهب آخرون إلى أنه سبع سنين وهذه الآراء كلها استناداً إلى بعض الأخبار التى صحح هتدم فى وقت لم يكن لديهم دليل سواها . وذهب الحنفية إلى أنه سنتان مستدلين بقول السيدة عائشة رضى الله عنها ما زيد المرأة فى الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل حمود المنقول ، وهو رواية فى مذهب أحمد .

فإذا كان الحمل منه ، فإما أن يتوفى وهي زوجته أو وهي معتدته . فإن توفى المورث عن زوجته الحامل فإن حملها يرث منه إذا ولد لمدة سنة مقدرة بـ ٣٦٥ يوماً فأقل من تاريخ الوفاة ، لأن ولادته في هذه المدة دليل على أنه كان موجوداً في بطنها وقت وفاته . أما إذا ولد بعد مضي سنة ٣٦٥ يوماً فلا يرث ، لأن ولادته بعدها دليل على أن الحمل لم يكن موجوداً وقت وفاة المورث فلم يتحقق شرط الإرث في الحمل .

وإن توفى المورث عن معتدته الحامل فإن حملها يرث منه إذا ولد لمدة ٣٦٥ يوماً فأقل من تاريخ الفرقة بينهما ، لأن ولادته في تلك المدة دليل على أن الحمل كان موجوداً حال قيام الزوجية بينهما ، وقبل الفرقة ، وعلى أنه موجود وقت موت المورث بالاولى . وإن ولد بعد مضي سنة ٣٦٥ يوماً من تاريخ الفرقة لا يرث لأنه لم يكن موجوداً وقت الفرقة ، بل حصل الحمل بعدها وبعد انقطاع الزوجية بينهما بأي طريق فلا يثبت نسبته منه ، ومن ثم لا يرثه .

أما إذا كان الحمل من غير المورث كما إذا ترك أمه حاملاً من أبيه أو من غيره أو ترك زوجة أبيه أو جده حاملاً أو زوجة ابنه كذلك ، وكان الحمل غير محبوب من الإرث بوارث آخر ، فإما أن تكون زوجية الحامل قائمة مع ذلك الغير الذي منه الحمل وقت وفاة المورث ، وإما أن تكون غير قائمة بأن تكون معتدة من طلاق بآن أو موت . فإذا كانت الزوجية قائمة وقت وفاة المورث فإن الحمل يرث من المورث إذا ولدت لتسعة أشهر ٢٧٠ يوماً فأقل من وقت وفاة المورث . لأن ذلك دليل على أن الحمل كان موجوداً وقت وفاة المورث ، فإذا ولدت لأكثر من تلك المدة فلا يرث لعدم تيقن وجوده ، وقت الوفاة لاحتمال حدوث الحمل بعد الوفاة ، ولذا كانت الزوجية غير ظئمة وقت وفاة المورث بأن كانت معتدة من طلاق أو من وفاة فإن حملها يرث من المورث إذا ولدت لمدة ٣٦٥ يوماً فأقل من تاريخ وفاة زوجها أو

من تاريخ القرعة وذلك لتحقيق وجوده عند وفاة المورث فاذا ولدته لأكثر من ذلك حصل الشك في وجوده حين وفاة المورث ، والميراث لا يثبت بالشك . ولقد فصلت المادة ٤٣ هذه الأحكام ونصها : إذا توفي الرجل عن زوجته أو من ممتدة فلا يرثه حملا إلا إذا ولد حياً خمسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الوفاة أو القرعة ولا يرث الحمل غير أبيه إلا في الحالتين الآتيتين :  
الأولى : أن يولد حياً خمسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الموت أو القرعة إن كانت ممتدة موت أو قرعة ومات المورث أثناء العدة .  
الثانية : أن يولد حياً لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من تاريخ وفاة المورث إن كان من زوجية قائمة وقت الوفاة<sup>(١)</sup> .

الشرط الثاني : أن يولد الجنين حياً كله لتثبت له أهلية الفلک لما حجر له من التركة ، وهذا ما أخذ به القانون من مذاهب جمهور الفقهاء غير الحنفية<sup>(٢)</sup> ويستند على ولادته حياً بأي علامة من علامات الحياة كالصوت أو المعطاس أو التثاؤب أو الضحك أو تحريك عضو كاليد أو الرجل أو الاستهلال<sup>(٣)</sup> فاذا لم يثبت شيء من ذلك أو اختلف فيها ، كان للقاضي الرجوع إلى رأى الأطباء الشرعيين لتحقيق من أن المولود ولد حياً حياة يضيية .

---

(١) وإنما فرق القانون بين صورتين ما إذا كان الحمل من الميعة وما إذا كان من غيره في حالة قيام زوجية الحامل حيث اعتبر في الأولى أكثر مدة الحمل وفي الثانية أقل مدة الحمل لأن العلق في الصورة الأولى يستند إلى أبعد الأوقات لضرورة إثبات النسب من الميعة بعد ارتفاع النكاح بالموت ، والعلق في الصورة الثانية يستند إلى أقرب الأوقات لأن نسب الحمل ثابت من ذلك الغير فلا ضرورة هناك إلى اعتبار أكثر الأوقات بل يجب الإقتصار على أقل مدة الحمل حتى يتبين بوجوده حال الموت .

(٢) يرى الحنفية الاكتفاء بولادة أكثره حياً ، لأن حكم الأكثر كحكم الكل  
(٣) الاستهلال هو البكاء صرخاً .



أما لو انفصل الجنين ميتاً كله أو بعضه لا يرث ولا يرث ، سواء كان ذلك بجنابة على أمه أولاً ، وهذا ما أخذ به القانون من مذاهب جمهور الفقهاء لأنه لما لم يكن هناك دليل على حياته فيما قبل لا يكون وارثاً لأن شرط الميراث حياة الوارث .

وعالفت الحنفية فيمن انفصل ميتاً بجنابة ، فقرروا أن انفصاله ميتاً بجنابة لا يمنع إرثه لأن الفارغ قدر حياته قبل الجنابة . إذ أوجب على الجناني تمويضاً يسمى الفرة والتعويض لما يجب في الجنابة على الحي دون الميت ، ومادام الفارغ قد اعتبره حياً قبل الجنابة وأنه مات بسببها كان حياً بالنسبة للميراث أيضاً وورث مورثه الذي مات وهو في بطن أمه ، ثم ينتقل نصيب الحل في الميراث إلى ورثته كما يرثون عنه الفرة . وقد تقدم الكلام تفصيلاً في ذلك .

والدليل على ميراث الحل قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « إذا استهل المولود ورث » كما يروى سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بعدم ميراث الصبي حتى يستهل . من هذين الحديثين يتبين أن الحل يرث<sup>(١)</sup> .

### كيفية تقسيم التركة إن كان في الورثة حل

الحل في بطن أمه لا يمل وجوده ولا عدمه ، ولا ذكوره ولا أنثيته ، ولا انفراده ولا تعدده ، ولهذا اختلفت آراء الفقهاء في طريقة التصرف في التركة التي يكون في مستحقها حل في بطن أمه . فذهب بعضهم إلى وقف تدوير التركة إلى حين أن يولد الحل ويبين أمره لأن له أمداً معلوماً يمكن

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٨٥

انقطاعه ، وذهب آخرون إلى تقسيم التركة بين الورثة دون نظر إلى الحمل ، لأنه لم يتحقق وجوده ، فإذا ولد حياً تقضت القسمة وأعيد تقسيم التركة على الورثة ومن بينهم الحمل ، وذهب آخرون إلى عدم إعطاء شيء من التركة لأحد من الورثة إلا من كان له نصيب لا يتغير ، ويوقف توزيع باقي التركة إلى أن يولد الحمل ، وهناك قول رابع إلى أنه يجوز للحمل نصيب ، واختلفوا فيما بينهم في النصيب ، فمنهم من رأى حيز نصيب أربع بنين أو أربع بنات أيهما أكبر احتياطاً ، ومنهم من رأى حيز نصيب ثلاثة بنين أو ثلاث بنات أيهما أكثر ، ومنهم من رأى حيز نصيب اثنين من البنين أو البنات أيهما أكثر لأنه كثير الوقوع ، ومنهم من رأى حيز نصيب ابن أو ابنة أيهما أكثر لأنه الغالب المعتاد ، ويؤخذ كفيل من الورثة الذين تنفهر أنصباؤهم بتعدد الحمل يضمن رد الزيادة في نصيبهم احتياطاً للحمل .

وقد أخذ القانون الرأى الأخير فنصف المادة ٤٢٠ على أنه : « يوقف للحمل من تركه المتوفى أو فر النسيبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى » . ثم يحنط لاحتمال أن يكون الحمل أكثر من واحد فيؤخذ كفيل من الورثة الذين تنفهر أنصباؤهم عند تعدده ليتكفل برد الزيادة مما يستحقه . نصت على ذلك المذكرة الإيضاحية لقانون الموارث .

حالات الحمل في توريته طبقاً لنص القانون : للحمل عند وجوده

خمس حالات نذكرها تباعاً :

الحالة الأولى : الحمل لا يرث مطلقاً لا باعتبار أنه ذكر ولا باعتبار أنه أنثى ، فلا يلتفت لوجود الحمل لأنه غير وارث وتقسيم التركة على الموجودين من الورثة مثال ذلك : توفيت امرأة عن زوج وأختين شقيقتين وزوجة أب حامل من الأب فالحمل إما أن يكون أخاً لأب أو أختاً لأب ، وعلى كلا الفرضين لا يرث لأنه لو كان أخاً لأب لم يرث بالتصهيب ولا ياتي له لأن

اصحاب الفروض استفرقت أنصبتهم كل الفرقة بل هانت المسألة . إذ للزوج النصف فرضاً وللأختين العقيقتين الثلثان فرضاً ، فتكون المسألة من ستة أسهم الزوج ثلاثة أسهم ، والأختين العقيقتين أربعة أسهم ، فيكون المجموع سبعة أسهم فتكون المسألة هائلة ، ولو كان الحل أختاً لأب ، فهي محجوبة بالأختين الشقيقتين اللتين ورثتا الثلثين لأنه ليس مهماً من يعصهما .

الحالة الثانية : وهي ما إذا كان الحل وارثاً على كلا التقديرين ولكنه يحجب من معه من الورثة حجب حرمان ، ولو على أحد التقديرين فلا تقسم الفرقة ، بل توفى إلى ولادة الحل . مثال ذلك : كما لو توفى شخص وترك أختاً شقيقاً أو لأب ، وعماً ، وإخوة لأم ، وزوجة ابن حامل ، فإن الأخوة لأم لا يرثون مع ولد الابن ذكراً أو أنثى ، والإخوة الأشقاء أو لأب والأم لا يرثون مع ابن الابن ، فيكون بعض الورثة محجوبين على التقديرين والبعض الآخر محجوب على أحدهما فترث الفرقة كلها إلى وقت الولادة . فإن ولد ميتاً أخذ الإخوة لأم ثلث الفرقة وأخذ الأخ العقيق أو لأب باقيةا ، وإن ولد حياً ، إن كان ذكراً أخذ كل الفرقة تمصياً ، وإن كان أنثى أخذت النصف فرضاً والأخ العقيق أو لأب الباقي تمصياً .

الحالة الثالثة : وهي ما إذا كان الحل وارثاً على الاعتبارين ، ولكنه يرث قدراً واحداً سواء كان ذكراً أو أنثى ، وحينئذ تحمل مسألة الحل حلاً واحداً ويجوز نصيب الحل عند أمين يسلمه إلى وليه عند ولادته حياً ، مثال ذلك توفى شخص عن أخت شقيقة وأخت لأب وأم حامل من غير الأب المتوفى ، وترك ٣٠ فداناً .

## الحل

| أخت شقيقة                    | أخت لأب                                | أم                 | حمل   |
|------------------------------|--|--------------------|---|
| ١ فرضاً                      | ١ فرضاً                                | ١ فرضاً            | ١ فرضاً   |
| لافرادها وعدم وجود من يعصبها | وجود الأخت الشقيقة وعدم وجود من يعصبها | وجود عدد من الإخوة | سواء كان ذكراً أو أنثى وذلك لأنه إما أخ لأم أو أخت لأم وليس هناك فرع وارث مطلقاً أو أصل وارث مذكر . |

فيكون أصل المسألة من ٦ أسهم ، للأخت الشقيقة ٢ أسهم وللأخت لأب سهم واحد وللأم سهم واحد والحمل ذكراً أو أنثى سهم واحد .

$$\begin{aligned}
 \text{قيمة السهم} &= ٢٠ \div ٦ = ٣ \text{ أفدنة} \\
 \text{نصيب الأخت الشقيقة} &= ٢ \times ٣ = ٦ \text{ أفدنة} \\
 \text{نصيب الأخت لأب} &= ١ \times ٣ = ٣ \text{ أفدنة} \\
 \text{نصيب الأخت لأم} &= ١ \times ٣ = ٣ \text{ أفدنة} \\
 \text{نصيب الحمل} &= ١ \times ٣ = ٣ \text{ أفدنة}
 \end{aligned}$$

وهذا النصيب الأخير يردع عند أمين الحين ولادة الحمل حيث يسلم إلى وليه ، ويؤخذ كقيل من كل الورثة لاحتمال أن يكون الحمل أكثر من واحد فيكون نصيبه الثلث وتخير سهام الباقيين لأن المسألة ستحول إلى سبعة وبصير السمس سبباً والنصف ٧ ويدخل النقص على الجميع .

الحالة الرابعة : وهي ما إذا كان الحمل وارثاً على أحد الاعتبارين دون الآخر ، وفي هذه الحالة تحل مسألة هذا الحمل حين ، أحدهما ، على فرض المذكورة ، والآخر على فرض الأولوة ، وما يتضح أنه سيرث فيه يحفظ نصيبه عند أمين ويأخذ الورثة أقل نصيب في الحالتين ، ويحفظ الباقي والفروق عند أمين ، وفي هذه الحالة قد يكون وارثاً على تقدير أنه ذكر دون التقدير الآخر ، وقد يكون العكس فهناك صورتان :

الصورة الأولى : يرث على تقدير أنه ذكر دون التقدير الآخر ، مثال ذلك : نوفي شخص وترك أختين شقيقتين وأخ لأم وزوجة أب حامل من الأب ، وترك ٦٠ فدانا .

### الحمل

أولاً : على فرض أن الحمل ذكر فيكون أخاً لأب .

|                    |                         |                |
|--------------------|-------------------------|----------------|
| الاختان الشقيقتان  | الأخ لأم                | الحمل (أخ لأب) |
| $\frac{1}{2}$ فرضا | $\frac{1}{2}$ فرضا      | ق . ح          |
| لعدم وجود من       | لعدم وجود فرع وارث      | لأنه أقرب ذكر  |
| بهمهما أو بحبيهما  | مطلقاً أو أصل وارث مذكر |                |

المسألة من ٦ أسهم ، للأختين الشقيقتين ٤ أسهم ، وللأخ لأم سهم واحد ، ويترك للحمل (أخ لأب) سهم واحد .

قيمة السهم  $= ٦٠ \div ٦ = ١٠$  أفدنة  
 نصيب الأختين الشقيقتين  $= ٤ \times ١٠ = ٤٠$  فدانا  
 نصيب كل أخت شقيقة  $= ٤٠ \div ٢ = ٢٠$  .  
 نصيب الأخ لأم  $= ١ \times ١٠ = ١٠$  أفدنة  
 نصيب الحمل (أخ لأب)  $= ١ \times ١٠ = ١٠$  .

ثانياً : على فرض أن الحمل أثنى فتكون أختاً لأب .

|                    |          |                           |
|--------------------|----------|---------------------------|
| الأختان الحقيقيتان | الأخ لام | الحمل ( أخت لأب )         |
| ٢ فرضاً            | ١ فرضاً  | محجوبة بالأختين الشقيقتين |
|                    |          | لعدم وجود من يعصبها       |

أصل المسألة من ٦ أسهم ، للأختين الشقيقتين ٤ أسهم ، وللأخ لام سهم واحد ، فيكون المجموع ٦ أسهم ، وتكون المسألة فاصرة فيأرد ، وليس هناك زوج أو زوجة فتحل خطوة واحدة .

$$\begin{aligned}
 & \text{قيمة السهم} = ٦٠ \div ٥ = ١٢ \text{ فدانا} \\
 & \text{نصيب الأختين الشقيقتين} = ٤ \times ١٢ = ٤٨ \\
 & \text{نصيب كل أخت شقيقة} = ٢ \div ٤٨ = ٢٤ \\
 & \text{نصيب الأخ لام} = ١ \times ١٢ = ١٢
 \end{aligned}$$

وعلى ذلك نحفظ للحمل ١٠ أندية هند أمين ونعطى كل وارث نصيبه على الفرض الأول ، فإن ظهر الحمل أنه ذكر أخذ نصيبه وإن ظهر أن الحمل أثنى وزع القدر المحفوظ للحمل على بقية الورثة بحيث يأخذ كل وارث ما يكفل نصيبه على الفرض الثاني فتأخذ كل أخت شقيقة ٤ أندية ويأخذ الأخ لام قدائنه .

الصورة الثانية : الحمل يرث على تقدير أنه أثنى دون التقدير الآخر ، مثال ذلك : نوفيت امرأة وترك زوجاً وأختاً شقيقة وأخوين لام وزوجة أب حامل من الأب ، والتركة ٢٦٠٠ جتبه .

## الحمل

أولاً : على فرض أن الحمل ذكر ( أخ لأب ) .

| الزوج     | أخت شقيقة      | أخوين لأب     | حمل ( أخ لأب ) |
|-----------|----------------|---------------|----------------|
| في فرضا   | في فرضا        | في فرضا       | ق . ح          |
| لعدم وجود | لانفرادها وعدم | لعدم وجود فرع | لأنه أقرب ذكر  |
| فرع وارث  | وجود من يعصبها | وارث مطلقاً   | ولا باقى لأن   |
| أو يعجبها | أو أصل وارث    | المسألة عالة  | مذكر           |

أصل المسألة من ٦ أسهم ، للزوج ٣ أسهم ، وللأخت الشقيقة ٢ أسهم ، وللأخوين لأب سهمان ، وبجمع هذه السهام نجد ٨ ، وبذلك تكون المسألة قد عالت من ٦ إلى ٨ فلا شئ للأخ لأب ( الحمل ) .

$$\text{قيمة السهم} = ٢٦٠٠ \div ٨ = ٤٥٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الزوج} = ٤٥٠ \times ٣ = ١٣٥٠$$

$$\text{نصيب الأخت الشقيقة} = ٤٥٠ \times ٢ = ٩٠٠$$

$$\text{نصيب الأخوين لأب} = ٤٥٠ \times ٢ = ٩٠٠$$

$$\text{نصيب كل أخ لأب} = ٩٠٠ \div ٢ = ٤٥٠$$

ثانياً : على فرض أن الحمل أنثى ( أخت لأب ) .

| الزوج     | الأخت الحقيقية | الأخوين لأب     | الحمل ( أخت لأب )     |
|-----------|----------------|-----------------|-----------------------|
| في فرضا   | في فرضا        | في فرضا         | في فرضا تكافؤ الثلثين |
| لعدم وجود | لانفرادها وعدم | لعدم وجود فرع   | لعدم وجود من يعصبها   |
| فرع وارث  | وجود من يعصبها | وارث مطلقاً أو  | أو يعجبها ولو وجود    |
| أو يعجبها | أصل وارث       | أخت حقيقية ورثت | مذكر                  |

فرضا النصف

أصل المسألة من ٦ أسهم ، للزوج ٣ أسهم ، وللأخت الحقيقية ٣ أسهم  
وللآخرين لام سهران ، والحمل (الأخت لأب) سهم واحد ، فيكون  
بمجموع السهام ٩ ، وبذلك تكون المسألة قد طالت من ٦ إلى ٩ .

$$\begin{aligned} & \text{قيمة السهم} = ٣٦٠٠ \div ٩ = ٤٠٠ \text{ جنيه} \\ & \text{نصيب الزوج} = ٤٠٠ \times ٣ = ١٢٠٠ \\ & \text{نصيب الأخت الحقيقية} = ٤٠٠ \times ٣ = ١٢٠٠ \\ & \text{نصيب الآخرين لام} = ٤٠٠ \times ٢ = ٨٠٠ \\ & \text{نصيب كل أخ لام} = ٨٠٠ \div ٢ = ٤٠٠ \\ & \text{نصيب الحمل (أخت لأب)} = ٤٠٠ \times ١ = ٤٠٠ \end{aligned}$$

وبذلك نحفظ نصيب الحمل وهو ٤٠٠ جنيه عند أمن ونعطى لكل  
وارث نصيبه الأقل ، وهو على الحل الثاني ، فإذا ظهر الحمل بعد الولادة  
أنى (أخت لأب) أخذت نصيبها ولا شيء لباقي الورثة ، وإن ظهر أن الحمل  
ذكر (أخ لأب) وزع القدر المحفوظ على بقية الورثة بحيث يأخذ كل منهم  
ما يكمل نصيبه على الحل الأول فيأخذ الزوج ١٥٠ جنيه وتأخذ الأخت  
الحقيقة ١٥٠ جنيه ويأخذ كل أخ لام ٥٠ جنيه .

الحالة الخامسة : وهي ما إذا كان الحمل وارثاً على الاعتبارين ويختلف  
نصيبه في أحدهما عن الآخر ، في هذه الحالة تحل مسألة هذا الحل حلين ،  
أحدهما على فرض الذكورة والآخر على فرض الأنوثة ، ويجوز للحمل  
عند أمن أو فر النصيبين ويعطى للورثة أقل الأنصبة في الحلين ، و الفرق  
الأنصبة بين الحلين يحفظ أيضاً عند من يحفظ نصيب الحمل ، ومن يتأثر  
نصيبه بالتعدد من الورثة يؤخذ منه كفايل يلزم بما أخذه زيادة عما يستحق  
وفي هذه الحالة قد يكون نصيبه على فرض أنه ذكر أو فر النصيبين ، وقد  
يكون العكس ، فهناك صورتان :



الصوره الأولى : يكون نصيب الحمل على فرض أنه ذكر أو فراتنصيبين  
مثال ذلك : توفي رجل وترك زوجة ، وأختان لأم ، وزوجة أب حاملا  
من الأب ، وترك ٢٤٠٠ جنيه .

### الحل

أولا : على فرض أن الحمل ذكر ( أخ لأب ) .

| <u>الزوجة</u>      | <u>الأخت لأم</u>                                 | <u>الحمل ( أخ لأب )</u> |
|--------------------|--|-------------------------|
| $\frac{1}{2}$      | $\frac{1}{4}$                                    | ق . ح                   |
| لعدم وجود فرع وارث | لعدم وجود فرع وارث مطلقا وعدم وجود أصل وارث مذكر | لأنه أقرب ذكر           |

أصل المسألة : من ١٢ سهما ، الزوجة ٣ أسهم ، والأخت لأم سهران ،  
والحمل ( أخ لأب ) الباقي وهو ٧ أسهم .

$$\begin{aligned} \text{مجموع السهام} &= 7 + 3 + 2 = 12 \text{ سهما} \\ \text{قيمة السهم} &= 2400 \div 12 = 200 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الزوجة} &= 3 \times 200 = 600 \\ \text{نصيب الأخت لأم} &= 2 \times 200 = 400 \\ \text{نصيب الحمل ( أخ لأب )} &= 7 \times 200 = 1400 \end{aligned}$$

ثانيا : على فرض أن الحمل أنثى ( أخت لأب ) .

| <u>الزوجة</u>      | <u>الأخت لأم</u>   | <u>الحمل ( أخت لأب )</u> |
|--------------------|--------------------|--------------------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضا | $\frac{1}{4}$ فرضا | $\frac{1}{4}$ فرضا       |

لانفرادها وعدم وجود  
من يعصبا أو يعصبها

أصل المسألة من ١٢ سهماً ، للزوجة ٣ أسهم ، وللأخت لأم سهران ،  
والحمل ( أخت لأب ) ٦ أسهم ، فيكون مجموع السهام ١١ سهماً ، فتسكون  
هذه المسألة قاصرة ، وعلى ذلك فيما ورد فتحل على خطوتين : -

| الحلوة الأولى :  | الزوجة                                 | الأخت لأم        | الأخت لأب |
|------------------|--|------------------|-----------|
|                  | $\frac{1}{4}$                          |                  | الباقى    |
| نصيب الزوجة      | $= 2400 \times \frac{1}{4} = 600$ جنيه |                  |           |
| الباقى           | $= 2400 - 600 = 1800$                  |                  |           |
| الحلوة الثانية : | الأخت لأم                              | الحل ( أخت لأب ) |           |
|                  | $\frac{1}{4}$                          | $\frac{1}{2}$    |           |

أصل المسألة من ٦ أسهم ، للأخت لأم سهم واحد ، والحمل  
( أخت لأب ) ٣ أسهم .

$$\begin{aligned} \text{مجموع السهام} &= 3 + 1 = 4 \text{ أسهم} \\ \text{قيمة السهم} &= 1800 \div 4 = 450 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الأخت لأم} &= 1 \times 450 = 450 \\ \text{نصيب الحمل ( أخت لأب )} &= 3 \times 450 = 1350 \end{aligned}$$

وبالنظر إلى الحلين نجد أن أوفر النصيبين بالنسبة للحمل هو فرض أنه  
ذكر فيحفظ عند أمين هذا النصيب وتأخذ الزوجة نصيبها لأنه لم يتغير على  
كلا الفرضين ، وتأخذ الأخت لأم أقل الفرضين ، ويؤخذ كفيل من الورثة  
على فرض التعدد في حالة الانثى لأن نصيبين  $\frac{2}{3}$  فرضاً فتعمل المسألة ، فإن  
ظهر أن الحل ذكر أخذ نصيبه المحفوظ ، وإن ظهر أنه أنثى أخذت نصيبها  
على أنه أنثى ورد الفرق إلى الأخت لأم وقدره ٥٠٠ جنيه . وإن ظهر أن  
الحل أنثى ولكنه متعدد بكل المحفوظ له من بقية الورثة وتنفذ الكفالة .

الصورة الثانية : يكون نصيب الحل على فرض أنه أنثى أو فر النصيبين ،  
ومثال ذلك : توفي شخص عن زوجة وأب وأم وبنت وزوجة ابن حامل ،  
وترك ٢١٦٠ جنيه .

### الحل

أولا : على فرض أن الحل أنثى ( بنت ابن ) .

| الزوجة             | الأب               | الأم                 | البنت              | الحل (بنت ابن)       |
|--------------------|--------------------|----------------------|--------------------|----------------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضا | $\frac{1}{2}$ فرضا | ع $\frac{1}{4}$ فرضا | $\frac{1}{4}$ فرضا | $\frac{1}{4}$ فرضا   |
| لوجود الفرع        | لوجود الفرع        | لوجود الفرع          | لأنفرادها وهم      | لعدم وجود            |
| الفرع              | الوارث المؤقت      | الوارث               | وجود من            | من بمصبتها أو بحجبها |
| الوارث             |                    | يحصيها               | ولوجود بنت صليبة   |                      |
|                    |                    |                      | ورثت فرضا النصف    |                      |

أصل المسألة من ٢٤ سهما ، للزوجة ٣ أسهم ، وللأب فرضا ٤ أسهم ،  
وللأم ٤ أسهم ، وللبنت ١٢ سهما ، ولبنت الابن ٤ أسهم ، فيكون المجموع  
٢٧ سهما ، فلا شيء للأب تعصيا لأن أصحاب الفروض استغرت أنصباؤهم  
كل التركة ، بل عالت المسألة .

|                |                          |
|----------------|--------------------------|
| قيمة السهم     | $2160 \div 27 = 80$ جنيه |
| نصيب الزوجة    | $80 \times 3 = 240$      |
| نصيب الأب      | $80 \times 4 = 320$      |
| نصيب الأم      | $80 \times 4 = 320$      |
| نصيب البنت     | $80 \times 12 = 960$     |
| نصيب بنت الابن | $80 \times 4 = 320$      |

ثانياً : على فرض أن الحمل ذكر ( ابن ابن ) .

|               |                      |           |           |                   |
|---------------|----------------------|-----------|-----------|-------------------|
| الزوجة        | الآب                 | الأم      | البنات    | الحمل ( ابن ابن ) |
| ١/٢ فرضاً     | ١/٢ فرضاً            | ١/٢ فرضاً | ١/٢ فرضاً | ق . ح             |
| لوجود الفرع   | لأنه أقرب ذكر وجهة   |           |           |                   |
| الوارث المذكر | الفروع مقدمة على جهة |           |           | الأصول            |

أصل المسألة من ٢٤ سهماً ، للزوجة ٣ أسهم ، وللآب ٤ أسهم ، وللأم ٤ أسهم ، وللبنات ١٢ سهماً ، والباقي وهو سهم واحد للحمل ( ابن الابن ) .

|                          |                          |
|--------------------------|--------------------------|
| مجموع السهام             | $3 + 4 + 4 + 12 = 24$    |
| قيمة السهم               | $2160 \div 24 = 90$ جنيه |
| نصيب الزوجة              | $3 \times 90 = 270$      |
| نصيب الآب                | $4 \times 90 = 360$      |
| نصيب الأم                | $4 \times 90 = 360$      |
| نصيب البنات              | $12 \times 90 = 1080$    |
| نصيب الحمل ( ابن الابن ) | $1 \times 90 = 90$       |

وبالنظر إلى الحالين نجد أن أوفر النصيبين إذا اعتبرنا أن الحمل أنثى فتتجهز هذا النصيب وهو ٣٢٠ جنيه ويوضع في يد أمين ، وتمطى الورثة أقل الأنصبة . فإن جاء الحمل أنثى أخذت القدر المحجور ، وإن ظهر أن الحمل ذكر أخذ نصيبه وهو ٩٠ جنيه ورد الباقي وهو ٢٣٠ جنيه على الورثة ، فيرد للزوجة ٣٠ جنيه وللآب ٤٠ جنيه وللأم ٤٠ جنيه وللبنات ١٢٠ جنيه ، وفي هذه المسألة لا حاجة إلى كفيل لأنه إذا تعدد الحمل لا يؤثر في أنصباء الورثة .

والخلاصة أنه يعتبر أحسن الحالين بالنسبة للحمل، وأما الورثة الآخرون فيعادلون بالعكس . وقد نصت المادتان ٤٢ و ٤٤ على ذلك ، فنصت المادة ٤٢ : « يوقف الحمل من تركه المتوفى أو فر النصبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى . ونصت المادة ٤٤ : « إذا نقص الموقوف للحمل مما يستحقه يرجع بالباقي على من دخلت الزيادة في نصيبه من الورثة . وإذا زاد الموقوف للحمل مما يستحقه رد الزائد على من يستحقه من الورثة » .

### المبحث الثاني

#### في ميراث المفقود

قد أسلفنا الكلام عن تعريف المفقود متى يحكم بموته ، كما بينا إرث غيره منه وإرثه من الغير<sup>(١)</sup> ، وقلنا في إرثه من الغير أن المفقود مدة فقده لا يرث من غيره بالفعل لعدم تحقق شرط الوارث فيه وهو تحقق حياته وقت موت المورث ، لأن حياة المفقود أثناء فقده غير محققة إذ لا تعلم حياته ولا وفاته مدة فقده ، ولكن للاحتياط محافظة على حقوقه إذ يحتمل أن يكون المفقود حياً وقت وفاة مورثه ، يوقف له نصيبه من تركه مورثه الذي توفي أثناء فقده إلى أن يبين أمره بعودته أو بحكم القاضي بموته . فإن عاد المفقود ورث بالفعل مورثه واستحق نصيبه الذي حفظ له من القرعة ، وإن ثبتت وفاته بدليل شرعى في وقت معين بعد وفاة مورثه استحق هذا النصيب ، حيث كان حياً وقت وفاة المورث ، وانتقل هذا النصيب إلى ورثته الموجودين وقت وفاته . وإن ثبتت وفاته بدليل شرعى في وقت معين سابق على وفاة مورثه لم يستحق هذا النصيب لأنه لم يكن حياً وقت وفاة مورثه ، وعاد ذلك النصيب إلى ورثة مورثه الموجودين وقت وفاة المورث ،

---

(١) انظر ما سبق من ٢٤ وما بعدها .

وإن حكم القاضي بوجوب المفقود تطبيقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ اعتبر ميتاً من حين فقده بالنسبة لنصيبه الموقوف له من تركه مورثه ، ويرد نصيبه الموقوف له إلى ورثة مورثه الذين كانوا يستحقونه حال وفاة المورث .

### كيفية حل مسائل الميراث التي فيها مفقود :

وتحل مسائل الميراث التي يكون فيها أحد الورثة مفقوداً حلين ، أحدهما على فرض أن المفقود حي ، والآخر على فرض أنه ميت ، ثم ينظر إلى أنصاء الورثة الذين يرثون معه ، فإن اختلف نصيب الوارث على الفرضين أعطى له الألف ويحفظ الفرق بين النصيبين مع نصيب المفقود حتى يتبين أمره ، وإن لم يختلف نصيب الوارث معه على الفرضين أخذ نصيبه كاملاً ، وإن كان الوارث محجوباً على فرض ووارثاً على فرض آخر ، لا يبطى له شيء من التركة .

### وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

( ١ ) توفي رجل عن زوجة وأم وبنت وابن مفقود وأخ شقيق ، والتركة ٧٢٠٠ جنيه .

### الحل

| زوجة          | أم            | بنت         | ابن مفقود      | أخ شقيق       |
|---------------|---------------|-------------|----------------|---------------|
| $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{4}$ | ق . ح       | محجوب بالابن   | محجوب بالابن  |
| لوجود         | لوجود الفرع   | لذكر مثل حظ | لأن جهة البنوة | مقدمة على جهة |
| الفرع الوارث  | الوارث        | الأنثيين    | الآخر          |               |

أصل المسألة من ٢٤ ، للزوجة ٣ أسهم ، وللأم ٤ أسهم ، والباقي وهو ١٧ سهما للبنت والابن الذكر مثل حظ الأنثيين .

$$\begin{aligned} \text{مجموع السهام} &= ٢ + ٤ + ١٧ = ٢٤ \text{ سهما} \\ \text{قيمة السهم} &= ٧٢٠٠ \div ٢٤ = ٣٠٠ \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الزوجة} &= ٣ \times ٣٠٠ = ٩٠٠ \\ \text{نصيب الأم} &= ٤ \times ٣٠٠ = ١٢٠٠ \\ \text{نصيب البنت والابن} &= ١٧ \times ٣٠٠ = ٥١٠٠ \text{ (١)} \\ \text{قيمة سهم العصة} &= ٥١٠٠ \div ٣ = ١٧٠٠ \\ \text{نصيب البنت} &= ١ \times ١٧٠٠ = ١٧٠٠ \\ \text{نصيب الابن المفقود} &= ٢ \times ١٧٠٠ = ٣٤٠٠ \end{aligned}$$

ثانياً : على فرض المات :

|               |               |                        |         |
|---------------|---------------|------------------------|---------|
| زوج           | أم            | بنت                    | أخ شقيق |
| $\frac{1}{8}$ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{2}$ لافراداً | ق . ع   |

وعدم وجود من يعصها لأنه أقرب ذكر

أصل المسألة من ٢٤ للزوجة ٣ أسهم ، وللأم ٤ أسهم ، وللبنت ١٢ سهما ، وللأخ الشقيق الباقي وهو ٥ أسهم .

$$\begin{aligned} \text{مجموع السهام} &= ٣ + ٤ + ١٢ + ٥ = ٢٤ \text{ سهما} \\ \text{قيمة السهم} &= ٧٢٠٠ \div ٢٤ = ٣٠٠ \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الزوجة} &= ٣ \times ٣٠٠ = ٩٠٠ \\ \text{نصيب الأم} &= ٤ \times ٣٠٠ = ١٢٠٠ \\ \text{نصيب البنت} &= ١٢ \times ٣٠٠ = ٣٦٠٠ \\ \text{نصيب الأخ الشقيق} &= ٥ \times ٣٠٠ = ١٥٠٠ \end{aligned}$$

---

(١) تقسم بينهما الذكر مثل حظ الأنثيين فيكون للابن سهماً وللبنت سهم ، ومجموع سهام العصة ٣ أسهم .

فإذا قارنا بين أنصباء الورثة، نجد أنه لم يختلف نصيب الزوجة ولا نصيب الأم على الفرضين فتأخذ كل منهما نصيبها كاملاً. وتأخذ البنت أقل النصيبين وهو ١٧٠٠ جنيه على فرض أن المفقود حي، ولا يعطى شيء للأخ الشقيق لحجبه بالمفقود حجب حرمان وحجر نصيب المفقود وهو ٣٤٠٠ جنيه عند أمين. فإن ظهر المفقود حياً أخذها وانتهى الأمر، وإذا ظهر ميتاً وقت وفاة المورث أو حكم القاضي بموته طبقاً للقانون، أكلنا البنت نصيبها على فرض وفاة المفقود بإضافة ١٩٠٠ جنيه إلى ما أخذته أولاً، فيصير لها ٣٦٠٠ جنيه ونعطي للأخ الشقيق ١٥٠٠ جنيه نصيبه على فرض أن المفقود ميت وبمجموع ذلك ٣٤٠٠ جنيه هو ما كان مخصصاً للمفقود.

(٢) توفيت امرأة عن زوج وأختين شقيقتين وأخ شقيق مفقود، وترك ١١٢٠ جنيه.

### الحل

| زوج  | أختان شقيقتان وأخ شقيق مفقود |
|--|------------------------------|
| $\frac{1}{2}$  | ق. ح                         |
| لعدم وجود الفرع الوارث   | لذكر مثل حظ الأنثيين         |
| أصل المسألة من ٢ للزوج سهم واحد، وللأختين الشقيقتين والأخ الشقيق المفقود سهم واحد. |                              |

$$\begin{aligned}
 &\text{مجموع السهام} = 1 + 1 = 2 \text{ سهمان} \\
 &\text{قيمة السهم} = 1120 \div 2 = 560 \text{ جنيه} \\
 &\text{نصيب الزوج} = 1 \times 560 = 560 \\
 &\text{نصيب الأختين الشقيقتين والأخ} = 1 \times 560 = 560
 \end{aligned}$$



نقسم عليهم الذكر مثل حظ الأنثيين ، فلكلختين سهمان والاخ سهمان :

$$\text{مجموع سهام المصبة} = ٢ + ٢ = ٤ \text{ أسهم .}$$

$$\text{قيمة سهم المصبة} = ١٤٠ \div ٤ = ٣٥ \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب كل أخت} = ١ \times ٣٥ = ٣٥$$

$$\text{نصيب الاخ} = ٢ \times ٣٥ = ٧٠$$

ثانياً : هل فرض المات :

أختان شقيقتان

زوج

٢ فرضاً

١ فرضاً

لعدم وجود من يصيبهما أو يصحبهما

أصل المسألة من ٦ أسهم ، الزوج ٣ أسهم ، وللأختين الشقيقتين ٤ أسهم

فيكون مجموع السهام ٧ أسهم ، فتكون المسألة مائة من ٦ إلى ٧ :

$$\text{قيمة السهم} = ١٢٠ \div ٧ = ١٦ \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الزوج} = ٣ \times ١٦ = ٤٨$$

$$\text{نصيب الأختين} = ٤ \times ١٦ = ٦٤$$

$$\text{نصيب كل أخت} = ٢ \div ٦٤ = ٣٢$$

فإذا قارنا بين أنصاء الورثة نجد أن نصيب الزوج في حال الوفاة أقل

من حال الحياة فيأخذ نصيبه حال الوفاة ، وأن نصيب كل أخت شقيقة في

حال الحياة أقل من حال الوفاة فتأخذ كل منهما نصيبها حال الحياة ونحصر

اللفقود نصيبه على فرض حياته ٢٨٠ جنيه مضافاً إليه الفرق بين نصيب

الزوج حال الحياة وحال الوفاة ومقداره ٨٠ جنيه . فإذا ظهر المفقود حياً

أخذ نصيبه والزوج فرضه وإذا ما ظهر ميتاً رد المحجور كله إلى الأختين فتأخذ

كل منهما ١٨٠ جنيهاً مضافاً إلى ما أخذته من قبل وهو ١٤٠ جنيه ليكون

مجموع ما تأخذه كل منهما ٣٢٠ جنيه .

ونخلص مما تقدم أن المسائل التي فيها مفقود محل حلين ، أحدهما على فرض الحياة والآخر على فرض الممات ، ثم نوازن بين أنصاء الورثة الذين يرثون معه ، فن لا يختلف نصيبه على الفرضين يعطى له نصيبه ، ومن يختلف نصيبه يعطى الأقل ، ومن يكون وارثا على تقدير ، وغير وارث على الآخر لا يأخذ شيئا ويجوز نصيب المفقود مع فروق الأنصاء .

وهذا ما نصت عليه المادة ٤٤ من قانون الموارث ولصها د يوقف المفقود من تركه مورثه نصيبه فيها ، فإن ظهر حيا أخذه ، وإن حكم بموته رد نصيبه إلى من يستحقه من الورثة وقت موت مورثه ، فإن ظهر حيا بعد الحكم بموته أخذ ما بقى من نصيبه بأبدى الورثة .

### المبحث الثالث

#### في مهربات الأسير

الأسير وهو الذى وقع في يد الأعداء واحتجزوه في دار الحرب إذا انقطع أخباره ولا يعرف شيء عن حياته أو عاقبه كما لا يعرف شيء عن دمايته يأخذ حكم المفقود الذى أسلفنا الكلام عليه<sup>(١)</sup> . أما إذا عرف حياته وعرف أنه لم يرتد عن الإسلام لحكمه حكم سائر المسلمين يرث ويورث ولا اعتبار لوجوده في دار الحرب لأن المسلم لا يسرق عند جمهور الفقهاء ولأنه من أهل دار الإسلام حكما .

أما إذا ارتد عن الإسلام أخذ حكم المرتد الذى سبق أن تكلفنا عليه<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر ما سبق ص ٢٤ وما بعدها .

(٢) انظر ما سبق ص ٢١ وما بعدها .

## المبحث الرابع

### في ميراث الخنثى

الخنثى هو من وجد فيه عضو الذكورة والأنوثة أو عرى منهما فالذى وجد فيه المعضون إن كان يبول من الذكر فهو ذكر يرث ميراث ذكر ، وإن كان يبول من الفرج فهو أنثى يرث ميراث الأنثى ، وإن كان يبول منهما فإن كان يبول بفرج من الذكر أولا فهو ذكر وإن كان يفرج من الفرج أولا فهو أنثى ، وإن كان يفرج منهما ولا سبق لأحدهما<sup>(١)</sup> فهو الخنثى المشكل إلا أن إشكاله ليس يقيناً لذلك ينبغي ألا يعطى له ميراث الخنثى المشكل بل يوقف أمره إلى ما بعد البلوغ فإن مات قبله تقرر الإشكال في حقه ، وإن عاش إلى وقت البلوغ فإن خرجت لحيته أو وصل إلى النساء أو احتمل كما يحتمل الرجال فهو ذكر يرث ميراث ذكر ، وإن ظهر له ندى أو حاض أو حبلى أو أمكن وطؤه فهو امرأة يرث ميراث امرأة . فإن لم تظهر هذه العلامات أو ظهرت متعارضة كما إذا نبشت لحيته وكبر ثديه ، وكذا إذا أمنى بذكره وحاض بفرجه فهو خنثى مشكل .

أما العارى من المعضين فلا سبيل إلى إيضاح أمره إلا بعد البلوغ فإن مات قبله فهو خنثى مشكل وإن عاش إلى وقت البلوغ فإن ظهرت فيه علامات الرجولة فهو رجل وإن ظهرت فيه علامات الأنوثة فهو أنثى وإن لم تظهر فيه علامات الرجولة ولا علامات الأنوثة أو ظهرتاً معاً فهو خنثى مشكل .

---

(١) وقال أبو يوسف : من الخنثى يعتبر الأكثر بولا لأن للكثرة تدل على زيادة القوة وإذا استويا في المقدار يوقف الحكم فيه إلى البلوغ .

### كيفية توريث الخنثى المشكل :

اختلف العلماء في توريث الخنثى المشكل فذهب الحنفية في الراجح إلى أن له أسوأ الحالتين وهذا ما أخذ به القانون . وقال أبو يوسف من الحنفية أخيراً أنه يعطى نصف النصيبين وبذلك قال الحنابلة والمالكية وهو منقول من ابن عباس وابن أبي ليلى وأهل المدينة<sup>(١)</sup> وإلى هذا الرأي جنح الشيعة الزيدية والإمامية .

### موقف القانون من ميراث الخنثى المشكل :

تعرضت لميراث الخنثى المشكل المادة ٤٦ فقد جاء فيها أن للخنثى المشكل وهو الذي لا يعرف أذكر هو أم أنثى أقل النصيبين وما بقى من التركة يعطى لباقي الورثة .

وبناء على ذلك نلو كان هذا الخنثى وارثاً على اعتبار دون آخر اعتبر غير وارث وإن كان وارثاً على اعتبار أنه ذكر وعلى اعتبار أنه أنثى فيكون له أقل النصيبين لأنه المتيقن وما زاد مفكوك فيه والمالك لا يثبت بالعلم<sup>(٢)</sup> .

### المبحث الخامس

#### ميراث ولد الزنا وولد اللعان

ولد الزنا : هو الولد الذي أنثى به أمه من سفاح .

وولد اللعان : هو الولد الذي حكم بنفى نسبه من أبيه بعد الملاحظة بين الزوجين بالصفة الميينة في القرآن الكريم .

---

(١) المغنى ٥٣ ص ٢٥٤ .

(٢) وعلى ذلك تحل مسائل الخنثى المشكل بحلن أحدهما على أنه ذكر والآخر على أنه أنثى ويأخذ أحسن النصيبين فإن كان نصيبه وهو أنثى أقل أخذه وإن كان العكس أخذ نصيبه على أنه ذكر .

وكل منهما مقطوع النسب من الأب ، وإنما ينسب إلى الأم فقط .

ويرث ولد الزنا واللعان بجهة الأم لا غير ؛ لأن نسبه من جهة الأب منقطع فلا يرث به ، ونسبه من جهة الأم ثابت ؛ فيرثه به أمه وإخوته من الأم بالفرض لا غير ، وكذلك ترثه أمه وإخوته لأمه فرضاً لا غير .

ولا يتصور أن يرث هو أو يورث بالمصوبة النسبية إلا بجهة البنوة لاستفاء المصوبة بجهة الأبوة والآخره والعمومة .

ويرث كل منهما أمه وأقاربه وإنما يشترط للإرث من أقارب الأم إذا كان حلاً أن يولد كل منهما حياً لحية وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الاستبراء من الزنا أو الفرقة باللعان<sup>(١)</sup> .

موقف القانون من ولد الزنا وولد اللعان :

وقد أخذ القانون بالرأى الذى ذكرناه فى الأصل فقالت المادة ٤٧ :

---

(١) ما ذكرناه فى الأصل هو مذهب الأئمة أبو حنيفة ومالك الشافعى أحد آراء ثلاثة فى ميراث ولد الزنا وولد اللعان وهناك رأيان آخران مبرحهما فيما يلى :

ذهب أحمد بن حنبل فى رواية عنه إلى أن الأم تكون عصبة لابنها فإن لم توجد كان عصبة م عصبتها لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل ميراث ابن الملاحنة لأمه ولورثتها من بعدها . ولقوله عليه السلام : أم ولد الملاحنة أبوه وأمّه ، فترث الأم ولها بالمصوبة ، ولا يرث منها أقاربها ، كما لا يرث مع الأب أقاربه . وإن لم توجد ورثت أقاربها وقد روى هذا عن حلى وابن مسعود عن الحسن بن سيرين وزاد المعاد ج ٤ ص ٢١٥ وما بعدها وذهب أحمد بن حنبل فى المشهور عنه إلى أن عصبة الولد م عصبة أمه لقوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن ذلك : وعصبة عصبة أمه ، وقد روى هذا عن ابن عمر كما روى من جماعة من التابعين منهم الشعبي والنخعي . نيل الأوطار ج ٦ ص ٦٦ ، ٦٧ .

مع مراعاة المدة المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ يرث ولد الزنا وولد اللعان من الأم وقرابتها وترثهما الأم وقرابتها ، أما الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ فهي الخاصة بالمدة التي يرث فيها الحمل غير أبيه ، وقد ينبت المادة ٧ أن هذه تجب مراعاتها إذا كان ولد الزنا أو ولد الملاحة حملاً وقت وفاة مورثه حتى يستدل به على وجوده في بطن أمه وقت وفاة مورثه . فإذا مات ولد الزنا أو ولد الملاحة عن أمه وخاله الشقيق كان للأم الثلث فرضاً والباقي رداً ولا شيء لحاله لأنه من ذوى الأرحام .

وإذا مات عن أمه وأخيه لأمه كان للأم الثلث فرضاً ولأخيه لأمه السدس فرضاً ثم يرد الباقي عليهما بنسبة فرضيهما .

وإذا مات عن زوجته وبنته وأمه وأخيه لأمه فللزوجة الثلث فرضاً وللبنت النصف فرضاً ولأمه السدس فرضاً ولا شيء للأخ من الأم لحجبه بالفرع الوارث وهو البنت ويرد الباقي على البنت والأم بنسبة فرضيهما .

## التخارج

التخارج هو أن يصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث في مقابل شيء معلوم من التركة أو من غيرها . فإذا كان المقابل من التركة فيكون التخارج عقد قسمة يأخذ كل أحكام القسمة وينقض بما تنقض به قسمة التركة كظهور دين على الميت أو ظهور وارث أو موصو له لم يكن معلوما وقت التخارج ، وإذا كان المقابل من خارج التركة ، كان التخارج عقد بيع سواء أكان من الورثة الباقين جميعاً أم من بعضهم يأخذ أحكام البيع ، إلا أنه يقتصر فيه جهالة المبيع وهو نصيب الخارج من التركة إذا كان في يد باقي الورثة لأنه لا يحتاج فيه إلى التسليم حتى يدرط الملم به وهو عقد معاوضة

جائز عند الراضى متى توافرت شروط صحته . وقد وقع التخارج في عصر  
الحلفاء الراشدين ، ولم ينقل عنهم أنهم أنكروه . فقد روى أن عبد الرحمن  
ابن عوف طلق امرأته تماخر بنت الأصبح الكلبية في مرض موته ، ثم مات  
وهي في العدة فورثها عثمان رضى الله عنه مع ثلاث زوجات أخرى فصالحها  
بقية الورثة عن ربع الثمن من التركة وهو نصيبها فرضا مقابل ثلاثة وثمانين  
ألفا من الدراهم أو الدنانير بحسب اختلاف الروايات .

صور التخارج : وصور التخارج ثلاث ، وذلك لأنه إما أن يخرج أحد  
الورثة عن نصيبه من التركة إلى وارت آخر نظير شيء يدفعه له من ماله بعيدا  
عن التركة . وإما أن يخرج عن نصيبه إلى بقية الورثة نظير مال يدفعونه إليه  
من أموالهم من غير التركة . وإما أن يكون خروجه في مقابل شيء معين من  
التركة يأخذه ، ولنوضح الحكم في كل صورة :

#### الصورة الأولى :

إذا خرج أحد الورثة عن نصيبه لواحد منهم نظير مال يدفعه إليه من  
غير التركة ، حل الثاني محل الأول في نصيبه وضم سهامه إلى سهامه ، ويأخذ  
التخارج هنا في هذه الصورة حكم البيع . إذ باع حصته إلى هذا الوارت  
بهذا الثمن المعلوم ، وبذلك يكون للوارث نصيبه في التركة ميراثا ونصيب  
هذا الخارج شراء . فلو توفي رجل عن أم وأخت لأم وأخوين شقيقين  
وترك ٣٠ فدانا وتصلحت الأخت مع أحد أخويها على أن تخرج له من  
نصيبها من التركة نظير ألفي جنيه يدفعها لها . تقسم التركة على جميع الورثة  
كأنه لا تخارج ، فيكون نصيب الأم السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة ،  
والأخت لأم السدس فرضا لعدم وجود فرع وارت مطلقا ولا أصل وارت  
مذكر ، ويأخذ الأخوين الشقيقين الباقي تعصيا مناصفة بينهما ، فيكون

أصل المسألة من ٦ أسهم تأخذ الأم سهم واحد ، والأخت ٤ أسهم واحد ،  
والباقي أربعة أسهم للأخوين العقيقين منصفة بينهما ، ويكون قيمة السهم =  
 $٣٠ \div ٦ = ٥$  أفدنة ، ويكون نصيب الأم ٥ أفدنة ، والأخت كذلك .  
والباقي وهو عشرون فدانا للأخوين لكل منهما عشرة أفدنة ، ويأخذ  
الأخ الذي نصالح نصيب الأخت ٤ أم وهو خمسة أفدنة ، وللأخ الذي لم  
لم يصالح نصيبه وهو عشرة أفدنة ، ويأخذ الأخ الآخر الذي صالح نصيبه  
ونصيب أخته التي صالح معها ، فيكون له خمسة عشر فدانا .

### الصورة الثانية :

إذا خرج أحد الورثة عن نصيبه إلى بقية الورثة ظهر مال يدفعونه إليه  
من أموالهم ، من غير التركة ويأخذ الخارج في هذه الصورة أيضا حكم  
البيع إذ باع الخارج حصته إليهم بهذا الثمن فيتملكون نصيبه ويقسمونه  
بينهم حسبما جاء في عقد التخارج . فإذا خلا عقد التخارج من النص على  
طريقة التقسيم فإن كان ما دفعه كل منهم معروفا قسم نصيب الخارج عليهم  
بمسبة ما دفعوه تطبيقا لقاعدة الفرع بالضم . أما إذا لم يكن معروفا ولم  
يكن هناك نص على طريقة التقسيم ، قسم عليهم النصيب بالتساوي لأنهم  
قد اشتروه شركة بينهم ولم يبنوا نصيب كل واحد منهم ، والشركة بحسب  
الأصل تقتضي المساواة بين الشركاء ، ويحمل الأمر على أن المال المدفوع  
منهم كان بالتساوي بينهم . إذ لو كان الأمر على خلاف ذلك لنص عليه  
في عقد التخارج . فإذا توفي شخص عن ثلاثة أبناء وبنتين وترك ٨٠ فدانا ،  
فتخارج الأبناء واحد البنتين مع البنت الأخرى بالفين من الجنيات  
دفعوه من خارج التركة ؛ فسميت التركة بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ،  
فيكون مجموع السهام ٨ أسهم ، وقيمة السهم ١٠ أفدنة ، ويأخذ كل ابن عشرين  
فدانا ، وتأخذ البنت التي لم تخرج عشرة أفدنة ، أما من خرجت فنصيبها هو



هشة أفدة يقسم بين البنت والأبناء حسب مانص في عقد التجارح بنسبة المال المدفوع من كل منهم إذا كان مادفنه كل منهم معلوما ، وإلا يقتسمه الأبناء والبنت الباقية بالتساوى .

### الصورة الثالثة :

إذا كان المدفوع فيها للتجارح جزءا من التركة نفردا أو منقولا أو عقارا في مقابل نصيبه ، وهذه الصورة هي أكثر صور التجارح وقوها والتجارح هنا في هذه الصورة يكون قسمة غير كاملة بين الخارج الذي فرد نصيبه وبين باقى الورثة الذين يملكون الباقي على القيد . وفي هذه الحالة تقسم التركة على جميع الورثة بما فيهم الذى خرج كأنه لا تجارح ، ثم نسقط سهام الوارث الخارج ، كما نستبعد من التركة ما أخذه الخارج ونحمل السهام الباقية أصلا للمعالة ، ونقسم الباقي من التركة على هذا الأصل الجديد مثال ذلك :

( ١ ) توفي رجل عن زوجة وبنت وأب وأم ، وترك ٢٠ فدانا ومنزلا ، تصالحت الزوجة على أن تخرج من التركة بالمنزل .

### الحل

| الزوجة             | البنت              | الأم               | الأب               |
|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضا | $\frac{1}{2}$ فرضا | $\frac{1}{2}$ فرضا | $\frac{1}{2}$ فرضا |
| لوجود الفرع        | لافرادها وعدم      | لوجود الفرع        | والباقي تعصيا      |
| الوارث             | وعدم وجود          | الوارث             | لوجود الفرع        |
|                    | من يعصها           |                    | الوارث المزن       |

أصل المعالة من ٢٤ سهما ، للزوجة ٣ أسهم ، والبنت ١٢ سهما ، وللأم ٤ أسهم ، وللأب ٤ أسهم فرضا والباقي سهم واحد له تعصيا ، فيكون

مجموع ما للآب ٥ أسهم ، وباستبعاد سهام الزوجة يكون مجموع السهام ٢١ سهماً .

|            |                           |
|------------|---------------------------|
| قيمة السهم | $= 42 \div 21 = 2$ فداناً |
| نصيب البنت | $= 2 \times 12 = 24$ •    |
| نصيب الأم  | $= 4 \times 2 = 8$ أفدنة  |
| نصيب الأب  | $= 5 \times 2 = 10$ أفدنة |

أما الزوجة فقد أخذت المنزل .

(٢) توفيت امرأة من زوج وبنت وبنت ابن وأب وأم ، وتركها ٩٨ فداناً ، و ٥٠٠٠ جنيه وتصلح الزوج مع الورثة على أن يخرج من التركة بالنقود .

### الحل

| الزوج               | البنت               | بنت الابن           | الأم                | الأب                |
|---------------------|---------------------|---------------------|---------------------|---------------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضاً | $\frac{1}{2}$ فرضاً | $\frac{1}{2}$ فرضاً | $\frac{1}{2}$ فرضاً | $\frac{1}{2}$ فرضاً |
| لوجود               | لانفرادها وعدم      | لعدم وجود           | لوجود الفرع         | إن وجد يساق         |
| الفرع               | وجود من             | من بعدها            | الوارث              | ولا باق هنا         |
| الوارث              | يعصبها              | ووجود بنت           |                     |                     |
|                     | صلية ورثت           |                     |                     |                     |
|                     | فرضا النصف          |                     |                     |                     |

أصل المسألة من ١٢ سهماً ، للزوج ٢ أسهم ، والبنت ٦ أسهم ، وبنت الابن سهماً ، وللام سهماً ، وللآب فرضا سهماً ، فيكون المجموع ١٥ سهماً ، فلا شيء للآب تصميماً إذ لا باق في المسألة بعد أصحاب الفروض ،

بل حالت المساواة . ثم نستبعد سهام الزوج فيكون مجموع سهام الورثة بعد استبعاد سهام الزوج ١٢ سهما .

$$\text{قيمة السهم} = ٤٨ \div ١٢ = ٤ \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب البنت} = ٤ \times ٦ = ٢٤ \text{ فدانا}$$

$$\text{نصيب بنت الابن} = ٤ \times ٢ = ٨ \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب الأب} = ٤ \times ٢ = ٨$$

$$\text{نصيب الأم} = ٤ \times ٢ = ٨$$

أما الزوج فقد أخذ النقرة

ولقد تعرض القانون للخارج وأحكامه في المادة ٤٨ ونصها :  
 "وإذا كان بتصلح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم . فإذا تجاوز أحد الورثة مع آخر منهم استحق نصيبه وحل محله في التركة . وإذا تجاوز أحد الورثة مع باقيهم فإن كان المدفوع له من التركة قسم نصيبه بينهم بنسبة أنصبتهم فيها ، وإن كان المدفوع من مالهم ولم ينص في عقد التجاوز من طريق قسمة نصيب الخارج ، قسم عليهم بالسوية بينهم ."



# القِسْمُ الثَّانِي

في الوصية

## البَابُ الْأَوَّلُ

في

تكوين الوصية وشروطها

## الفصل الأول

في

## تكوين الوصية

المبحث الأول

في

## حقيقة الوصية

الوصية في اللغة : تطلق الوصية في اللغة على فعل الموصى وتطلق على الشيء الموصى به .

الوصية في الشرع : دأب كثير من الفقهاء قديمهم وحديثهم على تعريف الوصية بأنها تمليك مضاف إلى ما بعد الموت وهذا تعريف فاسد لأنه لا يشمل الوصية بالإسقاط والوصية لجهة من جهات البر إذ لا تمليك في هذا النوع من الوصايا .

ومن أجل هذا نرى قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عدل عن هذا التعريف ولجأ إلى تعريف آخر نصت عليه المادة الأولى من القانون المذكور فقد جاء فيها : الوصية تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت ، فهذا التعريف يتناول ما كان تمليكا كالوصية لشخص معين وما ليس بتمليك كالوصية لفقراء والمساجد ويتناول ما كان إسقاطاً في معنى التمليك كالوصية بالبراءة من الدين وما كان إسقاطاً عضواً كالوصية بالبراءة من الكفالة كما

يتناول الوصية بحق كالوصية بتأجيل الدين إلى أجل معين والوصية بقسمة التركة بين الورثة على وجه معين والوصية بحق من حقوق الله لجميع هذه الوصايا تعتبر تصرفاً في التركة مضافاً إلى ما بعد الموت .

ولما كانت الوصية تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت اعتبر القانون المدني الجديد أن كل تصرف لا يظهر فائدته إلا ما بعد الموت تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت وأعطاه حكم الوصية وبين ذلك في نوعين :

(١) كل عمل قانوني يصدر من الشخص في مرض الموت ويكون مقصوداً به التبرع أياً كانت تسمية هذا التصرف .

(٢) تصرف الشخص لأحد ورثته بعين من الأعيان واحتفاظه بحيازة تلك العين بأي طريقة كانت وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته .

فهذان النوعان يعتبران من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ويأخذان حكم الوصية ما لم يظهر بالدليل أنه قصد بهما غير ذلك .

#### الفرق بين الوصية والميراث :

الوصية وإن كانت تشبه الميراث في أن التملك فيها يكون بعد الوفاة وفي أن أحكامها تقع على تركه الشخص بعد وفاته إلا أنهما يفترقان من عدة نواح :

- (١) أن الميراث حق شرعي يثبت بالوفاة للورثة ويتملق هذا الحق بالباقي من تركه الميت بعد التجزئ وسداد الديون وتنفيذ الوصايا في حدود ثلث الباقي بعد التجزئ وسداد الديون أما الوصية فهي تصرف إنشائي من الموصي نفسه حال حياته لمصلحة الغير في جزء من ماله أو فيه كله ومرتبة لإخراجها من التركة قبل مرتبة الميراث فلا توزع التركة على المستحقين بالميراث إلا بعد تنفيذ الوصية في الحدود المقررة شرعاً .
- (٢) اختلاف الدين بمنع الميراث ولا يمنع الوصية .

(٣) الشيء الموروث يدخل في ملك الورثة دون توقف على إيجاب من المورث وقبول من الورثة أما الشيء الموصى به في الوصية فتتوقف ملكيته للموصى له على الإيجاب الصحيح من يملك إصداره وعلى بقائه مصرأ عليه حتى الوفاة وعلى قبول الموصى له .

(٤) لا يملك الوارث رد الموروث بل يدخل في ملكه جبرأ عنه رضى أم كره أما الموصى به فيملك الموصى له رده وإذا فعل ذلك بطلت الوصية .

(٥) الأشخاص الذين يوصى لهم لم يعينهم الشارع ولم يعين نصيب كل في القدر الذى تنفذ فيه الوصية أما الأشخاص الذين يرثون عنهم القارع وحدد أنصباؤهم .

#### أركان الوصية :

ركن الشيء في اللغة جانبه الأخرى الذى يعتمد عليه يقال ركنت إلى زيد اعتمدت عليه وفى ركن لغات إحداها أنها من باب تبع ركن يقال تعالى « ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تتصرون » (١) .

واللغة الثانية أن ركن من باب قعد يقال ركن ركونا قال الأزهري وهذه ليست بالقصيدة .

واللغة الثالثة ركن يركن بفتحتهن (٢) .

أما ركن الشيء في الاصطلاح فهو عند الحنفية ما كان جزءأ من الشيء ولا يوجد ذلك الشيء إلا به فالركوع في الصلاة ركن لأنه جزء منها ولا توجد

---

(١) سورة هود آية ١١٣

(٢) المصباح المنير الزاء مع الكاف وما يثلثهما .



الصلاة شراً إلا به والإيجاب في النكاح ركن لأنه جزء منه ولا يوجد النكاح إلا به والقبول كذلك .

ويرى غير الحنفية من العلماء أن الركن ما لا بد منه لتصور الشيء ووجوده سواء أكان جزءاً منه أم مختصاً به .

ومن أجل هذا الخلاف يرى غير الحنفية من الفقهاء يقولون إن أركان الوصية أربعة (١) موصى . (٢) موصى له . (٣) موصى به . (٤) صيغة . ونرى الحنفية يذهبون إلى أن الركن هو الصيغة وحدها وهي التي ينشئ بها الموصى وصيته من عبارة أو ما يقوم مقامها من كتابة أو إشارة وذلك ما يعبر عنه الفقهاء بالإيجاب أما القبول من الموصى له أو عدم الرد منه فهو شرط لنفاذ الوصية عند الإمام وصاحبه وإحدى الروايتين عن زفر أما الرواية الأخرى منه فتقول إن ركن الوصية هو الإيجاب فقط وبه تتم الوصية فإذا توفي الموصى ثبت الملك للموصى له ولا يملك رد الموصى به وذلك لأن تملك الموصى له الموصى به كتملك الوارث الموروث بثبوتان جميعاً بالموت وملك الوارث لا يتوقف على القبول فكذلك لا يتوقف تملك الموصى له الموصى به على قبول الوصية .

وقد نقل صاحب البدائع عن الإمام وصاحبه أن القبول ركن هندم فالصيغة لا توجد بالإيجاب وحده بل القبول جزء منها فهو ركن كالإيجاب فقبل وجود القبول لا وجود للوصية كسائر العقود الأخرى .

ولعل وجهة النظر في ذلك أن الوصية عقد يفيد الملك فيكون كسائر العقود الأخرى المفيدة له في أنه لا بد فيها من الإيجاب والقبول .

وفي تصوري أن القول بركنية الإيجاب فقط في الوصية وشرطية القبول هو الأرجح لأن الوصية لا تخرج عن كونها تبرعاً من التبرعات والتبرعات

يكفى في وجودها شرطاً ما يصدر من المتبرع وحده وهو الإيجاب وليس  
بلازم أن يكون ما يصدر من الطرف الثانى ركناً فى العقد بل يكفى أن يكون  
شرطاً لثبوت الملك له .

واعتبار القبول شرط تفاعل بين يتأتى منه القبول فيما إذا اقتضت الوصية  
تمليكا أما إذا كانت غير ذلك كالوصية بعقود العبد فيمكن فى الوصية حينئذ  
الإيجاب فقط .

وإنما كان القبول شرطاً لنفاذ الوصية لأنه لا يصح أن يدخل شئ .  
فى ملك إنسان بغير رضاه إذ ليس لأحد سلطان على أن يملك شخصاً شيئاً  
جبراً عنه .

وبناء على ذلك إذا كان الموصى له شخصاً ذا إرادة مستقلة لا يملك شيئاً  
بدون إرادته ولو بواسطة وليه فيشترط للملك بواسطة الوصية القبول من  
الموصى له أو من وليه مع ملاحظة أن القبول لا اعتبار له إلا بعد الوفاة  
إذ قبل ذلك لا قيمة له لأن الوصية عقد ظهر لازم إذ يجوز للموصى أن  
يرجع عنها .

فالموصى به فى الفترة ما بين وفاة الموصى وقبل القبول الموصى له يبقى على حكم  
ملك الموصى لحاجته إليه فى تنفيذ وصيته فإذا قبل الموصى له تملك الموصى  
به ملكاً مستقلاً إلى وقت الوفاة وإذا رد الموصى له تملك الورثة الموصى به  
ملكاً مستقلاً إلى ذلك الوقت فالغلات الحادثة بعد الموت كما إذا كان  
الموصى به شجرة فأنمر إذا قبل الموصى له تكون كلها له سواء حدثت بعد  
قبول الموصى له أم قبل قبوله أما بعد القبول فالأمر واضح لأنها حدثت بعد  
ملك الأصل وملك الأصل موجب لملك ماتج عنه وأما قبل القبول فلأن  
الملك بعد القبول ثبت مستقلاً إلى وقت الموت فى الأصل كما قلنا وملك  
الأصل يوجب تملك الزيادة .

### ركن الوصية في القانون :

جنح قانون الوصية إلى الرأي الذي اعتبرناه راجحاً فاعتبر ركن الوصية هو الإيجاب وحده فقد جاء في المادة الثانية منه فقرة أول : تنفذ الوصية بالعبارة أو الكتابة فإذا كان الموصى عاجراً عنهما انعقدت بالإشارة المضممة .

فهذا صريح في أن الوصية توجد ما يصدر من الموصى وحده . ولم يكتف القانون بهذا بل بين مركز القبول في المادة ٢٠ منه فقد جاء بها : تلزم الوصية بقبولها من الموصى له صراحة أو دلالة بعد وفاة الموصى فإذا كان الموصى له جنيناً أو قاصراً أو محجوراً عليه يكون قبول الوصية أو ردّها عن له الولاية على ماله بعد إذن المجلس الحسي ، المحكمة الحسبية ، ويكون القبول من الجهات والمؤسسات والمنشآت عن مثّلها قانوناً فإن لم يكن لها من مثّلها لزمّت الوصية دون توقف على القبول .

وهذا واضح في أن القبول يأتي بعد وجود الوصية لأن اللزوم أمر زائد على أصل العقد ولو كان القبول ركناً للوصية لما وجدت قبل وجوده فضلاً عن لزومها في بعض صورها بدون .

### بم يتحقق الإيجاب في الوصية ؟

يتحقق الإيجاب في الوصية باللفظ أو بالكتابة أو بالإشارة .

### انعقاد الإيجاب باللفظ :

يتحقق الإيجاب في الوصية باللفظ الدال على معناها وضماً أو عرفاً أو بمجموعة قريبة من القرائن ولا يمتنع له لفظ مخصوص فقد جاء في تكملة البحر . « لو قال لفلان ألف درهم من ثلّي فهو وصية لاشتهار هذا التعبير (١٩ - مولرث)

في الدلالة على الوصية ولأن كلمة ثلثي قد اشتهرت في الوصايا فصارت دالة على ثلث التركة .

وهذا ما نطق به قانون الوصية في مادته الثانية فقد جاء فيها : تنعقد الوصية بالعبارة أو بالكتابة فإذا كان الموصى عاجزاً عنها انعقدت الوصية بإشارته المفهمة ... الخ .

والمراد بالعبارة كل عبارة ملفوظة تفيد معنى الوصية وتدل عليه بأي نوع من أنواع الدلالات وبأية لغة من اللغات .

#### انقضاء الإيجاب بالكتابة :

إنقضاء الإيجاب في الوصية بالكتابة من العاجز عن النطق يستمر إنقضاء صحيحاً تقرب عليه صحة الوصية بلا خلاف بين الفقهاء .

أما إنقضاء الإيجاب في الوصية بالكتابة من القادر على النطق ففي رأي نصح الوصية من غير تعقيد بشيء فلو كتب شخص وصيته ولم يره أحد ثم مات فإنه يقبل ما فيها إذا كان خطه مشهوراً وكذلك لو كتبها ودفنها للقبور من غير قراءة قائلهم أشهدوا على ذلك . وفي رأي آخر لا تقبل إلا إذا تأيدت بما يدل عليها إما بكتابتها أمام القهود وإما بقرائنها عليهم وإما أن يكتبها للموصى غيره وقرأها عليه ثم يوقعها بعد ذلك وقد سوى القانون بين الإيجاب في الوصية بالعبارة وبين الإيجاب بالكتابة فنص في المادة الثانية منه على : أن الوصية تنعقد بالعبارة أو بالكتابة .

وفي هذا النص إطلاق يدل على أنه لا فرق في ذلك بين وصية في مجلس يضم من يعهد عليها ووصية في مجلس لا يضم إلا الموصى وحده ولا بين موصى قادر على النطق والتمهيد والبيان وآخر لا يقدر على ذلك لأى سبب من الأسباب التي يعتقل بها اللسان سواء كان السبب عارضاً موقراً منتظراً زواله ، أو غير منتظر الزوال .

وهذا يقين لنا أن القانون أخذ بالرأى الأول الذى قلناه .

على أن المراد بالكتابة فى المادة المكتوبة المرسومة الدالة على معنى الوصية والزامها وإبرامها على الوجه المفهم المعتاد بين الناس لا الكتابة غير المكتوبة .

### انقضاء الإيجاب بالإشارة :

ينعقد الإيجاب فى الوصية بالإشارة سواء كان الموصى قادراً على النطق أو عاجراً عنه وهذا عند المالكية .

وتد جنح القانون المدنى الجديد إلى هذا الرأى فقد جاء فى المادة ٩٠ منه :  
" التبرير من الإرادة يكون باللفظ وبالكتابة وبالإشارة المتداولة عرفاً  
كما يكون بإحدى موقفت لا تدع ظروف الحال شكاً فى دلالة على حقيقة المقصود " .

أما غير المالكية فقد قالوا إن الإيجاب فى الوصية ينعقد بالإشارة من الآخرس وهو من ولد وبه هذه الآفة إذا كانت مفهومة وكان لا يعرف الكتابة وذلك بلا خلاف بين هؤلاء لأن المطلوب هو التبرير من الإرادة والآخرس لا يستطيع التبرير بغير الإشارة فتقبل منه .

فاذا كان الآخرس يعرف الكتابة فالحنفية فى إحدى الروايتين عندهم لا يمتنعون الإيجاب فى الوصية منقداً بالإشارة لأن الأصل فى التعبير أن يكون بالكلام وعند العجز ، تنتقل إلى وسيلة أخرى وعند إجماع وسيلتين يقدم أقراماً ولا شك فى أن الكتابة أقوى فى التعبير من الإشارة لأن الكتابة تعبر بالقلم فتتحل إلى ألفاظ عند قراءتها فهى فى قوة العبارة فلا يسأل عنها إلى ما هو أضعف منها .

وفى الرواية الأخرى يعتبر الحنفية الإيجاب فى الوصية بالإشارة مع

القدرة على الكتابة منقداً لأن كلا من الإشارة والكتابة معبر فيقبل أيهما من الموصى .

وأما العاجز بسبب أمر طارىء، من مرض أو غيره فقد سوى بعض المذاهب بينه وبين الآخرس في أنه تصح وصيته بالإشارة .

وعالمف الحنفية فلم يصحوا وصيته بالإشارة إلا إذا امتدت علمته فصارت له إشارة معلومة كالآخرس فتقبل منه وقيل لا تقبل إلا إذا صار ميتوساً من عودة النطق إليه .

فإذا صدرت منه إشارة يفهم منها أنه أراد إنشاء الوصية ثم زال المانع من عدم النطق فإن ماسبق منه لا اعتبار له ويصير كأن لم يكن ويجب عليه إنشاء وصية جديدة بالكلام إن أراد فإن لم يفعل فلا وصية .

وأما إذا مات وهو عاجز فإن وصيته في هذه الحالة تعتبر صحيحة ويجب تنفيذها (١) .

### انقضاء الإيجاب في الوصية بالإشارة قانوناً :

إن القانون الخاص بالوصية جعل التعبير بالإشارة يلى في الدرجة التعبير باللفظ والكتابة فن يحسن الكتابة لا يجوز له أن يعبر عن الوصية بالإشارة وهذا ما جنح إليه الحنفية في إحدى الروايتين بالنسبة للآخرس (٢) .

وكأنراه يقر بذلك نراه يسوى بين من ولد وبه آفة الحرس وبين من اعتقل لسانه بسبب مرض من الأمراض فالعاجز عن النطق بسبب خرس أصيل أو طارىء إذا كان لا يحسن الكتابة تنقذ وصيته بإشارته المفهمة وهذا ما جنحى إليه بعض المذاهب كما بينا آنفاً وهذا كله يظهر جلياً في المادة الثانية من قانون الوصية فقد جاء في الفقرة الأولى منها .

(١) انظر أحكام الوسايا والاولاف افضلية الاستاذ الجليل الشيخ محمد مصطفى شلى .

« تنعقد الوصية بالمباراة أو بالكتابة فإذا كان الموصى عاجزاً عنهما انعقدت الوصية بإشارته المفهمة » .

شرط سماع دعوى الوصية والرجوع عنها فى القانون :

إذا أقر المدعى عليه بالدعوى سواء كانت الدعوى بالوصية أو بالرجوع عنها تسمع دعوى الوصية ودعوى الرجوع عنها بدون قيد ولا شرط إذ لا هل لحاية المدعى عليه حينئذ بعد أن أقر بحق المدعى .

أما إذا أنكر المدعى عليه الدعوى سواء كانت دعوى وصية أو دعوى رجوع عنها فلا تسمع الدعوى فى الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ إلا بأحد أمور ثلاثة :

١ - عقد رسمى وهو العقد الذى يعقد أمام موظف محرمى أحد لذلك يسمى الموثق .

٢ - ورقة مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها إمضاءه .

٣ - وجود ورقة مصدق على توقيع الموصى عليها ولو لم تكن بخطه .

أما فى الحوادث الواقعة قبل سنة ١٩١١ فيكتفى فى سماع الدعوى فيها بوجود أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى .

وهذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الوصية فقد جاء فيها « لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الرجوع القولى عنها بعد وفاة الموصى فى الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى » .

وأما الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقاً على توقيع الموصى عليها

والحكمة في هذا الاشتراط قطع الطريق على الموردين الذين يدهون وصايا لاوجود لها وبؤيدونها بعبادة مزورة وهذا الاشتراط وإن لم يكن له نظير في كلام الفقهاء إلا أنه يدخل تحت قاعدة مقررّة عندم وهي جواز تخصيص القضاء بالإيمان وبالمكان وبأنواع معينة من الدعاوى.

## المبحث الثاني

### في

## القبول

يتم بتحقيق القبول : اتفقت كلمة الفقهاء على أن القبول يتحقق بكل ما يابىء منه صراحة كقوله بليت الوصية أو ضمناً كأن يكون الموصى به داراً فيؤجرها أو يسكنها وكما اتفقوا على ما سبق بيانه اتفق جمهور الفقهاء والخنفية في رأى لهم على أن الوصية تلزم بمجرد الوفاة ولا تحتاج إلى قبول إذا كان الموصى له من الجهات التي لا تمثل لها أو كان الموصى لهم لا يحصون .

واختلفوا فيها إذا كان الموصى له معيناً يتصور القبول من جهته ومات عالماً بالوصية ولم يعلم عنه قبول أو رد بالخنفية اعتبروا السكوت وعدم الرد قبولاً في هذه الحالة لأن الوصية تمت من جانب الموصى بموته والتوقف إنما كان لصالح الموصى له فإذا مات عالماً بالوصية دون أن يردها دخل الموصى به في ملكه وكان تركه عنه وهذا كمن شرط الخيار ومات قبل أن يبدى رأيه فإن العقد يتم ويتم ملكية محل العقد إليه .

كما أن الحكمة من اشتراط القبول هو حماية الموصى له من رفع ضرر المنة وما عساه أن يكون ضرر مؤنة العين وهذا يتحقق بعدم الرد وهو قد تحقق بالموت .



وهذا الرأي الذى جنح إليه الخفية استحسان أما القياس فيقتضى ألا تنتقل ملكية الموصى به إلى الموصى له وأن الوصية تبطل أو أن الحق فى القبول أو الرد ينتقل إلى الورثة فقد جاء فى البدائع للكاسانى « ولو مات الموصى ثم مات الموصى له قبل القبول صار الموصى به ملكاً لورثة الموصى له استحساناً والقياس أن تبطل الوصية أو يكون لورثته الخيار إن شاءوا قبلوا وإن شاءوا ردوا ، أما جمهور الفقهاء فلم يعتبروا السكوت وعدم الرد فيما نحن فيه قبولاً فلا نعلم الوصية ولا يثبت الملك للموصى له ولا يبطل حقه فى القبول أو الرد بل ينتقل هذا الحق لورثته فيتوقف ثبوت الملك لهم على قبولهم فإذا قبل الوارث واحداً كان أو أكثر تيمم الملك وإن رده بطل وإذا قبل البعض ورد البعض تيمم فى حق من قبل وبطل فى نصيب من رد ومن لم يكن أهلاً لقبول أو الرد يقوم وليه مقامه .

أما عدم لزوم الوصية وعدم ثبوت الملك للموصى له فذلك لعدم تحقق الشرط وهو القبول وأما عدم بطلان حق الموصى له فى القبول أو الرد فلأن هذا خيار والخيار لا يبطل بموت صاحبه وأما ثبوت الحق للورثة فلأنهم يختلفون مورثهم فيما تركه من أموال وحقوق مالية وحقوق متعلقة بالمال وهذا الحق منها .

وهذا رأى الثانى الذى أميل إلى ترجيحه أخذ قانون الوصية فقد جاء فى المادة ٢١ منه « إذا مات الموصى له قبل قبول الوصية ورد ما قام ورثته مقامه فى ذلك » .

#### صاحب الحق فى القبول :

الموصى له إما معين وإما غير معين والاول إما كامل الأهلية وإما ناقصها

وإذا فاقدها ، والثاني إما أن يكون عدداً لا يحصى وإما أن يكون جهة من الجهات وستتكمّل عن كل فيما يأتي :

١ - الموصى له المعين كامل الأهلية : لاختلاف بين الفقهاء في أن الموصى له المعين كامل الأهلية سواء كان واحداً أو أكثر يكون صاحب الحق في قبول الوصية أوردتها لأنه صاحب الولاية على نفسه لاسلطان لأحد عليه .

٢ - الموصى له المعين ناقص الأهلية : الموصى له المعين ناقص الأهلية كالصبي المميز يذهب الحنفية إلى القول بأن قبول الوصية يكون منه لأن قبول الوصية من التصرفات النافذة نفعاً محضاً وهذا النوع من التصرفات يحرز له ممارسته فله أن يقبل الوصية وليس له أن يردّها لأن الرد ضرر والتصرفات الضارة لا يملكها .

وأما الخنابة فقد جعلوا قبول الوصية وردّها للولي في هذه الحالة بشرط أن يكون ما يختاره الولي أصحّ الأمرين بالنسبة للولي عليه فإن لم يراعِ الأصحّ لفنا قبوله أو رده وأصبح كأن لم يكن شيئاً مذكوراً .

وإلى رأى الخنابة جنح قانون الوصية فقد جعل حق القبول أو الرد للأولياء غاية ما هنالك أنه لم يقيد هذا الحق برعاية الأصحّ كما فعل الخنابة بل قيده بالحصول على الإذن من الجهة صاحبة الرقابة على أموال القاصرين وهي المجلس الحسبي وهذا ما تلحظه في المادة ٢٠ فقد جاء فيها ، فإذا كان جينياً أو قاصراً أو محجوراً عليه يكون قبول الوصية أوردتها بمن له الولاية على ماله بعد إذن المجلس الحسبي .

٣ - الموصى له المعين فائد الأهلية :

الموصى له المعين فائد الأهلية كالصبي غير المميز والمجنون يكون صاحب الحق في قبول الوصية أوردتها هو الولي لأن الموصى له في هذه الحالة هيارته

ملغاة في نظر الشارع ولم يخرج عن هذا إلا الوصية للجنين فإن الخفية لم يهتروا فيها قبولاً لأن الجنين عندم لا يثبت عليه ولاية فلا يكون له ولى يقبل عنه .

وذهب بعض الشافعية والحنابلة إلى أن الوصية للجنين تحتاج إلى قبول ويقبل عنه من تبت له الولاية عليه بعد ولادته .

وإلى هذا رأى جنىح قانون الوصية فقد جاء في المادة ٢٠ منه : تلزم الوصية بقبولها من الموصى له صراحة أو دلالة بعد وفاء الموصى فإذا كان جينئناً أو قاصراً أو محجوراً عليه يكون قبول الوصية أو ردها بمن له الولاية على ماله بعد إذن المجلس الحسى .

والفرق بين القانون وما جنىح إليه هؤلاء الفقهاء أن الفقهاء قالوا لمن الذى يقبل عن الجنين الذى يلى على أماله بعد ولادته أما القانون فلم يصنع إلى هذا القيد لأنه افترض أن يكون الجنين ولى حيث أن القوانين الأخرى تفرض الجنين وصياً أو ولىاً يحافظ على أمواله .

#### ٤ - الموصى له غير المعين :

الموصى له غير المعين قد يكون عدداً لا يمحصى وقد يكون جهة من الجهات فإذا كان الأول فإما أن يكون لهذا العدد من يمثله وإما ألا يكون كذلك فإذا كان له مثل فيذهب فقهاء الشافعية إلى أن الوصية لا تتم إلا بقبول الممثل وإن لم يكن لهذا العدد من يمثله فيذهب هؤلاء الفقهاء إلى سقوط اعتبار القبول ولزوم الوصية بموت الموصى .

وإذا كان الثانى فإما أن يكون للجهة الموصى لها مثل وإما ألا يكون كذلك فإن وجد لها مثل فلا تتم الوصية عند الشافعية إلا بقبول ذلك الممثل وإن لم يوجد لها مثل سقط اعتبار القبول ولزمت الوصية بموت الموصى عند الشافعية .

وإلى هذا التفصيل جنح قانون الوصية فقد جاء في المادة ٢٠ ، ويكون  
القبول من الجهات والمؤسسات والمنظمات من يمثلها قانوناً فإن لم يكن لها  
من يمثلها لزم الوصية بدون توقف على القبول .

### المبحث الثالث

في

### وقت ثبوت الملكية للموصى له

١ - إذا حدد الموصى وقتاً لثبوت الملكية للموصى له كأن يقول هذه  
الدار وصية لفلان بعد موتى بسنة وقبل الموصى له الوصية بعد وفاة الموصى  
فإن ملك الموصى له لا يثبت في الموصى به إلا من الوقت المحدد في الوصية  
وذلك باتفاق الفقهاء سواء حصل القبول عند ذلك الوقت أو قبله بعد الوفاة  
وإلى هذا مال قانون الوصية .

٢ - إذا كان الموصى له موجوداً ولم يحدد الموصى وقتاً للتملك بأن  
قال أوصيت بداري هذه لفلان فإذا حدث من الموصى له عقب الوفاة مباشرة  
ما يدل على قبوله فإن الملكية تثبت من وقت الوفاة باتفاق الفقهاء .

٣ - إذا أوصى رجل لأول من يولد لابنه محمد ومات وهو مصر على  
وصيته ولم يكن محمد قد أنجب أولاداً بعد ثم أنجب فإن الملكية تثبت بالقبول  
للموصى له من وقت ولادته أما قبل ذلك فهي على ملك ورثة الموصى .

٤ - إذا أوصى رجل لآخر ولم يحدد الموصى وقتاً تبدأ منه الوصية  
وتأخر قبول الموصى له من وقت الوفاة فلكية الموصى له في الموصى به تثبت  
بقبول الموصى له مستندة إلى وقت وفاة الموصى وذلك عند الحنفية وهو

الصحيح عند الشافعية والمشهور عند المالكية وهو قول الحنابلة لأن سبب الملكية هو الوصية والقبول شرط ليس إلا وهذا أخذ قانون الوصية فقد جاء في المادة ٢٥ منه : إذا كان الموصى له موجوداً عند موت الموصى استحق الموصى به من حين الموت مالم يقد نص الوصية ثبوت الاستحقاق في وقت معين بعد الموت ، وذهب الحنابلة في الراجح عندم إلى أن ملكية الموصى له تثبت من وقت القبول لأنه من تمام سبب الملكية ولو قلنا إن الملكية تثبت بالقبول مستندة إلى وقت الوفاة لوجد المسبب قبل وجود السبب وهذا مالا سبيل إليه فقد جاء في المنقذ<sup>(١)</sup> لابن قدامة : فإن ثبت الملك له من حين القبول في الصحيح من المذهب وإلى هذا الرأي جنح بعض الشافعية وبعض المالكية وبناء على هذا الرأي يكون الملك في المدة ما بين الوفاة والقبول لورثة الموصى فتكون زوائد الموصى به ونماؤه لهم لأنه تمام ملكهم وينبئ على هذا أن نفقة الموصى به في هذه المدة تكون على هؤلاء الورثة لأن الغرم بالغنم .

وبناء على الرأي الأول القائل بملكية الموصى به الموصى له مستندة إلى وقت الوفاة يكون الملك في المدة ما بين الوفاة والقبول للموصى له فتكون زوائد الموصى به ونماؤه له وإلى هذا جنح القانون وقد اختلف أصحاب هذا الرأي في سبب ملكية الزوائد وانتهاء الموصى له فقال الشافعية إن سبب الملك هو أن الزوائد نماء ملك الموصى له وثمرته إذ ملك الموصى انتهى بوفاته والملك في الموصى به في هذه الفترة متردد بين أن يكون لورثة الموصى أو للموصى له والقبول تبين أنها للموصى له فيكون النماء نماء ملكه .

وقال الحنفية إن سبب ملك الزوائد وانتهاء أنها داخلة في الوصية تبعاً

للموصى به الأصلي لأنه في هذه الفترة يكون المال الموصى به عندهم قبل لسمه  
التركة باقياً على حكم ملك الموصى نفسه لا ورثته ولا الموصى له لأن فتمته  
تبقى مؤقتاً حتى تسدد ديونه وتنفذ وصاياه لحاجته إلى ذلك فتسكون الزيادة  
حادثة على ملك الموصى فتسحب الوصية الأصلية فتدخل في تقديرها :

وينبى على هذا الخلاف أن الزوائد لا تدخل في تقدير الوصية على الرأى  
الأول فإن خرج الموصى به الأصلي من تلك التركة نفذت الوصية بدون  
توقف على إجازة الزائدة وتدخل في تقدير الوصية بناء على الرأى الثانى حيث  
تضم الزوائد إلى العين الموصى بها عند التقدير فإن خرج المجموع من الثلث  
نفذت الوصية بدون توقف على إجازة الزائدة وإن زاد المجموع عن الثلث  
توقف النفاذ في الزائد عن الثلث على إجازة الزائدة .

## المبحث الرابع

في

## رد الوصية

إذا رد الموصى له الوصية فاما أن يكون ذلك الرد في حياة الموصى  
ولما أن يكون بعد وفاته فإذا حدث الرد في حياة الموصى فلا اعتداد بهذا  
الرد عند جمهور الفقهاء خلافاً لغيره فقد ذهب إلى أن هذا الرد مبطل للوصية  
في مقدار ما رده منها كلاً أو بعضاً .

وقد جنح قانون الوصية إلى قول الجمهور فقد جاء في المادة ٢٤ من قانون  
الوصية « لا تبطل الوصية بردها قبل موت الموصى » .

أما إذا كان الرد بعد وفاة الموصى فاما أن يكون ذلك قبل قبول الموصى له

وإما أن يكون بعد قبوله فإن كان الرد قبل القبول بطلت الوصية عند جمهور الفقهاء الذين يرون أن تمام الوصية يتوقف على قبولها ولا يهدى القبول بعد ذلك إذ لا يترجمه قبول إلا إلى إيجاب قائم وقد بطل الإيجاب بالرد وإلى هذا الرأي مال قانون الوصية فقد جاء في المادة ٢٤ منه ، فإذا رد الموصى له الوصية كلها أو بعضها بعد الموت وقيل القبول بطلت فيما رد ، ، وقد خالف في ذلك بعض الزيدية فذهبوا إلى أن الرد بعد وفاة الموصى مصرأ على الوصية لا يعطل الوصية والموصى له أن يقبلها بعد رده لها .

أما إذا رد الموصى له الوصية بعد أن قبلها بعد وفاة الموصى قبل منه هذا الرد عند الحنفية متى قبله الورثة كلهم أو واحد منهم لا فرق بين أن يكون ذلك الرد قبل القبض أو بعده ولا بين ما إذا كان الموصى به مالا مثلياً أو قيمياً فالشرط عندهم هو قبول الورثة له لأن الرد عليهم فسخ للوصية وهم قائمون مقام الميت وأحد الورثة يقوم مقامهم .

وهذا الرأي أخذ قانون الوصية فقد جاء في المادة ٢٤ منه ، وإذا ردها كلها أو بعضها بعد الموت والقبول وقبل منه ذلك أحد الورثة انفسخت الوصية ، ويرى الحنابلة أن الرد إذا حدث بعد القبض فلا اعتداده به وكذلك إذا حدث قبل القبض وبعد القبول إذا كان الموصى به قيمياً وذلك لتعيينه واستقرار الملك فيه بناء على تعيينه .

أما إذا كان مثلياً كأن يكون مكبلاً أو موزوناً فإن رد الوصية بعد القبول وقبل القبض يبطل لها لعدم استقرار الملك في الموصى به بسبب عدم تعيينه إذ يجهود الرماء بالمثل .

ويرى من الشافعي في الاعتداد بالرد بعد القبول وقبل القبض وجهان أحدهما عدم الاعتداد به ، وثانيهما قبول الرد وبطلان الوصية . وإلى ذلك ذهب الشيعة الجعفرية .

## المبحث الخاص

في

### اقتران الوصية بالشرط

إذا اقترنت الوصية بالشرط فهذا الشرط في المذهب الحنفي إما صحيح وإما فاسد وإما باطل فالصحيح ما كان مقتضى للمقد أو ملاءماً له أو جاء بمواز اشتراطه دليل شرعى أو جرى العرف على اشتراطه .

فإذا اقترنت الوصية بهذا الشرط الصحيح يعتبر اقترانا صحيحاً فتصح الوصية مئة ويجب الوفاء بالشرط فإذا أوصى رجل لآخر بثلث ماله على أن يعجب عنه كانت الوصية جائزة إن قبل الموصى له الشرط والشرط لازم للتنفيذ .

وأما إذا اقترنت الوصية بالشرط الفاسد أو الباطل فهذا الاقتران كعدمه تصح معه الوصية ويلغو ذلك الشرط .

فإذا أوصى رجل ببعض ماله للإنفاق على شخص فاجبر بمقار بشرط بقائه كذلك صحت الوصية ولو شرط البقاء .

وقد قسم قانون الوصية الشرط إلى صحيح وغير صحيح جرياً وراء جمهور الفقهاء فاعتبر مراعاة الشرط الصحيح مادامت المصلحة المقصودة فيه قائمة ولم يعتبر الشرط غير الصحيح فقد جاء في المسألة الرابعة من قانون الوصية « ولذا كان الشرط صحيحاً وجبت مراعاته مادامت المصلحة المقصودة فيه قائمة ولا يراعى الشرط إن كان غير صحيح أو زالت المصلحة المقصودة منه والشرط الصحيح هو ما كان فيه مصلحة للموصى أو الموصى له أو لغيرهما ولم يكن منتهياً عنه ولا منافياً لمقاصد العريضة .



## المبحث السادس

### في

## إضافة الوصية

الوصية تصرف مضاف إلى ما بعد الموت وعلى ذلك فالوصية مضافة دائماً إلى ما بعد وفاة الموصى ولانكون منجزة في حال من الأحوال ومع ذلك فقد تكون مضافة إلى زمن يأتي بعد زمن وفاة الموصى وهذا ما أعنيه في الكلام عن الوصية المضافة هنا .

فإذا أوصى شخص لآخر بدار، بعد وفاته بثلاث سنوات صحت الوصية وكانت منافع الدار في الفترة بين وفاة الموصى ووقت نفاذ الوصية لورثة الموصى وكان ملك ربة الدار على حكم ملك الموصى إلى أن يمضي وقت التنفيذ وهذا ما ذهب إليه الحنفية والمالكية والشافعية وجنح إليه الشيعة الحعفرية .

وإلى هذا الرأي القائل بصحة الوصية المضافة إلى زمن يأتي بعد زمان الوفاة مال القانون فقد جاء في المادة الرابعة من قانون الوصية ، تصح الوصية المضافة أو المعلقة بالفرط أو المقترة به ، .

## المبحث السابع

### في

## تعليق الوصية على شرط

تعليق الوصية معناه أن يعلق وجود جارية الوصية وسببها على وجود شرط معدوم قد يوجد فيتحقق لوجوده سببها ويترتب عليها آثارها وقد لا يوجد فلا تنعقد جبارتها عند ذلك سبباً لها والغالب أن يكون ذلك بأداة من أدوات الفرط كإن وإذا .

فالوصية المعلقة على شرط تصح كالوصية المطلقة فإذا قال رجل إن رجعت سالماً من حبي فقد جعلت داري هذه لطلبة جامعة حين شمس بعد وفاتي كافت هذه وصية صحيحة واجبة النفاذ عند تحقق الشرط .

وهذا ما ذهب إليه المالكية والشافعية والحنابلة والحنفية والشيعة الجعفرية والزيدية وجنح إليه قانون الوصية فقد جاء في المادة الرابعة منه ، ( وتصح الوصية المضافة أو المعلقة على شرط أو المقتونة به ) .

## المبحث التاسع

في

### أدلة الوصية وحكمة مشروعيتها

أدلة الوصية : الوصية ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع وبالمعقول .

أما الكتاب فقوله تعالى : « ولكم نصف ما ترك أؤواجمكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع »! تركن من بعد وصية يوصي بها أو دين ، وقوله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف ولا يوريه لكل واحد منهما السدس عما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة للأمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين آبائكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نعماً قريباً من الله إن الله كان عليماً حكيماً .

وأما السنة : فقد روى أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوذني عام حجة الوداع من وجع اشتدني

قلقت بارسول الله إنى قد بلغ من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثى إلا ابنة أمة تصدق بثلثي مالي ، قال : لا ، قلت : فالعطر بارسول الله ، فقال لا قلت فالثلث ، قال الثلث والثلث كثير إنك إن نذر ورثتك أغنياء خير من أن تدرم حالة يتسكفمون الناس .

وأما الإجماع : فإن الأمة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا يورسون من غير نكح من أحد فكان هذا إجماعاً من الأمة على ذلك .

وأما المقول : فهو أن الوصية استخلاف من العبد لغيره في ماله فيجوز كما جاز الاستخلاف من الفارح في الميراث إلا أن الفارح قصر استخلاف العبد لغيره على الثلث حفظاً لحقوق الوراثين فأبقى لهم الثلثين لأن حقهم تعلق بمال المورث .

### حكمة مشروعية الوصية :

أشرق نور الإسلام ونظام التوارث شائع ونظام الوصية سائد إلا أن هذين النظامين كانا يبيدين كل البعد عن العدالة فلا ميراث إلا للرجال الذين ينفردون عن الحمى دون الصغار والنساء والوصية كانت بكل المال للأجانب في الوقع الذي يقتل للمورث فيه الأثارب .

ونظراً لأن هذين النظامين فاسدان جاء الإسلام بما يتواءم مع العدالة في هذين النظامين فأعطى الميراث للرجال والصغار والنساء وقصر الوصية على ثلث المال .

كل ذلك جنوحاً إلى مراعاة مصالح الناس فلم يشرع الله شيئاً إلا وفيه جلب مصلحة للعبد أو درء مفسدة عنه فاجعل الله الوصية في حدود الثلث إلا مراعاة لمصلحة الإنسان ليتدارك ما فاته قبل أن تأتي سياحته وينقضي أجله ( ٢٠ - الموارث )

فقد يريد الإنسان أن يكافئ من أسدى إليه جيلاً أو قدم نحوه معروفاً ويساعد خير الورثة من أقربائه وأحبائه دفعاً لموزم وهو لا يقصد بهذه المكافأة ولا تلك المساعدة إلا تحصيل الثواب في الآخرة وهو في الوقت نفسه يخشى إذ يحقق هذه الرغبة بالتبرع بماله حال حياته ربما احتاج لهذا المال في قضاء مصالحه الدنيوية .

ولكى يحقق الفاعل للعبد ما يقصده بدون ضرر يعود عليه شرع الوصية فالوصية التي لا تنتقل الملكية بها إلا بعد الموت يمكن للعبد أن يحقق ما يهدف إليه من مساعدة الأقرباء غير الورثة والأحباب دون خوف من أن يرجع إلى المال الموصى به حال حياته إذ الوصية عقد غير لازم فلموصى أن يرجع من وصيته طالما هو حي فالوصية تحقق الفرض الديني كما تحقق الفرض الأخروي فالموصى بوصيته تكفر حسناته وتزداد من البر أعماله ، قال صلى الله عليه وسلم ( إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم زيادة في أعمالكم فضمونه حيث شئتم أو حيث أحببتم ) .

## الفصل الثاني

في

### شروط الوصية

إن الوصية الاختيارية لا الواجبة شروطاً كثيرة فمنها ما يرجع إلى  
الباعث عليها ومنها ما يرجع إلى صيغتها ومنها ما يرجع إلى الموصى ومنها  
ما يرجع إلى الموصى له ومنها ما يرجع إلى الموصى به وسنتكلم عن كل ذلك  
فيما يأتي :

#### المبحث الأول

في

### شرط الباعث على الوصية

يشترط في الباعث على الوصية ألا يكون أمراً منافياً لمقاصد الفاعر  
فإذا تبين بالبحث والتنقيب أن الذي دفع الموصى إلى الإيلاء أمر غير  
مشروع كانت الوصية باطلة .

وعلى ضوء هذا الشرط تكون الوصية بالمعصية باطلة سواء كانت  
الوصية بمحرم أو بمكروه تحريماً فالوصية بمال يشتري به خيراً أو يبنى به قبة  
على القبر أو يبنى به يمة لمبدة النار باطلة اتفاقاً بين المذاهب .

أما الوصية بالمكروه التنزيهي وهو ما كان إلى الحلال أقرب فإن كان  
الموصى له ليس أهلاً لذلك ولا للمطالبة به فبى باطلة كالوصية بمال يشتري  
به أثواب فوق كفن السنة أو لفتري به حمامة توضع على الرأس في القبر  
أو يصنع به تابوت من الرغام يكتب عليه اسم الموصى أو يشتري به طعام  
لإهداء ولأنهم المعزى أو يشتري به ما يلج عند خروج الجنادة من المنزل .

أما إذا كان الموصى له أهلاً للملك وأهلاً للمطالبة وذلك كالوصية لأهل  
الفسق والمعاصي فالوصية صحيحة لما فيها من معنى الصلة لمن يملك وإن كانت  
مكروهة وهذا عند الحنفية أما المالكية فقد انقسموا في الوصية بالمكروه  
إلى فريقين فريق أجازها وأتفذا وفريق أبطلها .

والذى يظهر من اقتصار المفتى وغيره من كتب الحنابلة على أن الوصية  
إذا كانت بمحرم باطلة أن الوصية عندم بالمكروه صحيحة .

وأما الشافعية فقد قسموا المكروه إلى نوعين مكروه لذاته كالوصية  
بمصحف لكافر وهذه باطلة ، ومكروه لعارض كالوصية لفاسق وهذه  
غير باطلة .

وقالوا ذهب إلى بطلان الوصية بالمعصية فقد جاء في المادة الثالثة من  
قانون الوصية ، ويقتضى في صحة الوصية ألا تكون بمعصية ، واختار  
القانون التعبير بالمعصية يظهر منه بطلان كل وصية بما يمد عميافاً ولا شك  
أن من ذلك فعل المكروه فالوصية بمحرم أو مكروه تعد باطلة في القانون  
وهذا يتفق القانون مع من ذهب من الفقهاء إلى بطلان الوصية إذا كانت  
بمحرم أو مكروه إذ معنى المعصية المخالفة وهي متحققة في المكروه .

### وصية الضرار :

وهي التي يقصد منها الموصى حرمان ورثته من التركة أو بعضها بالإبساء  
بأكثر من الثلث أو بالإبساء إلى أحد الورثة دون إجازتهم .

وهذه الوصية باطلة لأنها وصية تضر الورثة وإضرار الورثة محرم بالنص  
والوصية بالمحرم باطلة أما الوصية بالثلث أو الأقل منه إذا كانت لأجنبي  
لم تكن من وصية الضرار ولا بأس بها لأن معنائة الورثة إنما تحصل فيها

يتعلق به حقهم وحقهم متعلق بثلى التركة أما الثلث الباقي فقد تصدق الله به على الإنسان لينضمه حيث يشاء زيادة في أحوال البر .

ومن الفقهاء من قال إن الوصية بالثلث أو الأقل منه إن كانت لأجنبي إذا قصد به الموصى الإحراز بالورثة تكون من وصية الضرار فتكون باطلة فالمدار في ذلك على قصد المورث الإحراز فإن قصده كانت الوصية وصية ضرار وإن لم يقصده لم تكن كذلك .

ومن الفقهاء من لم يشترط القصد وجعل المناط تحقق الضرر بالوصية .

## المبحث الثاني

في

## شروط الوصى

يشترط في الوصى لتصح وصيته أن يكون : ( ١ ) عاقلاً ، ( ٢ ) مميزاً فإذا كان الموصى فاند العقل أو لم يبلغ السابعة من عمره وأوصى فالوصية باطلة لأنه لا اعتبار لمبارتهما في نظر الفارح فلا ينعقد بها عقد ولا ينهأ بها تصرف ولا التزام لانعدام القصد وإلى هذا جرح قانون الوصية فقد جاء في المادة الخامسة منه ، ويشترط الموصى أن يكون أهلاً لتبرع قانوناً . .

وكلا لتصح وصية فاند العقل والتمييز لتصح الوصية من الولي عليهما لأن الوصية تبرع ولا يعود به نفع عليهما في الحال أو المآل لعدم تكليفهم بشيء من الطاعات فلا ثواب ولا عقاب .

جنون الموصى بعد إنهاء وصيته :

إذا أنشأ المائل الوصية ثم طرأ عليه الجنون فالجنون الطارئ لا يؤثر

في الوصية عند المالكية سواء كان مطبقاً أو غير مطبق اتصل به الموت أم لا لأن المبرة بصدور الوصية صحيحة من هو أهل لها فالوصية صادرة من العاقل الذي طرأ عليه الجنون كالبيع من العاقل الذي طرأ عليه الجنون فكما يصح بيعه تصح وصيته .

ويذهب الحنفية إلى التفرقة بين الجنون المطبق وهو ما يستمر شهراً وبين الجنون غير المطبق وهو ما يستمر أقل من ذلك فالمطبق يبطل الوصية وغير المطبق لا يبطلها .

فإذا أوصى إنسان وهو بكامل قواه العقلية ثم جن واستمر جنونه شهراً بطلت الوصية ، وإن لم يستمر هذه المدة كان كالأغيار فلا تبطل الوصية إلا إذا وجد منه ما يدل على رجوعه عنها والقانون اعتبر الجنون المطبق الذي اتصل به الموت مؤثراً في بطلان الوصية ، أما الجنون غير المطبق أو المطبق الذي لم يتصل به الموت لا يؤثر في بطلان الوصية وهذا ما يفيد قانون الوصية في المادة ١٤ فقد جاء فيها : تبطل الوصية بجنون الموصي جنوناً مطبقاً إذا اتصل به الموت ، .

وكما يفترط في الموصى العقل والتمييز اتفاقاً يفترط فيه البلوغ عند الحنفية فتبطل عند عدم وصية الصبي المميز مطلقاً لأنها تبرع وهو ممنوع من سائر التبرعات لما فيها من الضرر المصن حتى ولو أذن له وليه في إنهايتها أو أجازها بعد صدورها منه .

ويوافق الحنفية في اشتراط البلوغ العاقبة في المستند عندم لأن عبارة الصبي في نظرم لا اعتبار لها في التصرفات ولا فائدة تعود عليه من الوصية حيث إنها شرعاً لجبر ما فات من الانسان في حال حياته من عمل الخير والعبي لم يفته شيء .



ولا يشترط في الوصى أن يكون بالغاً عند المالكية والحنابلة في الراجح فتصح وصية الصبي المميز غير البالغ إذا كانت وصيته على سنن وصايا البالغين الذين يعملون بمقتضى عقولهم وسندهم في ذلك ما روى أن عمر بن الخطاب أجاز وصية صبي سنة تسع سنين أو عشر سنين لابنة عمه فقد أوصى لها بما بيع بثلاثين ألف درهم<sup>(١)</sup>.

وقد قال من يشترط البلوغ في هذا إن الوصية خاصة بالتجهيز والتكفين والدفن ومثل هذه الوصية جائزة لأن ما أوصى به جازو بغير وصية.

وعندى أن هذا تأويل بعيد ولهذا يرجع في تصوري الرأي القائل بعدم اشتراط البلوغ والحنابلة القائلون بصحة وصية الصبي المميز فرقوا بين الصبي الذي بلغ عشر سنين وبين الصبي الذي فوق سبع ودون عشر فالأول فهو وصيته قولاً واحداً والثاني وردت فيه روايتان رواية بالجواز ورواية بعدمه.

يقول ابن قدامة في المغني<sup>(٢)</sup> «قال أبو بكر لا يختلف المذهب أن من له عشر سنين تصح وصيته ومن له دون السبع لا تصح وصيته وما بين السبع والعشر فعل روايتهم».

#### ولا يشترط رشد الوصى :

فالسفيه وهو الذي لا يحسن تدبير المال ويذو فيه على خلاف مقتضى الشرع والعقل لو أوصى فوصيته صحيحة عند مالك والشافعي وجمهور الحنابلة وكذلك عند أبي حنيفة والزيدية لأنهما لا يرون الحجر بسبب السفه ولذلك لا يمنع عدم السفه الوصية.

(١) راجع أحكام الوصايا والأوقاف لفرضية الاستاذ الجليل الشيخ محمد مصطفى شلبي.

(٢) (٢) ٦٤ ص ١٠١.

وذهب أبو يوسف ومحمد من أصحاب أبي حنيفة إلى عدم صحة وصية السفية للحبر عليه وبهذا قال بعض الشافعية .

وقد حل القائلون بصحة الوصية من السفية بأن الوصية منه وإن كانت نهرأ والسفيه ممنوع منه إلا أن المعنى الذى من أجله حبر عليه وهو المحافظة على ماله غير موجود فى الوصية لأن أثرها لا يظهر إلا بعد الوفاة وهذا وقت يستغنى فيه عن المال .

أما القانون : فقد شرط فى الموصى أن يكون من أهل التبرع قانوناً كما نصت على ذلك المادة الخامسة من قانون الوصية وهذا يتضمن اشتراط الرشد لكنه لم يجعله لازماً فى جميع صور الوصية بل استثنى العاقل المحجور عليه بسبب السفه ومن بلغ عمره ثمانى عشرة سنة فقد أجاز وصيتهما إذا أدت المحكمة الحسية وهذا ما نصت عليه المادة الخامسة فقد جاء فيها : يشترط فى الموصى أن يكون أهلاً للتبرع قانوناً على أنه إذا كان محجوراً عليه لسفه أو غفلة أو بلغ من العمر ١٨ سنة جازت وصيته بإذن المجلس الحسى ، ومن ذلك نرى أن القانون قد اتخذ له موقفاً وسطاً بين القائلين بصحة وصية السفية والقائلين بعدم صحتها فأجازها إذا أدت المحكمة الحسية .

ولا يشترط فى الموصى أن يكون مسلماً :

ونظراً لعدم اشتراط الإسلام فى الموصى كان لابد لنا من الكلام على الرعايا الآتية :

وصية الذى :

الذى وهو الكافر الذى يقيم إقامة دائمة فى دار الإسلام ويلزم بالأحكام الإسلامية لأوصى لمسلم أو ذى مثله فى حدود الثلث فرصته صحيحة وكذلك وصيته للمستأمن صحيحة عند محمد أما أبو حنيفة وأبو يوسف فيريان عدم جواز وصيته للمستأمن لأنه من أهل دار الحرب حكماً لاذ هو على قصد الرجوع .

أما وجه من أجاز وصيته للمستأمن وغيره من المسلم والذي لذلك لأن الذي بوسمه أن يملك غيره ببيع أو هبة وغيرهما فكذلك يسوغ له أن يملك غيره بوصية إذا لاقى ، فالبيع والهبة والوصية عقود تملك .

والذي إذا أوصى للحرب لا يجوز وصيته عند الحنفية لأن في صحة الوصية للحريين ما يمينهم هل قتالنا .

وقانون الوصية في جمهورية مصر العربية أجاز وصية الذي الحرب إذا كان الحريون يجوزون وصيتهم المسلمين أو الذميين من باب المعاملة بالمثل .

والذي إذا أوصى لجهة خيرية عند الديانتين الإسلامية والمسيحية كالوصية لدور العلم فالوصية صحيحة وإن كانت الجهة لا تعد خيرية في الديانتين الإسلامية والمسيحية كالوصية لدور المنكر والفسق فالوصية باطلة .

أما إذا كانت الجهة تعد قرابة في الديانة المسيحية دون الإسلامية كالوصية على الكنائس فهي صحيحة إذا كان الموصى مسيحياً وإذا كانت الجهة تعد قرابة في الديانة الإسلامية دون المسيحية كالوصية على المساجد فهي صحيحة إذا كان الموصى مسلماً .

### وصية المستأمن :

المستأمن هو من دخل من غير المسلمين دار الاسلام بأمان مؤقت من غير اكتساب جنسية ولا رهوية لمرى عليه أحكام وصية الذي إلا أن الذي لا تنفذ وصيته إلا في حدود الثلث فلا يزيد عليه فإن زاد توقفت صحة الوصية على إجازة الورثة شأنه في ذلك شأن المسلم لأن الورثة يتعلق حقهم بثلاث التركة أما المستأمن فإن وصيته بكل المال جائزة إذا كان ورثته في دار الحرب لا ارتفاع الأمان بين الدارين والأمان الذي عقد مع المستأمن كان مقصوداً عليه فلا يتعداه إلى ورثته .

وإنما براعى جانب الورثة مع وجودهم فى دار الحرب إذا أوصى ببعض ماله لأنه من حقه علينا تسليم ماله إليهم عند الفراغ من حاجته .  
أما إذا كانت ورثته معه فى دار الاسلام فإنهم يكرنون داخلين معه فى الأمان وعلى هذا فإن وصيته بما زاد على الثلث تتوقف على إجازة الورثة .

#### وصية الحربى :

الحربى هو غير المسلم الذى بين دارنا وداره حالة حرب أو عدا .  
تسكن بين الدارين معاهدات أمن أو صداقة .

فلو أوصى هذا الحربى لحكم وصيته حال وجوده فى داره يتبع ما هو معمول به عندهم فإذا انتقل إلينا ودخل دارنا بأمان فهو المستأمن وقد سبق الكلام على وصيته وإن دخل دار ذلك الحربى تحت الحكم الاسلامى بغلبة المسلمين عليها كان ذلك الحربى ذمياً وقد سبق الكلام على وصية الذى .

#### وصية المرتد :

من ارتد عن الاسلام وأوصى فوصيته جائزة نافذة عند أبو يوسف ومحمد أصحاب أبى حنيفة سواء كان ذلك المرتد رجلاً أو امرأة وهذا قال القاضى وأحمد .  
وذهب أبو حنيفة فى أفصح قوله إلى أن وصية المرتدة صحيحة لأنها لا تنقل فى كالفية ، أما وصية المرتد فلا تنفذ وتعتبر موقوفة فإن مات على رده بطلت الوصية وإن عاد إلى الاسلام نفذت .

وذهب أبو حنيفة فى أحد قوله إلى أن وصية المرتد والمرتدة موقوفة فإن مات صاحبها على رده بطلت وإن عاد إلى الإسلام صححت وهذا ما جرح إليه القاضية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup> .

---

( ١ ) نهاية المحتاج ج ٦ ص ٤٠

( ٢ ) السوق ٤٣ ص ٤٣٦

٣ - ويشترط في الموصى أن يكون مختاراً والكلام في هذا الشرط  
يجرنا إلى الكلام عن وصية من يأتي :

#### وصية السكران :

إذا أوصى السكران فإما أن يكون قد سكر بمحرم وفي هذه الحالة تعتبر  
وصيته صحيحة ذجراً له وعقوبة ، وإما أن يكون قد سكر بفهر محرم كأن  
شرب المسكر فتداوى أو سكر من البنج وأوصى فوصيته باطلة كما نرى تصرفاته  
لعدم اختياره والعدم إرادته وهذا ما ذهب إليه الحنفية والعافية .  
وذهب المالكية والحنابلة والشيعة الجعفرية إلى بطلان وصية السكران  
لأنه في هذه الحالة غير عاقل ولا إرادة له وإلى هذا جنح القانون فقد ألغى  
وصية السكران مطلقاً .

#### وصية المكره :

لاتصح وصية المكره عند الحنفية لكن إذا أجازها المكره بعد زوال  
الإكراه كانت الوصية صحيحة .

وذهب إلى عدم صحة وصية المكره مطلقاً المالكية والشافعية والحنابلة  
والزيدية والشيعة الجعفرية وإلى هذا جنح القانون لأن الإكراه عارض  
يفوت به الرضا والارادة ، فلا تثبت معه سلطه التبرع قانوناً ، والمادة الخامسة  
من قانون الوصية نصت على أنه يشترط في الموصى أن يكون أهلاً للتبرع  
قانوناً .

#### وصية المأزول :

المأزول وهو الذي يتكلم بما لا يقصد إلى تحقيق معناه وإن قصد إلى  
التلفظ به لو أوصى فوصيته باطلة إذا قام على المأزول ما يدل عليه بما يطمئن  
إليه القاضي وهذا عند المالكية والعافية والحنابلة والزيدية والهيعة .

وذهب الحنفية إلى نفاذ وصية المازل بالإجادة فإن لم يجرها تمتج باطلة  
وإلى الرأى الأول جتمع القانون .

#### وصية المخطيء :

والمخطيء وهو من سبق لسانه إلى التلفظ بما لا يريد أن يتلفظ به بينما كان  
يريد التلفظ بغيره لو أوصى لانتصب وصيته عند الحنفية والمالكية والشافعية  
والحنابلة والزيدية والعمية إذا قام على الخطأ ما يدل عليه بما يطمئن إليه القاضى .  
وإلى هذا جتمع القانون لأن الخطأ عارض يفوت به الرضا والإرادة  
فلا تثبت معه سلطة التبرع قانوناً .

#### ١ - ألا يكون على الموصى دين مستغرق لتركته :

إذا أوصى إنسان لآخر وكان الموصى مديناً بدين مستغرق للتركه لا تفلد  
وصيته إلا إذا أبرأ الفرماء من كل الدين أو بعضه إبراء مستقلاً للدين  
أو بعضه وكان من نتيجة هذا الإبراء وجود مال للموصى حال من الدين  
وذلك بشرط أن يسح تلك المال الحال بعد الإبراء الموصى به فإذا راد  
الموصى به على تلك هذا المال الحال توقف نفاذ الوصية فى الزائد على إجادة  
الورثة فإذا أجازوا اقتضت فى الزائد أيضاً وإلا بطلت .

ومثل الإبراء فى الحكم مالم تبرع أجنبى بسداد الدين للدائنين وقبل  
الدائنون منه الوفاء لسقوط الدين بذلك وخلو التركة منه حيثئذ .

وكذلك الحكم إذا كان التبرع بالوفاء وارثاً . أما إذا كان أداء ذلك  
الوارث للدين غير تبرع بل استخلاص للتركه إذا كان هو الوارث الوحيد  
أو على إرادة الرجوع فيها إذا لم يكن وجيداً فلا يترتب على ذلك نفاذ  
الرصة فى تلك ما يخلص من التركة بسبب هذا الأداء لأنها لم تخلص به  
فى الواقع وإنما حل الوارث على الدائن فصارت التركة مدينة له بعد أن  
كانت مدينة لغيره .

هذا إذا كان الدين مستغرقا للتركة فإن كان غير مستغرق فإن الوصية تكون نافذة في حدود تلك القدر الحال من الدين وما زاد على ذلك فهو في حاجة إلى إجازة الدائنين وهذا إذا كانت الوصية في قدر شائع في التركة .

أما إذا كانت الوصية بين بلدانها وكانت العين الموصى بها قد تعلق بها حق أحد الدائنين كالمرتبة مثلا فإن حق هذا الدائن يقدم على حق الموصى له حتى لو كان الدين غير مستغرق للتركة وخرجت هذه العين من تلك الباقي بعد سداد الدين لأن حق هذا الدائن تعلق بالعين حال حياة المدين بينما حق الموصى له إنما يتعلق بها بعد وفاته .

ومع هذا التفضيل لحق الدائن على هذه العين فإن حق الموصى له لا يسقط في الوصية وإنما ينتقل بمقدار العين الموصى بها إلى باقي التركة في حدود الثلث .

وقد سار قانون الوصية في جمهورية مصر العربية على ذلك فقد جاء في المادة ٣٧ « تصح وصية المدين المستغرق ماله للدين ولا ينفذ إلا ببراءة ذمته فإن برئت ذمته من بعضه أو كان الدين غير مستغرق نفذت الوصية في الباقي بعد وفاة المدين » .

وجاء في المادة ٣٩ « إذا كان الدين غير مستغرق واستوفى كله أو بعضه من الموصى به كان للموصى له أن يرجع بقدر الدين الذي استوفى في الثلث الباقي من التركة بعد وفاة المدين » .

### المبحث الثالث في شروط الموصى له

يفترط في الموصى له ما يأتي :

١ - ألا يكون الموصى له وقت موت الموصى مجهولا جهالة لا يمكن إزالتها فإن كانت الجهالة لا يمكن إزالتها لم تجز الوصية والحالة هذه لأن الجهالة التي لا يمكن إزالتها تمنع من تسليم الموصى به إلى الموصى له فلا تنفيذ الوصية أثرها فلو أوصى رجل بثلث ماله لرجل من الناس لاتصح الوصية وتعتبر باطلة بلا خلاف بين الفقهاء .

وهذا الشرط اعتبره القانون فقد نصت المادة السادسة عليه فقد جاء فيها  
" يفترط في الموصى له أن يكون معلوما " .

لما إذا كان الموصى له مجهولا جهالة يمكن إزالتها كما إذا أوصى رجل بشئ لأحد هذين الرجلين ومات قبل البيان فالوصية لاتصح في هذه الحالة عند أبي حنيفة وفي إحدى الروايتين عن أحمد وهو قول الغافق لأن الموصى له مجهول عند موت الموصى فلا تصح للوصية كما لو أوصى لواحد من الناس ولا يمكن أن يقال بغيرع الملك ولا بقيام الوارث مقام الموصى في التعيين لأن ذلك إنما يكون عند صدور الإيجاب بالوصية صحيحا وهنا صدر الإيجاب خبر صحيح فلا تصح الوصية . إلا أن الموصى إذا بين الموصى له بعد الوصية صحح لاعتبار البيان منه إلقاء وصية لمن عينه فكان ذلك وصية مستأنفة وهي صحيحة .



وذهب أبو يوسف صاحب أبي حنيفة إلى صحة الوصية إذا أوصى الرجل لأحد هذين الرجلين ويكون الموصى به منافقة بين الرجلين لأن الموصى إذا مات قبل أن يعين شاع الوصية للرجلين وليس أحدهما بأول من الآخر بها كمن أعتق أحد عبديه ثم مات قبل البيان إذ أن المتق في هذه الحالة يشيع فيهما جميعا فيعتق من كل واحد منهما نصفه وكذلك في هذه المسألة يكون لكل واحد منهما نصف الوصية .

وذهب محمد صاحب أبي حنيفة إلى أن الرجل إذا أوصى لأحد هذين الرجلين ومات قبل البيان صحت الوصية ويعطى الخيار إلى ورثة الموصى في تعيين الموصى له وهذا ما روى عن أحمد لأن الإيجاب وقع صحيحا لأن أحدهما وإن كان مجهولا لكن جهالة يمكن إزالتها ألا ترى أن الموصى لو عين أحدهما بعد ذلك صح تعيينه وكانت الوصية له فإذا توفي قبل أن يعين فقد عجز عن التمييز بنفسه وإذا عجز عنه قام وارثه مقامه في ذلك كما يقوم مقامه في تعيين الموصى به إذا كان مجهولا ومات الموصى قبل تعيينه .

## ٢ - ألا يكون الموصى له جهة معصية :

لأن الوصية شرعت لتكون قرينة أو صلة فإذا كان الموصى له جهة معصية لم يتحقق شيء من ذلك .

فإذا كانت الوصية من مسلم أو غير مسلم بما يمد معصية في جميع الأديان لمبى باطلة كالوصية لدور الفسق والمسكر لأن هذه الجهات تحرما الشرائع وتدعو إلى عمارتها والقضاء عليها ولو قلنا بصحة الوصية لبقية هذه الجهات ولما قضى عليها .

هل أن الوصية ما شرعت إلا لتتحقق بها القرينة ولا قرينة في الوصية لهذه الجهات .

وإذا كانت الوصية من مسلم أو غير مسلم لجهة تمتد قربة في جميع الأديان فهي صحيحة كالوصية للمستشفيات ودور العلم لأن القربة في هذه الأشياء متحققة في جميع الأديان .

وإذا كانت الوصية لجهة تمتد قربة في نظر بعض الأديان دون بعض فالعبرة بديانة الموصى فوصية المسلم للمسجد وصية صحيحة ووصية المسلم للكنيسة وصية غير صحيحة ووصية غير المسلم لبناء كنيسة صحيحة لأن هذا قربة في اعتقادهم وقد أمرنا أن تركهم وما يدبنون وهذا عند أبي حنيفة وذهب الصحابان إلى عدم صحة هذه الوصية لأن الوصية بهذه الأعيان وصية بما هو ممصية في نظر الإسلام والوصية بالمعاصي لا تصح<sup>(١)</sup> .

والقانون لم يخالف مذهب الحنفية سالف الذكر إلا في صورة واحدة وهي ما إذا أوصى غير المسلم بما هو قربة في نظر الإسلام فقط كالوصية لبناء مسجد فإنه ذهب إلى صحة الوصية وهذا عكس المذهب الحنفي الذي قال بالبطالان ، وقد أخذ القانون القول بالصحة من المذهب الشافعي<sup>(٢)</sup> والقول بصحة الوصية من غير المسلم لبناء مسجد مأخوذ من المادة ٣ فقرة ٢ فقد جاء فيها : وإذا كان الموصى غير مسلم صحت الوصية إلا إذا كانت محرمة في شريعته وفي الشريعة الإسلامية ، ومفهوم هذا أنه إذا كانت غير محرمة في إحدى الشريعتين تصح الوصية والوصية للمسجد غير محرمة في الشريعة الإسلامية .

٣ - أن يكون الموصى له موجوداً عند الوصية وإن كان معيناً :

لأنما اشترط إلقاء هذا القسط لأن الوصية تفيد التملك فوجب أن يكون الموصى له بناء على ذلك موجوداً لأن المدوم لا يملك .

---

(١) بدائع ٧ ص ٢٤١ وابن عابدين ٥ ص ٤٦٠

(٢) التهاج ٧ ص ٤

وإلى هذا الشرط جنح قانون الوصية فقد جاء في المادة السادسة منه  
بشروط في الموصى له أن يكون موجوداً عند الوصية إن كان معيناً واستثنى  
من ذلك الوصية لجهة معينة من جهات البر ستوجد مستقبلاً فلا يفترط في  
صحّة الوصية لها وجودها عند إنشاء الوصية .

وذلك الاستثناء نطقه به المادة الثامنة فقد جاء فيها وتصح الوصية لجهة  
معينة من جهات البر ستوجد مستقبلاً فإن تعذر وجودها بطلت الوصية .  
فلو أوصى شخص لفلان فظهر أنه ميت كانت الوصية باطلة شرعاً  
وقانوناً .

ولو أوصى لأول مسجد يبنى في القرية كانت الوصية باطلة عند الحنفية  
والشافعية والزيدية والشيعة الجعفرية لأن الموصى له لم يكن موجوداً عند  
إنشاء الوصية والوجود شرط في صحتها وفوات الشرط يترتب عليه  
فوات المشروط .

وذهب الحنابلة إلى صحّة هذه الوصية إذ لم يفترطوا في صحّة الوصية  
للنفقات الخيرية وجهات البر وجودها عند الوصية .

وإلى ما ذهب إليه الحنابلة ذهب المالكية حيث لم يفترطوا وجود الجهة  
الخيرية المبنية وقت الوصية .

وقد جنح القانون إلى رأيهما فقال بصحة الوصية للجهة الخيرية المعينة  
التي ستوجد مستقبلاً وهذا ما نصت عليه المادة الثامنة من قانون الوصية كما  
ألمنا إلى ذلك سابقاً .

ولو أوصى شخص لفلان هذه المرأة والمرأة ليست بمأمل كانت الوصية  
باطلة عند الحنفية والشافعية والحنابلة والزيدية والشيعة الجعفرية .

وذهب المالكية إلى صحّة هذه الوصية فالوصية عندم تصح لكل من  
(٢١ - موارث)

يصح تملكه ولو كان ذلك في مستقبل الزمن عند وجوده فلا يشترط وجود الموصى له وقت الإيصاء ولا وقت موت الموصى .

والى القول بالبطالان مال القانون فإنه لم يستثن من شرط وجود الموصى له إلا الجهة الخيرية المعينة كما أسلفنا وهذا اقتصار فى مقام البيان على هذه الجهة والاقتصار فى مقام البيان يفيد الحصر ومعنى الحصر أنه لا يصح هذا الشرط من غير الجهة الخيرية المعينة ، ولا يفوتنى أن أنه إلى أن الموصى لم إذا كانوا مجهولين غير محصورين كالفقراء والمساكين وغيرهما مما لا يمكن الإحاطة به لا يلزم تميم إعطائهم الوصية ولا التسوية بينهم فيها بل تقسم بينهم بالاجتهاد ويكون الموصى به لمن حضر القسمة ولا شيء لمن مات قبلها أما من ولد منهم أو قدم قبلها استحق فيها إذا حضرها .

وفى حالة ما إذا كان الموصى لهم يمكن حصرهم ولكن الموصى لم بينهم كقوله أوصيت لإخوتى وأولادهم أو لأخوالى وأولادهم فقد قيل إنهم كالمعينين يقسم الموصى به بينهم بالتسوية ، ومن مات قبل القسمة فنصيبه لورثته إذا قبل الوصية ومن ولد بعد موت الموصى لم يدخل .

وقيل إنهم كالمجهولين فن مات قبل القسمة لا يستحق شيئاً ومن ولد قبل القسمة وحضرها استحق فيها ويقسم بينهم بالاجتهاد .

وبناء على ما سبق يتضح لنا أن الوصية لمعين يشترط فيها وجود الموصى له وقت الإيصاء وأن الوصية لغير معين وغير محصور لا يشترط فيها وجود الموصى له وأن الوصية لغير معين ومحصور فيها رأيان : رأى يجعلها كالوصية لمعين فيشترط وجود الموصى له عند الإيصاء ، ورأى يجعلها كالوصية لغير محصور فلا يشترط فيها وجود الموصى له حين الإيصاء وإلى هذا رأى مال القانون ، وعلى هذا فالقانون يشترط وجود الموصى له لأن كانت الوصية لمعين

ولا يشترط هذا الوجود إن كانت الوصية لغیرهمین مطلقاً سواء كان الموصى لهم محصورین أو غیر محصورین .

وهذا ما تفیده المادة السادسة من قانون الوصية في الفقرة الثانية فقد جاء فيها « يشترط في الموصى له أن يكون موجوداً عند الوصية إن كان معيناً فإن لم يكن معيناً لا يشترط أن يكون موجوداً عند الوصية ولا وقت موت الموصى » فإطلاق هذه المادة في حالة ما إذا كان الموصى له غیر معين يشمل ما إذا كان غیر المعین محصوراً أو غیر محصور لأن المطلق يجري على إطلاقه .

٤ - ألا يكون الموصى له قاتلاً للموصى :

القتل إما أن يكون بعد الوصية كأن يوصى شخص لآخر ثم يقتل هذا الآخر ذلك الشخص وإما أن يكون قبلها كأن يضرب شخص آخر ضربة جارحة ثم يوصى المضروب للضارب وبعد الوصية يموت الموصى بسبب الجرح السابق .

وقد اختلف الفقهاء في اعتبار هذا الشرط فالشافعية في أرجح الأقوال والحنابلة في قول لهم لا يعتبرون هذا الشرط فإذا قتل الموصى له الموصى قبل الوصية أو بعدها لا تتأثر الوصية وتعتبر صحيحة إذا كانت مستوفية لشروطها لأن الوصية كالهبة إذ كل منهما تملك به قد مكاً لا تتأثر الهبة بالقتل لا تتأثر الوصية كذلك ولأن الوصية إذا جازت مع الكفر جازت مع القتل من باب أول لأن الكفر أشنع من القتل وذهب الحنفية وكذلك الحنابلة في أحد أقوالهم إلى اعتبار هذا الشرط فإذا قتل الموصى له الموصى قبل الوصية أو بعدها تأثرت الوصية بالقتل .

ومع اتفاق الحنفية والحنابلة على اعتبار هذا الشرط نجدهم يختلفون في وصف هذا الشرط هل هو شرط صحة أو شرط نفاذ ، بالأول قال الحنابلة

وأبو يوسف من الحنفية فالقتل يبطل الوصية عندهم ولا تصح إجازة الورثة لقوله صلى الله عليه وسلم ( لا وصية لقاتل ) .

وبالثاني قال أبو حنيفة ومحمد فتقع الوصية عندهما صحيحة موقوفة على إجازة الورثة فإذا أجازوها أو لم يكن هناك وارتفعت الوصية وإن لم يميزوها بطلت لأن امتناع الجواز لحقهم لأنهم ينتفعون بإعلان الوصية للقاتل وحق الإنسان ما يقتضيه به فإن أجازوها فقد رضوا بإسقاط حقهم فوال مانع لمخازن الوصية .

وذهب الحنابلة والمالكية في الراجح عندهم إلى اعتبار هذا الشرط في حالة ما إذا كان القتل بعد الوصية فإذا أوصى شخص لآخر ثم قتل هذا الآخر ذلك الشخص بطلت الوصية لأنه استجمل ما أخره الله فيما مل بنقيض مقصوده كما في الميراث .

ولا يعتبرون هذا الشرط في حالة ما إذا كان القتل قبل الوصية فإذا ضرب شخص آخر ثم أوصى المضروب إلى الضارب بثلث ماله ثم أفضى الضرب إلى الموت فالوصية صحيحة لأن الظاهر أن الموصى ما أراد بوصيته إلا الإحسان لمن ضربه والوصية في أصلها تنقلاً باختيار الموصى وإرادته فيجب احترام إرادته بابقاء وصيته صحيحة ولا يحتج على هؤلاء بالحديث سالف الذكر لأنه من رواية مبهرين عبيد وهو متروك يضع الحديث (٢)

كما اختلف الفقهاء في اعتبار هذا الشرط اختلّفوا في القتل الذي تنأثر به الوصية فذهب الحنفية إلى أن القتل الذي يستوجب المنع من الوصية هو العمد وشبهه والخطأ وما جرى مجرى الخطأ .

وذهب الحنابلة إلى أن القتل الذي يستوجب المنع من الوصية هو الذي

يوجب عقوبة مالية أو غير مالية وعلى ذلك فينفقون مع الحنفية في أن القتل المانع هو العمد وشبهه والخطأ وما جرى مجرى الخطأ .

ويختلفون مع الحنفية في القتل بسبب فالحنفية لا يعتبرونه مانعاً من الوصية والحنابلة يعتبرونه مانعاً لأنه موجب للدية .

وذهب المالكية إلى أن القتل العمد العدوان أعم من أن يكون مباشرة أو بسبب يعتبر مانعاً من الوصية .

ومع اختلاف الفقهاء آتف الذكر نزام يتفقون على أن القتل بحق أو بعذر شرعي لا يمنع الوصية .

والقانون اعتبر شرطية ألا يكون الموصى له قاتلاً للموصى واعتبر القتل المانع من الوصية مفروضاً بما يأتي :

(١) أن يكون القاتل قاتلاً ناهز الحاصلة عشرة من عمره فلو تخلف هذا الفرط بأن كان القاتل مجنوناً أو صغيراً لا تبطل الوصية لأن البطلان عقوبة والقاتل في هاتين الحالتين ليس أهلاً لها .

(ب) أن يكون القتل عمداً عدواناً بفهم حق مباشرة أو نسبياً فإذا كان بحق كالقتل قصاصاً بأمر الحاكم لا يكون مبطلاً للوصية .

(ج) ألا يكون القتل بعذر كالقتل دفاعاً عن النفس أو المال متى تمعن طريقاً للإيقاظ والقتل الحادث من الزوج لزوجته إذا فاجأها متلبسة بالزنا ،

وهذا كله نعهده في المادة ١٧ من قانون الوصية فقد جاء فيها :

« يمنع من استحقاق الوصية الاختيارية أو الواجبة قتل الموصى أو المورث عمداً سواء كان القاتل قاتلاً أصلياً أم شريكاً أم كان شاهداً زوراً أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام على الموصى وتنفيذه وذلك إذا كان القتل بلاحق ولاهذر

وكان القاتل عاقلاً بالغاً من العمر خمس عشرة سنة وبعد من الأضرار تجاوز  
حق النكاح الشرعي .

• - ألا يكون الموصى له وارثاً للموصى :

اختلف الفقهاء في وصف هذا الشرط هل هو شرط صحة أو شرط نفاذ  
بالأول قال جمهور المالكية وبعض الشافعية وبعض الحنابلة وهذا أيضاً  
مذهب أهل الظاهر وبعض الزيدية .

فلو أوصى شخص لآخر وكان الموصى له وارثاً كانت الوصية باطلة  
لقوله صلى الله عليه وسلم ( لا وصية لوارث ) .

فإذا أجاز الوصية الورثة : هنا يختلف أصحاب هذا الرأي إلى فريقين  
فريق يرى أن هذه الوصية لا تقبل نفاذاً ولا تصحیحاً فتبطل الإجازة  
ولا يترتب عليها أثرها وفريق يفصل فهو يقول إن حصلت الإجازة في حياة  
الموصى كانت باطلة ولا يترتب عليها أثر لأنها تخليك في مال الغير ولا يترتب  
عليها أثر وإن حصلت الإجازة بعد وفاة الموصى كانت في أموالهم وعلى ذلك  
تتمتع ويترتب عليها أثرها خير أنه لا بد من قبول الموصى له بعد الإجازة  
ولا بد من قبض الموصى به وحيازته ولا بد من أن يكون ذلك قبل وجود  
المانع من الحيازة والقبض .

وإلى الثاني ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة خير أن الإجازة لا تصح  
هند هؤلاء إلا إذا صدرت بعد وفاة الموصى .

فإن أوصى رجل لوارث توقفت هذه الوصية على إجازة الورثة بعد  
الوفاة فإن أجاز الجميع نفذت وإن أجازها البعض ولم يجرها البعض الآخر  
نفذت في حصة من أجاز وبطلت في حصة من لم يجر لقوله صلى الله عليه وسلم  
في رواية ( لا وصية لوارث إلا أن يهأ الورثة ) .



وإذا أجاز الورثة أصبحت هذه الإجازة لازمة ولا يصح الرجوع عنها لأنها إسقاط لحق والساقط لا يعود .

ويرى فريق من الزيدية والشيعة المجعفرية أنه لا اعتبار لهذا الشرط وهو ألا يكون الموصى له وارثاً ، فالوصية للوارث تصح إذا كانت في حدود الثلث وإن لم يجرها الورثة فإن زادت على الثلث توفقت على إجازة الورثة بعد موت الموصى .

وإلى هذا الرأي جنح قانون الوصية في جمهورية مصر العربية فقد جاء في المادة ٣٧ : تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير إجازة الورثة وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصى وكانوا من أهل التبرع طالين بما يميزونه وتنفذ وصية من لا دين عليه ولا وارث له بكل ماله أو بسننه من غير توقف على إجازة الخزانة العامة .

#### ٦ - ألا يكون الموصى له حريباً :

هذا شرط لبقاء الوصية صحيحة عند الحنفية والشيعة الإمامية فلا تجوز الوصية بناء على هذا الشرط من مسلم أو ذمي أو مستأمن للحرب ثلاثي يمينه ذلك على قتالنا ، وذهب أحمد بن حنبل ومالك وأبو بكر الصفي إلى صحة الوصية للحرب ما لم تكن بسلاح أو بما يلحق بالإسلام ضرر لأن الوصية كالحبة والحبة تصح من المسلم والذمي للحرب ، فكذلك الوصية لإكل منها يفيد التملك .

والقانون لم يفترط لصحة الوصية الاتحاد في الدين بين الموصى والموصى له فأجاز الوصية مع اختلاف الدين كما أجازها مع اختلاف الدارين ما لم يكن الموصى تابعاً لبلد إسلامي والموصى له غير مسلم تابع لبلد غير

إسلامي تمنع شريعته من الوصية لمثل الموصى وهذا يوجد واضحاً في المادة التاسعة من قانون الوصية فقد جاء فيها :

« تصح الوصية مع اختلاف الدين والملة وتصح مع اختلاف الدارين ما لم يكن الموصى تابعاً لبلد إسلامي والموصى له غير مسلم تابع لبلد غير إسلامي تمنع شريعته من الوصية لمثل الموصى » .

### المبحث الرابع

في

### شروط الموصى به

يشترط في الموصى به ما يأتي :

أن يكون الموصى به ما يجرى فيه الإرث أو يصح أن يكون محلاً لتعاقد حال حياة الموصى ، فلا يجرى فيه الإرث ولا يصلح التعاقد عليه لا تصح الوصية به فالوصية بالميتة أو الدم أو المال المباح الذي لم يدخل في حيازة أحد باطلة ، والوصية بالخمر والخنزير باطلة إلا إذا كان كل منهما مالا متقوماً في عقيدة الموصى والموصى له بأن كانا مسيحيين ، أما إذا كان أحدهما مسلماً والآخر مسيحياً فالوصية باطلة لأن الخمر أو الخنزير ليسا بأموال متقومة في عقيدتهما بل في عقيدة أحدهما .

والذي يجرى فيه الإرث هو ما يأتي :

(١) الأموال المحررة للإنسان بكافة أنواعها عقارات ومنقولات مثلية كانت أو قيمة سواء كانت في يده أو في يد أخرى قائمة مقام يده كالمال الذي تحت يد الوكيل أو المستأجر أو المستعير أو المرتهن أو في يد أخرى ظالمة كالمال المنصوب أو المسروق .

(ب) الحقوق المالية أو الملحقة بالمال لأنها تنقلب في نهايتها إلى أموال كحق الشخص في خلة وقف ظهرت ولم يد صلاحها أو حقه في النسيئة التي لم تقسم بعد وحق الدية فإن هذه الحقوق تزول إلى أموال عند فردها وقبضها.

(ج) الحقوق العينية التي ليست في ذاتها أموالاً ولكنها تقوم بالمال أو تزيد في قيمة العين كحق الشرب والمرور (١).

أما المنافع وهي ما تنطوي تحت هذا تشريع وإن كان الأصل عدم جواز الوصية بها لأن الوصية في معنى الإعارة والعارية تبطل بموت المير إلا أن جمهور الفقهاء قالوا بجواز الوصية بها مع أنها لا يجري فيها الإرث لأن الوصية عقد ابتداء ونظراً لهذا الشبه لم يقصرونها على ما يجري فيه الإرث بل أجازوا الوصية إذا كان محلها يصلح للتعاقد عليه والمنافع مما يصلح للتعاقد عليها وعلى ذلك فتصح الوصية بالسكنى.

وإلى هذا الشرط. جنح القانون فقد جاء في المادة العاشرة فقرة أولى « يشترط في الموصى به أن يكون مما يجري فيه الإرث أو يصح أن يكون محلاً للتعاقد حال حياة الموصى ».

وهذا الشرط المنصوص عليه في هذه المادة في الفقرة الأولى منها مأخوذ من مذهب الحنفية فقد جاء في البدائع ج ٧ ص ٣٥ « لأن الوصية إنما تجوز فيما يجري فيه الإرث أو فيما يدخل تحت عقد من العقود في حال الحياة ».

والقانون وإن سائر جمهور الفقهاء في جواز الوصية بالمنافع كالنصي على ذلك المادة العاشرة إلا أنه توسع في تفسير ما يجري فيه الإرث وأجاز الوصية بالخلو استناداً للمذهب المالكي.

٢ - أن يكون الموصى به إذا كان معيناً بالذات موجوداً في ملك الموصى عند إنشاء الوصية.

(١) انظر أحكام الرضا يا أركان الفضيحة الأستاذ المحقق الشيخ محمد مصطفى شاي

فلو أوصى إنسان بهذه الدار وهو لا يملكها ثم تملكها بعد ذلك ومات عقب التملك دون أن ينشئ وصية جديدة فالوصية باطلة لأن الموصى به ممن بالذات ولم يكن موجوداً في ملك الموصى وقت إنقضاء الوصية .

وشرط وجود الموصى به في ملك الموصى أحد الرأيين في مذهب الحنفية وهو مذهب المالكية وإلى هذا الشرط جنح قانون الوصية في جمهورية مصر العربية فقد جاء في المادة العاشرة منه : يعقrupt في الموصى به ... أن يكون موجوداً عند الوصية في ملك الموصى إن كان معيناً بالذات .

وأما إذا كان الموصى به غير معين بالذات فلا يعقrupt وجوده في ملك الموصى عند إنقضاء الوصية سواء كان شائعاً في بعض المال كالوصية بثلك ضمنه أو شائعاً في كل المال كالوصية بثلك أمواله بل الشرط وجود الموصى به في ملك الموصى عند الموت ويستمر وجوده حتى القبول لأنه وقت تنفيذ الوصية .

فلو أوصى شخص بثلك ضمنه ولا ضم له حين الوصية صحت وبعتبر الموجود منها عند الوفاة ولو أوصى بثلك ماله ولا مال له صحت الوصية ويكون الموصى به ثلك ماله عند الموت بعد أداء الحقوق الأخرى إن وجد له مال فإن لم يوجد له مال بطلت الوصية .

وإلى هذا جنح القانون وهذا ما يفيد مفهوم الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من قانون الوصية .

ولا يعقrupt وجود الموصى به عند إنقضاء الوصية أو عند الوفاة في الوصية بالمنافع .

فلو أوصى بفتلة إستانة لفلان ولا غلة له عند إنشاء الوصية وعند الوفاة فالوصية صحيحة ويكون الموصى له ما يوجد من غلة الإستانة مادام حياً .

٣ - أن يكون الموصى به - إذا كان الموصى له أجنبياً - في حدود ثلث الباقي من التركة بعد التجهيز وسداد الديون .

وبناء على هذا الشرط لا تنفذ الوصية بأكثر من الثلث إلا إذا انعدم الورثة والمقر له بالنسب على الغير فإذا لم يكن ورثة مستحقون للإرث ولا مقر له بالنسب على الغير نفذت الوصية بالأكثر من الثلث ولو بكل المال لأن منع نفاذ الوصية فيما زاد على الثلث إنما كان لمراعاة حق الورثة أو من في حكمهم ومادام لم يوجد من هذين أحد فالموصى له أحق بذلك من المزاينة العامة .

وفي حالة وجود الورثة المستحقين للإرث يتوقف نفاذ الوصية بأكثر من الثلث على إجازتهم فإن أجازوها نفذت وإلا بطلت .

وإلى كل ما سبق جنح القانون فقد جاء في المادة ٣٧٧ ما يفيد ذلك ، نصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير إجازة الورثة وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصى وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزونه وتنفذ وصية من لادين عليه ولا وراث له بكل ماله أو بعضه من غير توقف على إجازة المزاينة العامة .

#### مقدار الوصية :

الموصى به إما أن يكون في حدود ثلث الباقي من التركة بعد التجهيز وسداد الديون وإما أن يكون بأزيد من الثلث .

فإن كان في حدود الثلث فإذا أن يكون للموصى له وارثاً وإما أن يكون أجنبياً فإن كان وارثاً كانت الوصية باطلة ولو أجازها باقي الورثة وذلك عند بعض الفقهاء اعتقاداً على قوله صلى الله عليه وسلم ( لا وصية لوارث ) .

وذهب البعض الآخر إلى توقف صحة هذه الوصية على إجازة الورثة

بعد الوفاة فإن أجاز الجميع نفذت ولأن أجاز البعض ولم يجر البعض الآخر نفذت في حصة من أجاز وبطلت في حصة من لم يجر فقد جاء الحديث السابق في رواية أخرى ( لا وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة ) وذهب بعض الفقهاء إلى حصة الوصية لوارث في حدود الثلث ولو لم يجرها الورثة وبهذا الرأي أخذ القانون كما يتضح ذلك من المادة ٢٧ التي سبق ذكرها .

ولأن كان الموصى له أجنبياً كانت الوصية صحيحة ولو لم يجرها الورثة لأن الوصية في هذه الحالة تصرف في خالص حق الموصى فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول ( إن الله تصدق عليكم بثلك أموالكم في آخر أعماركم فضموه حيث شئتم ) وإلى هذا مال القانون كما جاء في المادة ٢٧ التي سبق ذكرها .

وإن كان الموصى به بأزيد من الثلث وقمت الوصية باطلة سواء كان للموصى وارث أم لا وذلك عند بعض الفقهاء فإن أجاز الورثة هذه الوصية فلا اعتبار لهذه الإجازة عند فريق من هؤلاء الفقهاء لأن الباطل لا يتقلب صحيحاً فالإجازة وعدمها على حد سواء .

أما الفريق الآخر منهم فيعتبر هذه الإجازة وتكون بمثابة عطية مبتدأة من الوارث وينتبع بها الملك للموصى له متى توفرت شروط العطية .

وهناك الفقهاء رأى آخر في حالة ما إذا زاد الموصى به على الثلث وهو أن الوصية في هذه الحالة تقع صحيحة موقوفة على إجازة الورثة لأن كان تمت وورثة فإن لم يكن تمت وورثة وكان مآل الفركة إلى الحزاة العامة وقمت الوصية باطلة عند من يرى أن الحزاة العامة ووارث من لا وارث له وذلك عند المالكية والشافعية .

وذهب الحنفية إلى نفاذ هذه الوصية لأن حق الموصى له مقدم على بيع المال وبهذا قال الحنابلة وإلى ما ذهب إليه الحنفية جنح القانون فقد جاء في

المادة ٣٧ : تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير إجازة الورثة وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصى وكانوا عاقلين بما يجزونه وتنفذ وصية من لادين عليه ولا وارث له بكل ماله أو بعضه من غير توقف على إجازة الورثة .

### شروط إجازة الورثة :

فلنإن الموصى به إن كان بأزيد من الثلث توقف نفاذ الوصية على إجازة الورثة إن كان ثمت ورثة وهذا عند جمهور الفقهاء غير أنه لا اعتبار لهذه الإجازة إلا إذا توافرت الشروط الآتية :

(١) أن تكون الإجازة بعد وفاة الموصى فلا عبرة بإجازة الورثة حال حياة الموصى لأن حق الورثة في المال لا يتقرر إلا بعد الوفاة أما قبل الوفاة فلا علاقة للورثة بذلك المال لأنه لا يدعى الوارث وغير الوارث فتشكون الإجازة في هذه الحالة إسقاطاً لحق لم يثبت بعد فلا يلزم .

وبذلك تكون إجازة الورثة قبل أن يتقرر المال لهم كإسقاط الشفع حقه في الشفعة قبل أن يتقرر هذا الحق له .

وهذا ما اتجه إليه فريق من الفقهاء ويتجه فريق ثان منهم إلى صحة الإجازة في حال حياة الموصى فلو أوصى شخص لآخر بأزيد من الثلث وأجاز الورثة هذه الوصية حال حياة الموصى ما كان لهم أن يردوا الوصية بعد الوفاة . ويتجه فريق ثالث إلى أنه إذا كانت الإجازة في حال صحة الموصى لا تنقيد الوارث بها فله رد الوصية بعد وفاة الموصى وإذا كانت الإجازة في مرضى الموصى تنقيد الوارث بها وليس له الرجوع بعد وفاة الموصى .

(ب) أن تكون الإجازة صادرة عن أهل التبرع فلا اعتبار لإجازة تصدر من صبي أو مجنون أو معتوه أو مجور عليه لفسه أو فقة ولا اعتبار

لإجازة تصدر من أوليائهم لأن تصرفاتهم إنما نصح إذا تضمنت مصلحة من في ولايتهم ولا مصلحة في الوصية .

( ج ) أن يعرف الوارث حقيقة الوصية التي يجهزها فإذا كان الموصى وصايا كثيرة لا يعرف الوارث حقيقةتها ثم أجازها لا تعتبر هذه الإجازة لأن الوصية إما تملك أو إسقاط وكل منها لا يصح إلا إذا كان المملك أو المراد إسقاطه شيئاً معلوماً وهذه الشروط الثلاثة أخذ القانون كما نصت على ذلك المادة ٢٧ التي سبق ذكرها ؛ هذا ويشترط لنفاذ الإجازة أن تكون الإجازة في صحة الوارث المجهز فإن أجاز الوصية التي تزيد عن الثلث في مرضه نفذت الإجازة في حدود ثلث تركته وتوقف ما زاد عن الثلث على إجازة ورثته بعد موته .

#### وقت تقدير الثلث :

إذا كان الموصى به في حدود الثلث وكانت الوصية لأجنبي نفذت اتفاقاً دون توقف على إجازة الورثة وقد اختلف الفقهاء في وقت تقدير هذا الثلث فذهب بعض الشافعية إلى أن وقت تقدير الثلث هو يوم إنشاء الوصية فلا اعتبار بما يحدث بعد هذا الوقت في الموصى به من زيادة أو نقصان لأن الوصية عقد من العقود وكل عقد يعتبر بأوله .

ورد هذا بأن الوصية ليس عقداً من كل وجه ولذلك لا تعتبر فيها الفورية ولا القبول في غالب صورها .

وكا استدلوأ بعقدية الوصية استدلوأ بقياسها على النذر بالتصدق بثلث المال فكما يعتبر حال النذر اتفاقاً يعتبر حال الوصية .

ورد بأن هذا قياس مع الفارق فالوصية يصح أن يرجع عنها الموصى والنذر يلزم ولا يصح الرجوع عنه .



وهذا الرأى الذى ذهب إليه بعض الشافعية لا يروق فى تصورى لما يترتب عليه من حرمان الورثة من الميراث فلو أوصى تاجر بخمسة أقدنة وقت أن كان يملك خمسين ثم احترق متجره وكان مديناً فسدده ديونه ببيع ٥٠ فداناً ثم مات استولى الموصى له على الخمسة الباقية من الأقدنة بناء على هذا الرأى ولا يأخذ الورثة شيئاً وفى هذا ضرر كبير والشريعة الإسلامية جاءت بدفع الضرر ، قال صلى الله عليه وسلم ( لا ضرر ولا ضرار ) .

وذهب الشافعية فى المشهور إلى أن وقت تقدير الثلث هو يوم وفاة الموصى لأن هذا هو وقت تملك الوصية وفيه يثبت الملك للموصى له إلا أنه ملك متوقف على القبول .

والهبة بيوم الوفاة مطلقاً قسمت التركة وفردت الأنصاء أولم تقسم ولم تفرد وذهب الحنفية والمالكية وكذلك الحنابلة فى قول إلى أن وقت تقدير الثلث هو يوم القسمة وفرد الأنصاء .

فإذا أوصى شخص بثلث ماله لآخر وكانت قيمة المال عند الوفاة ٣٠٠ جنبها وعند القسمة وفرد الأنصاء ١٥٠ جنبها أعطى الموصى له ٥٠ جنبها فقط بناء على هذا الرأى وأعطى ١٠٠ جنبه بناء على الرأى الذى قبله .

ولو كانت القيمة عند الوفاة فى هذه الصورة ١٥٠ جنبها وعند القسمة ٣٠٠ جنبها أعطى الموصى له ١٠٠ جنبه بناء على هذا الرأى ، وأعطى الموصى له ٥٠ جنبها بناء على الرأى الذى قبله .

ولو أوصى شخص لآخر بشاة وكانت قيمتها يوم الوفاة ٢٠ جنبها وقيمة التركة ٦٠ جنبها ثم نقصت قيمة التركة إلى ٤٠ جنبها أو ولدت الهاة حتى أصبحت قيمتها ٣٠ جنبها كانت الشاة وولدها للموصى له زاد المال أو نقص بناء على الرأى المشهور عند الشافعية .

وتقوم الغاة عند القسمة فإن خرجت تلك القيمة من تلك التركة في هذا الوقت نفذت الوصية وإن زادت نفذت في مقدار الثلث وتوقف الوصية في الزيادة وهذا بناء على رأى الحنفية ومن وافقهم .

والقانون يتجه إلى الرأى المشهور عن العافية وهو الرأى الثانى الذى يفيد اعتبار وقت تقدير الثلث بيوم الوفاة وهذا أخذاً من المادة ٢٥ فقد جاء فيها : إذا كان الموصى له موجوداً عند موت الموصى استحق الموصى به من حين الموت ما لم يقد نص الوصية ثبوت الاستحقاق في وقت معين بعد الموت وتكون زوائد الموصى به من حين الملك إلى القبول للموصى له ولا تعتبر وصية وعلى الموصى له نفقة الموصى به في تلك المدة .

## الباب الثاني

في

### أنواع الوصية

الموصى به إما أن يكون مالا وإما أن يكون منفعة والمال في اصطلاح الفقهاء كل ما يمكن تملكه وادعائه لوقته الحاجة .

أما المنفعة فكل ما يقوم بالأعيان من أراض وما ينتج عنها من غلة كسكنى الدار وأجرنها وثمره البستان ولبن الدابة وستلكنم فيما على عن الوصية بالمال والوصية بالمنفعة .

## الفصل الأول

في

### الوصية بالمال

المال الموصى به إما أن يكون شيئاً معيناً بذاتها أو جزءاً منها وإما أن يكون جزءاً شائعاً في المال كله وإما أن يكون بنوع من المال عرف بالوصف كالقنم أو المكتب أو النقود المودعة في المصرف أو بجزء شائع فيها أو بعدد منها .

١ - فإن كان الموصى به شيئاً معيناً بذاتها أو جزءاً منها : فلا تصح الوصية في هذه الحالة إلا إذا كان الموصى به موجوداً وقت إنشاء الوصية .

فلو أوصى بما لا يملك ثم تملك بعد ذلك ومات عقب تملكه دون أن ينشئ وصية جديدة فالوصية باطلة وهذا أحد رأيين الحنفية وهو مذهب المالكية وبه أخذ القانن كاعتصم على ذلك الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة فقد جاء فيها د أن يكون الموصى به موجوداً عند الوصية في ملك الموصى إن كان معيماً بالذات .

٢ - وإن كان الموصى به جزءاً شائعاً في المال كله كالربع أو الثلث فالمدار في صحة الوصية على وجود الموصى به وقت الوفاة فلم يكن موجوداً وقت الإنشاء ولكنه وجد عند الوفاة فالوصية صحيحة في الربع أو الثلث من القدر الموجود عند قبول الوصية بعد الموت .

٣ - وإن كان الموصى به نوعاً من المال أو قدراً شائعاً فيه أو حداً منه وقد عرف بالوصف كأن يقول أوصيت بفضي أو كتي أو بثلث غنمي أو بربع كتي أو بعشرة كتب من كتي فإن كان لديه غنم أو كتب وقت إنشاء الوصية واستمر ملكه لها حتى الوفاة نفذت الوصية فإذا هلك ما عنده من غنم أو كتب قبل الوفاة بطلت الوصية ولا تسرى فيما جدد له بعد ذلك .  
فإذا لم يوجد عنده غنم أو كتب وقت إنشاء الوصية نفذت الوصية فيما هو موجود في ملكه من هذا النوع وقت الوفاة .

#### الوصية بالنقود المرسلة :

إذا أوصى شخص لآخر بنقود مرسلة غير معينة فقد تكون مطلقة غير مقيدة بأعيان من التركة كأن يوصى لفلان بألف جنيه مثلاً وقد تكون مقيدة كأن يوصى بألف جنيه من أمواله في بلدة كذا أو من تجارته أو نحو ذلك .

فإذا كانت النقود الموصى بها مطلقة تعلق حق الموصى له بجميع التركة وكان ثلثها على التبعين عملاً لتنفيذ

وإذا كانت النقود الموصى بها مقيدة تعلق حق الموصى له بما قيدت به الوصية من أعيان وكانت لهذه الأعيان وحدها عملاً لتنفيذ مع مراعاة خروج الوصية من تلك التركة حتى إذا هلكت هذه الأعيان بعد الموت بطلت الوصية لزوال عملها .

#### الوصية بالدين :

الوصية بالدين إما أن تكون لمن عليه الدين وإما أن تكون لغير من عليه الدين فإن كانت لمن عليه الدين كانت تملكاً للدين من الموصى للدين عند الوفاة وذلك في معنى الوصية ببراءة الموصى له من الدين وهي جائزة .

وإن كانت لغير من عليه الدين فقد جازت الوصية استثناءً لأن الأصل أن تملك الدين لغير من عليه الدين لا يجوز واستثنى من هذا الأصل حرالة الدين والوصية به وهذا ما صرح به الحنفية في كتبهم وإليه ذهب الزيدية فقد جاء في البحر الرعائي أن الوصية بما في ذمة الغير تصح انفاً إذا ما في ذمة الغير كالموجود لوجود سببه ، وهذا الإطلاق يفيد صحة الوصية بالدين لمن عليه الدين وبغير من عليه الدين .

وللرأي هذا الجنح قانون الوصية (١) .

#### الوصية بالمثل :

إذا أوصى شخص لآخر بما في يده من شيء جازت هذه الوصية عند الحنابلة إذا ثبت أن المثل كان موجوداً عند إنقضاء الوصية وإلا لم يجر لها

---

(١) انظر الوصية لفعية أستاذنا الجليل الشيخ علي الحنيف .

تكون وصية بمردوم وذلك غير جائز عندم (١) وإلى هذا ذهب بعض الشافعية (٢) وبعض الحنفية (٣).

وذهب بعض الحنفية إلى صحة الوصية بالحلل إذا ثبت أنه كان موجوداً عند موت الموصى والقانون لم ينص على الوصية بالحلل فوجب العمل بالراجح من مذهب الحنفية وهو صحة الوصية بالحلل إذا ثبت وجوده وقت موت الموصى فهذا هو الواجب تطبيقه .  
الوصية بالثقة أو الثرة :

إذا أوصى رجل لآخر بثقة أرضه أو ثمرة بستانه فلموصى له ما يكون موجوداً عند وفاة الموصى وما يحدث بعد ذلك أطلق الوصية أو نص على الأبد وهذا عند الحنابلة وهو مذهب الشافعية والمالكية وذلك ما لم تكن هناك قرينة تدل على إرادة غير ذلك .

وإلى هذا الرأي جنح القانون فقد جاء في المادة ٥٥ من قانون الوصية . وإذا كانت الوصية بالثقة أو الثرة فلموصى له الثقة أو الثمرة القائمة وقت موت الموصى وما يستجد منها مستقبلاً ما لم تدل قرينة على خلاف ذلك .

وذهب الحنفية إلى التفرقة بين الثمرة والثقة فقالوا إذا أوصى رجل بثمرة أرضه أو بستانه إلى آخر وأطلق في وصيته كان للموصى له الثمرة القائمة وقت وفاة الموصى دون غيرها مما يحدث بعد ذلك .

وإذا أوصى بثمرة الأرض أو البستان ونص على التأييد كان للموصى له الثمرة المرجوة عند الموت والحادثه بعد ذلك .

---

(١) المفتي لابن قدامة ٦٣ ص ٤١٤

(٢) نهاية المحتاج ٦٣ ص ٥٠

(٣) الهداية باب الوصية .

وكذلك الحكم إذا لم يكن بالأرض أو البستان ثم عند الوفاة إذ يكون ذلك قرينة على إرادة ما سيحدث من ذلك مستقبلاً وقد كان القياس بطلان الوصية في هذه الحالة لالعدم الموصى به لكنه استحسن عدم البطلان .

أما إذا أوصى بثلث أرضه أو بستانه كان للموصى له ما يكون موجوداً من الثلث عند وفاة الموصى وما يحدث بعد ذلك سواء أطلق الوصية أو أبدى وسواء وحدث قبله عند الوفاة أو لم توجد .

### المبحث الأول

#### في

### جهالة المال الموصى به

الأصل في العقود أن تفصدها جهالة محلها لأن ذلك يفضي إلى المنازعة لكن لما كانت الوصية جهالة محلها لا تفضي إلى النزاع أصبحت الجهالة لا تضرهما ولا تؤثر في صحتها لأن هذه الجهالة تزول ببيان الموصى في حياته أو ببيان الوارث إن وجد أو ببيان ولي الأمر إذا كان مال مال الميت إلى بيت المال فإذا بين الموصى في حياته كان للموصى له ما بينه الموصى من غير توقف على إجماع الورثة ما دام في حدود الثلث وإن لم يبين الموصى كان البيان إلى الورثة فإذا بينوا بشيء لا ينفع أصلاً أو بشيء عديم الجدوى فلا اعتبار لبيانهم لأن الموصى لم يكن عابثاً حين أوصى فإذا أوصى شخص لآخر ببعض ما له أو بجزء منه ولم يبين هذا البعض ولا ذلك الجزء في حياته كان البيان إلى ورثته ولهم أن يبينوا هذا البعض وذلك الجزء بأي قدر من المال بشرط أن يكون مفيداً وهذا عند الحنفية وهو الواجب التطبيقي لأن قانون الوصية لم يتعرض لذلك وإلا صحة الوصية بالمجهول ذهب المالكية والشافعية والحنابلة

والزبدية والشيعة الجعفرية. وإذا أوصى شخص لآخر بسهم من ماله ولم يبين ذلك السهم كان البيان إلى الورثة إن وجدوا ولا تلزم بقدر معين بعد أن يكون الموصى به مفيدا وقيل تلزم بمثل أقل نصيب في الورثة بحيث لا يريد عن السدس وذلك عند أبي حنيفة فإذا زاد أصل السدس وقال صاحبان تلزم الورثة بأقل سهام الورثة بحيث لا يريد عن الثلث<sup>(١)</sup> فإن زاد أصل الثلث وهذا إذا لم يكن عرف شائع فيه فإن وجد عرف كان العمل به والواجب في التطبيق مذهب أبي حنيفة لأن القانون لم يتعرض لذلك .

وإن لم يوجد للموصى ورثة كان للموصى له نصف المال وليت المال النصف الآخر لأن الموصى بهذه المبرة جعل الموصى له شريكا لبيت المال والشركة تقتضي المساواة وهذا هو الواجب تطبيقه لما أسلفنا .

### المبحث الثاني

#### في

### الوصية بمثل نصيب الوارث

اتفق الفقهاء على صحة الوصية بمثل نصيب وارث معين أو غير معين وخلافهم إنما هو في دلالة بعض العبارات عليها وعدم دلالتها وفي طريقة تنفيذها كذلك ، وفيما يلي نتكلم أولا عن الوصية بمثل نصيب وارث معين ، ثم عن الوصية بمثل نصيب وارث غير معين .

أولا : الوصية بمثل نصيب وارث معين موجود عند الوفاة .

اتفق الفقهاء على صحة الوصية بمثل نصيب وارث معين بالاسم أو بالإشارة كقول الموصى أوصيت لفلان بمثل نصيب ابني فلان أو بمثل نصيب أختي



هذه . ولكنهم اختلفوا في جواز الوصية بنصيب الوارث المعلن ، كالواوصى  
لفنصر بنصيب ابنه فلان أو أخته فلانة الموجودين عند موته . فذهب  
الامام أبو حنيفة وصاحباؤه وبعض الشافعية إلى بطلان هذه الوصية لأن  
نصيب الوارث هو ما يستحقه بعد الموت فكانت الوصية به وصية بملك الغير  
وهي مما لا يجوز بالاتفاق . ولا يمكن حل الكلام على الجواز بتقدير أن  
المراد هو الوصية بمثل نصيبه لعدم وجود القرينة الدالة عليه في كلام الموصى .

وقال زفر وجهور الفقهاء أن الوصية صحيحة في هذه الحالة لأن جميع  
المال المملوك للموصى يكون له حال حياته وليس للوارث فيه شيء بعد ، وإنما  
يتملكه بعد وفاته ، فوصية الموصى بنصيب الوارث وصية بملك نفسه لا بملك  
الغير فصح ذلك ، والغرض من ذكر نصيب الابن إنما هو التقدير به وليس  
الغرض منه الوصية بما سيكون للابن بعد الموت حتى يكون موصيا بمال  
الغير ، كما أنه يمكن حل الكلام على الجواز بحذف المضاف وإقامة المضاف  
إليه مكانه وهذا أمر سائغ في اللغة والعرف ، كما أن الأخذ بهذا الرأي فيه  
صون لعبارة الموصى من الغر . وعلى ذلك تكون الوصية بالنصيب وبمثل  
النصيب سواء .

وفي رأي أن القول الأخير هو الأرجح والأوفق لما جرى عليه العلماء  
من الحكم بصحة الوصية ما وجد إلى ذلك سبيلا تحقيقا لرغبة الموصى  
بقدر الإمكان .

وهذا الرأي أخذ القانون ، ذلك لأنه وإن اقتصر في مادته ٤٠ على ذكر  
الوصية بمثل نصيب وارث معين دون ذكر الوصية بنصيب فلانة جرى على  
أن الوصية بالنصيب وصية بمثل فكانت عبارته صادقة بالأمرين بدليل  
أنه في المادة ٤٤ ذكر أن الوصية بنصيب وارث غير معين من ورثة الموصى  
أو بمثل نصيبه في معنى واحد وقد جاء في المذكرة الإيضاحية أن الإيضاح

بنصيب الابن أو بمثل نصيبه معناه واحد ، وبذلك يكون نص المادة ٤٠ شاملا للإيصاء بالنصيب والإيصاء بمثل النصيب .

### كيفية استخراج هذه الوصية :

إذا أوصى شخص لآخر بمثل نصيب وارث معين أو بنصيب وارث معين على ما رجسناه ، يعطى للموصى له مثل سهام الوارث ، فإن كان الموصى به في حدود الثلث تضاعف هذه السهام إلى مجموع سهام الورثة ثم تقسم التركة بعد ذلك على مجموع سهام الورثة مضاعفا إليها سهام الموصى له وما يقابل سهامه يكون هو المقدار الموصى به (١) ، مثال ذلك .

( ١ ) توفي شخص عن زوجة وأم وأخوين لأم وأختين شقيقتين وعمه موصى لها بمثل نصيب الأخ لأم ، وترك ٩٠ فدانا .

### الحل

زوجة أم أخوان لأم أختان شقيقتان عمه موصى لها بمثل نصيب الأخ لأم

|                     |                     |                     |                     |
|---------------------|---------------------|---------------------|---------------------|
| $\frac{1}{4}$ فرضاً | $\frac{1}{4}$ فرضاً | $\frac{1}{4}$ فرضاً | $\frac{1}{4}$ فرضاً |
| لعدم وجود           | لوجود جمع           | لعدم وجود           | لعدم وجود           |
| فرع وارث من الأخوة  | وعدم وجود           | من يعصبها           | فرع وارث أو يعصبها  |
| مطلقاً ولا أصل      |                     |                     |                     |
| وارث مذكر           |                     |                     |                     |

(١) هذا ما صرح به الحنفية والشافعية والحنابلة وهذه الطريقة سار القانون ، فقد نص في المادة ٤٠ على أنه وإذا كانت الوصية بمثل نصيب وارث معين من ورثة الموصى استحق الموصى له قدر نصيب هذا الوارث زائداً على الفريضة .

أصل المسألة من ١٢ سهماً ، الزوجة ٣ أسهم ، ولأم سهران ، وللأخوين ٤  
 أم ٤ أسهم لكل واحد منهما سهران ، وللأختين الحقيقيتين ٨ أسهم ، وحيث  
 أن الأخ لأم له سهران ، فيكون لعمة الموصى لها سهران ، ويكون السهام  
 $= ٢ + ٢ + ٤ + ٨ + ٢ = ١٩$  سهماً .

قيمة السهم  $= ١٩ \div ٩٥ = ٥$  أفدنة

نصيب الزوجة  $= ٣ \times ٥ = ١٥$  فدانا

نصيب الأم  $= ٢ \times ٥ = ١٠$  أفدنة

نصيب الأخوين لأم  $= ٤ \times ٥ = ٢٠$  فدانا

نصيب كل أخ لأم  $= ٢ \div ٢٠ = ١٠$  أفدنة

نصيب الأختين الشقيقتين  $= ٨ \times ٥ = ٤٠$  فدانا

نصيب كل أخت شقيقة  $= ٢ \div ٤٠ = ٢٠$  د

نصيب العمة ( الوصية )  $= ٢ \times ٥ = ١٠$  أفدنة

(٢) توفيت امرأة عن زوج وبنات ابن وبنات ابن ابن وأخت لآب وهم  
 وخال موصى له بمثل نصيب الأخت لآب ، وترك ٩١ فدانا .

### الحل

| زوج                                | بنات ابن             | بنات ابن ابن  | أخت لآب           | الم  | الحال |
|------------------------------------|----------------------|---------------|-------------------|--|-------|
| $\frac{1}{2}$                      | $\frac{1}{2}$        | $\frac{1}{2}$ | ق . ح             | عجوب بالأخت لآب موصى له                        |       |
| لوجود لانفرادها لعدم وجود مع الفرع | لأنها لما صارت عصبية | بمثل          | الفرع             | وعدم من يسميها أو يعيها الوارث مع الفرع الوارث | نصيب  |
| الوارث وجود ولوجود بنات            | المؤث                | المؤث         | أصبحت بمثابة الأخ | الأخ لآب وجمعة لآب                             |       |
| من يسميها ابن أهل منها             | أويحبها درجة وولدت   | النصف فرضا    |                   |  |       |

أصل المسألة من ١٢ سهما ، للزوج ٢ أسهم ، ولبنات الابن ٦ أسهم ،  
ولبنات ابن الابن سهران ، فيكون المجموع ١١ سهما ، ويكون للأخت  
لأب الباقي وهو سهم واحد ، وعلى ذلك للمخال الموصى له سهم واحد مثل  
الأخت لأب .

|                        |                            |
|------------------------|----------------------------|
| بمجموع السهام          | $12 = 1 + 1 + 2 + 6 + 2 =$ |
| قيمة السهم             | $7 = 12 \div 91 =$ أفدنة   |
| نصيب الزوج             | $2 \times 7 = 14$ فدانا    |
| نصيب بنت الابن         | $6 \times 7 = 42$ »        |
| نصيب بنت ابن الابن     | $2 \times 7 = 14$ »        |
| نصيب الأخت لأب         | $1 \times 7 = 7$ »         |
| نصيب المخال ( الوصية ) | $1 \times 7 = 7$ »         |

وإن كان للموصى به أزيد من الثلث ففي هذه الحالة إما ألا يجرز الورثة  
هذه الزيادة ، وأما أن يجرزوها فإن لم يجرزوها أخرج من التركة للموصى له  
الثلث ثم يقسم ما بقى من التركة على الورثة . وإن أجاز الورثة الزيادة على  
الثلث أضيفت سهام هذا الوارث إلى مجموع سهام الورثة ، ثم تقسم التركة على  
هذا المجموع بعد الإضافة ، مثال ذلك :

توفى شخص من بنت وابن وأوصى لشخص بمثل نصيب الابن ، وترك  
٩٠ فدانا ، فما مقدار الوصية ؟ وما نصيب كل وارث على فرض الإجازة  
وهدها ؟

### الحل

أولا - على فرض الإجازة ، فتكون التركة للابن والبنت نصيباً .  
للابن ضعف نصيب البنت . ويكون أصل المسألة من ٣ أسهم ، للبنت سهم  
واحد ، وللابن سهران ويكرر للوصية سهران مثل نصيب الابن .

$$\begin{aligned}
 \text{مجموع السهام} &= 1 + 2 + 2 = 5 \text{ أسهم} \\
 \text{قيمة السهم} &= 90 \div 5 = 18 \text{ فدانا} \\
 \text{نصيب البنت} &= 1 \times 18 = 18 \\
 \text{نصيب الابن} &= 2 \times 18 = 36 \\
 \text{قيمة الوصية} &= 2 \times 18 = 36
 \end{aligned}$$

ثانياً - على فروض عدم الاجارة .

$$\begin{aligned}
 \text{قيمة الوصية} &= \frac{1}{4} \times 90 = 22.5 \text{ فدانا} \\
 \text{الباقى نصيب الورثة} &= 90 - 22.5 = 67.5
 \end{aligned}$$

يقسم هذا الباقي على الولد والبنت ، لذكر مثل حظ الانثيين للبنت سهم واحد . وللولد سهمان .

$$\begin{aligned}
 \text{مجموع السهام} &= 1 + 2 = 3 \text{ أسهم} \\
 \text{قيمة السهم} &= 67.5 \div 3 = 22.5 \text{ فدانا} \\
 \text{نصيب البنت} &= 1 \times 22.5 = 22.5 \\
 \text{نصيب الابن} &= 2 \times 22.5 = 45
 \end{aligned}$$

ثانياً : الوصية بمثل نصيب وارث غير معين :

أما إذا لم يمين الموصى من أوصى بمثل نصيبه من الورثة ، فإما أن يكون الورثة جميعاً متساوين في أنصبتهم من التركة ، وإما أن يكونوا مختلفين فيها .

فإن كانوا متساوين في أنصبتهم ، كان للموصى له مثل نصيب أحدهم وإذا على الفريضة ، فإذا كان ورثة الموصى أربعة أبناء كانوا يستحقون التركة

كأنا نصيبا فيكون أصل المسألة من أربعة أسهم لكل منهم سهم واحد ، ويكون للموصى له سهم أيضا ، ويكون مجموع السهام خمسة أسهم<sup>(١)</sup> .

وإن كان الورثة مختلفين في أصباغهم ، أخذ الموصى له قدر أقلهم ميراثا زائداً على الفريضة ، لأنه بحسب الأصل يستحق مثل نصيب واحد منهم لأجل وجه التحديد والأقل من السهام المتيقن ، وما زاد عليه احتمال فيعطى المتيقن لحسب فإذا كان الورثة بنين وبنات أخذ الموصى له مثل نصيب بنت<sup>(٢)</sup>

### أمثلة على الوصية بمثل نصيب وارث غير معين

(١) توفي شخص عن أب وأم وأربع بنات ، وأوصى لابنة أخيه بمثل نصيب أحد الورثة ، وترك ٩٨ دنانير .

#### الحل

| الأب               | الأم               | ٤ بنات             | بنت أخ        |
|--------------------|--------------------|--------------------|---------------|
| $\frac{1}{4}$ فرسا | $\frac{1}{4}$ فرسا | $\frac{1}{4}$ فرسا | موصى لها بمثل |
| + ق . ع لوجود      | لوجود القسوع       | لعدم وجود          | نصيب أحد      |
| القسوع الواوثر     | الوارث             | من يعصين           | الورثة        |
| المؤنث             |                    |                    |               |

- (١) وقد اتفق الفقهاء على ذلك كما أخذ به القانون كما نصت على ذلك المادة ٤١ وقد جاء فيها : إذا كانت الوصية بنصيب وارث غير معين أو بمثل نصيبه استحق الموصى له نصيب أحدهم زائداً على الفريضة إن كان الورثة مقسارين في الميراث
- (٢) وهذا ما أخذ به جمهور الفقهاء غير المالكية كما أخذ به القانون كما نصت على ذلك المادة ٤١ وقد جاء فيها : . . . أخذ الموصى له نصيب أقلهم ميراثاً زائداً على الفريضة إن كانوا متفاضلين . . .

أصل المسألة من ٦ أسهم ، الأب سهم واحد فرضا ، والأم سهم واحد فرضا ، والبنات الأربع ٤ أسهم فرضا لكل بنت سهم واحد ، فيكون المجموع ٦ أسهم للأشياء للأب نصيبا ، وعلى ذلك تساوى الورثة في سهامهم فيعطى لابنة الأخ الموصى لها مثل نصيب أعدم فيكون لها سهم واحد .

|                            |                     |          |          |
|----------------------------|---------------------|----------|----------|
| بمجموع السهام              | $1 + 1 + 1 + 1 = 4$ | $4 =$    | ٧ أسهم . |
| قيمة السهم                 | $98 \div 4 =$       | $24.5 =$ | ١٤ فدانا |
| نصيب الأب                  | $1 \times 14 =$     | $14 =$   | •        |
| نصيب الأم                  | $1 \times 14 =$     | $14 =$   | •        |
| نصيب الأربع بنات           | $4 \times 14 =$     | $56 =$   | •        |
| نصيب كل بنت                | $56 \div 4 =$       | $14 =$   | •        |
| نصيب بنت الأخ (الموصى لها) | $1 \times 14 =$     | $14 =$   | •        |

مثال (٢) : توفي شخص عن زوجة وجدة وأختان شقيقتان وأخ لأب وشخص موصى له بمثل نصيب أحد الورثة ، وترك ١٥٠٠٠ جنيه .

### الحل

| زوجة               | جدة                | أختان شقيقتان      | أخ لأب   | موصى له              |
|--------------------|--------------------|--------------------|----------|----------------------|
| $\frac{1}{4}$ فرضا | $\frac{1}{4}$ فرضا | $\frac{1}{4}$ فرضا | ق. ح     | بمثل نصيب أحد الورثة |
| لعدم وجود          | لعدم وجود          | لعدم وجود          | لأن وجد  |                      |
| فرع وارث           | الأم               | يصبها              | باق لأنه |                      |
|                    |                    | أو يصبها           | أقرب ذكر |                      |

أصل المسألة من ١٢ سهما، للزوجة ٢ أسهم، وللجدة سهمان، وللأختين الشقيقتين ٨ أسهم لكل واحدة ٤ أسهم، ويكون المجموع ١٣ سهما، وبذلك لا يكون للأخ لأب شيئا لأن سهام أصحاب الفروض استغرق كل الترك، بل طالت المسألة ثم يعطى للموصى له مثل أقل سهام الورثة وهو سهام الجدة سهمان .

|                        |                      |           |
|------------------------|----------------------|-----------|
| مجموع السهام           | $2 + 8 + 2 + 2 = 14$ | سهما .    |
| قيمة السهم             | $10000 \div 14 =$    | ١٠٠٠ جنيه |
| نصيب الزوجة            | $2 \times 1000 =$    | ٢٠٠٠ د    |
| نصيب الجدة             | $2 \times 1000 =$    | ٢٠٠٠ د    |
| نصيب الأختين الشقيقتين | $8 \times 1000 =$    | ٨٠٠٠ جنيه |
| نصيب كل أخت شقيقة      | $8000 \div 2 =$      | ٤٠٠٠ د    |
| نصيب الموصى له         | $2 \times 1000 =$    | ٢٠٠٠ د    |

مثال (٣) توفي شخص عن زوجة وأب وأم و ٤ بنات وأوصى لعمه بمثل نصيب أحد الورثة ، وترك ٩٠ فدانا .

### الحل

| الزوجة              | الأب                         | الأم               |
|---------------------|------------------------------|--------------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضا  | $\frac{1}{2}$ فرضا + ق.ح     | $\frac{1}{3}$ فرضا |
| لوجود الفرع         | لوجود الفرع                  | لوجود الفرع        |
| الوارث              | الوارث المثلث                | الوارث             |
| ال ٤ بنات           | العم                         |                    |
| $\frac{1}{3}$ فرضا  | موصى له بمثل نصيب أحد الورثة |                    |
| لعدم وجود من يعصمهن |                              |                    |



أصل المسألة من ٢٤ سهما ، للزوجة ٢ أسهم ، وللأب فرضاً ، أسهم ،  
وللأم ٤ أسهم ، والبنات الأربع ١٦ سهما لكل بنت ٤ أسهم ، فيكون المجموع  
٢٧ سهما فلاحظي الأب تمصياً لأن المسألة قد عاها ، ثم يعطى للموصى له  
مثل أقل سهام الورثة وهو مثل سهام الزوجة ٢ أسهم .

$$\begin{aligned} \text{مجموع السهام} &= ٢ + ٤ + ٤ + ١٦ + ٢ = ٣٠ \text{ سهما} \\ \text{قيمة السهم} &= ٩٠ \div ٣٠ = ٣ \text{ أفدنة} \\ \text{نصيب الزوجة} &= ٢ \times ٣ = ٦ \\ \text{نصيب الأب} &= ٤ \times ٣ = ١٢ \text{ فدانا} \\ \text{نصيب الأم} &= ٤ \times ٣ = ١٢ \\ \text{نصيب الأربع بنات} &= ١٦ \times ٣ = ٤٨ \\ \text{نصيب كل بنت} &= ٤٨ \div ٤ = ١٢ \\ \text{نصيب العم (الوصية)} &= ٣ \times ٣ = ٩ \text{ أفدنة} \end{aligned}$$

مثال (٤) توفي شخص عن ثلاث زوجات و ٤ بنات وأخت شقيقة  
وأخ لأب وشخص موصى له بمثل نصيب أحد الورثة . وترك ١٠٠ فدان .

الحاصل

|                     |                     |               |
|---------------------|---------------------|---------------|
| زوجات ٣             | ٤ بنات              | أخت شقيقة     |
| $\frac{1}{2}$ فرضاً | $\frac{1}{4}$ فرضاً | ق . ع         |
| لوجود               | لعدم وجود           | مع الفرع      |
| الفرع المؤنت        | من يعصين            | الوارث المؤنت |

موصى له

أخ لأب

بمثل نصيب

أحد الورثة

محجوب بالأخت الشقيقة لأنها صارت عصة  
مع الفرع الوارث المؤنت أصبحت بمنابة  
الأخ الشقيق فتحجب الأخ للأب لقوة القرابة

أصل المسألة من ٢٤ سهماً ، الزوجات الثلاث ، ٢ أسهم لكل زوجة  
سهم واحد وللأربع بنات ١٦ سهماً لكل بنت ٤ أسهم ، وللأخت العقيقة  
الباق وهو ٥ أسهم ثم يعطى للموصى له أقل سهام الورثة وهو مثل نصيب  
الزوجة فيأخذ الموصى له سهم واحد .

|                    |                        |          |
|--------------------|------------------------|----------|
| بمجموع السهام      | $2 = 1 + 5 + 16 + 2 =$ | ٢٥ سهماً |
| قيمة السهم         | $4 = 20 \div 5 =$      | أربعة    |
| نصيب الزوجات       | $8 = 4 \times 2 =$     | ١٢       |
| نصيب كل زوجة       | $4 = 8 \div 2 =$       | ٤        |
| نصيب البنات        | $64 = 16 \times 4 =$   | ٦٤       |
| نصيب كل بنت        | $16 = 64 \div 4 =$     | ١٦       |
| نصيب الأخت العقيقة | $20 = 5 \times 4 =$    | ٢٠       |
| نصيب الموصى له     | $4 = 1 \times 4 =$     | ٤        |

## المبحث الثالث

### فى

## وقت تعلق الوصية بالمال الموصى به

### وأثر هلاكه فيها

١ - إذا كان الموصى به جزءاً شائعاً فى كل المال كالثلث أو الربع فإن الوصية تتعلق بماله الموجود عند الوفاة لا عند الإنشاء فإن كان له وقت إنشاء الوصية ما قيمته تسعة آلاف من الجنيهات فيكون الثلث الموصى به والواجب للتنفيذ هو ثلاثة آلاف من الجنيهات وإنما ينظر إلى أموال الموصى وقت وفاته فيأخذ الموصى له ثلثها سواء زادت أو نقصت فإن نقصت أمواله إلى ستة آلاف استحق الموصى له ألفين وإن زادت إلى خمسة عشر ألفاً استحق الموصى له خمسة آلاف من الجنيهات فإن هلك كل مال الموصى الموجود وقت إنشاء الوصية أو استحق ولم يستفد غيره قبل الوفاة بطلت الوصية لفوات محلها وإن استفاد غيره تمام الموت تملقت به الوصية .

٢ - إذا كان الموصى به سهماً شائعاً فى نوع معين كالوصية بربع إبله وكان عنده وقت إنشاء الوصية إبل كثيرة تملقت الوصية بهذه الإبل ولو ملكت جميعها بطلت الوصية ولا اعتبار لما يملكه من الإبل غيرها .

وإن هلك بعضها كان للموصى له ثلث الباقي مادام يخرج من ثلث الفرقة وإلا أخذ مقدار ما يخرج من الثلث وهذا ما رآه زفر من الحنفية .

ويرى أبو حنيفة وصاحبه أن الموصى له يأخذ كل وصيته من الباقي .

فلو أوصى بثلث غنمه فذلك ثلثاها كان للموصى له الباقي عندهم وعند زفر يأخذ ثلث الثلث لأنه يرى أن النوع الموصى بسهم منه مشترك بين الموصى له وبين الورثة فاحلك يهلك على الكل والباقي يكون بينهم على الشركة وأما الإمام وصاحبه فيرون أن الهلاك في المال المشترك يلحق الكل إذا استوت حقوق الشركاء وهنا الحقوق متفاوتة لحق الموصى له مقدم على حق الورثة فيصرف الهالك إلى الحق المتأخر وهو حق الورثة ويأخذ الموصى له حقه كاملاً وصار كمن أوصى بعشرة من الغنم فهلك الغنم كلها ولم يبق منها إلا عشرة فإنه يأخذها الموصى له إذا خرجت من الثلث .

وهذا الخلاف فيما إذا كان الموصى بسهم منه مثلياً أما إذا كان قيميا فإنه لا خلاف بينهم بل هم متفقون على أن الموصى له يستحق حصته من الباقي

٣ - إذا كان الموصى به عدداً محدداً من نوع معين من ماله كان يوصى رجل لآخر بعشرين رأساً من غنمه وكان يوجد عنده وقت إنشاء الوصية ٢٠٠ رأس من الغنم فإن الوصية تتعلق وقت الإنشاء بعشرين رأساً شائعة في المائتين .

فإذا هلك هذا العدد كله بطلت الوصية وإن هلك بعضه وبقي البعض أخذ الموصى له الباقي عشرين رأساً حتى لو كانت وحدها التي بقيت من هذا النوع ما دامت تخرج من ثلث الشركة إذ في تحديد الموصى الموصى به بالعدد ما يدل على قصد تملك الموصى له ذلك العدد دون ملاحظة النسبة ، وإلا لقال نصف غنمي أو خمسها أو ثلثها وهذا ما يراه الحنفية .

ويرى ابن الماجشون من فقهاء المالكية أنه يكون للموصى له في مثاليات المذكور عشر الباقي .

والى هذا الرأى جنح القانون فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٤٩  
، وتكون الوصية بعدد شائع في نوع من الاموال كالوصية بحصة  
شائعة فيه .

والوصية بحصة شائعة نصت عليها الفقرة الاولى من هذه المادة : « إذا  
كانت الوصية بحصة شائعة في نوع من أموال الموصى فذلك أو استحق  
إن خرجت من تلك المال وإلا أخذته بقدر الثلث » .

٤ - إذا كان الموصى به نوعاً من أموال الموصى كما إذا أوصى رجل  
لآخر بضمه فإن كان يوجد عنده هذا النوع حين إلغاء الوصية تعلق  
الوصية به فلو هلك هذا النوع أو استحق بطلت الوصية لفوات المحل وإذا  
هلك بعضه أو استحق بطلت الوصية في القدر المالك أو المستحق وصحت في  
الباقى جميعه إذا خرج من الثلث وإلا فبقدره .

٥ - إذا كان الموصى به عيناً بداتها كالو أوصى رجل لأخيه هذه الدار  
فإن الوصية تتعلق بهذه الدار ولا يمكن صرفها إلى غير الوصية فتبقى الوصية  
ما بقيت الدار فإن هلكت كلها بطلت الوصية لفوات محلها ولو هلك بعضها  
بطلت الوصية فيها هلك ونفذت الوصية في الباقي إن خرج من ثلث التركة  
ولو استحققت هذه الدار كلها بطلت الوصية وإن استحق بعضها بطلت في  
المستحق ونفذت في الباقي إن خرج من ثلث التركة .

٦ - إذا كان الموصى به شيئاً شائعاً في معين كنصف دار معينة تعلق  
الوصية بنصف غير معين فإذا هلك الدار كلها أو استحققت كلها بطلت  
الوصية لفوات محلها وإن هلك بعض منها أو استحق أخذ الموصى له حقه  
من البعض الباقي وإن وفى به وإن لم يف به أخذ كل الباقي إذا كان ما يأخذه  
يخرج من الثلث .

هذا وقد تعرض القانون لأحكام هذه الصور السابقة في المواد ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ونص المواد فيما يأتي :

مادة ٤٧ :

إذا كانت الوصية بعين من التركة أو بنوع من أنواعها فهلك الموصى به أو استحق فلاحىء الموصى له وإذا هلك بعضه أو استحق أخذ الموصى له مابقى منه إذا كان يخرج من تلك التركة وإلا كان له فيه بقدر الثلث .

مادة ٤٨ :

إن كانت الوصية بمحصة في معين فهلك أو استحق فلاحىء الموصى له وإن هلك البعض أو استحق أخذ الموصى له جميع وصيته من الباقي إن وسعها وكانت تخرج من تلك المال وإلا أخذ الباقي جميعه إن كان يخرج من الثلث أو أخذ منه بقدر ما يخرج من الثلث .

مادة ٤٩ :

إذا كانت الوصية بمحصة شائعة في نوع من أموال الموصى فهلك أو استحق فلاحىء الموصى له وإن هلك بعضه أو استحق فليس له إلا حصته في الباقي إن خرجت من تلك المال وإلا أخذ منه بقدر الثلث وتكون الوصية بعدد شائع في نوع من الأموال كالوصية بمحصة شائعة فيه .

## المبحث الرابع في

### تنفيذ الوصية بالمال إذا كان في التركة دين

#### أو مال غائب

التركة التي يراد تنفيذ الوصية فيها إما أن تكون كلها أموالاً حاضرة وإما أن تكون كلها أموالاً غائبة أو ديوناً وإما أن يكون بعضها أموالاً حاضرة وبعضها أموالاً غائبة أو ديوناً وإما تكون خليطاً من الأنواع الثلاثة .  
فإن كانت الحالة الأولى أخذ الموصي له كل نصيبه دون تأخير إذا كان في حدود الثلث .

وإن كانت الحالة الثانية يؤخر نصيب الموصي له حتى يحضر المال الغائب أو تستوفى الديون وكلها حضر شيء قدم بين الموصي له والورثة بنسبة أصيبتهم .

وإن كانت الحالة الثالثة أو الرابعة إن اتفق الموصي له مع الورثة على طريقة لأخذ حقه وجب تنفيذ هذه الطريقة وإن لم يتفقوا كان الحكم على النحو الذي ستعالجه في الصور الآتية :

١ - إذا أوصى رجل لآخر بألف من الجنهات وكان في التركة مال غائب أو دين وكان الحاضر من التركة ثلاثة آلاف من الجنهات أخذ الموصي له الألف كلها حيث خرج الموصي به من تلك الحاضر من التركة لأن الوصية مقدمة على الميراث ولأن الورثة لا يلحقهم ضرر بناء على أخذ الموصي له الألف لأنه سبق للورثة ضعف ما أخذه الموصي له على فرض عدم استيفاء الدين أو هلاك المال الغائب .

فإن لم يخرج الموصي به من تلك الحاضر أخذ الموصي له تلك الحاضر

وكلما حضر شيء من الديون أخذ مقدار ثلثه حتى يستوفى الموصى به فإن كان الحاضر ألفاً وخمسمائة من الجنيهات والموصى به ألف والديون الغائبة ألفان أخذ الموصى له خمسمائة وكلما حضر من الدين شيء أخذ ثلثه حتى يستوفى الألف الموصى بها لأننا لو أعطينا الموصى له كل الألف لتضرر الورثة لاحتمال ألا يجيء من الدين شيء وهذا ما يراه الخفية وإليه حنح قانون الوصية فقد جاء في المادة ٣٠٤ منه : « إذا كانت الوصية بقدر محدد من الثروة أو بعين وكان في التركة دين أو مال غائب فإن خرج الموصى به من ثلث الحاضر من التركة استحقه الموصى له وإلا استحق منه بقدر الثلث وكان الباقي للورثة وكلما حضر شيء استحق الموصى له ثلثه حتى يستوفى حقه » .

٣ - إذا أوصى شخص لآخر بفدانين من الأرض حدودهما معلومة وكانت التركة تتضمن هذين الفدانين الذين يساويان ألفاً من الجنيهات وتتضمن ألفين من الجنيهات نقداً وتتضمن ديوناً للموصى على آخر قيمتها ألفاً من الجنيهات فالموصى به في هذه الحالة يخرج من ثلث الحاضر من التركة فيأخذه كله الموصى له وإن كان الحاضر من التركة هذين الفدانين وخمسمائة من الجنيهات نقداً ويوجد من ضمن التركة ١٥٠٠ جنيه على الناس فالموصى به في هذه الحالة لا يخرج من ثلث الحاضر من التركة فيأخذ الموصى له فداناً وبأخذ الورثة الفدان الآخر أهني يأخذ الموصى له ثلث الحاضر من التركة .

وكلما استوفى مقدار من الدين أخذ الموصى له ثلثه إلى أن يستوفى قيمة الفدان الثاني وهذا ما يراه الباجي من المالكية وإليه حنح قانون الوصية في المادة ٣٠٤ التي سبق ذكرها .

٣ - إذا أوصى رجل لآخر بخمس ماله وكان الحاضر من التركة ألفاً من الجنيهات والغائب منها ألفاً أخرى أخذ الموصى له مائتين من الجنيهات



من الحاضر وهو الألف وكلما حضر شيء من الغائب أخذ خمسة إلى أن يحضر كل الغائب وذلك لأن الموصى أراد أن يشترك الموصى له مع الورثة بهذه النسبة والشركة تقتضى المساواة فى الاستحقاق لافرق بين الحاضر والغائب ولا تمييز لأحدهما عن الآخر .

وهذا ما انفقت عليه كلمة المذاهب الأربعة وبما اتجهوا إليه أخذ قانون الوصية فقد جاء فى المادة ٤٤ : إذا كانت الوصية بسهم شائع فى التركة وكان فيها دين أو مال غائب استحق الموصى له سهم فى الحاضر منها وكلما حضر شيء استحق سبعة فيه .

٤ - إذا أوصى رجل لآخر بسهم شائع فى نوع من أنواع المال فالنوع الموصى بسهم منه إما أن يكون كله حاضراً وإما أن يكون كله غائباً أو ديناً وإما أن يكون بعضه حاضراً وبعضه غائباً فى الحالة الأولى يأخذ الموصى له سبعة الموصى به إذا كان يخرج من تلك الحاضر من التركة فإن لم يخرج منه أخذ الموصى له تلك الحاضر وأخذ الورثة الباقي على أنه كلما حضر شيء من المال الغائب أو الدين استحق الموصى له فى النوع الموصى بسهم منه بمقدار تلك الذى حضر إلى أن يستوفى وصيته .

فلو أوصى رجل لآخر بنصف أرضه الزراعية البالغ قدرها ٥١ فداناً وكانت التركة تتضمن هذه الأرض الزراعية وتتضمن مالا غائباً بقيمتها فى هذه الوصية يأخذ الموصى له ١٧ فداناً ويأخذ الورثة الباقي ٣٤ فداناً وكلما حضر شيء من المال الغائب أخذ الموصى له من الأرض التى أخذها الورثة بمقدار تلك الذى حضر من المال الغائب إلى أن يستوفى على ما يكمل نصف الأرض الزراعية البالغ قدره ٢٥١ فداناً وهو مقدار الموصى به .

وإن كانت الحالة الثانية لم يأخذ الموصى له شيئاً من المال الحاضر وإنما يأخذ تلك ما يحضر من النوع الموصى بسهم منه .

فلو أوصى رجل لآخر بثلك ديونه على التجار وترك بضاعة وتقوداً حاضرة فلا يأخذ الموصى له شيئاً من الحاضر ولكن كلما حضر شيء من الديون يأخذ ثلثه حتى يستوفي جميع الديون .

وإن كانت الحالة الثالثة أخذ الموصى له مقدار سهمه من الحاضر وبأخذ الورثة باقية وكلما حضر شيء أخذ منه ما يعادل سهمه إلى أن يحضر كله .

وهذا ما ذهب إليه الحنابلة واتجه إليه القانون غير أنه في هذه الصورة يرى أن الموصى له يسترد ما أخذه الورثة إذا حضر المال الغائب ما لم يكن هذا الاسترداد مضراً بالورثة فإن تضرروا منه أخذ الموصى له حقه مما يحضر من المال الغائب وهذا ما نراه في المادة ٥٤ من قانون الوصية .

### المبحث الخامس

في

### حكم الوصية وفي التركة دين على أحد الورثة

إذا أوصى شخص لآخر وكان أحد ورثة الموصى مدينا فاما أن يكون الدين قد حان موعد سداؤه وإما لا فإن لم يكن قد حان موعد سداؤه أخذ الموصى له من وصيته ما يعادل ثلث المال الحاضر ثم يأخذ ببقايا عند استيفاء الدين كما لو كان الدين على أجنبي .

وإن كان الدين قد حان موعد سداؤه فالدين إما أن يكون أقل من نصيب الورث الدين في المال الحاضر وإما أن يكون مساوياً له وإما أن يكون أكثر منه .

فإن كان الدين أقل من نصيب الورث في المال الحاضر أو مساوياً له

أخذ الموصى له نصيبه كاملاً من المال الحاضر ما دام يخرج من ثلث التركة ولا يؤجل منه شيء سواء كان الدين من جنس المال الحاضر أو لم يكن من جنسه إلا أنه إذا كان من جنس الحاضر من التركة كلها أو بعضها وقعت المقاصة بينه وبين سهام الوارث المدين .

وإذا لم يكن من جنسه كان نصيب ذلك الوارث بمنزلة الرهن بما عليه من الدين عند الموصى له وبقية الورثة لا يأخذ إلا إذا أدى ما عليه وإن لم يؤده باع القاضى منه مقدار ما يوفى بالدين فإذا أوصى شخص لآخر بمائتي جنيه وخلف ودين أحدهما مدين بمائتين حل وقت أدائها وترك ٤٠٠ جنيه نقداً فإن التركة تقسم على ثلاثة أسهم للموصى له سهم ولكل ابن سهم ويعتبر الدين مالا حاضراً وتقع المقاصة بينه وبين أسهم الابن المدين فلا يأخذ شيئاً من النقد الموجود بل يقسم بين الموصى له والابن الآخر فيأخذ كل واحد مائتين وبهذا يكون الموصى له أخذ وصيته من المال الحاضر كاملة .

ولو كان الدين لم يمن أجله أو كان على أحزب لم يأخذ الموصى له غير ثلث الأربعمائة ثم يأخذ باقى حصته عند استيفاء الدين .

وإذا كان الدين في الصورة السابقة مائة والنقد خمسمائة فإن المدين يأخذ منها مائة وتقع المقاصة بين ما عليه من الدين وما في سهمه .

وإذا أوصى شخص لآخر بثلث ماله وخلف ودين أحدهما مدين بمائتي جنيه وترك مع هذا الدين عقاراً قيمته ٤٠٠ جنيه ففي هذا المثال ليس من جنس المال الحاضر فيقسم الحاضر على الولدين والموصى له وكذلك الدين فيكون لكل ثلث العقار وثلث الدين ثم يسلم العقار كله للموصى له والابن غير المدين ويكون نصيب الابن المدين في العقار بمنزلة الرهن عند الموصى له والابن غير المدين نظير حقهما في الدين فإن أدى الدين إلى

الموصى له والابن غير المدين ثلثي ما عنده من الدين اقتساماً وسلاماً له نصيبه في العقار وهو الثلث وإن لم يفعل رفعا أمرهما إلى القاضي لبيع حصته في العقار لإبقاء ما عليه من الدين<sup>(١)</sup> .

وإذا كان الدين أكثر من نصيب الوارث المدين اعتبر منه مالا حاضراً مقداره ما يساوي نصيبه في الحاضر وكانت الزيادة كالدين على الأجنبي فيأخذ الموصى له من وصيته ما يبادل ثلث المال الحاضر مضافاً إليه من الدين مقدار نصيب الوارث المدين .

هذا ما يراه الحنفية وإلى ما رأوه جنح قانون الوصية فقد جاء في المادة ١٦٤ منه : في جميع الأحوال الميئنة في المواد السابقة إذا اشتملت التركة على دين مستحق الأداء على أحد الورثة وكان هذا الدين من جنس الحاضر من التركة كلها أو بعضها وقعت المقاصة فيه بقدر نصيب الوارث فيها هو من جنسه واعتبر بذلك مالا حاضراً .

وإذا كان الدين المستحق الأداء على الوارث من غير جنس الحاضر فلا تقع المقاصة ويعتبر هذا الدين مالا حاضراً إن كان مساوياً لنصيب الوارث في الحاضر من التركة أو أقل فإن كان أكثر منه اعتبر ما يساوي هذا النصيب حاضراً وفي هذه الحالة لا يستولى الوارث على نصيبه في المال الحاضر إلا إذا أدى ما عليه من الدين فإن لم يؤده باعه القاضي ووفى الدين من ثمنه وتعتبر أنواع النقد وأوراقه جنساً واحداً .

---

(١) انظر أحكام الرصايا والأوقاف للزميل الفاضل الأستاذ الشيخ محمد مصطفى شلي .

## بحث السادس

في

### إحداث الموصى زيادة في العين الموصى بها

إذا أحدث الموصى زيادة في العين الموصى بها فإما أن يترتب عليها اشتراك الورثة مع الموصى له في الموصى به بعد الزيادة وإما ألا يترتب هذا الاشتراك وتلحق الزيادة بالموصى به وإما أن يترتب عليها أن يقتسم الموصى له الموصى به وأن يقتسم الورثة ما زاد على الموصى به .

فأحوال الزيادة في العين الموصى بها ثلاث :

#### الحالة الأولى :

وهي التي يفتكك الورثة فيها مع الموصى له في الموصى به بعد الزيادة تتحقق فيها يأتي :

١ - إذا زاد الموصى في العين الموصى بها زيادة مما يستقل بنفسه وكان لا يمكن تسليم الموصى به بدونها كما إذا بنى في الأرض الموصى بها أو غرس أشجاراً كثيرة فيها فإن العين الموصى بها والزيادة التي نفعت يشترك فيها الموصى له والورثة .

وهذا ما مرشد إليه المادة ٧١ فقرة ٢ من قانون الوصية فقد جاء فيها :  
« وإن كانت الزيادة مما يستقل بنفسه كالنراس والبناء شارك الورثة الموصى له في كل العين بقيمة الزيادة قائمة » .

٢ - إذا هدم الموصى الدار الموصى بها ثم جدد بناءها على شكل آخر فإن الدار تكون شركة بين الورثة والموصى له الورثة فيها قيمة البناء .

وهذا ما ترشد إليه المادة ٧٢ فقرة ٢ من قانون الوصية فقد جاء فيها :  
« وإن أعاد البناء على وجه آخر اشترك الورثة بقيمته مع الموصى له  
في جميع المهن » .

٣ - إذا هدم الموصى بناء الدار الموصى بها وأضاف الأرض إلى  
أرض أخرى ملكة له وبني على الأرض بناء واحداً فإن المبنى كله يكون  
شركة بين الورثة والموصى له للموصى له في ذلك قيمة أرضه .

وهذا ما ترشد إليه المادة ٧٣ من قانون الوصية فقد جاء فيها :

إذا هدم الموصى المهن الموصى بها وضم الأرض إلى أرض ملكة له  
وبني فيها اشترك الموصى له مع الورثة في جميع الأرض والبناء بقيمة أرضه .

٤ - إذا جعل الموصى من بناء المهن الموصى بها ومن بناء مهن ملكة له  
مبنى واحداً متحد المرافق بحيث لا يمكن تسليم الموصى به منفرداً عما أضيف  
إليه فإن الموصى له يهتريك مع الورثة فيما استحدث بقدر قيمة وصيته » .

وهذا ما ترشد إليه المادة ٧٥ فقد جاء فيها :

وإذا جعل الموصى من بناء مهن الموصى بها ومن بناء مهن ملكة له  
وحدة لا يمكن تسليم الموصى به منفرداً اشترك الموصى له مع الورثة بقدر  
قيمة وصيته » .

#### الحالة الثانية :

وهي التي تلحق فيها الزيادة بالموصى به ولا يهتريك الورثة مع الموصى له  
تتحقق فيها يأتي :

١ - إذا ضم الموصى معالم المهن الموصى بها كأن زاد في حجراتها  
بقسمة حبرة إلى حبرتين .

٢ - إذا زاد الموصى في العين الموصى بها شيئاً لا يستقل بنفسه كالمدة والتجسيص فهاتان الصورتان لا يهترك الورثة فيهما مع الموصى له وتدخل الزيادة في العين الموصى بها .

وهذا ما ترشد إليه المادة ٧١ فقرة ١ من قانون الوصية فقد جاء فيها :  
« إذا غير الموصى معالم العين الموصى بها أو زاد في عمارتها شيئاً عمالاً يستقل بنفسه كالمدة والتجسيص كانت العين كلها وصية » .

٣ - إذا زاد الموصى في العين الموصى بها شيئاً يتسامح فيه عادة كبناء جراج في فناء منزل فهذه الزيادة تدخل في الموصى به وتلحق بالوصية .

وهذا ما ترشد إليه المادة ٧٤ فقرة ١ من قانون الوصية فقد جاء فيها :  
« إذا كان مادفنه الموصى أو زاد في العين يتسامح في مثله عادة ألحقص الزيادة بالوصية » .

٤ - إذا زاد الموصى في العين الموصى بها زيادة تصحبها قرينة تدل على أن الموصى قد أراد إلحاقها بالوصية كما إذا هدم بناء الدار الموصى بها ثم جدد على وضعه ولو مع تغيير معالمه كان كانت داراً مكونة من طبقتين فأحدها كذلك ولم يزد في مساحة البناء ولو كانت مواد البناء مختلفة بأن كانت بالأجر فبنائها بالحجر لأن مثل ذلك يعد عرفاً لإعادة لما هدم ففي هذه الحالة وأمثالها يكون البناء المعاد موصى به بالوصية السابقة وكان الموصى لم يحدث في العين الموصى به تغييراً .

وبذلك نصت المادة ٧٢ فقرة ١ من قانون الوصية فقد جاء فيها :  
« إذا هدم الموصى العين الموصى بها وأعاد بنائها على حالتها الأولى ولو مع تغيير معالمها كانت العين بجاتها الجديدة وصية » .

الحالة الثالثة :

وهي التي يترتب عليها تسليم المدين الموصى بها للموصى له وتسليم الزيادة  
للورثة تحقق فيما إذا أراد الموصى في المدين الموصى بها زيادة مما يستقل بنفسه  
وأمكن تسليم الموصى به بدونها وكان لها قيمة بعد فصلها فإن الزيادة تسلم  
للورثة ويسلم الموصى به للموصى له .



## الفصل الثاني

في

### الوصية بالمنافع

اختلف الفقهاء في الوصية بالمنافع كما إذا أوصى شخص لآخر بركوب سيارته فذهب الظاهرية وابن أبي ليلى إلى عدم الجواز لأن الوصى به لم يكن مملوكاً للوصى حين تنفيذ الوصية حيث إن العين تنتقل ملكيتها للورثة بمجرد وفاة الموصى فتنتقل تبعاً لها المنافع لأنها حادثة منها وحيث كانت المنافع ملكاً للورثة لا يصبح الإيصاء بها لأن الأمر فيها يتوول إلى تملك مال الغير وذلك لا يصح .

وذهب جمهور الفقهاء إلى جواز الوصية بالمنافع قياساً على الوصية بالأعيان فإن الأعيان تصبح تملكها في حالة الحياة يبدل وبغير بدل كبيع الدار وهبتها والمنافع كذلك يصبح تملكها في حال الحياة يبدل كإجارة الدار وبغير بدل كإطارة الدابة والأعيان يصبح تملكها بعد الوفاة يبدل كالوصية ببيع الدار وبغير بدل كالوصية بالدار لفلان فكما يصبح التملك في الأعيان بعد الوفاة تبعاً لصحة التملك في الحياة يصبح التملك في المنافع بعد الحياة تبعاً لصحة التملك في الحياة .

وهذا الرأي أرجح من سابقه في تصوري لأن دعوى الرأي السابق أن الوصية بالمنافع تتوول إلى الوصية بمال الغير ممنوعة لأن الوصى بوصية ملك المنافع وحدها للوصى له وحيث كان الأمر كذلك فقد جعلها مقصورة بالتملك فأصبحت خير تابعة لملك الرقة فلا تكون وصية بمال الغير ، وإلى الرأي الراجح في نظري جنح القانئون فقد أجاز الوصية بمنافع العين كلها أو بعضها سواء كان الموصى مالك العين والمنفعة أو مالك المنفعة فقط .

## المبحث الأول في أنواع الوصية بالمنافع

الوصية بالمنافع نوطان مؤقتة ومؤبدة :

### النوع الأول :

الوصية بالمنفعة المؤقتة هي التي يحدد فيها الموصي مدة الانتفاع كان يوصي شخص لآخر يسكنى داره بعد وفاته سنة أو يوصي بقله داره لفلان عشر سنوات أو يوصي يسكنى داره أو غلته لفلان سنة ١٩٧٥ أو يوصي يسكنى داره خمس سنوات تبتدى سنة ١٩٧٥ أو يوصي يسكنى داره خمس سنوات تنتهى سنة ١٩٨٠ فالوصية المؤقتة إما أن تكون ذات مدة محددة معينة وإما أن تكون ذات مدة محددة مبهمة .

فإن كانت المدة مبهمة كما لو أوصى شخص لآخر يسكنى داره سنة استحق الموصى له سكنى هذه الدار سنة تبتدى من وقت وفاة الموصى إن خرجت الوصية من الثلث أو لم تخرج وأجاز الورثة وإن لم تخرج من الثلث ولم يجر الورثة سكن الموصى له الدار الموصى بها يوماً والورثة يومهن إلى ثلاث سنين ثم ترد إلى الورقة وهذا ما يراه الحنفية .

وابتداء مدة الانتفاع من وقت الوفاة كما هو الراجع عند الحنفية والراجع عند المالكية وهو ما جنح إليه قانون الوصية في جمهورية مصر العربية فقد جاء في المادة ٥٠٠ من هذا القانون فقرة ٢٠٢ وإذا كانت المدة معينة القدر غير معلومة المبدأ بدأت من وقت وفاة الموصى ٥٠٠ .

وإن كانت المدة محددة معينة فإما أن تكون المدة معلومة البداية فقط  
وإما أن تكون معلومة النهاية فقط وإما أن تكون معلومة البداية والنهاية معاً ،  
مثال الحالة الأولى أن يوصى رجل لآخر بسكنى داره خمس سنوات  
تبتدىء من سنة ١٩٧٥

مثال الحالة الثانية أن يوصى رجل لآخر بسكنى داره خمس سنوات  
تنتهى في سنة ١٩٨٠

مثال الحالة الثالثة أن يوصى رجل لآخر بسكنى داره خمس سنوات  
تبتدىء سنة ١٩٧٥ وتنتهى سنة ١٩٨٠  
ففي هذه الأمثلة الثلاثة يستحق الموصى له السكنى في هذه المدة المحددة  
المعينة إذا وقعت كلها بعد وفاة الموصى .

فإن مضت هذه المدة قبل موت الموصى بطلت الوصية .

وإن مات الموصى بعد مضي بعض من هذه المدة بطلت الوصية في ذلك  
البعض وتسلم الدار إلى الموصى له يسكنها باقي المدة إن خرجت الوصية من  
الثالث أو لم تخرج وأجازها الورثة .

وبهذا أخذ القانون فقد جاء في المادة ٥٠ من قانون الوصية فقرة أول  
« وإذا كانت الوصية بالمنفعة لمعين مدة معلومة المبدأ والنهاية استحق الموصى  
له المنفعة في هذه المدة فإذا انقضت المدة قبل وفاة الموصى اعتبرت الوصية  
كأن لم تكن وإذا انقضى بعضها استحق الموصى له المنفعة في الباقي » .

وإذا مات الموصى له بهذه الوصية في حال حياة الموصى بطلت هذه  
الوصية .

والموصى له يسكنى الدار ليس له أن يوجرها كما أن الموصى بثقة الدار  
لا يجوز له في الأصح أن يسكنها لأن الثقة دراهم أو دنانير وقد وجب  
(٢٤ - موارث)

الرؤية بها والدرام والمذناير قيمة المنافع والسكنى هي المنافع فما متغايران ومتفاوتان في حق الورثة .

موت الموصى قبل مجيء الزمن المحدد للرؤية :

إذا مات الموصى سنة ١٩٧٣ بعد أن أوصى بسكنى داره لفلان سنة ١٩٧٥ لا يستحق الموصى له سكنى الدار إلا ابتداء من سنة ١٩٧٥ وكانت المنفعة في الفترة التي بعد الوفاة وابتداء المدة الموصى بالاتفاق فيها من حق المالك العين الموصى بمنفعتها وارثاً كان أو موصى له بالرقبة فينتفع بها إلى ابتداء مدة الرؤية وعند ذلك يتبدى حق الموصى له بالمنفعة في تلك المدة فقلسم إليه العين ليستوفى منها حقه طيلة هذه المدة وينتهي حقه بانتهائها .

ولا يجوز لمالك العين سواء كان وارثاً للموصى أو موصى له بربقتها أن يمنعها عن الموصى له فإن منعها أجبر على تسليمها إليه بالقضاء .

المنع من استيفاء المنفعة الموصى بها :

إذا أوصى إنسان لآخر بسكنى داره سنة ١٩٧٥ ثم جاء موعد الانتفاع بالموصى به ولكن الموصى له حال دونه ودون الانتفاع بالموصى به حائل ذلك الحائل إما أن يكون أحد الورثة وإما أن يكون جميع الورثة وإما أن يكون الموصى وإما أن يكون عذراً يحول بين الموصى له والانتفاع .

١ - فإذا كان الحائل بين الموصى له وبين الانتفاع بالمنفعة الموصى بها أحد الورثة وجب للموصى له بدل المنفعة التي منع منها وهو قيمتها إلا إذا رضى الورثة أن يعرضوه عنها بالاتفاق مدة أخرى .

وذلك عند الشافعية وبرأهم أخذ القانون نقد جاء في المادة ٥١ فقرة أولى :

« وإذا منع أحد الورثة الموصى له من الانتفاع بالعين كل المدة أو بعضها ضمن له بدل المنفعة المأمور بها الورثة كلهم أو يعرضوه بالاتفاق مدة أخرى » .

٢ - وإذا كان الحائل بين الموصى له وبين الانتفاع بالمنفعة الموصى بها كل الورثة كان للموصى له الخيار إن شاء طالب بالانتفاع مدة أخرى وإن شاء ضمنهم قيمة المنفعة التي منع منها .

وهذا عند الشافعية ويرأهم أخذ القانون فقد جاء في المادة ٥١ فقرة ٢ :  
« وإذا كان المنع من جميع الورثة كان للموصى له الخيار بين الانتفاع بالعين مدة أخرى وتضمينهم بدل المنفعة » .

٣ - وإذا كان الحائل بين الموصى له وبين الانتفاع بالمنفعة الموصى بها الموصى أو عذر استحق الموصى له الانتفاع مدة أخرى تبدأ من وقت زوال الحائل .

فلو أجز الموصى الدار الموصى بمنفعتها مدة مطلوبة ثم مات قبل انتهاء هذه المدة فإن عقد الإجارة لا يفسخ بموت المؤجر بل يبقى حق المستأجر في المنفعة إلى أن تنتهي مدة العقد فالحائل من الانتفاع بالموصى به الموصى فالموصى له في هذه الحالة ينتفع بالمنفعة الموصى بها بعد انتهاء حق المستأجر لأن حقه متقدم على حق الموصى له وهذا عند الشافعية .

وإذا كان الموصى له مجتنباً وقت ابتداء مدة الوصية كان هذا عذراً حائلاً بينه وبين الاستيفاء بالمنفعة الموصى بها فيستوفى المنفعة الموصى بها بعد أن يخرج من السجن وهذا عند الشافعية ويرأهم في هذه الصورة والتي قبلها أخذ القانون فقد جاء في المادة ٥١ فقرة ٣ من قانون الوصية :

« وإن كان المنع من الانتفاع من جهة الموصى أو لعذر حال بين الموصى له والانتفاع وجبت له مدة أخرى من وقت زوال المانع » .

#### النوع الثاني - الوصية المؤبدة :

الوصية المؤبدة هي التي جعل الموصى الانتفاع فيها على وجه التأييد كان يوصي رجل لآخر بسكنى داره أبداً .

فالموصى له في هذه الحالة يستحق سكنى هذه الدار الموصى بمنفعة مدة حياته ثم تسلم الرقبة الموصى بمنفعتها إلى مالكها بعد وفاة الموصى له لا انتهاء الوصية بموته وهذا إن خرج الموصى به من الثلث أو لم يخرج وأجاز للورثة وهذا عند الحنفية وإبراهيم أخذ القانون فقد جاء في المادة ٦١ من قانون الوصية :

« إذا كانت الوصية بالمنفعة لمعين مؤبدة أو لمدة حياته أو مطلقة استحق الموصى له المنفعة مدة حياته بشرط أن ينشأ استحقاقه للمنفعة في مدى ٢٣ سنة من وفاة الموصى » .

وذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أن الوصية في هذه الصورة لا تنتهي بوفاة الموصى له بل تبقى ، وتنقل المنافع بطريق الوراثة إلى ورثة الموصى له ثم بعد وفاة كل منهم يتنقل ما كان له إلى ورثته .

وإن كانت الوصية لموصوف فإما أن يكون محصوراً كأن يوصى رجل بسكنى داره للفقراء أولاده أبداً ولما أن يكون غير محصور وهذا إما أن يظن انقطاعه أو لا يظن انقطاعه .

فإن كان الموصى له موصوفاً محصوراً والموصى به مؤبداً كأن يوصى رجل للفقراء أولاده بسكنى داره فالفقراء من الأولاد يسكنون هذه الدار إلى انقراضهم ثم تسلم العين الموصى بمنفعتها بعد الانقراض إلى مالكها وهذا عند الحنفية .

وإن كان الموصى له موصوفاً غير محصور لا يظن انقطاعه والموصى به مؤبداً كالوصية للفقراء والمساكين فالموصى لهم ينتفعون بالموصى به على التأيد وذلك عند جميع الفقهاء لصيرورة العين الموصى بمنفعتها وفقاً .  
وهذا ما أخذ به القانون فقد جاء في المادة ٥٢ من قانون الوصية :

« إذا كانت الوصية بالمنفعة لقوم غير محصورين لا يظن انقطاعهم أو  
لجهة من جهات البر وكانت مؤبدة أو مطلقة استحق الموصى لهم المنفعة على  
على وجه التأيد ... »

وإن كان الموصى له موصوفاً غير محصور يظن انقطاعه والموصى به مؤبداً  
استحق الموصى لهم المنفعة إلى انقراضهم وهذا ما أخذ به القانون في المادة  
٥٢ فقد جاء في آخرها :

« فإذا كانت مؤبدة أو مطلقة لقوم غير محصورين يظن انقطاعهم استحق  
الموصى لهم المنفعة إلى انقراضهم » .

#### الوصية بالثمرة :

إذا أوصى إنسان لآخر بشجرة بستانه فإما أن ينص في الوصية على التأيد  
أو مدة حياة الموصى له .

وإما ينص على أن للموصى له ما يوجد من الموصى به وقت وفاة  
الموصى أو توجد قرينة تدل على ذلك .

وإما أن يطلق الوصية ولا قرينة تدل على شيء معين .

فإن كانت الحالة الأولى ومات الموصى وفي البستان ثمر فلموصى له هذا  
الثمر وما يجد بعد ذلك في المستقبل طول حياته .

وإن كانت الحالة الثانية فلموصى له الموجود من الموصى به وقت وفاة  
الموصى إن وجد وإن لم يوجد فلا شيء له .

وإن كانت الحالة الثالثة ومات الموصى أخذ الموصى له الثمرة الموجودة  
وليس له الحق في الثمر الذي يجد في المستقبل .

وهناك فرق بين الوصية بالثمرة والوصية بالثمة فالوصية بالثمرة لا تنفصل  
ما يجد في المستقبل إلا بالتبصيص على ذلك .

والوصية بالغة تشمل النقة القائمة والنقة المستقلة .

وإنما كان هذا الفرق لأن الثمرة اسم للوجود عرفاً فلا تشمل المعلوم إلا بدلالة زائدة أما النقة فتتنظم الموجود وما يكون بهرض الوجود مرة بعد أخرى عرفاً وهذا عند الحنفية وذهب الشافعية والمالكية والحنابلة إلى عدم التفرقة فالوصية بالثمرة أو النقة مطلقة أو مؤبدة إذا لم توجد قرينة تدل على شيء معين يكون للوصى له الموجود من الوصى به سواء كان ثمرة أو نقة وقت وفاة الوصى ويكون له ما يوجد في المستقبل طول حياته وإذا لم يوجد شيء من النقة أو الثمرة وقت وفاة الوصى كان للوصى له ما يوجد منهما في المستقبل طول حياته .

وبهذا المذهب أخذ القانون فقد جاء في المادة ٥٥ من قانون الوصية :  
« إذا كانت الوصية بالغة أو الثمرة فللموصى له النقة أو الثمرة القائمة وقت وفاة الوصى وما يستجد منها مستقبلاً ما لم تدل قرينة على خلاف ذلك » .

#### تقدير المنفعة الموصى بها :

اختلف الفقهاء في تقدير المنفعة الموصى بها .

فالحنفية : يرون أن تقديرها يكون تقدير العين المنتفع بها نفسها فإن خرجت قيمة العين من ثلث الثروة نفذت الوصية وإن لم تخرج من ثلث الثروة توقفت نفاذ الوصية على إجازة الورثة فيما زاد على الثلث وهذا دون تفرقة بين الوصية المؤبدة والمؤقتة ودون تفرقة بين طول الوقت أو قصره .  
وذلك لأن الوصية بالمنفعة كأنها وصية بالعين ذاتها فتقدر بالمنفعة بها ولأن المنافع ليست أموالاً فلا تقوم إلا في ضمن عقد معاوضة كالإجازة والوصية ليست كذلك حتى تقوم فيها المنافع وحدها .

والحنابلة : فرقوا بين الوصية معلومة المدة والوصية غير معلومة المدة .  
فإذا كانت الوصية معلومة المدة قدرت المنفعة الموصى بها وذلك بتقويم



المين بمنفعتها في تلك المدة وتقوم بها وحدها بدون منفعة والفرق بين التقيمين هو قيمة المنفعة وهو مقدار الرصية .

وإذا كانت الرصية غير معلومة المدة قدرت المنفعة الموصى بها بأحد أمرين إما أن تقدر بمجموع الرقة والمنفعة وإما أن تقدر بقيمة المنفعة وحدها بأن تقوم المين بمنفعتها ثم تقوم المين مسلوقة المنفعة والفرق بينهما هو قيمة الموصى به .

والشافعية : يفرقون بين حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون الموصى به كل منافع المين .

الحالة الثانية : أن يكون الموصى به بعض منافع المين .

وفي الحالة الأولى يوافق الشافعية الحنابلة في التفصيل السابق .

وفي الحالة الثانية تقدر المنفعة وحدها بأن تقوم الأحيان بمنافعها كلها ثم تقوم بغير المنفعة الموصى بها والفرق بينهما هو قيمة الرصية سواء كانت مؤبدة أو مطلقة أو معددة المدة معلومة كانت أو مجهولة والقانون أخذ بمذهب الحنفية فاعتبر قيمة المين نفسها في التقدير وذلك إذا كانت الرصية بكل منافع المين أو ببعضها وكانت الرصية مؤبدة أو مطلقة أو لمدة حياة الموصى له أو لمدة تزيد على عشر سنوات وأخذ في الجملة بمذهب الشافعية والحنابلة في التقدير بقيمة المنفعة الموصى بها وذلك إذا كانت مدة الانتفاع عشر سنوات فأقل .

وهذا ما نجده واضحاً في المادة ٦٣ فقد جاء فيها :

« إذا كانت الرصية بكل منافع المين أو ببعضها وكانت مؤبدة أو مطلقة أو لمدة حياة الموصى له أو لمدة تزيد على عشر سنوات قدرت بقيمة المين الموصى بكل منافعها أو ببعضها فإذا كانت الرصية لمدة لا تزيد على عشر سنوات قدرت بقيمة المنفعة الموصى بها في هذه المدة » .

### استيفاء المنفعة الموصى بها :

الرؤية بالمنفعة قد يكون الانتفاع فيها لواحد وذلك إذا خرجت الرؤية من الثلث ولم يشرك الموصى مع الموصى له غيره .

وقد يكون الانتفاع فيها لأكثر من واحد وذلك إذا جعل الموصى الانتفاع لأكثر من واحد أو لم تخرج العين الموصى بمنفعتها من ثلث التركة فيكون الورثة في هذه الحالة الانتفاع بما جاوز الثلث عند عدم إجازتهم وبذلك تكون منفعة العين مفتركة بين الورثة والموصى له .

فإذا كانت الحالة الأولى وهي التي يكون الانتفاع فيها بالموصى به لواحد فإذا أن يجعل الموصى منفعة العين لهذا الواحد عامة كأن يقول أوصيت بمنفعة داري لفلان يتنفع بها كيف شاء وعلى أي وضع شاء .

وإذا أن يجعلها مطلقة كأن يقول أوصيت لفلان بمنفعة داري .

وإذا أن ينص على نوع من الانتفاع كأن يقول أوصيت لفلان بسكنى داري .

وفي حالة التعميم للموصى له الانتفاع على الوجه الذي يرغب فإن شاء سكن الدار وإن شاء استغلها بأن يؤجرها ويأخذ أجرها وهذا ما انفقت عليه كلية الفقهاء .

وفي حالة الإطلاق ينصرف الانتفاع إلى الفرد الكامل وهو الاستغلال عند الحنفية وينصرف إلى الاستغلال والسكنى عند المالكية والحنابلة .

وفي حالة التنصيص على نوع من المنفعة إن كان الموصى به السكنى لم يكن للموصى له الاستغلال عند الحنفية إجماعاً لأن السكنى خلاف الاستغلال فهما مختلفان فلك أحدهما لا يكون ملكاً للآخر وإن كان الموصى به بالاستغلال يكون للموصى له السكنى في رأى لأحد متأخري الحنفية . وفي رأى آخر

لتأخرى الخفية لا يكون للموصى له السكنى لأن الوصية بالاستغلال وصية بالآجرة والآجرة غير السكنى وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الموصى به إن كان الاستغلال يكون للموصى له السكنى وإن كان الموصى به السكنى يكون للموصى له الاستغلال وهذا إذا لم توجد قرينة تحول دون ذلك .

فإذا أوصى لفلان بأن ينزل في داره المدة المضافة مدة محددة من الزمن فإنه يملك السكنى فقط ولا يجوز له الاستغلال .

وقد سار القانون في دائرة مذهب الشافعية والحنابلة بل قد تجاوز حدود هذا المذهب لجعل للموصى له اختيار أى الطريقين حتى ولو منعه الموصى من أحدهما فادامت العين الموصى بمنفعتها تحتل الآخرين كان للموصى له أن يختار الوجه الذى يحقق المصلحة إذا لم يضر ذلك بالعين نفسها وهذا ما تجده واضحاً في المادة ٤٥٤ من قانون الوصية فقد جاء فيها :

« إذا كانت العين الموصى بمنفعتها تحتل الانتفاع أو الاستغلال على وجه غير الذى أوصى به جاز للموصى له أن ينتفع بها أو يستغلها على الوجه الذى يراه بشرط عدم الإضرار بالعين الموصى بمنفعتها » .

وإذا كانت الحالة الثانية وهى التى يكون الانتفاع بها بالموصى به لأكثر من واحد إما لأن الموصى به لم يخرج من تلك التركة ولم يجر الورثة وإما لأن الموصى جعل الموصى له أكثر من واحد .

فإن كان الموصى به لم يخرج من تلك التركة ولم يجر الورثة كما إذا أوصى شخص لأخر باستخدام دابته سنة وليس له مال سواها ففي هذه الحالة يستخدم الورثة الدابة يومين ويستخدمها الموصى له يوماً إلى أن تنتهى السنة وذلك لأن الدابة لا تحتل القسمة فوجبت القسمة في الاستخدام بطريق المباشرة الزمانية .

هذا إذا كان الموصى بمنعمته لا يمكن قسمته فإن أمكن قسمته كما لو أوصى  
شخص لآخر بسكنى داره سنة ولا مال له سواها والدار كبيرة تقسم من  
غير ضرر ففي هذه الحالة يسكن الورثة ثلث هذه الدار ويسكن الموصى له  
الثالث الباقي سنة ولا يصار إلى المهايأة الزمنية إذ يترتب عليها كف يد الورثة  
عن المال جميعه في نوبة الموصى له من غير ضرورة وذلك لا يجوز .

وليس للورثة في هذه الحالة أن يبيعوا ما في أيديهم إلا في رواية عن  
أبي يوسف من الحنفية لأن حق الموصى له قد تعلق بالثلث دون الثلثين  
فلا يمنع الورثة من حقهم في الثلثين .

أما وجه من يقول بعدم البيع فهو أن حق الموصى له متعلق بجميع الدار  
في الحقيقة بدليل أنه لو ظهر للموصى مال آخر لكان للموصى له سكنها كلها .  
ولو خرب ما في يده راحم الورثة ما في أيديهم فلا يملكون لذلك البيع .  
وإذا أوصى شخص بنة داره سنة وليس له مال سواها أجرت الدار  
وكان للموصى له ثلث النقة وذلك لإمكان قسمة النقة .

وإن كان الموصى جعل الموصى له أكثر من واحد استوفى كل واحد من  
الموصى لهم حقه على حسب جعل الموصى فيستوفون في الانتفاع بالموصى  
به إذا سوى الموصى بينهم ويقسم الموصى به بين الموصى لهم بحسب سهامهم  
إذا لم يسو بينهم .

وهذا إذا كان الموصى به يقبل القسمة كالثقة والثمرة فإذا كان لا يقبل  
القسمة كما إذا أوصى شخص لاثنتين بسكنى داره وكان من الممكن لكل  
منهما أن يسكن في نصفها استعملت المهايأة المكانية وسكن واحد من الاثنتين  
في نصف الدار وسكن الآخر في النصف الثاني على أن يقبدا ما في أيديهما  
بمد كل مدة معقولة إن أرادا وإلا استقر كل منهما في مكانه إن أرادا .

إذا لم يمكن قسمة الموصى به ولا المهايأة السكانية كما لو أوصى شخص  
لأثنين باستخدام سيارته استخدم أحدهما هذه السيارة يوماً مثلاً واستخدمها  
الأخر يوماً آخر وهكذا إلى أن تنتهي مدة الاستخدام الموصى بها .

وقد عالج القانون هذه الأحكام في المادة ٥٧ من قانون الوصية فقد  
جاء فيها :

« تستوى المنفعة بقسمة الغلة أو الثروة بين الموصى له وورثة الموصى  
بنسبة ما يخص كل فريق أو بالنهايـة زماناً أو مكاناً أو بقسمة العين إذا كانت  
تحتل القسمة من غير ضرر » .

#### ملكية العين الموصى بمنفعتها :

الوصية بالمنفعة إما أن تكون مؤبدة كما لو كانت أقوم لا يحصون من  
لا يظن انقطاعهم أو كانت لجهة من جهات البر .

وإذا أن تكون غير مؤبدة فإن كانت مؤبدة كانت العين الموصى بمنفعتها  
في هذه الحالة موقوفة والعين الموقوفة لأمالك لها إلا أنه عند الحنفية .

وذهب بعض الفقهاء إلى أنها ملك لمن وقفها غير أنه ممنوع من التصرف  
فيها وكانت نفقة هذه العين في غلتها لأن العين وقف ولا مالك لها وقد يكون  
المنتفع بها غير معين كالفقراء فكانت نفقتها في غلتها حرصاً على بقائها  
ودوام الاتفاع بها .

وإن كانت غير مؤبدة فلك العين فيها قد يكون للورثة وقد يكون للموصى  
له بالرقبة فتكون للورثة الموصى إذا أوصى بمنفعتها ولم يوص رقبته وعلى  
ذلك تتوارث رقبته وعند انتهاء الوصية تصير العين بمنافعها للمالك رقبته من  
الورثة ويكون ملك العين للموصى له بالرقبة إذا أوصى شخص لرجل بدايته  
وأوصى لآخر بمنافعها وقبل كل منهما الوصية وقد وسع ذلك تلك التركة .

وفي هذه الحالة إما أن تكون العين سالحة للارتفاع وإما أن تكون غير سالحة فإن كانت غير سالحة للارتفاع فنفقاتها واجبة على المالك وإن كانت سالحة للارتفاع بها لجميع نفقاتها على مالك المنفعة عند الحنفية لأن الحرم بالنعم فإذا كان له النعم الارتفاع بها كان عليه غرم نفقاتها وإذا امتنع مالك المنفعة عن الإنفاق وقام به مالك الرقبة أخذ ما أنفقه من غلة العين وكان ذلك مقدماً على حق المنتفع .

وإلى ما ذهب إليه الحنفية فيما إذا كانت العين سالحة للارتفاع انهم قانون الوصية فقد جاء في المادة ٥٨٨ م ٥ :

وإذا كانت الوصية لمعين بالمنفعة والآخر بالرقبة فإن ما يفرض على العين من ضرائب وما يلزم لاستيفاء منفعتها يكون على الموصى له بالمنفعة ، ،

#### بيع مالك الرقبة العين الموصى بمنفعتها :

مالك الرقبة إما أن يبيع العين الموصى بمنفعتها للموصى له وإما أن يبيعها لغيره فإن باعها للموصى له فالبيع صحيح ونافذ وقبطل الوصية بالاتفاق لأن المعقري ملك المنفعة بملك الرقبة فلا معنى لبقاء الوصية وإن صدر البيع لغير الموصى له فالحنفية يجعلون هذا البيع متوقفاً على إجازة الموصى له بالمنفعة إن أجازها نفذ وبطلت الوصية .

ويرى ضرهم أن هذا البيع لا يتوقف في نفاذه على إجازة الموصى له بل ينفذ وينتقل الملك إلى المعقري مع بقاء حق الموصى له في المنفعة حتى ياتى حقه ثم تعود المنفعة إلى مالك الرقبة وذلك لأن ملك هذه العين ينتقل إلى ورثة المالك بعد وفاته ولا يتوقف على رضا الموصى له لأن حقه لا يتأثر بهذا الانتقال فكذلك الأمر في البيع .

والقانون : أخذ بهذا الرأي ولم يأخذ برأى الحنفية وهذا ما تجده واضحاً  
في المادة ٢٠ فقد جاء فيها : « ويجوز لورثة الموصى بيع نصيبهم في الميراث الموصى  
بمنفعتها بغير حاجة إلى إجازة الموصى له » .

#### انتهاء الوصية بالمنفعة :

الوصية بالمنافع إما أن تكون لغیر محصور لا يظن انقطاعه وإما أن  
تكون لجهة من جهات البر وإما أن تكون لمحصور يظن انقطاعه وإما أن  
تكون للطبقات وإما أن تكون مدة الانتفاع فيها محددة والموصى له معين  
وإما أن تكون مدة الانتفاع فيها محددة بحياة الموصى له .

فإن كانت الحالة الأولى أو الثانية فلا تنتهي الوصية ويظل الانتفاع بها  
كالاتفاق بالموقوف ولا ينتهي .

وإن كانت الحالة الثالثة انتهت الوصية بانقراض الموصى لهم .

وإن كانت الحالة الرابعة انتهت الوصية بانقراض الطبقة الثانية .

وإن كانت الحالة الخامسة انتهت الوصية بانتهاء مدة الانتفاع متى تمكن  
الموصى له من استيفاء المنفعة سواء انتفع بالفعل أو لا .

وإن كانت الحالة السادسة انتهت الوصية بانتهاء حياة الموصى له .

#### مبطلات الوصية بالمنفعة :

المبطلات الوصية بالمنفعة كثيرة نذكر بعضها فيما يلي :

١ - إذا مضت مدة الانتفاع وكانت معينة وكان ذلك قبل موت  
الموصى لأن فوات المدة في الوصية بالمنفعة كهلاك الميراث في الوصية بالأعيان  
وهلاك الميراث في هذه الوصية يطلبا فكذلك فوات المدة في الوصية  
بالمنفعة يطلبا .

٢ - إذا مات الموصى له قبل أن تبدأ مدة الانتفاع أو مات في

أثناءها فإذا مات قبل بدء هذه المدة كان البطلان كلياً وإذا مات في أثناء هذه المدة كان البطلان جزئياً لعدم وجود المستحق .

٣ - وإذا ثبت أن العين الموصى بمنفعتها لم تكن مملوكة للموصى لأن الموصى يكون في هذه الحالة قد أوصى بما لا يملك وذلك لا يجوز .

٤ - إذ أسقط الموصى له حقه في الانتفاع لورثة الموصى سواء كان ذلك الإسقاط مجانياً أو بعوض .

٥ - إذا اشترى الموصى له بالمنفعة العين الموصى بمنفعتها وذلك لأنه لا جدوى من الوصية حينئذ حيث أن الموصى له ملك المنفعة بملك الرقبة .  
وقد عرض القانون لهذه الحالات ما عدا الحالة الأولى في المادة ٥٩ من قانون الوصية فقد جاء فيها :

د تسقط الوصية بالمنفعة بوفاء الموصى له قبل استيفاء المنفعة الموصى بها كلها أو بعضها وبشراء الموصى له العين التي أوصى له بمنفعتها وبإسقاط حقه فيها لورثة الموصى بعوض أو بغير عوض وباستحقاق العين .

## المبحث الثاني

### في

## الوصية بالحقوق

كل حق يورث تصح الوصية به لأن الوصية أخذت المهرات وهذا ما انفقت عليه كلمة الفقهاء ومن هذه الحقوق ما يأتي :

١ - حقوق الاتفاق كحق الشرب وحق المرور وحق المسيل فهذه الحقوق تصح الوصية بها لأنها تورث لكن الوصية تبطل بموت الموصى له فلا تنتقل إلى ورثته بالموت كالوصية بالمنافع وذلك عند الحنفية .



وإلى صحة الوصية بهذه الحقوق اتجه القانون لدخولها في الحقوق التي تورث فقد جعل الأصل العام في الحقوق التي تصح الوصية بها هو انتقالها بالإرث وهذا ما صرح به المادة ١١ من قانون الوصية فقد جاء فيها :

« تصح الوصية بالخلو وبالحقوق التي تنتقل بالإرث ومنها حق للنفعة بالعين المستأجرة بعد وفاة المستأجر » .

ولا يفوتني أن أنه إلى أن المذكورة التفسيرية قيدت جواز الوصية بحقوق الارثفاقي بأحد أمرين :

(١) أن تكون الوصية بها نبأ لأرض موصى بها كذلك كأن يوصى شخص لأخر بقطعة أرض مع حقوقها .

(٢) أن تكون الوصية بهذه الحقوق لمالك الأرض ينتفع بها فلا تصح الوصية بها وحدها لمن لا يملك أرضاً ترافق بهذه الحقوق .

٢ - حق التعلّي وصورته أن يملك شخص منزلاً مكوناً من طابق واحد ثم يبيع ذلك الشخص لأخر حق البناء على بنائه بعد أن يتفقا على مقدار ما يبيته المشتري :

والوصية بهذا الحق تجوز عند المالكية وإلى هذا جنح القانون فقد صرحت بذلك المذكورة التفسيرية فقد جاء فيها بأن جواز الوصية بهذا الحق مأخوذ من المذهب المالكي .

### ٣ - الوصية بمنفعة العين المستأجرة :

إذا استأجر إنسان داراً لمدة عشر سنوات ثم أوصى لأخر بما يبق في عقد الإجارة بعد وفاته صححت هذه الوصية وكان للوصى له أن ينتفع بالدار بعد موت الموصي المدة الباقية من عقد الإجارة وذلك عند الحافية الذين يرون أن عقد الإجارة لا يفسخ بموت أحد المتعاقدين بل يحل وريثة

المستأجر عمله في الانتفاع بالعين المؤجرة ويصل ورتة المسفأجر عمله في قبض الأجرة ولا يجوز هذه الوصية عند الحنفية لأن الإجازة تبطل بموت المستأجر عندهم وإلى مذهب الشافعية أنه القانون فقد أجاز الوصية بمنفعة العين المستأجرة لأن الموصى به ما ينتقل بالورثة والمادة ١١ من قانون الوصية التي سبق ذكرها صريحة في جواز ذلك .

#### ٤ - حق الخلو :

من صوره أن يكون الوقف محتاجاً إلى عمارة ولا يوجد من مال الوقف ما ينفق على هذه العمارة ثم يعمر شخص العين الموقوفة على أن يكون أحق باستئجارها مدة طويلة نظير أجر بسيط .

فإذا عمرت العين الموقوفة بناء على هذا وسكنها الذي صرحا حسب الاتفاق بمصر المدة المتفق عليها ثم أوصى بما يبقى له من مدة إلى آخر بعد وفاته فهذه وصية بالخلو وهي صحيحة عند المتأخرين من المالكية .

وبرأهم أخذ القانون كما صرحت بذلك المادة ١١ من قانون الوصية التي سبق ذكرها .

#### تقدير قيمة الحق :

إذا صدرت وصية بحق من الحقوق إلى نصيب الوصية بها قدرنا هذا الحق الموصى به بأن نقوم العين بمحقة بهذا الحق ثم نقومها مجردة عن هذا الحق والفرق بين القيمتين هو قيمة الحق وهو مقدار الوصية فإن خرج من تلك الثروة فعدت الوصية من غير توقف على إجازة الورثة وإن لم يخرج من الثلث توقف على إجازة الورثة وهذا ما أخذ به القانون فقد جاء في المادة ٩٣ من قانون الوصية في جمهورية مصر العربية .

« إذا كانت الوصية بحق من الحقوق قدرت بالفرق بين قيمة العين بمحقة بالحق الموصى به وقيمتها بدونه » .

### الوصية بالإقراض :

إذا أوصى زيد بأقراض علي من ماله ألفاً من الجنيهات تؤخذ منه بعد خمس سنوات فالوصية صحيحة ولا تنفذ مما زاد على الثلث إلا بإجازة الورثة والزمن الذي قيدت به الوصية لازم فليس للورثة أن يطالبوا المدين قبل مضي الزمن المحدد وهذا ما انفقت عليه كلية الفقهاء حتى عند الحنفية الذين لم يجعلوا الأجل لازماً في القرض العام فقد استثنوا من ذلك الوصية وجهلوا الأجل فيها لازماً للورثة أما صحة الوصية فذلك لأن الإقراض محل للتعاقد حال حياة الموصى وكل ما كان كذلك تصح به الوصية .

وأما عدم نفاذها فيما زاد على الثلث فذلك لأن حق الورثة في الثلثين يجب أن يكون لهم ملكاً وانتفاعاً من وقت وفاة مورثهم فإذا زاد ما أوصى بإقراضه على الثلث توقفت الوصية في الزائد على إجازة الورثة .

وقد انجبه القانون إلى ما انفقت عليه كلية الفقهاء فأجاز الوصية بالقرض في حدود الثلث فان زادت على الثلث توقفت الزيادة على إجازة الورثة وجعل زمن القرض الذي حدده الموصى لازماً .

وهذا نطقت المادة ١٣ من قانون الوصية فقد جاء فيها : « تصح الوصية بإقراض الموصى له قدر ما معلوماً من المال ولا تنفذ فيما زاد على ثلث التركة إلا بإجازة الورثة » .

### الوصية بقسمة أعيان التركة :

إذا اشتملت التركة على أعيان مختلفة وأوصى صاحبها بقسمتها بين الورثة بحيث يترتب على القسمة أن يأخذ كل وارث نصيبه الشرعي كما إذا كانت التركة داراً وحائوناً والورثة ولد وبنت وقيمة الدار ٥٠٠ جنيه وقيمة الحائوت ٢٥٠ جنيه وأوصى المالك لابنه بالدار وابنته بالحائوت .  
(٣٥ - الوارث)

فهذه الوصية لا يلزم بها الورثة ولا تنفذ إلا بإجازتهم كلهم لاختلاف  
الأغراض بالأعيان وهذا عند جمهور الفقهاء .

ويرى الحنابلة في أحد وجهين عندم والشافعية في قول مرجوح لهم  
أن هذه الوصية يلزم بها الورثة ولا يسمهم نقضها ولا إبطالها لأن حق الوارث  
في القدر لا في العين وقد استوفى الوارث قدره فليس له شيء آخر .  
وهذا الرأي منقول عن بعض فقهاء متأخرى الحنفية وبه أخذ القانون  
فقد جاء في المادة ١٢ من قانون الوصية .

د تصح الوصية بقسمة أعيان التركة على وريثة الموصى بحيث يعين لكل  
وارث أو لبعض الورثة قدر نصيبه وتكون لازمة ب وفاة الموصى فإن زادت  
قيمة ما عين لأحدهم على استحقاقه في التركة كانت الزيادة وصية . .

فهذه المادة يلى أن القانون يتجه إلى الرأي الثاني فيها إذا كانت الوصية  
بالقسمة يترب عليها أخذ كل وارث نصيبه الشرعى .

فإن كان ما يترتب على الوصية بالقسمة أخذ الوارث أزيد من نصيبه  
كانت الزيادة وصية فإن كانت في حدود الثلث نفذت وإن زادت عليه  
توقفت على إجازة الورثة وهذا ما يراه بعض الفقهاء وقد تكلمنا على ذلك  
في مقدار الوصية لأن هذا لا يخرج عن كونه وصية لوارث .

#### الوصية بالتصرف في عين الشخص معين :

إذا أوصى شخص لآخر بأن تباع له داره الكائنة في شارع كذا بمبلغ  
خمسة آلاف جنيه أو أوصى شخص لآخر بأن تؤجر له داره الكائنة  
بشارع كذا بمبلغ معين لمدة معينة فالوصية في الصورة الأولى وفي الثانية  
صححة إذا كان البيع بشئ المثل والإجارة بأجر المثل وتنفذ الوصية من غير  
توقف على إجازة الورثة حيث لاخرو يلحقهم منها .

وكذلك تنفذ الوصية إذا كان البيع أو الإجارة بأقل من المثل بمقدار ما يخرج من الثلث أو يزيد زيادة يسيرة يتنازل الناس فيها عادة لأنه لا ضرر على الورثة في هذه الصورة .

وأما إن كان النقص يزيد عن ثلث التركة بمقدار لا يتنازل الناس فيه .

عادة توقف نفاذ الوصية على إجازة الورثة فإن أجازوها نفذت وإن لم يجزوها طلب من الموصى له أن يدفع للورثة مقدار ما زاد على الثلث فإن دفعه نفذت الوصية وتم البيع أو الإجارة وإن أبى الدفع بطلت الوصية كلها فلا بيع ولا إجارة .

وهذا ما نصه المادة ٦٦٠ من قانون الوصية فقد جاء فيها .

« إذا كانت الوصية ببيع العين للموصى له بشئ معين أو بتأجيرها له لمدة معينة وبأجرة مسماة وكان الثمن أو الأجر أقل من المثل بعين فاحش يخرج من الثلث أو يمين يسيرة نفذت الوصية وإن كان العين الفاحش لا يخرج من الثلث ولم يجز الورثة الزيادة فلا تنفذ الوصية إلا إذا قبل الموصى له دفع هذه الزيادة » .

#### الوصية بالعارية :

إذا أوصى رجل أن تعار دابته من فلان كانت هذه الوصية باطلة لأن العارية عقد غير لازم بالنسبة للمعير وهو الموصى أو من يخلفه في ذلك والوصية لازمة بعد الوفاة بالنسبة للموصى ومن يخلفه وفي جوار الوصية بالعارية تنبيه لشرعها وذلك بتحويلها من عقد غير لازم إلى عقد لازم وذلك لا يجوز .

ومثل العارية الهبة فالوصية بالهبة غير جائزة أيضاً .

## المبحث الثاني

في

## الوصية بالمرتب

المرتب مقدار من المال يصرف دورياً لمصرف معين في فترات من الزمن .

والوصية به إما أن تكون من قبيل وصية الأعيان كما إذا أوصى الموصى بأخذ ذلك المرتب من أعيان التركة وإما أن تكون من قبيل وصية المنافع كما إذا أوصى الموصى بأخذ ذلك المرتب من غلات التركة وأياً كان نوع الوصية فهي إما مؤبدة وإما مؤقتة .

فالمؤبدة : هي التي لم يحدد لها وقت حين انقائها ولا يمكن تعديده عند التنفيذ لعدم معرفة نهاية الموصى له كالوصية لجهات البر العامة الدائمة والوصية لغير المحصورين الذين لا يظن لانقطاعهم .

والمؤقتة : هي ذات الوقت المعلوم عند الإيصاء أو غير المعلوم عنده المعلوم عند التنفيذ كما إذا أوصى شخص لآخر بمرتب طوال حياته .

### كيفية تنفيذ الوصية المؤبدة بالمرتب :

إذا قال شخص أوصيت لمستشفى دار الشفاء بمشقة جنينات ثم صرف شهرياً على حاجياتها فهذا القول يعتبر وصية مؤبدة تقتضي صرف الموصى به سواء جعل المرتب من مال التركة أو من غلتها أما كيفية صرفه فذلك يكون بتخصيص عين من أعيان التركة تكفي غلتها للوفاء بهذا المرتب الموصى به حسب تقدير الخبراء وبعد التخصيص يصير هذه العين وفقاً على المستفيضي

وتنقطع علالة وريثة الموصى بها فلا يأخذون ما زاد عن المرتب من الغلة بل تصرف الغلة بزيادتها إلى الجهة الموصى لها ولا يرجع على الورثة بتكليف المرتب إذا لم تقف الغلة المين به في بعض الأحوال بل تصرف الغلة ناقصة إلى الجهة الموصى لها .

وتقدر هذه الوصية بتقويم المين المحبوسة للوفاء بالمرتب فإن خرجت من الثلث أو أقل منه نفذت الوصية وإن زادت على ثلث التركة إن أجازها الورثة نفذت وإن لم يجزوها ردت إلى الثلث .

وهذا كله جاء في المادة ٦٨ من قانون الوصية فقد نصت على ما يأتي :

« إذا كانت الوصية بالمرتبات لجهة لها صفة الدوام مطلقة أو مؤبدة يوقف من مال الموصى ما تضمن غلته تنفيذ الوصية ولا يوقف ما يزيد على الثلث إلا بإجازة الورثة وإذا أغل الموقوف أكثر من المرتب الموصى به استحقته الجهة الموصى لها وإذا نقصت الغلة فليس لها الرجوع على وريثة الموصى » .

#### كيفية تنفيذ الوصية المؤقتة بالمرتب :

من التمرير السابق لهذه الوصية يتبين لنا أن هذه الوصية إما أن تكون ذات وقت معلوم عند الإحصاء وإما أن تكون ذات وقت معلوم عند التنفيذ . فإن كانت الأولى فإما أن تكون وصية أعيان وذلك إذا كانت بمرتب من رأس المال وإما أن تكون وصية منافع وذلك إذا كانت بمرتب من الغلة .

وإن كانت الثانية فإما أن تكون وصية لمعين بالاسم مدة الحياة وإما أن تكون لمعين بالوصف كالوصية للطبقات مدة الحياة .

فالوصية المؤقتة لها أربع حالات :

### الحالة الأولى :

#### الوصية بمرتب من رأس المال والمدة معينة :

إذا قال شخص أوصيت من مالى لأخى بمبلغ خمسة جنيهات شهرياً لمدة خمس سنوات أو قال أوصيت من مالى لأولاد أخى بمبلغ مائة جنيه كل عام لمدة سبع سنوات أو قال أوصيت من مالى لمستشفى أم المصريين بمبلغ عشرة جنيهات شهرياً لمدة عشر سنوات كانت هذه الوصايا صحيحة وكانت واجبة التنفيذ وبنفذ كل منها بوقف عين من أعيان التركة نفى غلتها بالموصى به بشرط ألا تتجاوز قيمتها ثلث التركة فإن تجاوزته ولم يجر الورثة هذا الذى تجاوزته أنقص الموقوف إلى ما يساوى ثلث التركة ونفذت الوصية من الغلة والعين إلى أن يستوفى الموصى له قيمة ثلث التركة حين الوفاة أو تنتهى المدة أو لموت الموصى له .

وهذا ما ترشد إليه المادة ٦٤ من قانون الوصية فقد جاء فيها :

« تصح الوصية بالمرتبات من رأس المال لمدة معينة وبوقف من مال الموصى ما يضمن تنفيذ الوصية على وجه لا يضر بالورثة .

فإذا زاد ما وقف لضمان تنفيذ الوصية على ثلث التركة ولم يجر الورثة الزيادة بوقف منه بقدر الثلث وتنفذ الوصية فيه وفى غلته إلى أن يستوفى الموصى له قيمة ثلث التركة حين الوفاة أو تنتهى المدة أو بموت الموصى له .»

### الحالة الثانية :

#### الوصية بمرتب من غلة التركة أو من غلة عين منها والمدة معلومة :

إذا قال شخص أوصيت من غلة تركتى أو من غلة هذه الدار لعمد بمبلغ خمسة جنيهات تدفع له كل شهر لمدة خمس سنوات .



أو قال أوصيت من غلة تركتي أو من غلة هذه الدار لأولاد محمد بعشرة جنيهات تدفع له كل شهر لمدة سبع سنوات أو قال أوصيت من غلة تركتي أو من غلة هذه الدار لمسجد الحسين بمبلغ عشرة جنيهات تدفع له شهرياً لمدة عشرين سنة .

فهذه الوصايا قد أجازها القانون وبهن طريقة تقديرها وهي أن تقدر التركة أو العين محملة بهذا المرتب الموصى به ثم تقدر غير محملة به والفرق بين القيمتين هو مقدار الوصية لا فرق في ذلك بين أن تكون المدة طويلة أو قصيرة ثم يقارن هذا المقدار بالتركة كلها فإن خرج من ثلثها فقدت الوصية .

وطريقة تنفيذ كل وصية من الوصايا السابقة هي أن تخصص عين تكتفي غلتها لسداد المرتب الموصى به فإذا وجدنا هذه العين في التركة حسبناها لتنفيذ الموصى به ولو كانت قيمة هذه العين المحبوسة أكثر من ثلث التركة لأن حق الموصى له تعلق بالغلة وحدها فلو أنقصنا العين إلى مقدار الثلث ألحقنا الضرر بالموصى له إذا كانت هذه العين بعد إنقاصها لا تغل مقدار المرتب حيث لا تستطيع إكمال المرتب له من نفس العين وإذا وجدنا عند حساب مقدار الوصية أن قيمتها تزيد على ثلث التركة ولم يجر الورثة تلك الزيادة ورددنا الوصية إلى مقدار الثلث ثم يعاد توزيع المرتب وبعد ذلك يبحث له عن عين تخصص للتنفيذ بحيث تفي غلتها بكل المرتب بدون نظر إلى أن قيمتها توازي ثلث التركة أولاً فإذا أوصى لمسجد بعشرة جنيهات كل شهر من غلة التركة لمدة عشرين عاماً وقدر الخبراء الفرق بين قيمتي التركة محملة بهذا المرتب وقيمتها غير محملة به بألفين من الجنيهات وكانت قيمة التركة ٤٨٠٠ جنيه فإن الوصية ترد إلى الثلث وهو ١٦٠٠ جنيه أى تنقص بمقدار الخمس وحينئذ ينقص المرتب الشهري مقدار الخمس فيصير ثمانية جنيهات

والتنفيذ يبحث عن عين تفل في الشهر ثمانية جنيهات تنخصص له ولو كانت قيمتها أكثر من تلك التركة .

وإذا أوصى بعشرة جنيهات لشخص مدة معينة من غلة قطعة أرض مساحتها أربعة أفدنة وعند تقدير الوصية وجدناها أكثر من الثلث بمقدار ربعها فإنه ينقص من المراتب بمقدار ربعه يكون لورثة الموصى كما تنقص تلك المئين بمقدار الربع وهو فدان يكون للورثة أيضاً عندما تكون هذه الأرض لا تفل أكثر من عشرة جنيهات<sup>(١)</sup>.

وهذه الحالة الثانية قد عالجها قانون الوصية في المادة ٦٥ فقد جاء فيها :  
« إذا كانت الوصية بمرتب من غلة التركة أو من غلة عين منها لمدة معينة تقوم التركة أو العين عملة بالمرتب الموصى به وغير عملة به ويكون الفرق بين القيمتين هو القدر الموصى به فإن خرج من ثلث المال نفذت الوصية وإن زاد عليه ولم يجرز الورثة الزيادة نفذ منها بقدر الثلث وكان الزائد من المرتب وما يقابله من التركة أو العين لورثة الموصى » .

#### الحالة الثالثة :

الوصية بمرتب لمعين طرأ حياته من مال التركة أو غلتها :

إذا أوصى شخص لآخر معلوم بمغسة جنيهات تدفع له كل شهر من مال التركة أو من غلتها وذلك طول حياته كانت هذه الوصية صحيحة واعتمد في تقدير مدة حياة الموصى له على الخبراء فإذا ما قدر الخبراء مدة الحياة أصبحت مدة الوصية معلومة كأن الموصى قدرها حين الوصية وبذلك تنفذ هذه الوصية بنفس الطريقة التي بينها في الحالتين السابقتين لأن المدة تعتبر معلومة في هذه الوصية كما هي معلومة في الحالتين السابقتين .

---

(١) انظر أحكام الوصايا والوقف لفضية الوكيل الأستاذ الفخيم محمد مصطفى شلبى

فإذا مات الموصى له قبل أن تنتهي المدة التي قدرها الخبراء لحياته انقضت الوصية وذهب الموصى به إلى من يستحقه من موصى له لآخر أو ذهب إلى ورثة الموصى .

وكا تنقضى الوصية بذلك تنقضى بنفاذ المال الموقوف لتنفيذها .

وإذا عاش الموصى له بعد المدة التي قدرها الخبراء لحياته لا يحق له أن يأخذ من الورثة مرتبه الموصى به في المدة الزائدة على تقدير الخبراء وهذا ماذهب إليه ابن القاسم من المالكية ويقول أنه أخذ القانون فقد جاء في المادة ٦٦ من قانون الوصية :

« إذا كانت الوصية لمعين بمرتب من رأس المال أو الفلة مطلقة أو مؤبدة أو مدة حياة الموصى له يقسم الأقطاء حياته ويوقف من مال الموصى مايعتبر تنفيذ الوصية على الوجه المبين في المادة ٦٤ إن كانت الوصية بمرتب من رأس المال ويوقف مايقبل المرتب الموصى به على الوجه المبين في المادة ٦٥ إن كانت الوصية بمرتب من الفلة .

فإذا مات الموصى له قبل المدة التي قدرها الأقطاء كان الباقي من الوصية لمن يستحقه من الورثة أو من أوصى له بعده .

وإذا نفذ المال الموقوف لتنفيذ الوصية أو عاش الموصى له أكثر من المدة التي قدرها الأقطاء فليس له الرجوع على الورثة .

#### الحالة الرابعة :

الوصية بمرتب من رأس المال أو الفلة للطبقات مدة الحياة :

إذا أوصى شخص لمحمد بمرتب قدره خمسة جنيهات كل شهر ثم من بعده لذرئته بصرف لهم هذا المرتب كل شهر كانت هذه الوصية صحيحة وتكون

محمد إن كان موجوداً وقت وفاة الموصى فإن لم يكن موجوداً وقت وفاة الموصى كان الموصى به لأولاده إن كانوا موجودين وقت وفاة الموصى .

ولا تصح الوصية لأولاد أولاده لأنهم من الطبقة الثالثة فالوصية للطبقات لا تصح إلا بالنسبة للطبقتين الأوليين أخذاً من المذهب الحنفي الذي أخذ القانون به فإن لم يكن محمد أولاد عند وفاة الموصى ثم ولد له بعد ذلك فلا وصية لهم لعدم تحقق الشرط ويتبع في تقدير الوصية وإخراجها من الثلث ما قلناه من قبل وكذا بالنسبة لحبس عين تقي غلتها بالمرتب الموصى به وكذلك يتبع في تقدير حياة الموجودين الموصى لهم مدى الحياة ما قلناه قبل من أنه يكون بما يقدره أهل الخبرة من الأطباء غير أنه لو كان من أفراد الطبقتين حين قدرت حياته بستين سنة أخذاً من مذهب متأخرى الحنفية - وإذا اختلفت أعمار الموصى لهم حسب تقدير الأطباء قدرت الوصية بأطول الأعمار وقد مثلت المذكرة التفسيرية لذلك بقولها إذا أوصى لزيد بشرة جنهات كل سنة ومن بعده لأولاده وكان له عند وفاة الموصى ولذان فإذا قدر الأطباء حياته وقت الوفاة بعشرين سنة وحياة أحد ولديه بثلاثين سنة وحياة الثاني بأربعين اعتبرت مدة الوصية أربعين سنة وبأخذ زيد وصيته من غلة العين الموقوفة لتنفيذ الوصية في صورة الوصية بمرتب في الغلة أو منها غلة ورقية في صورة الوصية بمرتب من رأس المال حتى يموت أو تنتهي المدة .

فإذا مات انتقلت الوصية إلى ولديه بشرط ألا يمضي على وفاة الموصى عند وفاة الموصى له ثلاث وثلاثون سنة شمسية وإلا فإن أولاده من أبناء الطبقة الثانية لا يستحقون شيئاً في الوصية .

وتنتهي الوصية بموتهما أو باستيفاء قيمة تلك التركة أو بانتهاء المدة أو بنفاذ العين المخصصة للاستيفاء فيما إذا كانت الوصية من رأس المال .

أما إذا كانت الوصية بمدة معينة وانتهت المدة قبل موت الأب الذي هو الطبقة الأولى في مثالنا فإن الحق الموصى به لا ينتقل إلى أولاده الذين هم الطبقة الثانية إذ استحقاقهم لا وجود له إلا بعد وفاته وتكون الغلة من انتهاء المدة المحددة حتى وقت وفاة الموصى له الأول . الطبقة الأولى ، لورثة الموصى .

وقد تضمنت المادة السبعون أحكام الوصية للطبقات فقد جاء فيها :  
« لا تصح الوصية بالمرتبات من رأس المال أو الغلة لغير الموجودين من الطبقتين الأوليين من الموصى لهم وقت موت الموصى ويقدر الأخطاء حياة الموجودين وتنفذ الوصايا بمراعاة الأحكام المبينة في الوصايا للمعينين » .

## الباب الثالث

في

### حكم الوصية وتزاحمها ومبطلاتها

#### الفصل الأول

في

### حكم الوصية

يطلق الحكم ويراد منه صفة التصرف من حيث كونه مطلوب الفعل أو الترك من الشارع ويراد منه أيضا الأثر المترتب على التصرف .

والوصية من حيث الإطلاق تعترها الأحكام الخمسة :

١ - فتكون واجبة بحقوق الله التي فرط فيها كالزكاة والحج وبحقوق العباد التي لا تعلم إلا من جهة الموصى كالدين والوديعة .

٢ - وتكون مندوبة في القربات لقوله صلى الله عليه وسلم ( إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له ) .

٣ - وتكون محرمة إذا كانت بالمعاصي كالوصية ببناء دار للدعارة .

٤ - وتكون مكروهة إذا كانت لأهل الفسق والمعاصي إن غلب على ظن الموصى صرفها في الفسق والفجور أما إن غلب على ظنه صرفها فيما يستغنون به عن المعاصي فإنها تكون مباحة بل مندوبة حسب التفاوت في حال الموصى له .

وقد نص القانون في المادة الثالثة على أنه يشترط في صحة الوصية ألا تكون بمصلحة ولا يكون الباعث عليها منافياً لمقاصد الفاعر وإذا كان الموصى غير مسلم صحّت الوصية إلا إذا كانت محرمة في شريعته وفي الشريعة الإسلامية .

هـ - وتكون مباحة لغنى من الأقارب غير الوارثين أو الأجانب وهذا إذا كان الموصى له والورثة في غنى عنه فن قل ماله وكثر عياله فيستحب له ألا يفتوته عليهم بالوصية .

أما الوصية من حيث الإطلاق الثاني هـ أى من حيث الأثر المترتب عليها ، فهي تفيد الملك للموصى له مال الأجنبي (١) في الموصى به الذى يخرج من تلك التركة (٢) وقت موت الموصى لا وقت الوصية إن قبل الموصى له الوصية لأن الوصية ليست بتمليك في الحال حتى يقع الملك بها في الحال بل هي تمليك عند الموت فيحدث الملك عنده لا قبله .

---

(١) فالموصى له إذا كان وارثاً ترقف ملكيته للموصى به على إجازة الورثة .

(٢) فإن زاد الموصى به على تلك التركة توقفت الملكية في الواحد على إجازة الورثة .

## الفصل الثاني

في

### تزامم الوصايا

الوصية الاختيارية لا تتزامم إلا إذا كثرت ولم يف المال بتنفيذها سواء كان هذا المال الذي يخصص لتنفيذها الثلث أو الأكثر منه وأجازت الورثة .

فإذا كثرت الوصايا ولم يف المال فهذه الوصايا لا تخرج عن كونها للعباد أو القربات أو بعضها للعباد وبعضها للقربات لحالات المراحة ثلاث :

#### ١ - حالة المراحة الأولى :

وهي التي تكون جميع الوصايا فيها للعباد وهذه الحالة تشمل ما يأتي :

(أ) أن تكون جميع الوصايا بالسهم .

(ب) أن تكون جميع الوصايا بالمرتبات .

(ج) أن تكون الوصايا خليطاً من المرتبات والسهم .

#### ٢ - حالة المراحة الثانية :

وهي التي تكون جميع الوصايا فيها في القربات وهذه الحالة تشمل ما يأتي :

(أ) أن تكون جميعها في مرتبة واحدة فرائض كلها أو واجبات كلها أو نوافل كلها .

(ب) أن تكون مختلطة بعضها بالفرائض وبعضها بالواجبات وبعضها بالنوافل



### ٣ - حالة المراجعة الثالثة :

وهي التي تكون بعض الوصايا فيها للعباد وبعضها في القرابات :

( ١ ) فإذا كان النوع الأول من الحالة الأولى : وهو الذي تكون فيه جميع الوصايا للعباد بالسهم كأن يوصى شخص لآخر بالربع ولآخر بالثلث وهكذا فإن زاد مجموع هذه السهام على الثلث ولم يجز الورثة قسم الثلث بين الوصايا المتعددة قسمة تناسبية بحسب مقادير السهام عند أبي يوسف ومحمد من أصحاب أبي حنيفة .

أما أبو حنيفة فقد ذهب إلى ذلك أيضاً إذا لم يكن سهم من السهام أكثر من الثلث فإن كان كذلك رد إلى الثلث وكانت الوصية به كالوصية بالثلث وعند ذلك يقسم تلك التركة بالمخاصة بين الوصايا المتعددة .

فإذا أوصى شخص لآخر بجميع ماله ولآخر بثلث ماله ولم يجز الورثة فالثلث بينهما نصفين عند أبي حنيفة أما عند صاحبيه يكون الثلث بينهما أرباعاً لصاحب الوصية بالكل ثلاثة أسهم ولصاحب الوصية بالثلث السهم الباقي فإذا أجازوا فالحكم لا يختلف بالنسبة لرأي صاحبيه حيث يقسم مال الموصى بالمخاصة بين من أوصى له بالثلث وبين من أوصى له بالكل .

أما بالنسبة لرأي الإمام فالموصى له بالجميع يأخذ الثلثين خاصة إذا لمنازعة لأحد فيهما له ويكون الثلث عمل منازعة لهما فصاحب الثلث يزعم أنه له وصاحب الكل يزعم أنه له تكملة لوصيته فاستويا فيه فيكون بينهما نصفين لكل منهما السدس وبذلك يكون خمسة أمداس المال للموصى له بالكل وسدس المال للموصى له بالثلث .

وبلاحظ أنه لو كان في الوصايا المتعددة وصية بعين من التركة لا يستوفى الموصى له بالعين نصيبه إلا من هذه العين .

والذى ذهب إليه صاحبان مال إليه قانون الوصية فقد جاء في المادة ٨٠  
« إذا زادت الوصية على ثلث التركة وأجازها الورثة وكانت التركة لا تنق  
بالوصايا أو لم يجرى بها وكان الثلث لا ينق بها فسمت التركة أو الثلث على حسب  
الأحوال بين الوصايا بالخاصة وذلك مع مراعاة ألا يستوفى الموصى له بعين  
نصيبه إلا من هذه العين . »

(ب) وإذا كان النوع الثانى من الحالة الأولى : وهو الذى تكون فيه  
جميع الوصايا للعباد بالمرتبات كان يوصى لفلان بخمسة دراهم تنفق عليه  
من ماله كل شهر ماعاش ولفلان ولفلان عشرة دراهم تنفق من ماله كل شهر  
ما عاشا فاما أن يميز الورثة ذلك وإما ألا يميزوا لأن هذه الوصية تعتبر  
وصية بكل المال لكل من العريقين .

فإذا أجاز الورثة قسم مال الموصى بين الموصى له بالخمسة وبين الموصى  
لها بال عشرة لأن الموصى له بالخمسة موصى له بالجميع وصية واحدة والموصى  
لها بال عشرة موصى لها بجميع المال وصية واحدة فكان الموصى أوصى لهذا  
بجميع المال ولها بجميع المال فيقسم المال بين الوصيتين نصفين وذلك بالاتفاق  
بين الإمام وصاحبيه لتساوى الوصيتين في جميع المال .

وإذا لم تجز الورثة نفذت الوصيتان في الثلث فيقسم الثلث نصفين يعطى  
الموصى له بالخمسة نصفه ويعطى للموصى لها بال عشرة نصفه بالاتفاق بين  
الإمام وصاحبيه وهذا الحكم يطبق تماماً على ما إذا أوصى لفلان بعشرة  
دراهم تنفق عليه كل شهر مادام حياً ، ولفلان بعشرة دراهم تنفق عليه كل شهر  
مادام حياً ، ولفلان بعشرة دراهم تنفق عليه مادام حياً ، حيث يقسم المال  
جميعه أثلاثاً بينهم عند إجماع الورثة يأخذ كل منهم مرتبه من ثلث المال  
الموقوف عليه .

ويقسم الثلث بينهم أثلاثاً إن لم يجر الورثة .

ولا فرق في هذا بين أن تكون الوصية لمدة الحياة وبين أن تكون لمدة معينة كعشر سنوات مثلاً لأن الوصية في الحالتين مؤقتة بل إن الوصية إذا جازت مدة حياة الموصى له مع الجهالة فأولى أن تجوز في مدة محددة في سنتين ممدودة .

وإذا مات الموصى له بخمسة دراهم في الصورة الأولى انتقل ما بقي له بعد إعطائه مرتبه على صاحبي العشرة وضم إلى الموقف عليهما .

وإن مات واحد من صاحبي العشرة ولم يمت الموصى له بالخمس ضم ما وقف للتوفى إلى ما لصاحبه ولا ينال صاحب الخمسة شيء منه .

وإذا مات واحد من الثلاثة في الصورة الثانية ضم ما بقي من الموقف له إلى الموقف على الآخرين متناصفة .

والقانون لم يفعل ذلك بل جعل ما بقي من نصيب المتوفى لورثة الموصى وهذا ما نصت عليه المادة ٨٢ من قانون الوصية فقد جاء فيها :

« إذا تزاحمت الوصايا بالمراتب ومات بعض الموصى لهم أو انقطعت جهة من الجهات الموصى لها بالمرتبة كان نصيبها لورثة الموصى » .

(ح) وإذا كان النوع الثالث من الحالة الأولى وهو الذي تكون الوصايا

فيه بالمراتب والسهام كأن يوصى شخص لفلان ما عاش بخمسة دراهم كل شهر تدفع من ماله ويوصى لفلان بثلث ماله .

ففي هذه الحالة إما أن تجوز الورثة الوصيتين وإما ألا تجوزهما فإن أجازت الورثة الوصيتين قسم المال بين الوصية بالمرتبة والوصية بالثلث أصداساً عند الإمام يأخذ الموصى له بالثلث الدس ويأخذ الموصى له بالمرتبة خمسة أصداس وهذه توفى فينتفك منها على الموصى له بالمنفعة كل شهر خمسة دراهم

لأن الموصى له بالمرتب موصى له بجميع المال ولا يتنازعه الموصى له بالثلث في الثلثين فيسلطان له أما الثلث فهو الذي يعتبر كل تنازعهما فيكون بينهما نصفين للموصى له بالثلث نصفه وهو السدس والباقي للآخر وهو السدس فإذا أضفنا هذا السدس إلى الثلثين اللذين لا تنازعة فيهما كان الناتج للموصى له بالمرتب خمسة أسداس المال .

أما عند صاحبين فيقسم المال بينهما أرباعاً للموصى له بالثلث سهم واحد وللموصى له بالمرتب ثلاثة أسهم لأن نسبة الكل إلى الثلث كنسبة ١ : ٣ فتكون حصة السهام أربعة : واحد لصاحب الثلث وثلاثة لصاحب الكل وهو الموصى له بالمرتب .

وإن لم يجر الورثة الوصيتين نفذتا في الثلث بالمحاصة عند صاحبين فيقسم الثلث أرباعاً لصاحب الوصية بالثلث الربع ولصاحب الوصية بالمرتب ثلاثة أرباع .

أما عند الإمام فيقسم الثلث بينهما نصفين لزول وصية صاحب المرتب إلى الثلث وبذلك تتساوى الوصيتان .

وإلى ما ذهب إليه صاحبان مال قانون الوصية كما يتضح ذلك من المادة ٨٠ من هذا القانون .

وقد ذكرنا هذه المادة فلا داعي لتكرارها .

( د ) وإذا كان النوع الأول من حالة مزاحمة الوصايا الثانية وهو الذي تكون فيه الوصايا بالتقربات وجميعها في مرتبة واحدة كأن تكون كلها فرائض أو واجبات أو نوافل فالوصايا في هذا النوع إما أن تكون متساوية وإما أن تكون غير متساوية .

فإذا كانت متساوية بدىء في التنفيذ بما بدأ به الموصى لأن البدء به دليل على أنه أهم من غيره عنده وإذا كانت غير متساوية قدم الأقوى فالأقوى إذا لم

ينصر الموصى على الترتيب في التنفيذ وإلا وجب اتباع مائص عليه (١).

وبناء على ما تقدم فإنما يتخذ من هذه الوصايا ما يسهه الثلث أو التركة على هذا الوضع وبطل باقيا وهذا عند أبي حنيفة وصاحبيه .

ويرى زفر أن الموصى إذا رتب بين الوصايا اتباع ترتيبه وإذا لم يرتب كانت مساوية في التنفيذ فيقسم الثلث أو التركة بينها بالمحاصة وعلى ذلك فلا يبط منها شيء في التنفيذ .

(٥) وإذا كان النوع الثاني من حالة مزاحمة الوصايا الثانية وهو الذى تكون فيه الوصايا للقربات ، وهى من مراتب غلظة فالوصايا بالفرائض فى هذه الحالة تقدم على الوصايا بالواجبات والوصايا بالواجبات تقدم على الوصايا بالنوافل وذلك فى التنفيذ فى الثلث أو فى التركة فإذا لم يسهها الثلث أو التركة بطلت فيما لم يسهه .

وقد عالج قانون الوصية هذين النوعين فى المادة ٨١ فقد جاء فيها :

إذا كانت الوصية بالقربات ولم يف بها ما تنفذ فيه الوصية فإن كانت متحدة الدرجات كانت مساوية فى الاستحقاق وإن اختلفت درجاتها قدمت الفرائض على الواجبات والواجبات على النوافل .

(و) وإذا كانت الوصايا بمعضا للعباد وبمعضا للقربات وهى الحالة الثالثة من حالات مزاحمة الوصايا قسم المال فى هذه الحالة بينهما بالمحاصة ثم يقسم ما ينص العباد بالمحاصة بين وصاياهم وما ينص القربات يتبع فيه ما تبع فى الوصايا التى كانت كلها للقربات فى حالة ما إذا كانت كلها من نوع واحد وفى حالة ما إذا كانت خليطاً من أنواع مختلفة .

## الفصل الثالث

في

### مبطلات الوصية

تبطل الوصية بأمر كثيرة نذكر بعضها فيما يأتي :

#### ١ - الرجوع عن الوصية :

اتفقت كلمة الفقهاء على أنه إذا صدر الإيجاب في الوصية لم يجب على الموصى أن يمضى فيه وله أن يرجع عنه ما دام حياً والرجوع كما يكون صريحاً يكون دلالة كما إذا باع الموصى الموصى به أو ساوم بالثمن عليه أو وكل آخر ببيعه .

فالرجوع عن الوصية صراحة أو دلالة مبطل للوصية وبهذا أخذ قانون الوصية فقد جاء في المادة ١٨ منه :

« يجوز للموصى الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها صراحة أو دلالة ويعتبر رجوعاً عن الوصية كل فعل أو تصرف يدل بقريئة أو عرف على الرجوع عنها » .

على أن جحد الوصية أو لإزالة البناء الذي على العين الموصى بها أو الفعل الذي يزيل اسم الموصى به أو يغير معظم صفاته أو الفعل الذي يوجب فيه زيادة لا يمكن تسليحه إلا بها لا يعتبر كل ذلك رجوعاً عن الوصية وإلى ذلك أنجه القانون .

فقد جاء في المادة ١٩ من قانون الوصية .

« لا يعتبر رجوعاً عن الوصية جحدها ولا إزالة بناء العين الموصى بها ولا الفعل الذي يزيل اسم الموصى به أو يغير معظم صفاته ولا الفعل الذي

يوجب فيه زيادة لا يمكن تسليمه إلا بها إلا إذا دلت قرينة أو عرف على أن الموصى يقصد بذلك الرجوع عن الوصية .

### ٣ - دوال أهلية الموصى :

إذا أوصى لإنسان لآخر بشيء ثم جن جنوناً مطبقاً قبل موته وانصل الموت بهذا الجنون بطلت الوصية عند الحنفية لأن الذى يشترط فى عقود التبرعات ابتداء يفترط بقاء ، ويفترط ابتداء فى عقود التبرعات أن يكون المتبرع أهلاً للتبرع فيشترط ذلك بقاء الموصى الذى طرأ عليه الجنون المطبق<sup>(١)</sup> تبطل وصيته وكذلك من طرأ عليه المته لأنهما ليسا أهلاً للتبرع ابتداء فكذلك ليسا أهلاً له بقاء فتبطل وصيتهما .

وقانون الوصية اعتبر الجنون المطبق مبطلاً للوصية إذا انصل بالموت وهذا ما تنطق به المادة ٢٤٤ فقرة ١ فقد جاء فيها :

وتبطل الوصية بجنون الموصى جنوناً مطبقاً إذا انصل بالموت .

ومفهوم هذه المادة أن الوصية لا تبطل بالجنون غير المطبق وبالمطبق الذى لم يتصل به الموت .

وهذا هو مذهب المالكية .

وبذلك يكون القانون قد أخذ بمذهب الحنفية والمالكية .

أما الحجر على الموصى لسفه أو الغفلة فلا يبطل الوصية وهذا ما انطقت به المادة ١٦ من قانون الوصية فقد جاء فيها :

ولا تبطل الوصية بالحجر على الموصى لسفه أو الغفلة .

---

(١) الجنون بعد مطبقاً إذا استمر سنة عند محمد ويرى أبو يوسف أن الجنون بعد مطبقاً إذا استمر شهراً وعليه الفتوى .

### ٣ - وفاة الموصى له :

إذا مات الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية لأن الموصى له إنما يملك الموصى به إذا قبله بعد وفاة الموصى وهو في ذلك الوقت لا وجود له لأنه ميت فهو غير أهل للملك فتبطل الوصية لذلك .

فإذا أوصى رجل لبني فلان بشئ من ماله وكان لفلان وقت الوصية بنون موجودون ولكنه لم يسمهم ولم يشر إليهم ثم ماتوا جميعاً وحدث بعدهم بنون آخرون لفلان وظل هؤلاء أحياء إلى وقت وفاة الموصى كانت الوصية باقية ونفذت في حدودها الشرعية بالنسبة لهؤلاء الأبناء الموجودين وقت وفاة الموصى .

وإذا أوصى رجل لبني فلان وكان له بنون موجودون وقت الوصية وسمهم أو أشار إليهم ثم ماتوا وحدث بعدهم بنون آخرون بطلت الوصية بمجرد موت البنتين الذين سمهم أو أشار إليهم وبهذا أخذ قانون الوصية فقد جاء في الفقرة الثانية من المادة ١٤ :

وكذلك تبطل بالنسبة للموصى له إذا مات قبل موت الموصى .

### ٤ - قتل الموصى له للموصى :

إذا جنى الموصى له على الموصى جناية أدت إلى وفاته سواء كانت هذه الجناية بعد الوصية أو قبلها وذلك بأن يضرب الموصى له الموصى ضربة قاتلة تفضي به إلى الموت وفي الفترة ما بين الضربة والوفاة أوصى الموصى للضارب بشئ من ماله ففي هاتين الحالتين تبطل الوصية .

وقد أخذ بهذا القانون فقد جاء في المادة ١٧ من قانون الوصية :

د يمنع من استحقاق الوصية الاختيارية أو الواجبة قتل الموصى أو المورث عمداً سواء كان القاتل فاعلاً أصلياً أم شريكاً أم كان شاهد زور



أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام على الموصى وتنفيذه وذلك إذا كان القتل بلا حق ولا عذر وكان القتال عاقلاً بالغاً من العمر خمس عشرة سنة ويعد من الأعداء تجاوز حق الدفاع الشرعى .

#### ٤ - رد الموصى له الوصية :

لا اعتبار لرد الموصى له الوصية ما دام الموصى حياً وذلك عند جمهور الفقهاء خلافاً لزمرفقد اعتبر رد الموصى له فى حياة الموصى فى مقدار ما رده منها كلاً أو بعضاً .

فإذا رد الموصى له الوصية بعد وفاة الموصى فيما أن يكون الرد قبل القبول وإما أن يكون بعده فإذا كان الرد قبل القبول بطلت الوصية باتفاق الفقهاء، وإن كان الرد بعد القبول بطلت الوصية عند الحنفية بشرط قبول الورثة أو أحدهم هذا الرد .

وقد أخذ بكل هذه الأحكام قانون الوصية فقد جاء فى المادة ٢٤ منه :

« لا تبطل الوصية بردها قبل موت الموصى » .

فإذا رد الموصى له الوصية كلها أو بعضها بعد الموت وقبل القبول بطلت الوصية فيما رد وإذا ردها أو بعضها بعد الموت والقبول وقبل منه ذلك أحد الورثة انفسخت الوصية وإن لم يقبل أحد بطل رده » .

#### ٦ - هلاك الموصى به :

تبطل الوصية بهلاك الموصى به قبل قبول الموصى له إذا كان معيناً بالذات أو بالنوع سواء كانت الوصية به كله أو بجزءه شائع ،

وذلك لانعدام محل الوصية حيثئذ لا يبقا لوصية فى شيء قد انعدم .

وهذا ما اتجه إليه قانون الوصية فى المادة ١٥ فقد جاء فيها :

« تبطل الوصية إذا كان الموصى به معيناً وهلك قبل قبول الموصى له » .

٧ - استحقاق الموصى به :

تبطل الوصية باستحقاق الموصى به كله بطلاناً كلياً وتبطل بطلاناً جزئياً باستحقاق بعض الموصى به وذلك ولو بعد تلك الموصى له لأن الأمر تبين بعد الاستحقاق أن الموصى أوصى بما لا يملك والوصية بما لا يملك الإنسان باطلة .

وقد غالج قانون الوصية استحقاق الموصى به في المواد ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ فقد جاء في المادة ٤٧ :

« إذا كانت الوصية بمعين من الثروة أو بنوع من أنواعها فهلك الموصى به أو استحق فلا شيء للموصى له وإذا هلك بعضه أو استحق أخذ الموصى له ما بقي منه إن كان يخرج من تلك الثروة وإلا كان له فيه بقدر الثلث » .

وجاء في المادة ٤٨ :

« إذا كانت الوصية بمحصة شائعة في معين فهلك أو استحق فلا شيء للموصى له وإذا هلك البعض أو استحق أخذ الموصى له جميع وصيته من الباقي إن وسما وكانت تخرج من تلك المال وإلا أخذ الباقي جميعه إن كان يخرج من الثلث أو أخذ منه بقدر ما يخرج من الثلث » .

وجاء في المادة ٤٩ :

« إذا كانت الوصية بمحصة شائعة في نوع من أموال الموصى فهلك أو استحق فلا شيء للموصى له وإن هلك بعضه أو استحق فليس له إلا حصته في الباقي إن خرجت من تلك المال وإلا أخذ منه بقدر الثلث » .

وتكون الوصية بعدد شائع في نوع من الأموال كالوصية بمحصة شائعة فيه .

## خاتمة

### في الوصية الواجبة قانوناً

الأصل المقرر في الوصايا عند جماهير الفقهاء أنها اختيارية مندوب إليها ليربها الشخص من أراد ، أو يجبر بها ما فاته في حياته من أعمال البر ، ولا تجب على الشخص إلا إذا كان عليه حق مستحق لله أو للعباد كأن يكون قد فرط في واجبات دينه كالخبر والصلاة ونحوهما ، أو يكون عليه حق للعباد كدين أو ودعة ولم يترك شيء منهما ثابتاً عن طريق وثيقة أو شهادة<sup>(١)</sup> .

ويرى بعض الفقهاء إلى أن الوصية بجزء من المال واجبة على من يترك مالا ، وقد اختلف أصحاب الرأي ، فمنهم من ذهب إلى أنها إنما تجب لدى قرابته غير الوارثين له فقد روى هذا القول عن بعض من الفقهاء للتابعين كما قال به بعض أئمة التفسير وأئمة الحديث وأخذ به ابن حزم الظاهري وبعض الفقهاء ، كداود الظاهري وابن جرير الطبري وأحمد في رواية عنه . وقد اختلف هذا الفريق في الجواز على مخالفة هذا الواجب ، وذلك بأن ما مضى الشخص ولم يوص لمن يجب عليه الوصية لهم ، فذهب بعضهم إلى أنه لا يترتب على ذلك سوى العقاب الأخرى جزاء للمعصية وليس لنا أن نعطيهم شيئاً لم يسله إمام المتوفى .

بينما ذهب آخرون إلى أن هذا الواجب ما دام مقررأ في التركة فعدم الإيصاء به ظلم ويجب إخراج حق الوالدين والأقربين من التركة ، وهذا هو مذهب ابن حزم .

---

(١) عند النظر في ذلك يرى أن وجوب الوصية في هذه الحالة ليس لذاتها وإنما لكونها طريقاً إلى الخروج من عهدة ما وجب في الذمة من الحقوق الواجبة كأنه وسيلة من الوسائل التي تؤدي إلى ذلك وعلى ذلك فوجوبها في هذه الحالة ليس من ناحية أنها وصية بل من ناحية أنها طريق تعين للخروج من عهدة الواجب .

ومن الفقهاء من ذهب إلى وجوبها للمساكين وفي وجوه البر ولقوى قرابته مطلقاً وارثين أو غير وارثين فهي واجبة في الحلة على كل من ترك خيراً؟ .

وأرجح القول بوجوب الوصية لغير الوارثين من الوالدين والأقربين ، وذلك لأن الوارث قد منع من وجوب الوصية له بسبب ميراثه فيبقى حكم غير الوارث على ما هو عليه .

ولقد كان العمل يجرى قبل صدور قانون الوصية سنة ١٩٤٦ على مذهب الإمام أبي حنيفة الذي يقضى بعدم وجوب الوصية لأحد إلا من كان له حق قبل الشخص يخشى عليه أن يضيع لولم يوص به ، وقد أدى ذلك إلى وجود حالة كثرت منها الشكوى وهي حالة الأحفاد الذين يموت آباؤهم في حياة أبهم أو أمهم أو يموت معهم ولو حكماً كالنرق والهدمى والحرق . فإن هؤلاء فلأ يراثون بعد موت جدهم أو جدتهم لوجود من يحجبهم من الميراث ، مع أن آباءهم قد يكونون من شاركوا في بناء الثروة التي تركها الميت ، وقد يكونون في عياله يقوم هو بالاتفاق عليهم . وأحب شيء إلى نفسه أن يوصى لهم بشيء من ماله ولكن المنية عاجلة فلم يفعل شيئاً أو حالت بينه وبين ذلك مؤثرات وقتية .

لهذا أخذ القانون بمذهب القائلين بوجوب الوصية للأقارب غير الوارثين من حيث المبدأ فأوجبها لبعض الذين لا يراثون ، وأوجب على الورثة أو الوصي إخراج جزء من التركة إذا لم يوص الميت ، وكان ذلك توفيقاً بين المذاهب ولا يستند إلى مذهب واحد حيث بين القانون أن الأقارب غير الوارثين الذين تجب لهم الوصية القانونية محصورون في أولاد الظهور مطلقاً وأولاد البطلون من الطبقة الأولى ، وكون المخرج نصيب الأصل في حدود الثلث وكون هذا النصيب يودع على ورثة الأصل الذي مات في حياة المورث

لذكر ضعف نصيب الأنثى . كل هذا اجتهاد من واضعي القانون يستند إلى قاعدة شرعية هي :

أن لولي الأمر أن يأمر بالمباح لما يراه من المصلحة العامة ومنى أمر به وجبت طاعته ، وفي رأى بعض الفقهاء أن أمره ينشئ حكماً شرعياً (١) .

هذا وقد تعرض قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ للوصية القانونية في المولد ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ ونصها كالآتي :

المادة ٧٦ « إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذي مات في حياته أو مات معه ولو حكماً بمنزل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركته لو كان حياً عند موته وجبت للفرع في التركة وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث بشرط أن يكون خير وارث وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض من طريق تصرف آخر قدر ما يجب له ، وإن كان ما أعطاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله . وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن زلوا على أن يحجب كل أصل فروعه دون فروع غيره وأن يقسم نصيب كل أصل على فروعه وإن زل نسمة الميراث كما لو كان أصله أو أصوله الذين يدلي بهم إلى الميت ماتوا بعده ، وكان موتهم مرتباً كترتيب العليقات » .

المادة ٧٧ « إذا أوصى الميت لمن وجبت له الوصية بأكثر من نصيبه كانت الزيادة وصية اختيارية ، وإن أوصى له بأقل من نصيبه وجب له

---

(١) ومن هذا نستطيع أن نقول أن الوصية الواجبة بهذا قهرها ألم تؤخذ من مذهب معين ولم تستند كلها إلى قاعدة شرعية عامة بل تراعى في استنادها خليطاً من كل ذلك فلم تأخذ بمذهب ابن حزم كله ، ولا بمذهب القائلين بالوجوب كله ، ولم تأخذ في جميعها بالقواعد الشرعية .

مايكله ، وأن أوصى لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض الآخر وجب لمن لم يوص له قدر نصيبه ، وبؤخذ نصيب من لم يوص له ويوفى نصيب من أوصى له بأقل مما وجب له من باقى الثلث فإن ضاق ذلك فنه وما هو مدفول بالوصية الاختيارية .

المادة ٧٨ - ه الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا . فإذا لم يوص الميت لمن وجبت لهم الوصية وأوصى لغيرهم استحق كل من وجب له الوصية قدر نصيبه من باقى ثلث التركة إن وفى وإلا فنه وما أوصى به لغيرهم .

وتفصيل الكلام على هذه الوصية يحتاج إلى بيان الأمور الآتية :

١ - من يجب له هذه الوصية . ٢ - شروط إيجابها .

٣ - مقدارها . ٤ - حقيقتها .

٥ - طريقة استخراجها مع الشرح بالأمثلة .

٦ - تقدير هذه الوصية .

١ - من يجب له هذه الوصية :

تجب الوصية فى تركه الشخص لفرع من مات من ولده فى حياته حقيقة أو حكماً أو مات معه فى وقت واحد ولا بدرى أيهما سبقت إليه المنية (١) .

مع ملاحظة أن ذلك الفرع إذا كان من أولاد البطون ( أولاد البطون هم : من ينتمون إلى الميت بأبى كولد البنى ، وولد بنى الإبن ) استحق هذه

(١) الوصية الواجبة لا يجب إلا لفرع الولد الذى مات وكان مستحقاً للميراث أما إذا كان الولد موجوداً محروماً من الميراث بسبب من أسباب موانع الإرث فلا يجب لفرعه وصية ولكن هذا الفرع يستحق الميراث إذا كان أحله ولم يوجد من يحجب .

الوصية إذا كان من الطبقة الأولى ( ابن بنت ، بنت بنت ) ، وإن كان من أولاد الظهور ( أولاد الظهور هم الذين لا ينتسبون إلى الميت بأثني كولد الابن ، وولد ابن الابن وإن نزل ) أستحقها مهما نزل ما دام من أبناء الظهور .

وإذا كانت الوصية لأكثر من واحد من الفروع قسمت بينهم حسب تقسيم الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين . هذا إذا كانوا كلهم من أصل واحد وفي درجة واحدة كأولاد ابن واحد مثلاً ، فإن تعددت أصولهم قسمت أولاً لقسمة الميراث بين تلك الأصول ثم يعطى لكل فرع ما كان يستحقه أصله إن كان واحداً وإلا قسم بينهم بقسمة الميراث .

وإذا تعددت الفروع بتعدد أصولها ، واختلفت قراباً وبعداً من صاحب التركة فإن الأقرب يحجب الأبعد إذا كان فرعاً له ولا يحجب فرع غيره .

#### ٢ - شروط إيجاب هذه الوصية :

حدد القانون وجوب هذه الوصية بشروط ثلاثة :

الأول : ألا يكون ذلك الفرع وارثاً من صاحب التركة ، فإن كان يرث منه ولو ميراثاً قليلاً فلا تجب له الوصية ، لأن الوصية إنما وجبت له تعريضاً عما فاته من الميراث فإذا كان وارثاً فإنه لا يستحق هذه الوصية .

الثاني : ألا يكون المتوفى قد أعطى ذلك الفرع بنهر عوض ما يساوى مقدار الوصية الواجبة كأن يجب له بدون عوض أو يبيعه يماً سورياً بلائمن مقدار ما يستحقه بالوصية فإن فعل ذلك لم تجب له وصية في تركه المتوفى ، وإن كان أعطاه أقل مما يستحقه بالوصية وجب له في تركته ما يكمل له ذلك

النصيب ، وإذا أعطى البعض دون البعض الآخر وجب لمن لم يعطه نصيبه بمقدار ما أوجبه القانون له .

الثالث : ألا يكون الموصى له قاتلا الموصى أو المورث فإن قتل الموصى أو المورث يمنع من استحقاق الوصية الواجبة ، كما يمنع من استحقاق الوصية الاختيارية والميراث . وهذا ما نصت عليه المادة ١٧ في مطلقها ، بمنع من استحقاق الوصية الاختيارية أو الوصية الواجبة قتل الموصى أو المورث عمدا ... الخ .

### ٣ - مقدار الوصية الواجبة :

حدد القانون مقدار الوصية الواجبة بما كان يستحقه الفرع المتوفى ميراثا لو أن أصله مات في حياته بشرط ألا يزيد ذلك النصيب على ثلث التركة فإن كان النصيب أكثر من الثلث كان القدر الزائد على الثلث لغرا ولاحق لهم فيما زاد على الثلث هذا إذا كانت الوصية قد ثبتت بحكم القانون لأن الفرض أن صاحب التركة لم يفتى وصية . أما إذا كان المتوفى قد أوصى لمن تجب له الوصية بأكثر من الثلث كانت وصية واجبة في مقدار الثلث وتنفذ من غير توقف على إجازة الورثة وفيما زاد على الثلث تكون وصية اختيارية تأخذ أحكامها إن أجازها الورثة نفذت وإن ردوها بطلت وإن أجازها البعض وردها الآخرون نفذت في حق من أجاز فقط . وإن أوصى الشخص لبعض المستحقين دون البعض الآخر أخذ المحروم حقه كاملا من باقي الثلث لمن أقسع لذلك فإن ضاق الثلث عنه كل نصيب المستحق مما يكون من زيادة في نصيب من خصه بالوصية وترك غيره . وكذلك لو أوصى لبعض المستحقين بأقل من نصيبه فإنه يوفى من باقي الثلث فإن ضاق عنه يوفى منه وما يكون من زيادة في نصيب من أوصى له دون غيره .



وقد نص القانون على أن الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا الأخرى الاختيارية عند التنفيذ<sup>(١)</sup> ، فإذا ترك الشخص من وجبت لهم الوصية من غير إحصاء وأوصى لغيرهم فإن بقي من التلك ما يتسع للوصية الواجبة نفذت الوصيتان ، وإلا أخذ من الوصية الاختيارية ما يكفل حق من وجبت له الوصية ، فان استغرقت الوصية الواجبة كل التلك فليس لأصحاب الوصية الاختيارية شئ .

#### ٤ - حقيقة الوصية الواجبة :

الوصية الواجبة ليست وصية خالصة كما أنها ليست ميراثا على الحقيقة فهي تشبه الميراث مع بعض خصائص الوصية تجتمع هذه وتلك فنخرج منها ما يسمى في عرف القانون بالوصية الواجبة .

فهي تشبه الميراث من وجوه : -

١ - أنها توجد وإن لم ينشئها المتوفى بخلاف الوصية .

٢ - لا تحتاج إلى قبول بخلاف الوصية لأن الموصى له معين .

٣ - أنها لا ترتد بالرد بخلاف الوصية .

٤ - أنها تقسم قسمة الميراث حتى ولو شرط الموصى تقسيمها على غير هذا الوجه إلا إذا كان ماثرة لكل واحد يوق بنصيبه من الوصية الواجبة .

وتخالف الميراث من وجوه . -

١ - يقضى عنها ما أعطاه الجد لهم تبرعا بدون عرض ، أما الميراث فلا يقضى عنه ذلك .

---

(١) بل هي مقدمة أيضا على الوصايا الواجبة ديانة كالوصية بفدية الصوم والصلاة لأنها أكد منها إذ أن لها مطالبا من جهة العبادة .

٢ - كل أصل يحجب فرعه دون غيره ، أما الميراث فيجب الأصل فرعه وفرع غيره من هو أبعد منه .

٣ - أنها وجبت عرضاً لهم عما قاتم من مهرات أصلهم بموته قبل أن يرث من أصله ، والميراث ثبت ابتداء من غير أن يكون عرضاً عن حق ضائع .

أما ما بعده في الوصية الواجبة من خصائص الوصية فكما يلي :

١ - أنها تجب في حدود الثلث ، وهذا شأن الوصية .

٢ - أنها تقدم على الميراث ، بل على سائر الوصايا الاختيارية .

### طريقة حل المسائل التي تشتمل على وصية واجبة

الطريقة المثل لحل المسائل التي تشتمل على وصية واجبة تقبح الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى : تحمل المسألة على فرض حياة أصل صاحب الوصية القانونية ولعرف نصيبه .

الخطوة الثانية : إن كان هذا النصيب في حدود الثلث طرحناه من أصل الزكاة وأعطيناه لصاحبه ، وإن زاد عن الثلث طرحنا الثلث فقط من الزكاة وأعطيناه لصاحب الوصية الواجبة .

الخطوة الثالثة : نقسم ذلك الباقي من الزكاة على الورثة الموجودين بتوزيع جديد دون نظر إلى أصل صاحب الوصية الواجبة ، ولنوضح ذلك عملياً .

(١) توفي شخص وترك ثلاثة أبناء وبنت ابن توفي أبوها في حياته وأباً وأماً ، وترك ١٠٠٠ ديناراً ،

## الحل

هنا وصية واجبة لبنت الإبن .

الخطوة الأولى : نفرض أن أصل ذلك الفرع الذى يستحق وصية واجبة حياً فيصير عدد الأبناء أربعة .

|   |           |         |
|---|-----------|---------|
| أب  | أم        | ٤ أبناء |
| ١/٢ فرضاً                                     | ١/٢ فرضاً | ق . ح   |
| لوجود الفرع الوارث المذكور لوجود الفرع الوارث |           |         |

أصل المسألة من ٦ أسهم ، للأب سهم واحد ، وللأم سهم واحد ، وللأبناء الأربعة الباقي وهو ٤ أسهم لكل واحد سهم واحد ، فيكون لأصل صاحب الوصية الواجبة سهم واحد من ٦ أسهم ، وهو أقل من الثلث فتأخذه بنت الإبن .

قيمة السهم  $= ١٠٨ \div ٦ = ١٨$  مداناً .

نصيب أصل صاحب الوصية القانونية  $= ١٨ \times ١ = ١٨$  مداناً يعطى لبنت الإبن .

الخطوة الثانية : الباقي بعد استخراج الوصية  $= ١٠٨ - ١٨ = ٩٠$  مداناً .

الخطوة الثالثة : يوزع هذا الباقي على الورثة الموجودين .

|           |           |             |
|-----------|-----------|-------------|
| أب        | أم        | ثلاثة أبناء |
| ١/٢ فرضاً | ١/٢ فرضاً | ق . ح       |

أصل المسألة من ٦ أسهم ، للأب سهم واحد وللأم سهم واحد ، وللأبناء الباقي وهو ٤ أسهم .

$$\begin{aligned}
 & \text{قيمة السهم} = 90 \div 6 = 15 \text{ فدانا} \\
 & \text{نصيب الأب} = 1 \times 15 = 15 \\
 & \text{نصيب الأم} = 1 \times 15 = 15 \\
 & \text{نصيب الأبناء الثلاثة} = 4 \times 15 = 60 \\
 & \text{نصيب كل ابن منهم} = 60 \div 3 = 20 \\
 & \text{مقدار الوصية الواجبة} = 18 \text{ فدانا}
 \end{aligned}$$

مثال (٢) توفيت امرأة عن زوج وأم وبنت ابن وبنت بنت مانت أمها في حياة المورثة ، وتركها ١٢٠ فدانا .

### الحل

هنا وصية واجبة لبنت البنت

الخطوة الأولى : نفرض أن أصل ذلك الفرع حياً وهي بنت صلبية .

| زوج                 | أم                  | بنت                 | بنت ابن             |
|---------------------|---------------------|---------------------|---------------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضاً | $\frac{1}{2}$ فرضاً | $\frac{1}{2}$ فرضاً | $\frac{1}{2}$ فرضاً |
| لوجود               | لوجود               | لافرادها وعدم       | لعدم وجود من        |
| الفرع الوارث        | الفرع الوارث        | وجود من             | يصبها ولوجود        |
|                     |                     | يصبها               | بنت صلبية ورثت      |
|                     |                     |                     | فرضاً النصف         |

وبما أن نصيب من فرضت حياتها يزيد على الثلث فإنه ينقص إلى الثلث وتأخذ البنت وصية واجبة هذا المقدار .

مقدار الوصية الواجبة (نصيب بنت البنت) =  $\frac{1}{2} \times 120 = 60$  فدانا

الخطوة الثانية : الباقي =  $120 - 60 = 60$  فدانا .

الخطوة الثالثة : يورث هذا الباقي على الورثة الموجودين .

|                    |                    |                    |
|--------------------|--------------------|--------------------|
| زوج                | أم                 | بنت ابن            |
| $\frac{1}{3}$ فرضا | $\frac{1}{3}$ فرضا | $\frac{1}{3}$ فرضا |

لا افراد ها وعدم وجود من يصحبها  
وعدم وجود من يحجبها

المسألة من ١٢ سهما للزوج ٣ أسهم وللأم سهران ، ولبنت الابن ٦ أسهم  
∴ المسألة فاصرة فيها رد وحيث إن فيها زوج فتحل على خطرتين .

الخطوة الأولى :

|               |    |         |
|---------------|----|---------|
| زوج           | أم | بنت ابن |
| $\frac{1}{3}$ |    | الباقى  |

المسألة من ٤ أسهم ، للزوج سهم واحد ، وللأم وبنت الابن ٣ أسهم .  
قيمة السهم  $= 80 \div 4 = 20$  فداها  
نصيب الزوج  $= 1 \times 20 = 20$  ∴  
الباقى  $= 3 \times 20 = 60$  ∴ يوزع على الأم وبنت الابن

الخطوة الثانية :

|               |               |
|---------------|---------------|
| الأم          | بنت الابن     |
| $\frac{1}{3}$ | $\frac{1}{3}$ |

أصل المسألة من ٦ أسهم ، للأم سهم واحد ، ولبنت الابن ٣ أسهم .

مجموع السهام  $= 1 + 3 = 4$  أسهم  
قيمة السهم  $= 60 \div 4 = 15$  فداها  
نصيب الأم  $= 1 \times 15 = 15$  ∴  
نصيب بنت الابن  $= 3 \times 15 = 45$  ∴  
الوصية الواجبة  $= 40$  ∴

مثال (٣) توفي شخص عن زوجة وبنت صلية وبنت ابن ، وبنت بنت توفيت أمها في حياته ، وابن بنت بنت توفيت أمه وجدته في حياة المورث ، وأخت شقيقة ، وأم ، وترك ٧٣ فدانا .

### الحل

لا شيء لابن بنت البنت لأن الوصية الواجبة للطبقة الأولى من أولاد البنات ، ويكون لبنت البنت وصية واجبة فيصير هناك بنتان .

### الخطوة الأولى :

|                    |                    |                        |           |                    |
|--------------------|--------------------|------------------------|-----------|--------------------|
| زوجة               | بنتان صليتان       | بنت ابن <sup>(١)</sup> | أخت شقيقة | أم                 |
| $\frac{1}{2}$ فرضا | $\frac{2}{3}$ فرضا | محجوبة لوجود           | ع . ق . ع | $\frac{1}{3}$ فرضا |
| لوجود              | لعدم وجود          | بنتين صليتين           | مع الفرع  | لوجود              |
| الفرع              | من يعصهما          | ورثتا الثلثين          | الوارث    | الفرع              |
| الوارث             | وليس معها          | المؤنت                 | الوارث    |                    |
|                    | من يعصهما          |                        |           |                    |

أصل المسألة من ٢٤ سهما ، للزوجة ٣ أسهم ، وللبنتين الصليتين ١٦ سهماً لكل منهما ٨ أسهم ، وللأم ٤ أسهم . وللأخت الشقيقة الباقي وهو سهم واحد .

وحيث أن لأصل صاحب الوصية الواجبة ٨ أسهم وهو ثلث التركة فتأخذ بنت البنت .

$$\text{قيمة السهم} = ٧٢ \div ٢٤ = ٣ \text{ أفدنة}$$

$$\text{الوصية الواجبة ( نصيب بنت البنت )} = ٨ \times ٣ = ٢٤ \text{ فدانا}$$

( ١ ) هنا لم تعط بنت الابن وصية واجبة لأن الأصل أنها سترت لأن الحى بنت واحدة فقط وعلى ذلك فلها ميراثاً السدس .

الخطوة الثانية : الباقي =  $٧٢ - ٢٤ = ٤٨$  فدانا

الخطوة الثالثة : يوزع هذا الباقي على الورثة الموجودين

|                    |                    |                    |                         |
|--------------------|--------------------|--------------------|-------------------------|
| زوج                | بنت صلية           | بنت ابن            | أخت شقيقة أم            |
| $\frac{1}{2}$ فرضا | $\frac{1}{2}$ فرضا | $\frac{1}{2}$ فرضا | ق. ع $\frac{1}{2}$ فرضا |

أصل المسألة من ٢٤ سهما ، للزوجة ٣ أسهم ، ولبنت الصلبة ١٢ سهما ،  
ولبنت الابن ٤ أسهم ، وللأم ٤ أسهم ، وللأخت الشقيقة سهم واحد  
وهو الباقي :

|                    |                             |
|--------------------|-----------------------------|
| مجموع السهام       | $٢٤ = ١ + ٤ + ٤ + ١٢ + ٣ =$ |
| قيمة السهم         | $٢ = ٢٤ \div ١٢ =$ فدانان   |
| نصيب الزوجة        | $٦ = ٣ \times ٢ =$ أفدنة    |
| نصيب البنت         | $٢٤ = ١٢ \times ٢ =$ فدانان |
| نصيب بنت الابن     | $٨ = ٤ \times ٢ =$ أفدنة    |
| نصيب الأم          | $٨ = ٤ \times ٢ =$ أفدنة    |
| نصيب الأخت الشقيقة | $٢ = ١ \times ٢ =$ فدانان   |
| الوصية الواجبة     | $٢٤ =$ فدانان               |

مثال (٤) توفيت امرأة عن زوج وابن أب وأم وبنتين وبنت ابن توفى  
أبوها في حياة أمه وبنت بنت توفيت أمها في حياة جدتها وموصى لها بمقدار  
١٠ فدانان والقرعة ٢٤ فدانان .

### الحل

في المسألة وصية واجبة لبنت الابن وذلك لأنها معجوبة لوجود بنتين  
صليتين وليس معها من يعصيا ، وبنت البنت كذلك لها وصية واجبة

ليفرض أصل كل منهما على قيد الحياة ، فيكون الورثة أنصاءهم كآل :  
ويكون الأولاد ٣ بنات ، وابن .

|             |               |             |             |
|-------------|---------------|-------------|-------------|
| زوج         | أبو الأب      | أم          | ٣ بنات وابن |
| ١ فرضا      | ١ فرضا        | ١ فرضا      | ق.ع         |
| لوجود الفرع | لوجود الفرع   | لوجود الفرع |             |
| الوارث      | الوارث المذكر | الوارث      |             |

أصل المسألة من ١٢ سهماً ، للزوج ٣ أسهم ، وللأب سهمان وللأم سهمان ، والباقي وهو ٤ أسهم للبنات والابن للذكر مثل حظ الأنثيين ، فيكون للابن سهمان وللبنت الواحدة سهم واحد .

$$\text{مجموع السهام} = ٣ + ٢ + ٢ + ٥ = ١٢ \text{ سهماً .}$$

$$\text{قيمة السهم} = ٢٤٠ \div ١٢ = ٢٠ \text{ فدانا}$$

$$\text{انصيب الابن المتوفى} = ٢ \times ٢٠ = ٤٠$$

$$\text{انصيب البنت المتوفاة} = ١ \times ٢٠ = ٢٠$$

ولما كانت الوصية الواجبة لنت الابن وإن الابن فيكون مجموعها ٦٠ فدانا وهذا ما يعادل ربع التركة منتفذة الوصية الواجبة .

$$\text{ويكون انصيب بنت الابن (وصية واجبة)} = ٤٠ \text{ فدانا .}$$

$$\text{بنت البنت (وصية واجبة)} = ٢٠$$

ولما كانت المورثة قد أوصت لبنت البنت بأقل من حقها فإنه بكل حقها فتأخذ خمسة أفدنة زيادة على الموصى لها :

$$\text{الباقى بعد ذلك} = ٢٤٠ - ٦٠ = ١٨٠ \text{ فدانا}$$



| تقسم على الورثة الموجودين |                              |               |               |
|---------------------------|------------------------------|---------------|---------------|
| زوج                       | أبو الأب                     | أم            | بنتان         |
| $\frac{1}{4}$             | $\frac{1}{4} + \text{ق. ح.}$ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{2}{4}$ |
| لوجود الفرع الوارث المؤنث |                              |               |               |
| لعدم وجود من يعصبهما      |                              |               |               |

أصل المسألة ١٢ سهمًا ، الزوج ٣ أسهم ، ولأبي الأب فرضا سهمان ، وللأم سهمان ، وللبنتين ٨ أسهم ، فيكون مجموع السهام ١٥ سهمًا ، فلا شيء لأبي الأب تعصيًا لأن أصحاب الفروض استغفرت أنصباؤهم كل الفرقة بل طالت المسألة

$$\begin{aligned} \text{مجموع السهام} &= 3 + 2 + 2 + 8 = 15 \text{ سهمًا} \\ \text{قيمة السهم} &= 180 \div 15 = 12 \text{ فدانا} \\ \text{نصيب الزوج} &= 3 \times 12 = 36 \\ \text{نصيب أبي الأب} &= 2 \times 12 = 24 \\ \text{نصيب الأم} &= 2 \times 12 = 24 \\ \text{نصيب البنتين} &= 8 \times 12 = 96 \\ \text{نصيب كل بنت} &= 96 \div 2 = 48 \end{aligned}$$

#### تقدير نظام الوصية الواجبة كإجاء به القانون:

من الواضح أن نظام الوصية الواجبة الذي أتى به قانون الوصية نظام يتفق في جملته مع قواعد العدالة في توزيع الثروة على أفراد الأسرة الواحدة ، ولكنه مع هذا نظام قاصر ويتناقض مع قواعد العدالة في بعض الصور .

أما إنه نظام قاصر فلأنه قصر استحقاق الوصية الواجبة على من لا يرث من فروع الأولاد مع أن الآية التي يستند إليها في سنه لذلك الحكم وهي آية وجوب الوصية (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين المعروف) نوجب الوصية لجميع الأقربين ، وأن حكمها بعد زول آية الموارث صار قاصراً على غير الوارثين من الوالدين والأقربين ، فلماذا لا يعمم هذا النظام بحيث يطبق على فروع الأخوة والأخوات ، وعلى فروع الأعمام ، وما الحكمة من قصر هذا النظام على فروع الأولاد لحسب ؟

وأما إنه ينافي قواعد العدالة في كثير من الحالات ، فمن ذلك أنه يؤدي أحياناً إلى إعطاء صاحب الوصية أكثر مما يستحقه أصله المباشر لو كان حياً وقت وفاة المورث . فلو أن شخصاً مات عن زوجة ، وبنتين ، وبن ابن ، فإن بنت ابن الابن تستحق الثلث وصية واجبة . وهو ما كان يخص جدماً (والد الميت) لو كان حياً ، مع أن أباه لو كان حياً لكان وارثاً وكان نصيبه الباقي تمصياً ، وهو خمسة أسهم من ٢٤ سهماً<sup>(١)</sup> .

كذلك صاحب الوصية الواجبة قد يأخذ نصيباً أكثر مما يستحقه من هو أقوى قرابة منه ، بل وأقرب درجة إلى الميت منه . فلو مات شخص وترك بنتاً وبنت ابن وبنت ابن ابن ، فبنت ابن الابن محجوبة بالبنت وبنت الابن فلها وصية واجبة ثلث الحركة كلها ، مع أن عمها (بنت الابن) التي هي أقرب إلى الميت منها لن تأخذ بالإرث الذي هو أقوى دون شك من

---

(١) أصل الورثة زوجة وبنتان وابن ابن ، فلزوجة الثمن والبنتين الثلثين ولا ابن الابن ق. ح . فأصل المسألة من ٢٤ للزوجة ٣ والبنتين ١٦ فيكون الباقي لابن الابن ٥ أسهم .

الوصية سوى السدمر . فأى منطق يعطى لبنت ابن الابن المحبوبة من الميراث أكثر من هو أقرب إلى الميت منها وأكثر من عنها الوراثة

ويمكن علاج ذلك بما يأتى :

أولاً : أن يتم النظام بحيث يطبق على فروع الأخوة والأخوات وفروع الأعمام

ثانياً : تعديل مقدار الوصية الواجبة بأن ينص في القانون على أن يأخذ الفروع ما كان يستحقه أصله المباشر ميراثاً لو كان حياً .

ثالثاً : كما يجب ألا يزيد هذا المقدار عما يرثه من فوق درجته أو أقرب منه درجة .

ولإننا لنأمل صدور تشريع لاحق يعالج هذه المسائل ويزيل ما في هذا التشريع من غموض .

## مسائل عامة على ما سبقت دراسته في الميراث والوصية

(١) مات رجل وابنه غرقاً ولم يعلم أيهما مات أولاً وترك الأب زوجته هي أم الولد وبتين ، وابن الابن المتوفى مع أبيه وبنت ابن آخر توفى في حياة أبيه وكانت تركه الأب ٧٢٠٠ جنيه وتركه الابن ٢٤٠٠ جنيه فكيف يتم تقسيم التركتين ؟

### الحل

لا يرث الأب في ابنه ولا يرث الابن في أبيه لجهالة تاريخ الموت فلم تتحقق حياة أى منهما وقت موت الآخر .  
وعلى ذلك تقسم تركه كل منهما على ورثته (١) .  
( أولاً ) ورثة الأب :

| زوجة                | بتتان               | ابن ابن                               | بنت ابن        |
|---------------------|---------------------|---------------------------------------|----------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضاً | $\frac{2}{3}$ فرضاً | ق . ح                                 |                |
| لوجود الفرع الوارث  | لعدم وجود من يعصبها | لأن ابن الابن أقرب ذكر والأب في درجته | فيعصبها مطلقاً |

فيكون أصل المسألة من ٢٤ للزوجة ٣ أسهم ولبنتين ١٦ سهماً والباقي وهو ٥ أسهم لابن الابن وبنت الابن للذكر مثل حظ الأنثيين .

$$\text{قيمة السهم} = 7200 \div 24 = 300 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = 3 \times 300 = 900 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب البنتين} = 16 \times 300 = 4800 \text{ جنيه}$$

(١) لم تعط لبنت الابن وصية واجبة رغم وفاة أبيها في حياة أبيه لأنها وارثة من جدّها والشرط ألا يكون ذلك الفرع وارثاً من صاحب التركه .

نصيب كل بنت =  $٤٨٠٠ \div ٢ = ٢٤٠٠$  جنيه

نصيب العصة =  $٣٠٠ \times ٥ = ١٥٠٠$  جنيه

نقسم كل ابن الابن وبنت الابن للذكر مثل خط الانثيين

فلاين الابن سيمان ولبنف الابن سهم

مجموع سهام العصة =  $٢ + ١ = ٣$

قيمة سهم العصة =  $١٥٠٠ \div ٣ = ٥٠٠$  جنيه

نصيب ابن الابن =  $٢ \times ٥٠٠ = ١٠٠٠$  جنيه

نصيب بنت الابن =  $١ \times ٥٠٠ = ٥٠٠$  جنيه

(ثانياً) ورثة الابن

|                    |                 |     |                |
|--------------------|-----------------|-----|----------------|
| أم                 | أختان شقيقتان   | ابن | بنت أخ         |
| ١ فرضاً            | محبوبتان بالابن | ق ح | من ذوى الأرحام |
| لوجود الفرع الوارث | لأنه أقرب ذكر   |     |                |

أصل المسألة من ٦ أسهم للأم سهم وللابن الباقي وهو ٥ أسهم

قيمة السهم =  $٢٤٠٠ \div ٦ = ٤٠٠$  جنيه

نصيب الأم =  $١ \times ٤٠٠ = ٤٠٠$  جنيه

نصيب الابن =  $٥ \times ٤٠٠ = ٢٠٠٠$  جنيه

وعلى ذلك يكون نصيب الزوجة التي هي أم =  $٩٠٠ + ٤٠٠ = ١٣٠٠$  جنيه

وعلى ذلك يكون نصيب البنتين اللتين هما أختان =  $٤٨٠٠$  جنيه

لكل منهما ٢٤٠٠ جنيه

وعلى ذلك يكون نصيب ابن الابن الذي هو ابن =  $١٠٠٠ + ٢٠٠٠ = ٣٠٠٠$  جنيه

٣٠٠٠ جنيه

وعلى ذلك يكون نصيب بنت الابن التي هي بنت أخ =  $٥٠٠$  جنيه

(٢) توفي شخص عن أب وأم وبنت وبنت ابن توفي أبوها في حياة أبيه  
وبنت ابن ابن توفي أبوها وجدعا في حياة المورث والزكاة ٤ فداناً .

### الحل

بنت الابن ليس لها وصية واجبة لأنها وارثة أما الوصية الواجبة فهي  
لبنت ابن الابن لأنها ليست وارثة واستوفت جميع الشروط .

فتحل هذه المسألة حل ثلاث خطوات :-

الخطوة الأولى نفرض أصل بنت ابن الابن حيا فيكون الورثة  
أب أم ابن (أصل صاحبة الوصية الواجبة) وبنت بنت ابن  
٢ فرضا ٢ فرضا ق. ح ع حجة بالابن  
لوجود الفرع لوجود الفرع  
الوارث المذكور الوارث

أصل المسألة من ٦ أسهم ، للاب سهم واحد وللأم سهم واحد وللابن  
والبنت الباقي وهو ٤ أسهم فيأخذ الابن نصف البنت فيكون عدد الرموس ٣ .

وحينئذ يوجد تباين بين الابن والبنت ( عدد الرموس ٣ ) وبين  
سهامها وهي ٤ تباين فنضرب عدد الرموس وهو ٣ في أصل المسألة وفي سهام  
الورثة وبذلك يصحح المسألة .

$$\text{أصل المسألة بعد التصحيح} = ٦ \times ٣ = ١٨$$

$$\text{سهم الاب بعد التصحيح} = ١ \times ٣ = ٣$$

$$\text{سهم الأم بعد التصحيح} = ٢ \times ٣ = ٦$$

$$\text{سهم الابن والبنت بعد التصحيح} = ٤ \times ٣ = ١٢$$

سهام البنت بعد التصحيح  $12 \div 3 = 4$  أسهم

الابن  $2 \times 4 = 8$

١٠. صاحبة الوصية القانونية بنت ابن الابن تأخذ نصيب أصلها وهو ٨ أسهم من ١٧ سهماً وهذا أكثر من الثلث لأن الثلث ٦ أسهم فقط .

وعلى ذلك تعطى لبنت ابن الابن وصية قانونية الثلث فقط :

الوصية القانونية  $40 \times \frac{1}{3} = 13$  فدائاً تعطى لبنت ابن الابن

الخطوة الثانية :

الباقى  $40 - 13 = 27$  فدائاً .

الخطوة الثالثة :

يودع هذا الباقي على الورثة :

| أب                    | أم            | بنت           | بنت ابن             |
|-----------------------|---------------|---------------|---------------------|
| $\frac{1}{4} + ق . ع$ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$       |
| لوجود الفرع           | لوجود الفرع   | لانفرادها     | لعدم وجود من يعصبها |
| الوارث المؤنث         | الوارث        | وعدم وجود     | أو يحجبها ولوجود    |
|                       |               | من يعصبها     | بنت ورثت فرضاً      |
|                       |               |               | النصف               |

فتكون أصل المسألة من ٦ أسهم

للأب سهم واحد فرضاً وللأم سهم واحد فرضاً وللبنت ٣ أسهم ولبنت الابن سهم واحد فيكون المجموع ٦ أسهم فلا شيء للأب تمهيداً :

قيمة السهم  $30 \div 6 = 5$  أفدنة

نصيب الأب  $1 \times 5 = 5$

الأم  $1 \times 5 = 5$

البنت  $3 \times 5 = 15$  فدائاً

نصيب بنت الابن  $= \frac{1}{2} \times 10 = 5$  أفدنة

ويكون مقدار الوصية الواجبة  $= 10$  فداناً

٣ - توفي شخص عن زوجة وأم وبنتين وبنت ابن توفي أبوها في حياة أبيه وأخت شقيقة وأخ لأب ورك ١٤٤٠٠ جنيه وكان قد أوصى قبل وفاته لجهات البر بـ ٤٨٠٠ جنيه

### الحل

في هذه المسألة تستحق بنت الابن وصية واجبة وذلك لأنها محجوبة بالبنتين وليس معها من يصحبها سواء في درجاتها أو أقل من درجاتها .

ولما كانت الوصية الواجبة مقدرة بمقدار نصيب أصل الفرع المستحق لها في حدود الثلث ، ولما كان الأصل لا يأخذ ميراثاً إلا بعد إخراج الوصية الاختيارية فتفترض تنفيذ الوصية الاختيارية وهي في حدود الثلث فيكون باقي التركة بعد تنفيذ الوصية الاختيارية :

الباقى  $= 14400 - 4800 = 9600$  جنيه .

يقسم الباقي على الورثة على فرض حياة أصل صاحبة الوصية الواجبة :

|               |               |                 |           |                |
|---------------|---------------|-----------------|-----------|----------------|
| زوجة          | أم            | بنتان وابن      | أخت شقيقة | أخ لأب         |
| $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{2}$ | ق . ح           | محجوبان   |                |
| لوجود الفرع   | لوجود الفرع   | لأن جهة البنوة  | بالفرع    | الوارث المذكور |
| الوارث        | الوارث        | مقدمة على غيرها |           |                |

أصل المسألة من ٢٤ للزوجة ٣ أسهم وللأم ٤ أسهم وللبنتين والابن الباقي وهو ١٧ سهماً بقسم للذكر مثل حظ الأنثيين فيكون عدد الروس ٤



ولما كان هناك تباين بين عدد الروس ٤ والسهم ١٧ فتصحح المسألة  
بحسب أصلها وسهام كل وارث في عدد الروس وهو ٤

$$\text{فيصبح أصلها} \quad ٢٤ = ٤ \times ٦ = \text{سهما}$$

$$\text{وسهام الزوجة} \quad ١٢ = ٣ \times ٤ =$$

$$\text{ود الأم} \quad ١٦ = ٤ \times ٤ =$$

$$\text{ود الأولاد} \quad ٦٨ = ٤ \times ١٧ =$$

ولصيب الابن منها  $٣٤ =$  سهماً هو مقدار الوصية الواجبة

$$\text{قيمة السهم} \quad ٩٦٠ = ٩٦ \div ١٠٠ = \text{جنيه}.$$

لصيب الابن مقدار الوصية  $٣٤ \times ١٠٠ = ٣٤٠٠$  جنيه وهو أقل  
من ثلث التركة لأن الثلث  $= ٤٨٠٠$  جنيه.

فتأخذ بنت الابن  $٣٤٠٠$  جنيه وصية واجبة وباقي الثلث وهو  $١٤٠٠$  جنيه  
يصرف للوصية الاختيارية.

وباقى التركة وهو  $٩٦٠٠$  جنيه يقسم على الورثة الحقيقيين كالآتي :

| زوجة أم       | بنتان           | أخت شقيقة        | أخ لأب       |
|---------------|-----------------|------------------|--------------|
| $\frac{١}{٢}$ | $\frac{١}{٢}$   | ق. ح             | محجور بالأخت |
| لعدم وجود من  | مع الفرع الوارث | الفقيقة لما صارت |              |
| بصحبها        | المؤنت          | عصبة مع البنين   |              |

أصل المسألة من  $٢٤$  للزوجة  $٢$  أسهم وللأم  $٤$  أسهم والبنين  $١٦$  سهماً  
وللأخت الفقيقة الباقي وهو سهم واحد.

|                            |                             |
|----------------------------|-----------------------------|
| مقدار السهم                | $= 9600 \div 24 = 400$ جنيه |
| نصيب الزوجة                | $= 400 \times 3 = 1200$ د   |
| د الأم                     | $= 400 \times 4 = 1600$ د   |
| د البناتين                 | $= 400 \times 16 = 6400$ د  |
| د كل بنت                   | $= 6400 \div 2 = 3200$ د    |
| د الأخ                     | $= 400 \times 1 = 400$ د    |
| د بنت الابن الوصية الواجبة | $= 2400$ جنيه .             |
| د الوصية الاختيارية        | $= 1400$ جنيه ،             |

٤ - توليت الزوجة من زوج وأم وأب وأخ شقيق وترك ٧٢ فدانا

### الحل

| زوج       | أم                          | أب        | أخ شقيق     |
|-----------|-----------------------------|-----------|-------------|
| نصف       | ثلث الباقي                  | ق ح       | محجوب بالآب |
| لعدم وجود | لأنحصار تركة في الزوج       | لعدم وجود |             |
| فرع وارث  | والأبوين وليس هناك فرع وارث |           |             |
|           | اثنان من الأخوة             |           |             |
|           | أو الأخوات                  |           |             |

أصل المسألة ٦ الزوج ٣ أسهم فيكون الباقي ٣ أسهم للأم سهم وللأب سهمان

مجموع السهام  $= 3 + 1 + 2 = 6$  أسهم .

قيمة السهم  $= 72 \div 6 = 12$  فدانا . نصيب الزوج  $= 3 \times 12 = 36$  فدانا

نصيب الأم  $= 1 \times 12 = 12$  فدانا . نصيب الأب  $= 2 \times 12 = 24$  د

هـ - توفيت امرأة عن زوج ، وأم ، وبنت ، وبنتى ابن ، وابن ابن ،  
وتزكت ٩٦ فداناً :

### الحل

| الزوج       | الأم        | البنت         | بنتى ابن           | وإن ابن |
|-------------|-------------|---------------|--------------------|---------|
| الرابع      | الجديس      | النصف         | ق . ح              |         |
| لوجود الفرع | لوجود الفرع | لافرادها وعدم | لعدم وجود ابن صلبى |         |
| الوارث      | الوارث      | وجود من يصبها |                    |         |

أصل المسألة ١٢ سهماً

فيكون نصيب الزوج ٣ أسهم والأم سهمان والبنت ٦ أسهم ويبقى بعد  
ذلك سهم واحد لابنتى الابن وابن الابن تعصياً لذلك مثل حظ الأنثيين :

|              |                              |
|--------------|------------------------------|
| مجموع السهام | $= 1 + 6 + 2 + 3 = 12$ سهماً |
| قيمة السهم   | $= 12 \div 96 = 8$ أفدنة     |
| نصيب الزوج   | $= 3 \times 8 = 24$ فداناً   |
| نصيب الأم    | $= 2 = 8 = 16$ د             |
| نصيب البنت   | $= 6 \times 8 = 48$ د        |

نصيب بنتى الابن وابن الابن  $= 1 \times 8 = 8$  أفدنة تقسم عليهم لذلك  
مثل حظ الأنثيين فيكون لبنتى الابن سهمان ولابن الابن سهمان والمجموع  
أربعة أسهم .

|                 |                             |
|-----------------|-----------------------------|
| قيمة السهم      | $= 48 \div 2 = 24$          |
| نصيب كل بنت ابن | $= 1 \times 24 = 24$ فدانان |
| د ابن الابن     | $= 2 \times 24 = 48$ أفدنة  |

١ - توفي رجل عن زوجة وبنات ابن وبنات ابن ابن وأب وأم وترك  
٨١٠٠ جنيه :

### الحل

|                 |                |                            |                     |               |
|-----------------|----------------|----------------------------|---------------------|---------------|
| الزوجة          | بنات الابن     | بنات ابن ابن               | الأب                | الأم          |
| $\frac{1}{2}$   | $\frac{1}{4}$  | $\frac{1}{8}$ تركة الثلثين | $\frac{1}{4}$ + ق.ع | $\frac{1}{4}$ |
| لوجود الفرع     | لافرادها وعدم  | لعدم وجود من               | لوجود               | لوجود         |
| الوارث          | وجود من يصيبها | يصبها ولوجود               | الفرع               | الفرع         |
| وعدم وجود       | بنات ابن أهل   | الورث                      | الوارث              |               |
| بنات صليبة      | درجة ورثت      | المؤنت                     |                     |               |
| أو بنات صليبتين | النصف فرضاً    |                            |                     |               |
| أو ابن صلبى     |                |                            |                     |               |

أصل المسألة ٢٤ للزوجة ٣ أسهم وبنات الابن ١٢ سهماً وبنات ابن  
الابن ٤ أسهم وللأب ٤ أسهم فيكون المجموع ٢٧ سهماً فلم يبق للأب شيئاً  
تخصيماً لأن أسهم أصحاب الفروض استغرقت كل التركة طالت .

$$\text{مجموع الاسهم} = 3 + 12 + 4 + 4 + 4 = 27$$

$$\text{أصل المسألة ٢٤ وعالت إلى ٢٧}$$

|                           |                           |
|---------------------------|---------------------------|
| قيمة السهم                | $8100 \div 27 = 300$ جنيه |
| نصيب الزوجة               | $300 \times 2 = 600$ د    |
| بنات الابن                | $300 \times 12 = 3600$ د  |
| بنات ابن الابن            | $300 \times 4 = 1200$ د   |
| كل بنات من بنات ابن الابن | $1200 \div 2 = 600$ د     |
| الأم                      | $300 \times 4 = 1200$ د   |
| الأب                      | $300 \times 4 = 1200$ د   |

٧ - توفي رجل عن زوجة وبتين صليتين ولبنت ابن وابن ابن  
وأب والفرقة ٧٢ فدانا .

### الحل

| الزوجة   | بتين صليتين                  |
|--|------------------------------|
| $\frac{1}{8}$  | $\frac{2}{7}$                |
| لوجود الفرع الوارث   | لتعدد ما وعدم وجود من يعصهما |
| بنت الابن وابن ابن الابن   | الأب                         |
| ق . ح  | $\frac{1}{4}$                |
| لعدم وجود ابن صلب أو ابن ابن أهل من                                | لوجود الفرع                  |
| الموجود درجة وقد عصب بنت الابن بالرغم                              | الوارث المذكور               |
| من أنه أنزل منها درجة لاحتياجها إليه                               |                              |
| أصل المسألة من ٢٤ الزوجة ٢ أسهم والبتين الصليتين ١٦ سهما ولأب      |                              |
| ٤ أسهم ولبنت الابن وابن ابن الابن الباقي تصيبا وهو سهم يقسم بينهما |                              |
| لقد ذكر مثل حفظ الأنثيين .   |                              |

$$\begin{aligned}
 \text{بمجموع السهام} &= ٢ + ١٦ + ٤ + ١ = ٢٤ \\
 \text{قيمة السهم} &= ٧٢ \div ٢٤ = ٣ أفدنة \\
 \text{نصيب الزوجة} &= ٣ \times ٢ = ٩ \text{ د} \\
 \text{نصيب البنتين الصليتين} &= ١٦ \times ٢ = ٤٨ فدانا \\
 \text{نصيب كل بنت} &= ٤٨ \div ٢ = ٢٤ \text{ د} \\
 \text{نصيب الأب} &= ٣ \times ٤ = ١٢ فدانا \\
 \text{نصيب بنت الابن وابن ابن الابن} &= ٣ \times ١ = ٣ أفدنة
 \end{aligned}$$

تقسم عليهما، لقد ذكر مثل حفظ الأنثيين .

فيكون لابن ابن الابن سهمان ولبنت الابن سهم واحد فيكون مجموع

$$\text{الأجزاء} = ٢ + ١ = ٣$$

قيمة السهم  $= ٣ \div ٣ = ١$  فدانا

نصيب ابن ابن الابن  $= ١ \times ٢ = ٢$  فدانان

نصيب بنت الابن  $= ١ \times ١ = ١$  فدانا<sup>(١)</sup>.

٨ - توفيت امرأة عن زوج وبنت ابن وأم أم وأخ لام وابن أخت شقيقة وزوجة أخ شقيق حامل منه ، وترك ٧٢٠٠ جنيه ، فما نصيب كل وارث .

### الحل

نحل المسألة حلين ، أولهما : حل أن الحمل ذكر ( ابن أخ شقيق ) فيكون حصبة له الباقي بعد أصحاب الفروض ، وثانيهما : حل أن الحمل أنثى ( ابنة أخ شقيق ) فلا شيء لها من الميراث لأنها من ذوى الأرحام .

أولا : حل فرض أن الحمل ذكر :

| زوج                | بنت ابن                  | أم أم              | أخ لام |
|--------------------|--------------------------|--------------------|--------|
| $\frac{1}{2}$ فرضا | $\frac{1}{2}$ فرضا       | $\frac{1}{2}$ فرضا | محجوب  |
| لوجود              | لانفرادها وعدم           | لعدم وجود          | بالفرع |
| الفرع              | وجود من يعصمها أو يحجبها | الأم               | الوارث |
| الوارث             | وعدم وجود بنت صلبية      |                    |        |

الحمل ( ابن أخ شقيق )

ق . ح

لأنه أقرب ذكر

ابن أخت شقيقة

لاميراث له لأنه من

ذوى الأرحام

(١) يطلق الفقهاء الاسلاميون على ابن الابن هذا لقب الابن المبارك لأنه لولاه ما وراثت بنت الابن شيئا لأن البنات أخذن نصيبهن وهو ثلثا التركة ، ولكن الحقيقة بعد صدور قانون الوصية الواجبة أصبح لهذه البنت ( بنت الابن ) حق في الوصية الواجبة فيكون هذا الابن ( ابن ابن الابن ) ليس مباركا بل شوقا لأنها ستأخذ مع وجوده أقل مما كانت تأخذه بدون .

أصل المسألة من ١٢ سهماً ، الزوج ٣ أسهم ، ولبنت الابن ٦ أسهم ،  
ولأم الأم سهماً ، وللحمل ( ابن أخ شقيق ) الباقي وهو سهم واحد .

$$\begin{aligned} \text{مجموع السهام} &= ٣ + ٦ + ٢ + ١ = ١٢ \text{ سهماً} \\ \text{قيمة السهم} &= ٧٢٠٠ \div ١٢ = ٦٠٠ \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الزوج} &= ٣ \times ٦٠٠ = ١٨٠٠ \\ \text{نصيب بنت الابن} &= ٦ \times ٦٠٠ = ٣٦٠٠ \\ \text{نصيب أم الأم} &= ٢ \times ٦٠٠ = ١٢٠٠ \\ \text{نصيب الحمل ( ابن أخ شقيق )} &= ١ \times ٦٠٠ = ٦٠٠ \end{aligned}$$

ثانياً : على فرض أن الحمل أنثى :

| زوج<br>$\frac{1}{2}$ فرضاً | بنت الابن<br>$\frac{1}{2}$ فرضاً | أم الأم<br>$\frac{1}{2}$ فرضاً      | أخ لام<br>محبوب                     |
|----------------------------|----------------------------------|-------------------------------------|-------------------------------------|
| ابن أخت شقيقة              | الحمل ( بنت أخ شقيق )            | لاميرات لها لأنها<br>من ذوى الأرحام | لاميرات لها لأنها<br>من ذوى الأرحام |

أصل المسألة من ١٢ سهماً ، الزوج ٣ أسهم ، ولبنت الابن ٦ أسهم ،  
ولأم الأم سهماً ، فيكون المجموع ١١ سهماً ، فتكون المسألة قاصرة فيها  
رد ، وما دام هناك زوج فتحل المسألة على خطوتين :

$$\begin{aligned} \text{الخطوة الأولى :} & \text{نصيب الزوج} = ٧٢٠٠ \times \frac{1}{2} = ٣٦٠٠ \text{ جنيه} \\ \text{الباقي} &= ٧٢٠٠ - ٣٦٠٠ = ٣٦٠٠ \text{ جنيه} \\ & \text{نقسم على بقية الورثة بنسبة سهامهم .} \end{aligned}$$

$$\begin{array}{cc} \text{بنت الابن} & \text{أم الأم} \\ \frac{1}{2} & \frac{1}{2} \end{array}$$

أصل المسألة من ٦ أسهم ، لبنت الابن ٣ أسهم ، ولأم الأم سهم واحد ، فيكون مجموع السهام  $3 + 1 = 4$  أسهم .

قيمة السهم  $5400 \div 4 = 1350$  جنيه

نصيب بنت الابن  $3 \times 1350 = 4050$  .

نصيب أم الأم  $1 \times 1350 = 1350$  .

وبالمقارنة بين الحالين نجد أن نصيب الزوج واحداً فيأخذ نصيبه كاملاً وهو ١٨٠٠ جنيه ، ونسبى لأم الأم أقل النصيبين وهو ١٢٠٠ جنيه ولبنت الابن أقل النصيبين وهو ٣٦٠٠ جنيه ، ونحتفظ للحمل بنصيبه على فرض أنه ذكر وهو ٦٠٠ جنيه عند أمهن ، فإن ظهر أنه ذكر أخذ نصيبه كاملاً ، وإن ظهر أنه أنثى رد ما حفظ إيكمل نصيب بقية الورثة على الحل الثاني فتأخذ بنت الابن ٤٥٠ جنيه ليصبح نصيبها ٤٥٠٠ جنيه ، وتأخذ أم الأم ١٥٠٠ جنيه ليصبح نصيبها ١٣٥٠ جنيه ، ومجموع ذلك هو ٦٠٠ جنيه هو ما كان محفوظاً لابن الأخ الفقير .

٩ - توفيت امرأة من زوج وأم أم وأخوين شقيقين وأختين شقيقتين وأخ لأب وأختين لأم ، وترك ٧٢٠٠ جنيه .

#### الحصل

| الزوج               | أم أم               | أخوين شقيقين وأختين شقيقتين |
|---------------------|---------------------|-----------------------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضاً | $\frac{1}{6}$ فرضاً | ق . ع                       |
| لعدم وجود فرع وارث  | لعدم وجود أم        |                             |

| أخ لأب             | أختين لأم                 |
|--------------------|---------------------------|
| محجوب              | $\frac{1}{6}$ فرضاً       |
| بالإشقاء وذلك لقوة | لعدم وجود فرع وارث مطلقاً |
| فرابتهم            | ولا أصل وارث مذكر         |



أصل المسألة من ٦ أسهم ، لزوج ٣ أسهم ، ولأم الأم سهم واحد ،  
ولالأختين لأم سهمان ، فلم يبق للأشقاء شيء فيشتركون جميعا مع الأختين  
لأم في الثلث يقسم بينهم بالسوية ( المسألة المفتركة ) .

وهل ذلك ، فيكون قيمة السهم =  $٧٢٠٠ \div ٦ = ١٢٠٠$  جنيه

• نصيب الزوج =  $٣ \times ١٢٠٠ = ٣٦٠٠$

• نصيب أم الأم =  $١ \times ١٢٠٠ = ١٢٠٠$

نصيب الأختين لأم والأشقاء ( باعتبار أم إخوة لأم )

=  $٢ \times ١٢٠٠ = ٢٤٠٠$  جنيه يقسم على الجميع بالتساوى .

وحيث إن عدد رؤوسهم ٦ فيكون لكل منهم أخا أو أختا

=  $٢٤٠٠ \div ٦ = ٤٠٠$  جنيه

١٠ - توفي شخص عن زوجة وبنت ابن وأختين شقيقتين وأخوين

لأب وأختين لأم وجدة وترك ٧٢٠٠ جنيه .

### الحل

هذه المسألة محل حلين لمعرفة نصيب الجد . أولها ، باعتبار أن الجد

صاحب فرض نصيبه العمدس ، وثانيها ، باعتبار أن الجد يقاسم الأختين

الشقيقتين الباقي تمصيا لانهما يرثان بالتصيب مع الفرع الوارث المؤنث

ويأخذ الجد أوفرهما .

أولاً : الجدة صاحب فرض :

|                     |                              |                     |                   |
|---------------------|------------------------------|---------------------|-------------------|
| زوجة                | بنت الابن                    | الجدة               | الأختان الشقيقتان |
| $\frac{1}{2}$ فرضاً | $\frac{1}{2}$ فرضاً          | $\frac{1}{2}$ فرضاً | ق . ح             |
| لوجود الفرع الوارث  | لافرادها وعدم وجود من يعصبها | مع الفرع الوارث     | المؤنت            |
|                     | أو عصبها وعدم وجود بنت صلبية |                     |                   |

الأختان لأم

الأخوان لأب

عجوزتان بالفرع

عجوزتان بالشقيقتين لأنهما

الوارث

لما صارتا عصبة أصبحتا بمنابة

الشقيق فيعجبان الأخ لأب لقوة القرابة

أصل المسألة من ٢٤ سهماً ، للزوجة ٣ أسهم ، ولبنات الابن ١٢ سهماً ، وللجد ٤ أسهم ، وللأختين الشقيقتين الباقي وهو ٥ أسهم .

مجموع السهام  $24 = 3 + 12 + 4 + 5$  سها

قيمة السهم  $7200 \div 24 = 300$  جنيه

نصيب الزوجة  $3 \times 300 = 900$  .

نصيب بنت الابن  $12 \times 300 = 3600$  .

نصيب الجدة  $4 \times 300 = 1200$  .

نصيب الأختين الشقيقتين  $5 \times 300 = 1500$  .

نصيب كل أخت شقيقة  $1500 \div 2 = 750$  .

ثانياً : الجد حاصب متقاسم :

| زوجة                | بنت الابن           | الجد والاختان الشقيقتان |
|---------------------|---------------------|-------------------------|
| $\frac{1}{2}$ فرضاً | $\frac{1}{2}$ فرضاً | ق . ح                   |

الاختوان لأب  
محبوبان

الاختان لأم  
محبوبتان

أصل المسألة من ٨ أسهم ، للزوجة سهم واحد ، وبنت الابن ٤ أسهم ، والجد والاختان الشقيقتان الباقي وهو ٣ أسهم يقسم بينهما لذكر مثل حظ الأنثيين.

$$\text{مجموع السهام} = ٤ + ١ + ٣ = ٨ \text{ أسهم}$$

$$\text{قيمة السهم} = ٧٢٠٠ \div ٨ = ٩٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الزوجة} = ١ \times ٩٠٠ = ٩٠٠$$

$$\text{نصيب الابن} = ٤ \times ٩٠٠ = ٣٦٠٠$$

$$\text{نصيب الجد والأختين العتيقتين} = ٣ \times ٩٠٠ = ٢٧٠٠$$

يقسم لذكر مثل حظ الأنثيين ، للجد سهمان ، وللأختين

$$\text{سهمان ، مجموع سهام النسبة} = ٢ + ٢ = ٤$$

$$\text{قيمة السهم} = ٢٧٠٠ \div ٤ = ٦٧٥ \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الجد} = ٢ \times ٦٧٥ = ١٣٥٠$$

$$\text{نصيب كل أخت شقيقة} = ١ \times ٦٧٥ = ٦٧٥$$

بالمقارنة بين الجلين ، نجد أن الجد نصيبه في الحالة الثانية أوفر ، فيرث الجد باعتباره حاصباً متقاسماً ويأخذ ١٣٥٠ جنيه ، وتأخذ كل أخت شقيقة ٦٧٥ جنيه .

وختلما

نكتفي بهذا القدر ونسال الله جلّت قدرته المريد من توفيقه فهو أكرم مسئول وهو حسبنا ونعم الوكيل وصلّى الله على سيدنا محمد والنبي الأبي وعلى آله وصحبه وسلم

المؤلفان

## فهرس الكتاب

الصفحة

الموضوع

### القسم الأول في الميراث

#### الباب الأول : في التمرير بالميراث وما يتحقق به

|     |     |     |     |     |   |
|-----|-----|-----|-----|-----|---|
| ... | ... | ... | ... | ... | الفصل الأول : في تعريف الميراث وتأثيره ...      |
| ٧   | ... | ... | ... | ... | مقدمة في أسباب الملكية                          |
| ٨   | ... | ... | ... | ... | المبحث الأول : تعريف الميراث ...                |
| ٩   | ... | ... | ... | ... | المبحث الثاني : تاريخ الميراث ...               |
| ١٤  | ... | ... | ... | ... | المبحث الثالث : الميراث في الإسلام              |
| ... | ... | ... | ... | ... | الفصل الثاني : في ما يتحقق به الميراث           |
| ١٨  | ... | ... | ... | ... | المبحث الأول : أركان الميراث ...                |
| ٢٠  | ... | ... | ... | ... | المبحث الثاني : في أسباب الميراث                |
| ٢١  | ... | ... | ... | ... | المبحث الثالث : في شروط الميراث                 |
| ٢٨  | ... | ... | ... | ... | موانع الإرث ...                                 |
| ٣٦  | ... | ... | ... | ... | الشروط الخاصة لبعض أسباب الإرث                  |
| ٣٩  | ... | ... | ... | ... | المبحث الرابع : في التركة وما يتعلق بها من حقوق |
| ٤٤  | ... | ... | ... | ... | الحقوق المتعلقة بالتركة وترتيب أهلها منها       |
| ٤٨  | ... | ... | ... | ... | أثر الموت في الدين المتوجّل                     |
| ٥١  | ... | ... | ... | ... | وقت تطلّ حق الدائنين والورثة بالتركة ...        |
| ٥٤  | ... | ... | ... | ... | حكم تصرفات المريض في التركة ...                 |
| ٥٦  | ... | ... | ... | ... | وقت تملك الورثة لتركته ...                      |

#### الباب الثاني : في أحكام التوريث

|    |     |     |     |     |  |
|----|-----|-----|-----|-----|--|
| ٦٢ | ... | ... | ... | ... | الفصل الأول : في أنواع الورثة والمستحقون للتركة وترتيب استحقاقهم |
| ٦٣ | ... | ... | ... | ... | ترتيب الورثة في استحقاق الميراث                                  |

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
| ٦٩     | الفصل الثاني : في أصحاب الفروض ...                     |
| ٧١     | ( ١ ) ، ( ٢ ) ميراث الزوجين ...                        |
| ٧٤     | ( ٣ ) ميراث البنت الصليبة ...                          |
| ٧٧     | ( ٤ ) ميراث بنت الابن ...                              |
| ٨٣     | ( ٥ ) ميراث الأب ...                                   |
| ٨٧     | ( ٦ ) ميراث الأم ...                                   |
| ٩٣     | ( ٧ ) ميراث الجدة ...                                  |
| ١٠٠    | ( ٨ ) ، ( ٩ ) ميراث أولاد الأم ( الأخت لأم والأخ لأم ) |
| ١٠٥    | ( ١٠ ) ميراث الأخت الشقيقة ...                         |
| ١١٢    | المسألة المفتركة ...                                   |
| ١١٥    | مسائل عامة ...   |
| ١٢٠    | ( ١١ ) ميراث الأخ لأب ...                              |
| ١٢٦    | ( ١٢ ) ميراث الجد ...                                  |
| ١٣٠    | اتفاق الأب والجد واختلافهما ...                        |
| ١٣١    | ميراث الجد مع الإخوة والأخوات لأبوين وأولاد            |
| ١٣٦    | طريقة توريث الجد مع الإخوة ...                         |
| ١٤٦    | جدول أحوال أصحاب الفروض ...                            |
| ١٥٣    | الفصل الثالث : المصبات النسبية ...                     |
| ١٥٣    | المصبة بالنفس ...                                      |
| ١٥٤    | أصناف المصبة بالنفس ...                                |
| ١٥٥    | كيفية توريث المصبة بالنفس ...                          |
| ١٥٩    | أمثلة على ميراث المصبة بالنفس ...                      |
| ١٦٢    | المصبة بالنهر ...                                      |
| ١٦٣    | طريقة ميراث المصبة بالنهر ...                          |
| ١٦٥    | أمثلة على المصبة بالنهر ..                             |

| الصفحة | الموضوع   |
|--------|---|
| ١٦٨    | العصبة مع الغير ... ..  |
| ١٦٨    | كيفية ميراث العصبة مع الغير ... ..                              |
| ١٦٩    | أمثلة على العصبة مع الغير ... ..                                |
| ١٧٣    | ميراث ذى الجهتين ... ..   |
| ١٧٥    | أمثلة على ميراث ذى الجهتين ... ..                               |
|        | الفصل الرابع : في أصول مسائل الإرث وتصحيحها والحجب والعول والرد |
|        | المبحث الأول : في أصول المسائل واستخراج سهام الورثة             |
| ١٧٨    | وقيمة السهم ونصيب كل وارث ... ..                                |
| ١٨١    | المبحث الثاني : في تصحيح المسائل ... ..                         |
| ١٨٤    | المبحث الثالث : في الحجب ... ..                                 |
| ١٨٧    | أنواع الحجب ... ..  |
| ١٩٣    | أمثلة محلولة على الحجب والحرمان ... ..                          |
| ١٩٦    | المبحث الرابع : أنواع مسائل الميراث ... ..                      |
| ١٩٧    | المطلب الأول : في العول ... ..                                  |
| ٢٠١    | كيفية حل المسائل العالقة ... ..                                 |
| ٢٠٥    | المطلب الثاني : في الرد ... ..                                  |
| ٢١٣    | كيفية حل مسائل الرد طبقاً لقانون ... ..                         |
| ٢١٩    | مسائل على كل ماسبق ... ..                                       |
| ٢٢٤    | الفصل الخامس : في ذوى الأرحام ... ..                            |
| ٢٢٥    | أصناف ذوى الأرحام ... ..  |
| ٢٢٧    | كيفية توريث ذوى الأرحام ... ..                                  |
| ٢٤١    | ميراث ذوى الأرحام من جهتين ... ..                               |
| ٢٤٢    | الرد على أحد الزوجين ... ..                                     |
| ٢٤٣    | ميراث العصبة السبية ... ..                                      |

### الباب الثالث

#### في الاستحقاق بنفي الإرث والارث بالتقدير

|     |     |     |     |     |   |
|-----|-----|-----|-----|-----|---|
| ٢٤٥ | ... | ... | ... | ... | الفصل الأول : في استحقاق التركة بنفي الإرث      |
| ٢٤٦ | ... | ... | ... | ... | المبحث الأول : في المقر له بالنسب على الغير     |
| ٢٤٨ | ... | ... | ... | ... | المبحث الثاني : في الموصى له بأكثر من الثلث     |
| ٢٤٩ | ... | ... | ... | ... | المبحث الثالث : في بيت المال ( الخزانة العامة ) |
|     | ... | ... | ... | ... | الفصل الثاني : في الإرث بالتقدير                |
| ٢٥١ | ... | ... | ... | ... | المبحث الأول : في ميراث الحمل                   |
| ٢٥٥ | ... | ... | ... | ... | كيفية تقسيم التركة إن كان الورثة حل             |
| ٢٥٦ | ... | ... | ... | ... | حالات الحمل في توريثه طبقاً لنص القانون         |
| ٢٦٧ | ... | ... | ... | ... | المبحث الثاني : في ميراث المفقود                |
| ٢٦٨ | ... | ... | ... | ... | كيفية حل مسائل الميراث التي فيها مفقود          |
| ٢٧٢ | ... | ... | ... | ... | المبحث الثالث : في ميراث الأسير                 |
| ٢٧٣ | ... | ... | ... | ... | المبحث الرابع : في ميراث الخنثى                 |
| ٢٧٤ | ... | ... | ... | ... | المبحث الخامس : ميراث ولد الزنا وولد اللعان     |
| ٢٧٦ | ... | ... | ... | ... | التخارج   |
| ٢٧٧ | ... | ... | ... | ... | صورة التخارج                                    |

#### القسم الثاني - في الوصية

|     |     |     |     |     |                                       |
|-----|-----|-----|-----|-----|---------------------------------------|
| ٢٨٣ | ... | ... | ... | ... | الباب الأول : في تكوين الوصية وشروطها |
|     | ... | ... | ... | ... | الفصل الأول : في تكوين الوصية         |
| ٢٨٤ | ... | ... | ... | ... | المبحث الأول : في حقيقة الوصية        |
| ٢٨٥ | ... | ... | ... | ... | الفرق بين الوصية والمهاد              |
| ٢٨٦ | ... | ... | ... | ... | أركان الوصية                          |
| ٢٨٩ | ... | ... | ... | ... | ركن الوصية في القانون                 |

| الصفحة | الموضوع                                       |
|--------|---|
| ٢٨٩    | بم يتحقق الإيجاب في الوصية ؟                  |
| ٢٨٩    | امتداد الإيجاب باللفظ                         |
| ٢٩٠    | امتداد الإيجاب بالكتاب                        |
| ٢٩١    | امتداد الإيجاب بالإشارة                       |
| ٢٩٢    | امتداد الإيجاب في الوصية بالإشارة قانونا      |
| ٢٩٣    | شرط سماع دعوى الوصية والرجوع عنها في القانون  |
| ٢٩٤    | المبحث الثاني : في القبول                     |
| ٢٩٤    | بم يتحقق القبول ؟                             |
| ٢٩٥    | صاحب الحق في القبول                           |
| ٢٩٨    | المبحث الثالث : في وقت ثبوت الملكية للوصى له  |
| ٣٠٠    | المبحث الرابع : في رد الوصية                  |
| ٣٠٢    | المبحث الخامس : في اقتران الوصية بالشرط       |
| ٣٠٣    | المبحث السادس : في إضافة الوصية               |
| ٣٠٣    | المبحث السابع : في تعليق الوصية على شرط       |
| ٣٠٤    | المبحث الثامن : في أدلة الوصية وحكمة مشروعتها |
| ٣٠٤    | أدلة الوصية                                   |
| ٣٠٥    | حكمة مشروعية الوصية                           |
| ٣٠٧    | الفصل الثاني : في شروط الوصية                 |
| ٣٠٧    | المبحث الأول : في شرط الباعث على الوصية       |
| ٣٠٨    | وصية الضرار                                   |
| ٣٠٩    | المبحث الثاني : في شروط الموصى                |
| ٣٠٩    | جنون الموصى بعد إلقاء وصيته                   |
| ٣١١    | لا يشترط رشد الموصى                           |
| ٣١٢    | لا يشترط في الموصى أن يكون مسلما              |
| ٣١٢    | وصية الذمي                                    |



| الصفحة     | الموضوع  |
|------------|--|
| ٢١٣ ... .. | وصية المستأمن  |
| ٢١٤ ... .. | وصية الحرى   |
| ٢١٤ ... .. | وصية المرتد  |
| ٢١٥ ... .. | وصية السكران   |
| ٢١٥ ... .. | وصية المكره  |
| ٢١٥ ... .. | وصية الهازل  |
| ٢١٦ ... .. | وصية المخطئ  |
| ٢١٨ ... .. | المبحث الثالث : في شروط الوصى له                             |
| ٢٢٨ ... .. | المبحث الرابع : في شروط الوصى به                             |
| ٢٣١ ... .. | مقدار الرصية   |
| ٢٣٢ ... .. | شروط إجازة الورثة  |
| ٢٣٤ ... .. | وقت تقدير الثلث  |
| ٢٣٧ ... .. | الباب الثانى : في أنواع الوصية                               |
| ٢٣٧ ... .. | الفصل الاول : في الوصية بالمال                               |
| ٢٤١ ... .. | المبحث الاول : في جهة الوصى به                               |
| ٢٤٢ ... .. | المبحث الثانى : في الوصية بمثل نصيب الوارث                   |
| ٢٤٢ ... .. | المبحث الثالث : في وقت تعلق الوصية بالمال الموصى به وأثر     |
| ٢٥٣ ... .. | ملاكة فيها   |
| ٢٥٧ ... .. | المبحث الرابع : في تنفيذ الوصية بالمال إذا كان في التركة دين |
| ٢٥٧ ... .. | أو مال غائب  |
| ٢٦٠ ... .. | المبحث الخامس : في حكم الوصية وفي التركة دين على أحد الورثة  |
| ٢٦٢ ... .. | المبحث السادس : في إحداث الوصى زيادة في الدين الموصى بها     |
| ٢٦٦ ... .. | الفصل الثانى : في الوصية بالمنافع                            |
| ٢٦٨ ... .. | المبحث الاول : في أنواع الوصية بالمنافع                      |
| ٢٧٤ ... .. | تقدير المنفعة الموصى بها                                     |

| الصفحة     | الموضوع   |
|------------|---|
| ٣٧٦ ... .. | استيفاء المنفعة الموصى بها                      |
| ٣٧٩ ... .. | ملكية العين الموصى بمنهجتها                     |
| ٣٨٠ .. ... | بيع مالك الرقبة العين الموصى بها                |
| ٣٨١ ... .. | انتهاء الوصية بالمنفعة                          |
| ٣٨١ ... .. | مبطلات الوصية بالمنفعة                          |
| ٣٨٣ ... .. | المبحث الثاني : في الوصية بالحقوق               |
| ٣٨٨ ... .. | المبحث الثالث : في الوصية بالمرتب               |
| ٣٩٦ ... .. | الباب الثالث : في حكم الوصية وتزاممها ومبطلاتها |
| ٣٩٦ ... .. | الفصل الاول : في حكم الوصية                     |
| ٣٩٨ ... .. | الفصل الثاني : في تزامم الوصايا                 |
| ٤٠٤ ... .. | الفصل الثالث : في مبطلات الوصية                 |
| ٤٠٩ ... .. | خاتمة : في الوصية القاوية                       |
| ٤٣٦ ... .. | مسائل عامة هل ما سبقت دراسته في الميراث والوصية |
| ٤٤٣ ... .. | فهرس مفشملات الكتاب                             |



 Bibliotheca Alexandrina



0594021